

# اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي

في  
الصيرفة  
الإسلامية

دكتور

عبد المطلب عبد الحميد

أستاذ الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية  
وعميد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات











# اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي

## فى الصيرفة الإسلامية

الأستاذ الدكتور

**عبد المطلب عبد الحميد**

أستاذ الاقتصاد باكايمية السادات للعلوم الإدارية  
وعميد المعهد العالى للتسويق والتجارة ونظم المعلومات

2014

الدار الجامعية

84 شارع زكريا غنيم - تانيس سابقاً

E-mail : [m20ibrahim@yahoo.com](mailto:m20ibrahim@yahoo.com)

Web Site : [www.eldarelgamaya.net](http://www.eldarelgamaya.net)

☎ 5907466 - 5917882



اسم المؤلف : أ. د. عبد المطلب عبد الحميد  
اسم الكتاب : اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامى فى الصيرفة الإسلامية  
الناشر : الدار الجامعية – الإسكندرية  
العنوان : 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية الإسكندرية  
تليفاكس : 002035917882 – 002035907466  
الموقع الإلكتروني : [WWW. Eldarelgamaya.net](http://WWW.Eldarelgamaya.net)  
البريد الإلكتروني : [m20ibrahim@yahoo.com](mailto:m20ibrahim@yahoo.com)  
رقم الإيداع : 1845  
الترقيم الدولى : 0 – 302 – 422 – 977 – 978  
رقم الطبعة : الأولى  
فريق عمل الكتاب :  
التجهيز والإشراف الفنى : الدار الجامعية إسكندرية  
تصميم الغلاف : أميرة أحمد رافت



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ

الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة العلق الآية 1:5]







## إهداء

إلى التي جعلت لحياتي المعنى والقيمة رمز الوفاء والأصالة  
والعطاء بلا حدود.

إلى زوجتي الحبيبة الأستاذة الدكتورة / سامية عمار  
حماها الله وصانها لي وحفظها ما حييت على طول الدوام







## مقدمة

يمكن القول أن تفجر الأزمة المالية العالمية في 15 سبتمبر عام 2008 وما بعدها، قد سلط الأضواء على الصيرفة الإسلامية التي كانت أقل المتأثرين بتلك الأزمة، حيث وجد الجميع في التمويل الإسلامي والنظام المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية، النموذج الأفضل والأكثر انضباطاً في إدارة الأصول المالية وتمويل العمليات الحقيقية والإقتصاد الحقيقي وليست العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمشتقات المالية.

وبالتالي أصبحت إقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية جديرة بالتركيز عليها بالبحث والإهتمام كحلول بديلة في مجال الإستثمار والتمويل وتشغيل الإقتصاد الحقيقي من أجل إحداث المزيد من التنمية الشاملة دون أزمات بل نجد أن الإقتصادات المختلفة أخذت تتنافس على إحداث تغيرات في أنظمتها بل وفي دساتيرها لإدخال التمويل والإستثمار الإسلامي والصيرفة الإسلامية في تلك الأنظمة بقوة. حتى إن القائمين والمهتمين في لندن عاصمة المال والتمويل سارعوا بعد الأزمة المالية العالمية بالتصريح ووضع الإستراتيجيات لجعل لندن مركزاً عالمياً للإستثمار والتمويل الإسلامي، على أن تنافس في ذلك إقتصادات عربية وإسلامية أخذت من الإستثمار والتمويل الإسلامي والصيرفة الإسلامية أساساً جوهرياً ومساراً ومصدراً يعتمد عليه بقوة في تمويل التنمية وبناء التقدم الإقتصادي في تلك الدول، مثل ماليزيا والإمارات العربية، والسعودية وغيرها.

وأخذ الإهتمام يتزايد وفي إطار تنافسي بالمجالات والصيغ العديدة للإستثمار والتمويل الإسلامي من مشاركات ومضاربات ومرابحات ومتاجرات وغيرها بل البحث في المشكلات التي تواجه الصيرفة والمصارف الإسلامية في هذا المجال وإيجاد حلول ابتكارية لها وإصلاح وإعادة هيكلة منظومة الإستثمار والتمويل الإسلامي لتعظيم العمل به، ومضاعفة أرقام وحجم الإستثمار والتمويل الإسلامي من خلال منظومة للصيرفة والمصارف الإسلامية وأسواق المال الإسلامية أكثر كفاءة وأكثر فعالية.



من كل ذلك كان الدافع لدى مؤلف هذا الكتاب قويا للغاية نحو كتابة هذا المؤلف الذى اختار له أن يحمل عنوان يتسم بالحدثة والعمق ومنهج متكامل تحت مسمى:

### «اقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامى فى الصيرفة الإسلامية»

وقد إشتمل على أربعة عشر فصلا، وجاء الفصل الأول ليحمل عنوان «المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف والصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامى»، ويحدد الفصل الثانى «خصائص وأهداف وأنواع المصارف الإسلامية»، ويكشف الفصل الثالث عن «مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية والإختلاف والعلاقة بينها وبين المصارف التقليدية»، ويستعرض الفصل الرابع «نماذج للنظام المصرفى الإسلامى فى الإقتصادات العاصرة»، ويضع الفصل الخامس «الإطار العام لأنشطة المصارف الإسلامية الإستثمارية والتمويلية»، ويتناول الفصل السادس «الجوانب الأساسية للإستثمار الإسلامى»، ويحلل الفصل السابع «سياسات الإستثمار فى الصيرفة الإسلامية»، ويشير الفصل الثامن إلى «مخاطر الإستثمار فى المصارف الإسلامية»، ويبحر الفصل التاسع بقوة فى تحليل «مجالات وصيغ الإستثمار والتمويل الإسلامى»، وأعطى الفصل العاشر نوع من الإطلال على «التعريف بالتمويل المصرفى الإسلامى ومصادر التمويل الإسلامى ومبادئه»، وقد خصص الفصل الحادى عشر لدور «التمويل للتنمية الإقتصادية من خلال الصيرفة الإسلامية»، ويليه الفصل الثانى عشر الذى خصص لتحليل «صيغ وأدوات التمويل الإسلامى للتجارة الدولية»، وكان من المنطقى إضافة الفصل الثالث عشر ليتناول «تحديد الأرباح وتوزيعها فى المصارف الإسلامية»، وقد تعمق الفصل الرابع عشر فى تحليل «مشكلات الاستثمار والتمويل الإسلامى فى المصارف الإسلامية»، وينتهى بتحليل محاور إستراتيجية مواجهة الصعوبات والمشكلات التى تواجه المصارف الإسلامية فى مجال الإستثمار والتمويل الإسلامى»، أملا فى الدعوة والمشاركة فى السعى إلى إصلاح منظومة الإستثمار والتمويل الإسلامى من خلال الصيرفة الإسلامية لتكون أكثر كفاءة وأكثر فعالية من منظور أن الظروف والتحول العالمى نحو تعظيم التعامل فى الإستثمار والتمويل الإسلامى.



وأرجو في النهاية أن أكون قد وفقت في تحقيق الهدف من إعداد وكتابة هذا الكتاب، وكل ما فعلته أنني حاولت، وكل ما أتمناه أن تكون تلك المحاولة تتعاضد فائدتها من قبل المهتمين بمجال اقتصاديات الإستثمار والتمويل الإسلامي من خلال الصيرفة الإسلامية في كل أنحاء العالم الإسلامي والعالم العربي بل والعالم كله أجمع.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير الأمة العربية والإسلامية، على طريق العلم والبحث العلمي والفكر والتميز والعطاء في إطار الرسالة التي نحملها للجميع، التي تتلخص في مواصلة الطريق نحو علم ينتفع به للأجيال الحالية والمستقبلية، رسالة أمل للجميع أن غداً (بكرة) إن شاء الله أحسن من اليوم (النهاردة) من منظور أن نعطي عطاء بلا حدود كل في مجاله من أجل مستقبل أفضل لكل البشر.

**والله الموفق**

**المؤلف**

**أ.د عبد المطلب عبد الحميد**





## محتويات الكتاب

رقم الصفحة	الموضوع
7	مقدمة .....
	الفصل الأول
17	المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف والصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي
17	أولاً : مفهوم المصارف الإسلامية .....
21	ثانياً : التطور الفكري والمؤسسي للبنوك الإسلامية .....
25	ثالثاً : مواقف المسلمين من النموذج المصرفي الأوروبي والأمريكي .....
26	رابعاً : التمويل الإسلامي والأزمة المالية العالمية .....
31	خامساً : الاهتمام العالي بالتمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية العالمية .....
33	سادساً : الإطار العام لأدوات التمويل الإسلامي .....
38	سابعاً : كيفية إنشاء بنك إسلامي ومراحله .....
44	ثامناً : الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية .....
	الفصل الثاني
49	خصائص وأهداف وأنواع المصارف الإسلامية
51	أولاً : خصائص المصارف الإسلامية .....
62	ثانياً : أهداف البنك الإسلامي والنظام المصرفي الإسلامي .....
75	ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية وصيغ الاستثمار فيها .....
	الفصل الثالث
85	مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية والاختلاف والعلاقة بينها وبين المصارف التقليدية
87	أولاً : مداخل التحول إلى المصارف والصيرفة الإسلامية .....
90	ثانياً : الاختلافات الأساسية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية
103	ثالثاً : علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية .....
114	رابعاً : العوامل المؤثرة في نشاط المصارف الإسلامية .....
	الفصل الرابع
119	نماذج للنظام المصرفي الإسلامي في الاقتصادات المعاصرة
	أولاً : نظام مصرفي مختلط لتقديم خدمات مصرفية من جانب البنوك التقليدية (مصر) .....
122	

رقم الصفحة	الموضوع
125	ثانياً : نظام مصرفي إسلامي كامل (باكستان، إيران، السودان).....
131	ثالثاً : نظام مصرفي ذو قوانين مستقلة خاصة بالبنوك الإسلامية (الإمارات، الأردن) .....
136	رابعاً : نظام مصرفي إسلامي في بلاد غير إسلامية (تجربة الهند) .....
	<b>الفصل الخامس</b>
141	الإطار العام لأنشطة المصارف الإسلامية الاستثمارية والتمويلية
143	أولاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بجذب الودائع والمدخرات ومصادر الأموال .....
146	ثانياً : مجموعة الأنشطة الخاصة باستثمار الأموال .....
151	ثالثاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بالخدمات المصرفية .....
152	رابعاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بإدارة احتياطات البنك النقدية وتأسيس سيولته .....
	<b>الفصل السادس</b>
155	الجوانب الأساسية للاستثمار الإسلامي
157	أولاً : مفهوم الاستثمار في الإسلام .....
161	ثانياً : ضوابط الاستثمار في الشريعة الإسلامية .....
176	ثالثاً : الاهتمام بدور الاستثمار في إطار الشريعة .....
	<b>الفصل السابع</b>
181	سياسات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية
183	أولاً : أهداف السياسة الاستثمارية .....
184	ثانياً : سمات الاستثمار في المصرف الإسلامي .....
185	ثالثاً : سياسة الاستثمار في المصارف الإسلامية .....
186	رابعاً : الأسس التوظيفية الخاصة بتمويل الاستثمارات في المصارف الإسلامية .....
187	خامساً : تحليل جدوى مشروعات الاستثمار داخل المصارف الإسلامية .....
	<b>الفصل الثامن</b>
201	مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية
203	أولاً : مفهوم المخاطر وأسبابها .....



الفصل الأول

المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف

والصيرفة الإسلامية





## الفصل الأول

### المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف والصيرفة الإسلامية

#### أولاً : مفهوم المصارف الإسلامية :

تعد المصارف الإسلامية تطور للأعمال المصرفية الحديثة ولكن آليات العمل بها تختلف عن المصارف التقليدية وقد ترتب على ذلك وجود مفهوم خاص للمصارف الإسلامية، حيث يؤكد الرصد الموضوعي لنظام المصارف الإسلامية أنها تعتبر مؤسسات مالية واقتصادية وتنموية ذات طابع خاص يميزها عن المصارف التقليدية. فهي تجمع في أعمالها بين أعمال المصارف التقليدية فهي تقدم كافة الخدمات المصرفية المعاصرة وتتعامل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، ولها أنماط متعددة فهي أكثر من مجرد وسيط مالي "حيث أنها شريك إيجابي في التنمية الاقتصادية يشارك في تحمل المخاطر، ولا يتاجر في الأموال وإنما يتجر بها" ولا يعتمد مبدأ "الغنم بالغرم" والمشاركة في العائد كحافز على الاستثمار، وكل ذلك بما يوافق أحكام الشريعة الإسلامية.

ويوجد تعريفات متعددة للبنوك الإسلامية والتي إن اختلفت لفظاً فهي متفقة معنى، وتدور في مجملها حول مفهوم واحد معناه أن النظام المصرفي الإسلامي هو النظام الذي تتفق فيه الأعمال المصرفية وتتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يتم فيه التعامل وفق آلية الفائدة أخذاً وعطاءً.

البنك الإسلامي هو مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية إقتصادياتها.

قوة المال لا تستمد من المال ذاته ولكنها تستمد فيما يمكن أن توظف فيه، ومن هنا تأتي أهمية البنوك الإسلامية فتصبح أمينة ومؤتمنة على مراعاة وظيفة المال الحقيقية في توظيفه لخير الأمة ولخير الشعوب ولتحقيق نموها وتقديمها ورفاهيتها، فالبنوك الإسلامية كفيلة بأن تصحح المسار الإقتصادي للأمة الإسلامية وتمكينها من تسيير نشاطها الاقتصادي وغير الإقتصادي بيسر، وتدعيم كياناتها الإنتاجية

وصروحها السوقية وتحقيق تكاملها بالشكل الذى يعظم من أدائها الإقتصادى ويمكنها من زيادة الإنتاج والإنتاجية وبما يسهم فى تعميق علاقات التعاون والتكامل الإقتصادى بين دول العالم الإسلامى بينها البعض وبينها سائر بلاد العالم الأخرى.

وتعرف إتفاقية إنشاء الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية البنك الإسلامى بأنه :  
" مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها فى نطاق الشيعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامى ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال فى المسار الإسلامى".

إن الحد الفاصل بين الخدمة المصرفية التقليدية والخدمة المصرفية الإسلامية يتمثل فى الإلتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتنقية المعاملة المصرفية المطلوبة من الشوائب والعيوب التى يمكن أن تؤدى إلى إيقاع ظلم أو جهالة أو غرر أو ربا أو خلافه مما يفضى للنزاع بين الأطراف المتعاملة أو أكل أموال الناس بالباطل.

لقد كان قيام البنوك الإسلامية بتقديم صيغ تمويلية جديدة ومجدية للمستثمرين وللمجتمعات الأثر الكبير فى نمو أعمالها ونشاطها ولعل من أهم هذه الصيغ على سبيل المثال لا الحصر: المشاركة سواء بأسلوبها التقليدى الدائم أو بأسلوبها المتناقص الوقتى والزمنى، والمرابحة، والمضاربة بنوعيتها سواء المطلق أو المقيد، والبيع الآجل أو البيع الإيجارى، والإيجار، والإقتناء، والقرض الحسن لأغراض إنتاجية.

ولما كانت قدرة لبنوك الإسلامية مرتفعة على تمويل النشاط الإقتصادى والتجارى الأكثر مخاطرة، فإنها بطبيعتها تكون فإنها بطبيعتها تكون أعلى البنوك ربحية وفقاً للقاعدة الإقتصادية : "الربحية = المخاطرة"، ومن هنا تكون أكبر البنوك فى تحقيق العائد الذى يقسمه ويحصل عليه المساهمون فيها والمودعون أيضاً وفقاً لحجم ارتباطاتهم وتعهداتهم مع البنوك. لقد قامت البنوك الإسلامية عن طريق الصيغ الحديثة للتمويل التى قدمتها للمشروعات الإنتاجية فى القطاعات السلعية كالزراعة، والصناعة، والإسكان والتى كانت فى حاجة إلى تمويل طويل الأجل، فضلاً عما قدمته تلك البنوك من خدمات تمويلية للصناعات الصغيرة والحرف اليدوية وما أسهمت به فى زيادة الناتج القومى والإجمالى ودخل الفرد فى الدولة وتحسين مستويات المعيشة.



ومن هذا التعريف يتبين لنا أن هناك عدة عناصر أساسية تلتزم بها البنوك الإسلامية وهي :

أ- الإلتزام فى معاملاته بالحلال والإبتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها.

ب- عدم التعامل بالربا.

ج- حسن إختيار من يقومون على إدارة الأموال.

د- عدم أكل مال الناس بالباطل.

هـ- الصراحة والصدق والوضوح فى المعاملات.

و- عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه.

ز- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.

ح- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال.

ط- تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة.

ى- تنمية الاقتصادات الإسلامية.

ك- المساهمة فى القضاء على الفقر.

### ثانياً : التطور الفكرى والمؤسسى للبنوك الإسلامية :

لقد كانت هناك بعض الإسهامات التى لها وجود عن غيرها فى التطور الفكرى والمؤسسى، ويخصص هذا الجزء لعرض أبرزها فى محاولات بناء نموذج قابل للتطبيق للمصرف الإسلامى، وذلك من خلال كتابات المفكرين والباحثين والخبراء، وهنا نستطيع أن نميز بين مرحلتين هامتين منذ بداية الستينات وحتى الآن، نوجز فى كل مرحلة أهم الجهود الفكرية والفعاليات التطبيقية كما يلى :

#### 1/ مرحلة التأسيس : 65 - 1976؛ شهدت هذه المرحلة تطوراً كبيراً على مستوى

الفكر والتطبيق، ولاشك أن معطيات المرحلة السابقة كانت دافعة إلى بذل الجهد لتعميق الفكر وترسيخ التطبيق، وخاصة وأن أغلب الجهود التى بذلت كانت فردية وتلقائية فقد كانت الخمسينيات وأوائل الستينات قاعدة هامة أمكن البناء عليها وإستكمالها، وبالإمكان أن نشير إلى أهم فعاليات هذه الفترة كما يلى :

أ- إنعقاد مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، خاصة المؤتمر الثانى الذى عقد عام 1965 الذى يعتبر فاصلاً بين المرحلتين (ما قبل عام 1965 وما بعدها) لما قدمه من مساهمة كبيرة فى "تحديد موقف الشريعة من الأعمال المصرفية".

ب- ظهور بحوث ودراسات مباشرة حول المصارف اللاربوية، والمصارف الإسلامية سواء فى مصر أو فى العالم الإسلامى، ومن الأمثلة البارزة لهذه الدراسات ما يلى :

- دراسة د. أحمد النجار عن "بنوك بلا فوائد"، (مصر).
- دراسة د. محمد باقر الصدر عن "البنك اللاربوى فى الإسلام"، (العراق).
- دراسة الشيخ أحمد إرشاد عن "بنوك بلا فوائد"، (باكستان).
- دراسة د. محمد نجاه الله صديقى عن "بنوك بلا فوائد"، (الهند).
- دراسة د. محمد عبد المنان عن "الإسلام وإتجاهات البنوك الحديثة"، (لندن).

ج- إنشاء بنك ناصر الإجتماعى بمصر عام 1971م، بإصدار قانون لإنشائه كهيئة عامة، تقوم بكل أعمال البنوك لكل دون التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءاً.

د- الدراسة المصرية لإقامة نظام العمل فى البنوك الإسلامية (1972)، وهى دراسة أعدها فريق من الخبراء المصريين من علماء الاقتصاد والشريعة والقانون تحت إشراف الحكومة المصرية، لتقديمها كورقة عمل لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية فى عام 1972، لدراسة إنشاء "بنك إسلامى دولى للدول الإسلامية".

هـ- إتفاقية تأسيس البنك الإسلامى للتنمية (1974)، وقد تم إعدادها والتصديق عليها بواسطة وزراء مالية الدول الإسلامية فى عام 1974، ويعتبر أول بنك إسلامى دولى تساهم فيه الدول الإسلامية.

و- إنشاء بنك دى الإسلامى فى عام 1975، ويعتبر هذا البنك أول بنك إسلامى خاص.

ز- المؤتمر العالمى الأول للإقتصاد الإسلامى (1976) الذى عقد بمكة المكرمة فى عام 1976، تحت إشراف جامعة الملك عبد العزيز ويعتبر أول تجمع علمى بحثى ضم كل الباحثين والمهتمين بقضايا الإقتصاد الإسلامى من مختلف أنحاء العالم.



وفى ضوء العرض السابق، يمكن القول أن المرحلة من عام 1965 وحتى عام 1976، قد تحققت خلالها أربع نتائج هامة هي :

- حسم قضية حركة الفوائد الثابتة فى المعاملات المصرفية المعاصرة.
- طرح الباحثين لتصورات متكاملة حول أسس العمل فى المصارف الإسلامية، وإن اختلفوا فى مداخل المعالجة ومجال التركيز فيها.
- إنشاء أكثر من نموذج تطبيقي لبنك إسلامي متكامل تتوفر فيه كل أو أغلب خصائص المصرف الإسلامي.
- تقديم قوة دفع كبيرة لمواصلة الجهود البحثية، ونشر النماذج التطبيقية للمصارف والمؤسسات النقدية الإسلامية.

2/ مرحلة الانتشار : 1977 وما بعدها : شهدت هذه المرحلة نمواً كبيراً فى إعداد المصارف الإسلامية حتى وصل عددها إلى ما يقرب من مائة مصرف إسلامي فى مختلف البلاد الإسلامية، وغير الإسلامية، وقد صاحب ذلك فى بعض البلدان قيام البنوك التجارية التقليدية بإفتتاح فروع للمعاملات الإسلامية وصل عددها فى مصر (على سبيل المثال) خمسة وسبعون فرعاً، بالإضافة إلى ذلك فقد أنشئت شركات إسلامية متخصصة فى مجالات الإستثمار والتمويل، والتأمين والتكافل، كما أنشئت شركات تابعة أو شقيقة لها تخدم الإستثمار فى مجالات التجارة والصناعة والزراعة والأمن الغذائى وغيرها، ويقدر عدد هذه الشركات بحوالى مائة وخمسون شركة تقريباً.

وفى ضوء ذلك فإن هذه المرحلة (العشرين سنة الأخيرة) قد شهدت طفرة فى عدد المصارف والمؤسسات الإسلامية، بالإضافة إلى النمو الملحوظ فى حجم أعمالها، سواء فى حجم الودائع أو التوظيف، ولعل ذلك مما أثار الإهتمام بها كظاهرة متنامية، سواء من جانب المحبذين لها أو من غيرهم، وقد وضع ذلك الإهتمام من خلال كثرة المقالات والتحقيقات والتحليلات الصحفية التى توردها الصحف اليومية أو الدورية، ومن خلال البحث والدراسات التى يجريها الباحثون بالجامعات بالدول الإسلامية أو الولايات المتحدة وأوروبا، وكذلك من خلال استمرار إنعقاد المؤتمرات والندوات العامة التى تعرض لقضايا ترتبط بهذه الظاهر.

وفى ضوء هذا التشخيص للامح المرحلة الأخيرة، يمكن القول أن المصارف الإسلامية أصبحت حقيقة فعلية فى أسواق المال والأعمال، لها فكرها ومنهجها ومؤسساتها، ولعل التطورات المؤسسية التى شهدتها المصارف الإسلامية قد عكست بوضوح التطور الفكرى الذى حدث مصاحباً لها، كما عكس أيضاً طبيعة القضايا التى تواجهها، وهى تدور فى الغالب حول مشكلات التطبيق وأهداف النمو والتوسع وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية التى تفجرت فى 15 سبتمبر 2008.

وفى مصر، تعد البداية الفعلية لتطبيق فكرة المصارف الإسلامية عام 1963 مع إنشاء بنوك الإدخار المحلية فى ميت غمر. وفى عام 1971 أنشأت الحكومة المصرية بنك ناصر الإجتماعى وكان أول بنك ينص فى قانون إنشائه على أن البنك لا يتعامل بالربا اخذاً أو عطاءً. وفى عام 1974 تم التوقيع على إتفاقية تأسيس البنك الإسلامى للتنمية فى جدة كبنك يقوم بتمويل الحكومات فى ضوء الدراسة التى قدمت لمنظمة المؤتمر اسلامى وتم مزاولة العمل فى 1975. وفى عام 1975 تم إنشاء بنك دى الإسلامى فى دولة الإمارات العربية المتحدة والذى يؤرخ عملياً البداية الحقيقية لإنشاء المصارف الإسلامية وما زال حتى الآن يقدم نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد تطور عدد المصارف الإسلامية من 267 بنك عام 2003 إلى ما يزيد عن 500 بنك إسلامى عام 2010 بالإضافة إلى بعض المصارف التى بها فروع أو نوافذ إسلامية التى يزيد عددها على 300 بنك فى أكثر من 57 دولة على مستوى العالم أصدر العديد منها قوانين خاصة لتنظيم العمل بالمصارف الإسلامية ومن تلك الدول الإمارات، الكويت، إنجلترا، ماليزيا، سنغافورة، السودان، وفرنسا.

وقد صاحبت الزيادة فى أعداد المصارف زيادة فى حجم الأصول، فقد زادت الأصول من 250 بليون دولار فى 2004 إلى 319 بليون دولار فى 2005 بنسبة قدرها 27%، وتقدر الأصول فى المصارف الإسلامية فى عام 2011 بما يزيد عن تريليون دولار أمريكى، ويبلغ معدل نمو الصناعة المصرفية الإسلامية سنوياً بين 15% إلى 20% وتتنافس العديد من الدول على أن تصبح عاصمة الصيرفة الإسلامية ومنها السعودية وإنجلترا وماليزيا والبحرين وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة وخاصة ولاية دى وخاصة بعد أن اشتدت الحاجة إلى الإعتماد وتعظيم عمليات الإستثمار والتمويل الإسلامى بعد الأزمة المالية العالمية وتأثيرها بداية من 2008.

ويلاحظ أن هذه المصارف تأسست بأموال أجنبية وبإدارة أجنبية أيضاً، وتحدد غرضها الأساسى فى إقراض الحكومة العثمانية فى تركيا، أو الخديوى فى مصر، وتمويل التجارة بين البلاد الإسلامية وأوروبا، وضمن تدفق المواد الأولية كالقطن - مثلاً - إلى الأسواق الأوروبية، وبالتالي المساهمة فى جعل اقتصاديات البلاد الإسلامية فى حالة تبعية لهذه الأسواق.

### ثالثاً : مواقف المسلمين من النموذج المصرفى الأوروبى والأمريكى :

تنقسم مواقف المسلمين من النموذج المصرفى الأوروبى والأمريكى فى البلاد الإسلامية إلى ثلاث اتجاهات وهى على النحو الآتى :

**الاتجاه الأول :** كل أعمال البنوك حلال : ولا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقد اعتنق هذا رأى مؤسسو "بنك مصر"، واعتنقه قبلهم مؤسسو "البنك الوطنى" قبل الثورة العربية، وقد نشر مؤسسو البنك الأخير بياناً مطولاً تضمن القول بأن معاملات البنك جائزة، معللين ذلك، ومدللين عليه بعدد من الآراء الضعيفة، التى تتعلق ببعض الحيل، متجاهلين آراء جمهور الفقهاء، أو محصلة مذهب فقهى بعينه، بل مصورين أعمال البنك بالشكل الذى يتفق مع بعض العقود الشرعية الجائزة مثل الشركة والمضاربة والمرايحة وغيرها.

**الاتجاه الثانى :** أعمال البنوك حرام لكنها ضرورية : كأن يرى أن البنوك ضرورة اقتصادية، وهذا رأى كان لبعض الفقهاء ممن يعتمدون على الدليل والبرهان، لا على رأى ضعيف أو على إحدى الحيل، وهم يجيزون أن يتم إنشاء بنوك فى البلاد الإسلامية وممارستها لأعمالها فى صورتها المعتادة، رغم أن بعض أعمالها حرام، وذلك إستناداً إلى القاعدة الفقهية الكلية التى تقول "إن الضرورات تبيح المحظورات"، لكن هذا رأى الذى أجاز إنشاء البنوك، قد أشار إلى الفهم الإسلامى بالنسبة للضرورة، فبالنسبة للأمة يكون أولى الأمر فيها هم أصحاب الشأن فى تحديد حالة الضرورة، وأولى الأمر ليسوا هم الحكام فقط ولكن يدخل فيهم أيضاً العلماء والقضاة ورجال المال والأعمال والتجار والمزارعون، ثم يكون العمل بما يقررون، وأما بالنسبة للأفراد، فكل إنسان يستطيع أن يقرر فى نفسه هل هو مضطر للتعامل بالربا أم لا؟.



**الاتجاه الثالث : أعمال البنوك ضرورة لكن الربا ليس ضرورة لتشغيل البنوك :**  
 كأن يرى أن البنوك الحديثة لا يختلف كثيراً عن المرابى القديم، وأنه لا يوجد مبرر إرتكاب فاحشة الربا فى مقابلة أمر لا تقتضيه الضرورة، فالضرورة تقدر بقدرها، كما يرى هذا رأى أن القائدة حرام لأنها الربا بعينه سواء كانت عند الإقتراض أو الإيداع، وأن الفقه الإسلامى فيه من العقود الشرعية ما يعين فى صياغة تصور جديد لممارسة البنك لوظيفته دون الوقوع فى محظور شرعى، وإن مجالات الاستثمار الحلال فيها متسع كبير من خلال عقود المضاربة والشركات والبيوع وغيرها، وكان هذا رأى هو معتقد الأغلبية من الفقهاء سواء من علماء الأزهر الشريف أو من دار الإفتاء المصرية، كما كان هو معتقد قطاع كبير من المسلمين، الذين عبروا عن رأيهم بطريقة إنسحابية مثل رفضهم التعامل مع البنوك، أو بعدم تقاضى فوائد على ودائعهم لدى تلك البنوك.

وعموماً، فإنه من الملاحظ أن الاتجاهين الأول والثانى قد ملكا صوتاً عالياً بسبب طبيعة المناخ السياسى والإجتماعى السائد منذ بداية القرن الحالى وبسبب الظروف الخانقة التى فرضتها المصارف وبيوت التمويل الأجنبية، ثم فوق ذلك، فإن النموذج المصرفى الأوروبى المطروح كان صيغة جاهزة ومكتملة لا يقابلها على الجانب الآخر تصور متكامل أو شبه كامل لنموذج مصرفى إسلامى بديل، إذ أن صلة المسلمين قد انقطعت إلى حد كبير بالممارسات المصرفية التى سادت إبان عصر النهضة الإسلامية والتى تحدثنا عنها من قبل، ومن ثم فإن كل ما سبق قد مهد إنتشار البنوك وشركات التأمين فى صورتها الأوروبية ودعم وجودها، ولعل ذلك قد أوحى - للمتابعين لتطور تلك المؤسسات المالية والنقدية - بأن الاتجاه الثالث قد انحسر، بل وتلاشى إلى غير عودة، لكن حقيقة الأمر أن هذا الاتجاه قد عبر عن نفسه فكراً وعملاً بطريقة واضحة ومؤثرة خلال تلك الفترة.

#### **رابعاً : التمويل الإسلامى والأزمة المالية العالمية :**

ساهمت الأزمة المالية العالمية فى تسليط الأضواء على الصيرفة الإسلامية التى كانت أقل المتأثرين بالأزمة فى الوقت الذى ظهر فيه جلياً مدى هشاشة البنوك

التقليدية حيث وجدنا لجميع في النظام المصرفي الإسلامي، رغم كل التحديات التي تواجهه كان الأفضل إنضباطاً في إدارة الأصول المالية وتمويل العمليات الحقيقية وليس العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية... وبالتالي فقد أصبح النظام المصرفي الإسلامي الذي يستند في أصوله إلى الشريعة الإسلامية ظاهرة عالمية شددت إنتباه الجميع بعيداً عن الدوافع العقائدية. كما كشفت الأزمة نقاط الضعف في النظام المصرفي التقليدي مما دفع الكثير بالمطالبة بوضع حلول بديلة للاستثمار والتمويل ويمكن أن يكون هذا البديل هو التمويل الإسلامي الذي يجعل البنك شريك للمدين ولمم بعمله. وتتعدد أشكال هذه المشاركة من مرابحة ومشاركة وإجارة وصكوك، ويدعم ذلك أن المصارف الإسلامية لم تتأثر بالأزمة المالية مثل البنوك الأخرى. كما أن النظام النقدي الحالي عاجز عن إيجاد حلول لتجنب الأزمات المالية المتكررة والتي بدأت من الأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929، تلتها أزمة البورصات العالمية عام 1963 ثم التضخم في التسعينيات وأزمة المديونيات عام 1980، وبعد ذلك أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 ثم أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية من عام 2000 – 2002 مروراً بأزمة البورصات الخليجية عام 2006، ثم الأزمة المالية عام 2008 والتي نتج عنها أزمة الديون الأوروبية، ويبلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نحو 300 مؤسسة تنتشر في أكثر من 75 دولة بحجم أعمال يصل على 840 مليار دولار في نهاية 2008 ومحتمل وصوله على 3.5 تريليون دولار في عام 2012 بمعدل نمو 24% سنوياً (أنظر جدول رقم 1، وجدول رقم 2) يوضحان حجم الصيرفة الإسلامية في بعض الدول العربية ونسبتها إلى الناتج المحلي وتمثل التعاملات الإسلامية نحو 5% من حجم التعاملات المصرفية العالمية عام 2008 وقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية مرسوماً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشترط المبادلة الفعلية خلال ثلاثة أيام لا أكثر من توقيع العقد كما أصدرت قراراً يسمح للمؤسسات والمتعاملين بالأسواق بالتعامل مع الصكوك الإسلامية في السوق المنظمة الفرنسية، وتخطط بريطانيا ليكون حي المال في لندن أحد البوابات العالمية للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي.

### جدول رقم (1)

حجم الصيرفة الإسلامية من إجمالي النظام المصرفي في بعض الدول العربية

لعام 2007

النسبة %	البلد
6	الأردن
30	الكويت
15	السعودية
14	قطر
13	الإمارات
3	مصر
7	البحرين

المصدر : BLOMINVEST BANK, Feb. 2009

### جدول رقم (2)

تطور حجم الصيرفة الإسلامية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية (%)

البلد	2003	2004	2005	2006	2007
البحرين	46.4	57.4	78.4	112.1	142.0
مصر	4.4	4.9	5.2	5.8	6.4
الأردن	15.5	16.4	18.1	18.8	19.4
الكويت	21.7	22.3	29.0	37.1	54.6
قطر	13.6	15.3	17.6	26.6	34.5
السعودية	10.7	10.2	9.7	9.4	9.1
الإمارات	12.2	14.9	21.0	30.4	37.0

المصدر : BLOMINVEST BANK, Feb. 2009



ويقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى وكذلك مؤسساته المالية على مجموعة من القواعد التى تحقق له الأمن والأمان والاستقرار وتقليل المخاطر ومن أهم هذه القواعد والخصائص.

### 1 - قواعد وخصائص التمويل الإسلامى :

1/1- يقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبيينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن، فالشريعة الإسلامية تحرم ذلك وتعتبر هذه المنظومة من الضمانات التى تحقق الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفى نفس الوقت تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والإقتصادية التى تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال وأكل أموال الناس بالباطل.

2/1- يقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى على قاعدة المشاركة فى الربح والخسارة فتقوم المعاملات على أساس التداول الفعلى للأموال والموجودات، ويحكم ذلك تحقيق المنافع المشروعة والتفاعل الحقيقى بين أصحاب الأموال وأصحاب الأعمال والخبرة والعمل وبذل الجهد وهذا يقلل من حدة أى أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، ولقد وضع الفقهاء وعلماء الاقتصاد الإسلامى مجموعة من عقود الإستثمار والتمويل الإسلامى التى تقوم على ضوابط شرعية من هذه العقود : صيغ التمويل بالمضاربة وبالمشاركة وبالمرابحة وبلاستصناع وبالسلم وبالإجارة والمزارعة والمساقاة ونحو ذلك.

3/1- كما حرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالاستثمار القائمة على التمويل بالقروض بفائدة واستبعاد الربا أخذاً وعطاءً والتى تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية، وتوجيه التمويل لتوليد قيمة مضافة ونمو الناتج المحلى.

4/1- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتى تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، بل توجيه المال نحو الاستثمار الحقيقى ولقد كيف فقهاء الاقتصاد الإسلامى مثل هذه المعاملات على أنها من المقامرات المنهى عنها شرعاً،

وأكد الخبراء من علماء الاقتصاد الوضعى أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هى وسيلة من وسائل خلق النقود التى تسبب التضخم وارتفاع الأسعار كما أنها تسبب الإنهيار السريع فى المؤسسات المالية التى تتعامل بمثل هذا النظام.

5/1- لقد حرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل : خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالى بالكالى (بيع الدين بالدين)، كما حرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد الوضعى أن من أسباب الأزمة المالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة فى الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً. لأن النقود تنشأ من خلال ديون فمن أين يمكن سداد الفائدة المترتبة عليها.

6/1- يقوم النظام المالى والاقتصادى الإسلامى على مبدأ التيسير على المقترض الذى لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية، يقوم الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ يَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 280] فى حين أكد علماء وخبراء النظام المالى والاقتصادى الوضعى أن من أسباب الأزمة توقف المدين عن السداد، وقيام الدائن برفع سعر الفائدة، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وهذا يقود إلى أزمة إجتماعية وإنسانية تسبب بالعديد من المشكلات النفسية والإجتماعية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك.

## 2- نظام التمويل الإسلامى يضع شروطاً للتمويل :

- أن تكون الأصول المباعة أو المستأجرة أصول حقيقية وليست افتراضية أى أنه اقتصاد حقيقى وليست افتراضية أى أنه اقتصاد حقيقى وليس مالى وهمى.
- أن يكون البائع مالكا للسلع المباعة أو المستأجرة.
- أن تكون المعاملة تجارية بحتة ويمنع بيع الدين فتنعدم إمكانية نقل الخطر من شخص لآخر.

### خامساً : الاهتمام العالمى بالتمويل الإسلامى بعد الأزمة المالية العالمية :

يلاقى الاستثمار بنظم التمويل الإسلامية استحساناً كبيراً فى كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية مثل ماليزيا، أندونيسيا، اليابان، الصين، إنجلترا، الولايات المتحدة الأمريكية، ويشير "يلسون" إلى أن النظام المالى الإسلامى يقدم البديل العملى للنظام المصرفى التقليدى وأقل عرضة للأزمات المتكررة. ويلاحظ أن معدل نمو النظام المصرفى الإسلامى فى دول منظمة المؤتمر الإسلامى يبلغ من 15 - 20%.

ومن مظاهر الإهتمام العالمى بالتمويل الإسلامى انتشاره فى دول متعددة نذكر منها :

- تنامى سوق السندات الإسلامية "الصكوك" فى العالم وأصبحت متاحة فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما تشهد مؤسسات التمويل الإسلامى إقبالا متزايدا من جانب المسلمين الأمريكيين.

- كما شهدت العاصمة البريطانية خلال السنوات السبع الماضية تجارب متنوعة فى المعاملات المالية الإسلامية تبلورت فى أربعة بنوك إسلامية هم : المصرف الأوروبى للاستثمار الإسلامى، وبنك لندن والشرق الأوسط للتمويل الإسلامى، بيت التمويل الأوروبى، والمصرف الإسلامى البريطانى، إلى جانب ذلك خصص 21 بنكاً فى أمريكا ودول الاتحاد الأوروبى فروعاً للمعاملات الإسلامية مثل بنك "سيتى جروب" والبنك البريطانى (HSBS) والألماني (دويتش بنك). ووفقاً لدراسة حديثة لمؤسسة الخدمات المالية الدولية (IFSL) فإنه توجد سوق ثانوى فى الصكوك الإسلامية فى لندن تصل تعاملاتها الشهرية، نحو مليارى دولار، فضلاً عن سوق آخر لخدمات الرهن العقارى بالتجزئة حسب الأصول الإسلامية وتحقق لندن المركز الخامس عالمياً فى التعامل بالنظام المصرفى الإسلامى بعد دى (المركز الأول) ثم كوالالمبور، يليها المنامة بالبحرين ثم الدوحة فى قطر. وتطمح لندن أن تصبح المركز الأول لسوق التمويل الإسلامى فى أوروبا، بل وأن البنك المركزى البريطانى قد أصدر تعديلات قانونية لإصدار تراخيص عمل البنوك الإسلامية هناك وتسعى فرنسا لذلك أيضاً.



ولا يقتصر الأمر على الدول الأوروبية فإن الحكومة اليابانية تعمل على إدخال تعديلات في قوانينها المالية والمصرفية لاستيعاب أدوات التمويل الإسلامى وأن تنضم إلى مجموعة الدول الغربية التى تعمل وتستخدم التمويل الإسلامى ومن أجل ذلك فقد انضم البنك المركزى اليابانى فى سبتمبر 2008 إلى مجلس الخدمات التمويلية الإسلامية (الهيئة التى تضع المعايير للتمويل الإسلامى) وذلك لدراسة أسس التمويل الإسلامى بل وتأهبت مؤسسات كبيرة فى اليابان للدخول فى سوق التمويل الإسلامى منها شركة تويوتا ومجموعة متسوبيشى، كما قدمت شركة "أجوت كريدت" للتأمين صكوكاً إسلامية وبذلك تعد أول مؤسسة للخدمات المالية تقدم هذه الصكوك ومن المنتظر أن تكون اليابان من أكبر الدول الصناعية الكبرى التى تصدر سندات إسلامية.

- كما ينمو التمويل الإسلامى بسرعة فى جنوب شرق آسيا وتصدر أندونيسا سندات إسلامية بقيمة 1.6 مليار دولار لعلاج عجز الموازنة.

- وتعد ماليزيا أكبر سوق للسندات الإسلامية فى العالم والتى تخضع لنظام المراجعة وليس سعر الفائدة حيث تسدد الشركات دفعات مالية للمستثمرين من خلال عوائد مشروعاتها، فقد أصدرت عام 2010 فقط سندات إسلامية بقيمة 47 مليار دولار (يعادل ثلثى إجمالى السندات الإسلامية على مستوى العالم).

وبعد التمويل الإسلامى بعد الأزمة المالية العالمية وبعد أزمة الديون الأوروبية واحداً من أسرع القطاعات نمواً فى صناعة التمويل العالمى، ولكن أمام هذا الإهتمام العالمى بالتمويل الإسلامى والصيرفة الإسلامية أن يسعى القائمين والمتخصصين فيه إلى توفير الخبرات المناسبة للعمل، والعمل على إعادة هيكلة البنوك الإسلامية وتنويع أدوات التمويل المتداولة حيث يغلب عليها عمليات المراجعة دون المشاركة والمضاربة، إلى جانب تعزيز قدراتها المؤسسية من خلال إنشاء مراكز تدريبية متخصصة وإجراء دراسات لتحديد الضغوط التدريبية واستقطاب أفضل الكفاءات التى تجمع بين الخبرة المصرفية والعلوم الشرعية، كما يجب على هذه البنوك إنشاء وحدات متخصصة فى ابتكار الأدوات المصرفية التى تستجيب لحاجات السوق وتتفق مع أحكام الشريعة، وتأكيد التعاون المستقبلى بين جميع المؤسسات المالية الإسلامية وإنشاء هيئة تحكيم

إسلامية خاصة ويعزز ذلك أن 78% من استطلاعات الرأي لعينة مكونة من 21000 للتصويت على أفضل الأنظمة المصرفية قد صوتت لصالح النظام الاقتصادي الإسلامي و6% فقط للنظام الرأسمالي و5% فقط للنظام الاشتراكي.

### سادساً : الإطار العام لأدوات التمويل الإسلامي :

تتعدد أدوات التمويل الإسلامي من المشاركة والمضاربة وعقود السلم والاستصناع والوكالة والمراجحة والبيع الإيجاري المنتهى بالتمليك، ويعد التمويل الإسلامي أكثر انسجاماً مع النظرية الاقتصادية من الربا ويمتلك من مقومات التقدم الاقتصادي ما لم يملكه التمويل الربوي، ونعرض لأهم هذه الأدوات على النحو التالي :

#### 1- الصكوك الإسلامية :

بدأ تاريخ الصكوك الإسلامية في ماليزيا عام 2002 حين تم إصدار ما يقارب المليار دولار منها. ونما حجم الصكوك المصدرة بمعدلات مرتفعة ونظر العديد من رجال الاقتصاد الإسلامي إلى الصكوك الإسلامية على أنها منتج مميز تستطيع المصارف الإسلامية الاعتماد عليه في تمويل المشروعات الاستثمارية الضخمة والتي يصعب تغطية احتياجاتها بأدوات التمويل الإسلامي الأخرى، وهي عبارة عن سندات إسلامية تصدرها الحكومات أو المؤسسات الخاصة وتستخدم إيرادات السندات في أنشطة إنتاجية ثم تقوم الجهات التي أصدرت السندات بتقديم دفعات مالية لمساهمي أو لحاملي الصكوك كنسبة من الأرباح التي حققها المشروع وفقاً لنظام المشاركة أو المضاربة المتفق عليه وبهذا تتحقق المنفعة لكل من المستثمر والجهة التي تصدر السندات أو الصكوك وهي بذلك تعد بديلاً عن السندات ويمكن أن يتم بواسطتها توريق بعض الموجودات المبررة للدخل (عقود الإجارة على وجه الخصوص) في جانب الأصول وبيعها للجمهور فتتحقق لها سيولة من وراء ذلك.

#### 2- المشاركة :

المشاركة تكون بغرض الاستثمار أو شركة بين طرفين وأشهرها شركة العنان التي تقوم على اشتراك اثنين أو أكثر في المال والربح، وشكل آخر يتمثل في تمويل الأفراد أو

المؤسسات بخرض توفير احتياجاتهم، ومن الممكن أن يكون هذا لعقد لغرض تجارى مثل المشاركة فى شراء عقار أو ما يمكن تأجيره بشكل عام ويتولى طالب التمويل عملية دفع قسط الإيجار للمصرف بقدر نصيبه فى العقار أو أن يتولى إدارة العين المملوكة، ويعطى المصرف قسطه من الأجرة أو الربح حسب الإتفاق، ومن ثم يعمل طالب التمويل على دفع مبلغ إضافى كل شهر على سبيل المثال ليمتلك حصة المصرف خلال مدة معينة، ويعد من أبرز أنواع التمويل المنتشرة فى كثير من الدول الأوروبية مثل بريطانيا لتمويل شراء المساكن للأفراد، ويمكن أن يصدر صكوك مشاركة تتمثل فى تقسيم أموال المشاركة إلى صكوك باسم المشروع لإتاحة الفرصة لاستثمار الأفراد فى هذا المشروع.

### 3- المضاربة :

المضاربة هى شركة بين اثنين أحدهما بالمال، والآخر بالعمل، وهذا النوع من العقود بدرجة بعض الفقهاء ضمن عقد الشركة بشكل عام وبعضهم يجعله عقد مستقل، وله عدة تطبيقات فى المضارفات اليوم مثل أن يدفع المصرف مالا إلى من يرغب فى إنشاء مصنع أو لديه رغبة فى الزراعة، كما يمكن أن يدخل المصرف كشريك فى شركة استثمارية قائمة عبر تمويلها ومن ثم تقاسم الأرباح حسب الإتفاق بينهما، ويمكن أن تصدر صكوك مضاربة عند تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية تسجل بسماء مالكيها لتمويل مشروع استثمارى معرف فى نشرة الإصدار.

### 4- المراجعة :

أحد أدوات التمويل بالمؤسسات المالية الإسلامية التى توفر منتجات متوافقة مع الشريعة، وهى عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر مضافا إليها ربح معلوم وهناك أشكال لعقود المراجعة مثل :

### 5- عقد المراجعة البسيط :

وهذا النوع من العقود هو عبارة عن أن بعض المؤسسات المالية تتفق مع جهة متخصصة سواء فى العقار أو بيع السيارات على سبيل المثال - على توفير منتجات أو عقارات معينة تكون فى الغالب رائجة، ومن ثم تعرض المؤسسة المالية هذه المنتجات



على زبائنها لبيعها بالتقسيط مع إضافة هامش ربح، وهذا الهامش يعتمد غالباً على فترة السداد التي يرغبها الزبون، بمعنى أنه كلما زادت المدة زاد الهامش، وذلك حسب نسب ربح متوقعة يتفق عليها طرفي العقد.

#### 6- المراجعة للأمر بالشراء :

يطلب العميل من المصرف الإسلامي أن يقوم بشراء سلعة معينة سواء كانت للأفراد مثل السيارات أو المنازل أو غير ذلك، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية والمعدات والأجهزة التي تحتاجها المصانع أو المواد الأولية التي يحتاج إليها في المشاريع الإنشائية على أساس أن طالب التمويل يشتري هذه السلعة بعد تملك المؤسسة المالية لها، مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.

#### 7- عقود التوريد :

التوريد هو عملية تحويل أصول غير ممكن بيعها للمستثمرين في شكلها غير السائل إلى أصول سائلة قابلة للبيع للمستثمرين والتداول في السوق وهو أحد صور ما يسمى ببيع الآجال ولقد أصبح هذا المصطلح متداولاً لدى الفقهاء المعاصرين والمهتمين بالدراسات المتعلقة بفقه المعاملات في الشريعة الإسلامية. أما لديون فلا يجوز توريقها وبيعها في شكل صكوك قابلة للتداول وكذلك الأرصدة النقدية التي لم تستخدم بعد في إقتناء أصول إنتاجية تدر دخلاً حلالاً، وكان ثمة اتفاق عام على أن من الممكن إصدار صكوك قابلة للتداول في السواق بتوريد عقود المشاركة والمشاركة المتناقصة والمضاربة المطلقة أو المقيدة والوكالة المطلقة أو المقيدة والإجارة المنتهية بالتمليك بشرط عام هو مراعاة أحكام تمثيل الصكوك لوجودات قابلة للتداول وبدء النشاط الذي يدر دخلاً، أما بالنسبة لعقود السلم والمراجعة والاستصناع فلا يجوز توريقها لأنها ممثلة لديون أو مستحقات نقدية لسداد هذه الديون ومظاهر هذه العقود في المؤسسات المالية اليوم يأخذ عدة أشكال ولعل من أبرزها :

## 1/7 - التوريق التقليدي :

المقصود به هو أنه عقد يشترك فيه ثلاثة أطراف حيث إنه يتم في العقد الأول بيع السلعة بسعر مؤجل يكون غالباً أعلى من السعر الحاضر، ومن ثم يقوم المشتري ببيعه في السوق إلى شخص آخر غير البائع الأول بأقل من السعر الأول ليحصل على النقد. مع العلم بأنه في هذا العقد ليس هناك أى ترتيب مسبق بين البائع في العقد الأول والمشتري في العقد الثانى، وهذا النوع من العقود لا زال يمارس على مستوى الأفراد إذ أن كثير من المؤسسات المالية تباشر عملية بيع مرابحة للأفراد وهم بالتالى يتولون عملية تسيل هذه المنتجات فى السوق.

## 2/7 - التوريق المصرفى المنظم :

التوريق المصرفى المنظم هو أيضاً أحد أشكال التمويل الذى تباشره عدد من المصارف التى تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة، ومن أبرز أشكال هذا العقد هو أن يقوم المصرف بشراء معادن ثم بيعها للأفراد أو المؤسسات مرابحة، ومن ثم ترتيب عملية بيع تلك المعادن نيابة عن عملائه بصفته وكيلأ عنهم وذلك فى السوق العالمية، ثم إيداع تلك المبالغ فى حسابات عملائه، ولهذا النوع أشكال أخرى سواء بعرض أنواع أخرى من السلع خصوصاً السلع المحلية أو بتقديم خدمات أخرى مثل البطاقات الائتمانية.

## 8- عقود الإجارة :

الإجارة والأجر هو ما يعطى للإنسان مقابل عمل دنيوى أو آخرى، أما بالمفهوم الفقهى، فيمكن أن نقسمها إلى قسمين : الأول يتعلق بأجرة العامل، الثانى أجرة المنفعة. ففيما يتعلق بالعامل فهى عبارة عن عائد لشخص يتقاضاه مقابل أداءه لعمل، وهذا العامل قد يتقاضى أجرته مقابل إنجاز عمل معين بغض النظر عن المدة، وهناك نوع آخر وهو الذى يتقاضى به العامل الأجرة مقابل أداءه لعمل، وهذا العامل قد يتقاضى به العامل الأجرة مقابل المدة التى يقضيها لعمل شئ ما، بغض النظر عن حجم الإنتاج، والنوع الثانى من الإجارة وهو ما يكون مقابل منفعة معينة، وهذا هو الغالب فيما يتعلق بالتمويل الذى تقدمه المؤسسات المالية، والمقصود به فى المفهوم الفقهى : هو أنه

عقد على منفعة مباحة معلومة، أما بالنسبة لتطبيقاتها في المؤسسات المالية اليوم، فمن أبرز صورها ما يسمى بالتأجير المنتهي بالتمليك، وذلك أن المؤسسة المالية تقوم بشراء عين، ومن ثم تؤجرها لشخص على أساس أنه في نهاية العقد بإمكانه تملكها بسعر قد يكون منخفض نوعاً ما، وقد يكون تملكه لها بسعرها في السوق، أو في بعض الأحيان بدون مقابل، وهذا يعتمد على العرض الذي يقدمه المصرف.

#### 9- القرض الحسن :

عقد القرض والمقصود به القرض الحسن، وهذا النوع من العقود غرضه تبرع وليس استثماري بمعنى أن المصرف لا يحقق عائداً مباشراً منه، ولكن يمول منشأة معينة لفترة ما على أساس أن ترد المؤسسة المبلغ المقرض دون زيادة، خلال مدة متفق عليها.

وهذا النوع من العقود تطبيقاته قليلة في المصارف اليوم وذلك لأنها لا تحقق عائداً للمصرف إلا أنه من الممكن تقديم مثل هذا النوع من القروض بهدف ربحي غير مباشر كخدمة لعملاء البنك الخاصين كعامل جذب للعملاء.

#### 10- عد السلم :

وهو عقد تكلم الفقهاء على أحكامه بشكل مفصل في كتبهم وأبرزوا ذلك من خلال دراستهم لما جاء عن النبي ﷺ : "من أسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" رواه البخاري ومسلم. وهذا النوع من العقود يمكن أن نعرفه بأنه بيع سلعة معلومة، إلى أجل معلوم، وذلك بثمن معلوم حال عند العقد، ويمكن الاستفادة منه في تمويل المشاريع العقارية على أن تلتزم تلك الشركة بتوفير وحدات سكنية للممول مقابل التمويل، ومن ثم وبعد استلام تلك الوحدات يتولى المصرف عرضها للبيع بالتقسيط فيتحقق له الربح من خلال الشراء بسعر مخفض من الشركة العقارية نتيجة لتقديم سداد المبلغ، وفي نفس الوقت يبيعها الممول بسعر أعلى لمن يرغب بشرائها بالتقسيط، بالإضافة إلى أن هذا النوع من العقود يمكن ممارسته من خلال الدخول في عقود بيوع الآجل، خصوصاً فيما يتعلق بالمعادن أو المنتجات الضرورية مثل الأرز والقمح، بل بالإمكان أن يتم استخدام مثل هذا العقد في تمويل المشاريع



البيتروكيماوية من خلال إعطاء مبلغ تمويل كقيمة لمنتج تنتجه الشركة على أساس أن يكون تسليم المنتج بعد عدد من السنوات.

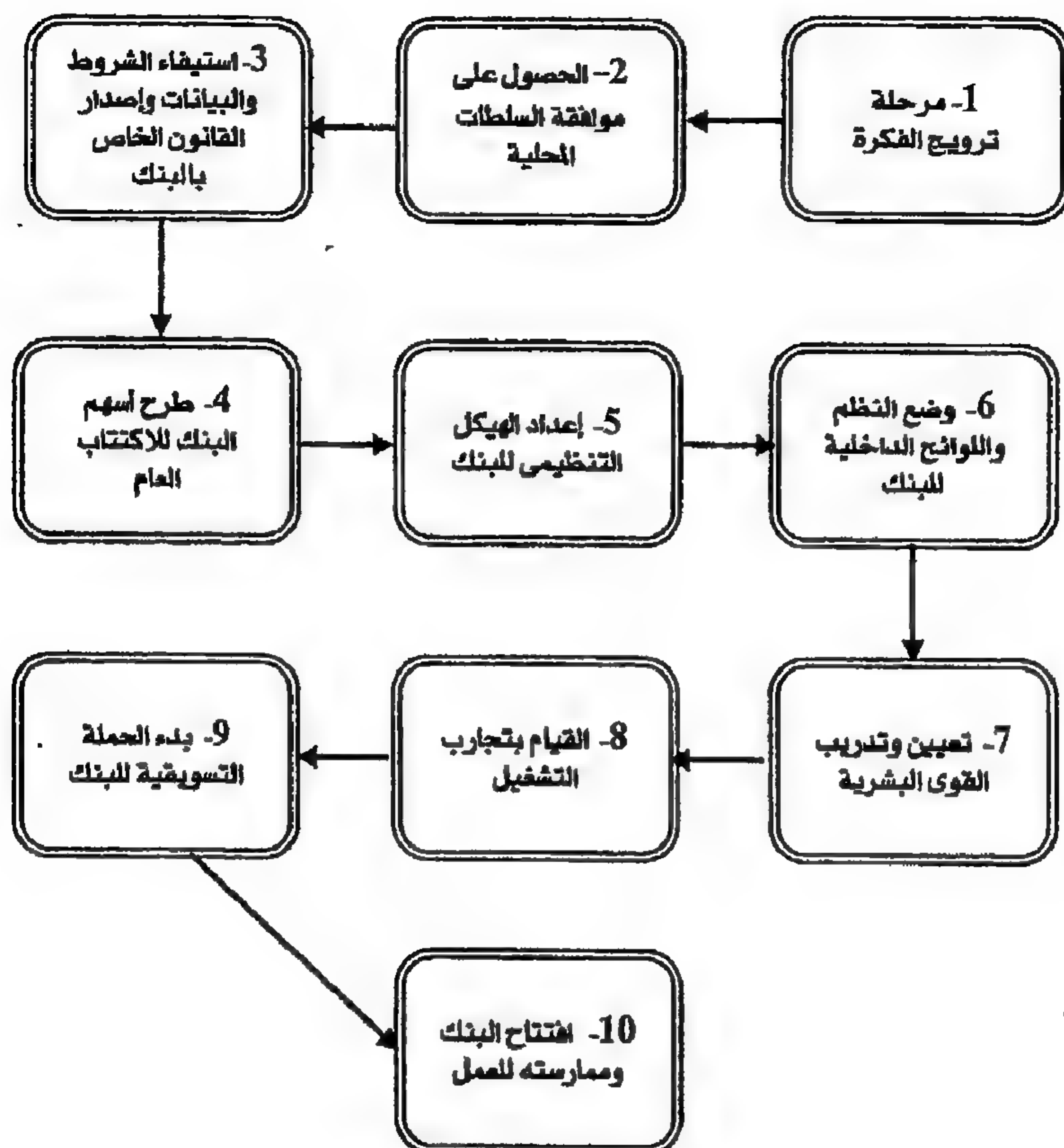
### 11- عقد الاستصناع :

هو التعاقد على صنع شئ، بأوصاف معلومة، مادته من الصانع، على أساس أن يدفع المستصنع مبلغاً معيناً سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الإتفاق الموجود في العقد. أما فيما يتعلق بإرتباطه بأدوات التمويل التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية فهذا النوع من العقود يتناسب مع المشاريع الكبرى مثل مشاريع المقاولات أو حتى بناء المساكن، وذلك بأن يتولى المصرف تمويل شركة عقارية لبناء مساكن مثلاً نظراً لعدم كفاية المال الذي لديها لإتمام المشروع، وبعد الإنتهاء من المشروع تتولى المصارف بيع تلك الوحدات بالتقسيط، وهناك ما يسمى الاستصناع الموازي والذي يلعب فيه المصرف التمويل من الباطن لإنشاء مشاريع كبيرة مثل المجمعات التجارية والسكنية.

### سابعاً : كيفية إنشاء بنك إسلامي ومراحله :

لم يعد إنشاء البنوك الإسلامية قاصراً على الدول الإسلامية فقط، بل امتد إلى جميع دول العالم المتقدمة والمختلفة على حد سواء، وازداد نشاطها في تلك الدول وأصبح نجاحها ملحوظاً بشكل كبير، الأمر الذي شجع كثيراً من دول العالم الأخرى على التفكير الجدى في إنشاء بنوك إسلامية بها، وكذلك السماح لبنوكها بإنشاء صناديق أو فروع إسلامية تابعة لها.

وأياً كانت الظروف والأوضاع فإن عملية إنشاء بنك إسلامي في أى دولة من الدول تحتاج إلى فهم ودراسة متعمقة لطبيعة الظروف الخاصة بهذه الدولة وما يحكم المعاملات الإقتصادية والمصرفية فيها. وتمر عملية إنشاء البنوك الإسلامية بعدة مراحل منطقية أساسية يظهرها الشكل التالى :



وهذه المراحل العشرة الأساسية ليست مراحل قياسية ولكنها مراحل يتعين القيام بها، وإن كان من الممكن الإسراع بإحداها ودمج بعضها مع الأخرى وسيتم العرض لها فيما يلي:

### 1- المرحلة الأولى : مرحلة ترويج الفكرة :

وتستند هذه المرحلة إلى وجود مجموعة من المهتمين بفكرة إنشاء البنك الإسلامي والمؤمنين بها يتولون قضية الترويج للبنك بين الجماهير وإيجاد قاعدة شعبية من المؤيدين والمتبنين الفكرة، ولديهم القدرة المالية والرغبة في إنشاء البنك، وتجميع رأس

المال الإبتدائي له اللازم للإنفاق على الحملات الترويجية وكذا على مخاطبة السلطات الحكومية ومفاتحتها في ذلك، فضلاً عن البدء في إعداد دراسة جدوى استثمارية مناسبة لتكون بمثابة دليل عمل واستثمار وتقييم لعملية إنشاء البنك ولتحديد العقبات والقيود التي قد يواجهها عند إنشائه ورسم خطة للتغلب عليها وتخطيها وتحقيق أهداف البنك في إطارها.

## 2- المرحلة الثانية : مخاطبة السلطات المحلية لحصول على موافقتها :

عند الإنتهاء من إعداد دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء البنك الإسلامي، يقوم المؤسسون بالاتصال بالسلطات الحكومية المصرية والنقدية للحصول على موافقتها على إنشاء البنك، ومعرفة القواعد والشروط الموضوعية من جانبها إقامة هذا البنك في إطار القوانين والأعراف والتعليمات الصادرة والمنظمة إنشاء البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص.

## 3- المرحلة الثالثة : استيفاء الشروط والبيانات المطلوبة واستصدار المرسوم أو القانون الأساسي في الجريدة الرسمية للدولة :

وفي هذه المرحلة يقوم المؤسسون باستيفاء الشروط وتقديم المستندات والبيانات المطلوبة المحددة من جانب السلطات المصرفية والنقدية في الدولة مثل :

- الحد الأدنى لرأسمال البنك.
- إيداع الإحتياطي القانوني المطلوب لدى البنك المركزي.
- تحديد الشكل القانوني للبنك.
- تحديد النظام الأساسي للبنك.
- وضع اللائحة التنفيذية للبنك.

ثم السعى لدى السلطات الحكومية المختصة لاستصدار المرسوم أو القرار القانوني المحدد (سواء شكل قانون أو تصريح) بالموافقة على إنشاء البنك، وبالتالي إكساب البنك الكيان القانوني والاعتراف اللازم من جانب السلطات المصرفية والنقدية بالدولة.



#### 4- المرحلة الرابعة : طرح اسهم البنك الإضافية للاكتتاب العام :

وفى هذه المرحلة يقوم المؤسسون بطرح الأسهم الإضافية لرأسمال البنك للاكتتاب العام لتغطية الجانب الذى لم يكتتب فيه المؤسسون من أجل الحصول على موارد كافية يبدأ بها البنك فى ممارسة أعماله وتلقى الأموال من مودعيه وتوظيفها لتوظيف الإسلامى السليم.

وعلى الرغم من أن رأسمال البنك الإسلامى مثل أى بنك آخر لا يمثل الجانب الأكبر من موارده إلا أن لموارد البنك الإسلامى طابعاً خاصاً من حيث أن معظمها يأتى فى إطار المشاركات والمراجحات والمضاربات، و الوكالة الاستثمارية فضلاً عن حسابات الأمانة والإيداع الجارى ذى الطبيعة الخاصة.

#### 5- المرحلة الخامسة : إعداد الهيكل التنظيمى للبنك وتوصيف الوظائف الخاصة

بهذا الهيكل :

لا يستطيع البنك الإسلامى مباشرة وظيفته دون هيكل تنظيمى مناسب، مصمم بطريقة جيدة تسمح بهبوط الأوامر من أعلى إلى أسفل، وصعود البيانات والتقارير الخاصة بالمتابعة من أسفل إلى أعلى وتدفق بيانات التنسيق من الإدارات والأقسام المختلفة على ذات المستوى الإدارى لمنع أى تضارب أو ازدواج أو اختناق قد يحدث فى هذا الشأن.

#### 6- المرحلة السادسة : وضع نظم العمل واللوائح الفنية والتنفيذية والمهام الخاصة

بكل وظيفة :

يقوم مؤسسو البنك فى هذه المرحلة بوضع النظام الأساسى للبنك، ونظم العمل الداخلية واللوائح الفنية والتنفيذية والمهام الخاصة بكل وظيفة من الوظائف التى سوف تؤدى داخل البنك.

فالبنك أياً كانت طبيعته يقوم على عدة وظائف متكاملة تؤدى بشكل معين، وكل وظيفة هى فى حقيقتها جزء من مهمة كبرى يؤدىها البنك ككل، ومن ثم يجب أن يكون هناك قدر مناسب من التناسق فى الأداء الوظيفى لكل وظيفة مع الأداء الوظيفى الخاص بالوظائف الأخرى.

**7- المرحلة السابعة: الإعلان عن القوى البشرية التي يحتاج إليها البنك للقيام بالمهام الوظيفية واختيارها وتدريبها وإعدادها وتسكينها في الوظائف المحددة لها :**

حيث يقوم البنك بالإعلان عن الوظائف الشاغرة فيه، سواء الوظائف القيادية الإشرافية التي يحصل على شاغليها من العاملين بالبنوك الأخرى ممن تتوافر فيهم الخبرة والمعرفة والدراية التي سيشتغلونها، أو التنفيذيين الجدد الذين يتم اختيارهم من الخريجين الجدد من الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس المتخصصة كل في مجال تخصصه الذي يرقى البنك تعيينه فيه.

**8- المرحلة الثامنة : القيام بتجارب التشغيل وممارسة العمل كمختبر عام لمعرفة أوجه القصور ومعالجتها :**

قبل الشروع في افتتاح البنك للجمهور، يتعين أن يتم اختبار كافة الوظائف والتأكد من سلامة الأداء الوظيفي لكل موظف يتم إلحاقه وتسكينه في إحدى الوظائف بالبنك، والسبيل إلى ذلك يكون عن طريق إجراء اختبار شبه حقيقي، يقوم على تمثيل الأدوار وذلك لاكتشاف أوجه القصور في أداء أي موظف أو أي تعارض بين الوظائف المختلفة بالبنك، والتدخل الفوري لإصلاح هذا القصور، أو ذلك التعارض خاصة أنه ليس من المستحب، بل من الأخطاء الكبيرة السماح بوجود قصور عند تشغيل البنك، وبعد إفتتاحه للجمهور، ذلك أن البنك الإسلامي هو ثقة، إذا اهتزت اهتز العمل المصرفي للبنك وفقد جزءاً كبيراً من معاملاته.

**9- المرحلة التاسعة : القيام بالعمليات الترويجية المناسبة المصاحبة لعملية الافتتاح:**

حيث يمثل الترويج أداة فعالة وهامة في مجال تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية وتنشيط حركة التعامل مع خدمات البنك، وتشمل الحملة الترويجية القيام بمجموعة من الأنشطة هي :

- أ- نشاط الإعلان عن خدمات البنك الإسلامي.
- ب- نشاط الإعلام عن خدمات البنك الإسلامي.

ج- نشاط البيع الشخصي لخدمات البنك الإسلامى.

د- نشاط تنمية التعاقدات والنشر والعلاقات.

### 10- المرحلة العاشرة : إفتتاح البنك وممارسة العمل التنفيذى الفعلى :

وهى أهم المراحل، و ليست فى الحقيقة ختامها أو آخرها، لأن هذه المرحلة ذات طبيعة خاصة لكونها ممتدة إمتداد حياة البنك الإسلامى، وعلى هذا يتم تقسيم هذه المرحلة إلى جزئين هما :

#### الجزء الأول : مراسم الإفتتاح الرسمى للبنك :

وفى هذا الجزء يتولى البنك دعوة كبار الشخصيات الاقتصادية والسياسية والإسلامية فضلاً عن جانب من جمهور العملاء لإفتتاح البنك، والبدء بآيات الذكر الحكيم، وتوزيع الهدايا التذكارية المناسبة، ودعوة كبار الشخصيات ليقوموا بفتح حسابات جارية لدى البنك.

#### الجزء الثانى : ممارسة العمل التنفيذى الفعلى :

وهذا الجزء هو الجزء الممتد والمستمر طوال حياة البنك، ويرتبط استمرار هذا الجزء باستمرار تطوير وتنمية نشاط البنك ومعاملاته، وإنتشار فروعه، وزيادة ونمو حصته من السوق المصرفى، وكبر وحداته وإرتقائها، فضلاً عن زيادة عدد عملائه وإرتفاع حجم معاملاتهم.

**ولتحقيق هذه الأهداف يتعين على البنك الإسلامى الاهتمام بالأنشطة الآتية :**

1- نشاط بحوث العميل والسوق المصرفية لجمع البيانات والمعلومات عن رغبات وإحتياجات العملاء من الأنشطة المصرفية، والتطورات التى تطرأ على ظروف السوق.

2- نشاط بحوث الخدمات المصرفية وتطويرها وإبتكار الأوعية الإدخارية والخدمات التمويلية والإستثمارية التى تتفق وتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتسع لإحتياجات ورغبات العملاء.



3- نشاط تسعير الخدمات المصرفية، وتحديد عناصر التكلفة، وحجم هوامش الربح المناسبة، وطرق الحصول على العائد الإسلامى المناسب، حتى لا يتم إرهاق العملاء أو تحميلهم بتكاليف مغالى فيها.

4- نشاط توزيع الخدمات المصرفية، وتحديد المناطق الجغرافية المناسبة لنشر شبكة البنك الإسلامى ووحداته لتغطية المناطق التى يتواجد فيها كم مناسب من العملاء، لخدمة هؤلاء العملاء، وكذا لتوزيع المخاطر التى قد يتعرض لها البنك من تركزه فى منطقة جغرافية وحيدة، أو مناطق جغرافية محدودة ومعينة بذاتها.

5- نشاط ترويج الخدمات المصرفية وكذا طرق الاتصال الفعال مع جمهور العملاء، إيجاد الإنطباع الإيجابى عن البنك الإسلامى وخدمات التى يقدمها، وتطوير وتنمية وتحسين هذا الإنطباع لدى هذا الجمهور لضمان استمرارهم فى التعامل، وتأييدهم لسياسات البنك، وتبنيهم لتوجهاته، ودفاعهم عن مصالحه.

### ثامناً : الأسس التى تقوم عليها المصارف الإسلامية :

ومن خلال توضيح وعرض بعض المفاهيم للبنك الإسلامى والتطور والنشأة يمكن لنا تحديد الأسس التى تتبنى عليها البنوك والصيرفة الإسلامية على النحو التالى :

#### الأساس الأول : الإلتزام بالقواعد المستقرة لنشر الإسلامية :

يتعين على البنك الإسلامى أن يلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية فى جميع أعماله ومعاملاته جملة وتفصيلاً وإلا فقد مقومات وجوده، فالعقيدة الإسلامية تقدم نظاماً شاملاً ومتكاملاً يحكم كل شئ فى الإقتصاد متمثلاً فى أنشطة الإنتاج والتوزيع والإدخار، وتتصل بغيرها من الأنشطة غير الإقتصادية وترتبط معها وبها بالعبادات لتجعل من الإسلام ديناً قيماً قوياً لا يشوبه أو يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا أمامه .

## الأساس الثانى : الإلتزام فى معاملاته بالحلال والإبتعاد كل البعد عن المجالات الحرام والمشكوك فيها:

لما كان البنك الإسلامى يستمد مشروعيته من تجسيده للفكر الإسلامى، فإنه يلتزم إلتزاماً كاملاً بتطبيق قاعدة الحلال والحرام فى كل معاملاته، والتقيد بأخلاقيات الإسلام وإذابة فى طابعها الشمولى الذى يمتد إلى كافة مجالات النشاط الإنسانى التى يقوم البنك بالتعامل معها.

فلا يمكن أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل فى دائرة التحريم لما فيها من أضرار خطيرة تلحق بالمجتمع مثل أنشطة صناعة الخمر، وموائد القمار، والمخدرات. والإبتعاد عن أى نشاط ينطوى التعامل فيه على ربا أو غش أو تدليس أو احتكار أو تزوير لحاجات الناس أو تفرير أو غرر أو مسير أو رشوة أو فساد للذمم، وتخریب النفوس أو أى نشاط يشوبه الحرام، ومن ثم تكون جميع معاملات البنك تدخل فى دائرة الحلال، وتراعى بشكل شديد مبادئ الدين الحنيف فلا غبت فى الأجور ولا ظلم لعاملين ولا مصادرة لأرزاقهم أو تسخيرهم كعبيد مقابل إطعامهم وكسوتهم.

## الأساس الثالث : حسن إختيار من يقومون على إدارة الأموال :

يتعين على البنك الإسلامى أن يبذل كافة الجهود اللازمة للتأكد من حسن إختيار الأفراد الذين سيتولون إدارة الأموال سواء من بين موظفيه، أو من بين عملائه الذين سيتم إتاحة الأموال لهم لإدارتها، حيث لا يجب أن يوكل أمر إدارة هذه الأموال لمن لا يصلح للقيام بهذه المهمة.

وتتقضى إدارة هذه الأموال الرشيدة فى إستخدامها، والحكمة فى معاملتها لتحقيق النفع العام والخاص من هذا الإستخدام فى إطار التوازن الإنفاقى الرشيد الذى يحفظ المال العام ولا يبدده وفى الوقت ذاته لا يكتنزه أو يحجبه عن التداول والمنفعة.

ومعنى هذا أيضاً إن إختيار أرشد السبل لتوظيف المال وإنمائه وإدارة رشيدة دون إسراف أو تقطير وبالشكل الذى يفى بحاجة الأفراد وحاجة المجتمع الإسلامى.

### الأساس الرابع : الصراحة والصدق والوضوح فى المعاملات :

يلتزم البنك الإسلامى فى معاملاته بالصدق والصراحة والوضوح والكشفة التامة بين البنك والتعاملين معه وكذا التعاملين فيه طالما هذه المعاملات خاصة بالعميل ذاته وليس بغيره من العملاء إعمالاً لشرع الله.

ومن هنا فإنه نم المقصود بالصراحة والكشفة إعلان أسرار العميل للغير، بل أن البنوك الإسلامية تحافظ على سرية معاملات عملائها ولا تسعى للإضرار بهم وبمصالحهم فى إطار الشرعية الدينية والقانونية الحاكمة لنظام المعاملات المصرفية.

### الأساس الخامس : عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه :

يتعين على البنك الإسلامى أن يعمل على تنمية المال وأثماره بإعتباره مستخلفاً فيه ووكيلاً عن أصحابه وتوظيفه التوظيف الفعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلاً من أصوله التى يتعين تنميتها وأثمارها وليس إكتنازها وحجبها وحرمان المجتمع والأفراد الذين فى حاجة إليها منها تجنباً لغضب الله سبحانه وتعالى وإبتعاداً عن نواهيه ﷻ.

### الأساس السادس : خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية :

فالرقابة الإسلامية رقابة ذات شقين، شق ذاتى من دخل الفرد ذاته ومن وحى ضميره ومن خلال تمسكه بدينه وخوفه غضب الله ﷻ، وشق آخر خارجى من خلال هيئة رقابة شرعية يتم إختيار أفرادها من التقاه الراسخين فى علوم الدين المشهود لهم بالنزاهة والحرص.

بل يمكن أن الرقابة فى المصارف الإسلامية هى رقابة شاملة محاورها متعددة تضم، ورقابة من الفرد على ذاته، ومن الفرد على العمل المصرفى الذى يتم، ومن هيئة الرقابة الشرعية على كافة النشاط والعمال المصرفية التى تتم، ومن المسئول عن العمل المصرفى على النشاط الإقتصادى الذى يتم تمويله ومن الله سبحانه وتعالى على الجميع.



**الأساس السابع : أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال :**

لتطهير المال وتنميته وطرح البركة فيه وفي الوقت ذاته لتحقيق الحث الدينى، وتحقيق الأهداف الإجتماعية للبنك، وفي الوقت ذاته مراعاة التوازن بين الأهداف التجارية الإستثمارية للبنك وبين الأهداف الإجتماعية له، وفي الوقت ذاته لتطهير المال من أى تعاملات مشكوك فيها إعمالاً لقول الحق ﷻ **﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾** [التوبة : 103]

ومن هنا فإن البنوك الإسلامية تقوم بتحصيل وتوزيع زكاة أموالها وأموال عملائها ومن يرغب من المسلمين، وتقوم البنوك الإسلامية بإتفاقها فى مصارفها الشرعية.

**الأساس الثامن : تحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة :**

والتوازن يتم بين مجالات التوظيف قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل، وبين مناطق التوظيف المختلفة، حيث يتحقق التوازن الجغرافى وفي الوقت ذاته التوازن فى مجال التوظيف وفقاً للأولويات الإسلامية.

- الضروريات.

- الحاجات.

- الكماليات.

- والتوازن بين العائد الإستثمارى المادى.

ومن هنا تتشكل الطبيعة التكاملية للبنوك الإسلامية التى تجعل منها نمطاً فريداً من التفاعل والتكامل والإتساق والتوافق مع إحتياجات الأفراد والمجتمع الإسلامى.

**الأساس التاسع : عدم أكل مال الناس بالباطل :**

يعرف أكل أموال الناس بالباطل بخلاف الربا بصور من المعاملات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى بموجبها يتم الحصول على الأموال بدون وجه حق ومن أهم تلك الطرق السرقة، وخيانة الأمانة، والقمار، والغضب، والابتزاز، والتهديد، والنصب،... إلخ وهى كلها أفعال محرمة لا يحوز للبنوك الإسلامية أن تقع فيها أو حتى فى تصرفات التى تحتل البهتان تسليماً بقول الله ﷻ **﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ ﴾**

يَنْتَعِمُ بِالْبَطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِحَكْرَةٍ عَنْ فَرَاخٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ [النساء، 29]، وفي آية أخرى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَطْلِ وَتُذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: 188]

الأساس العاشر: عدم التعامل بالربا :

فعدم التعامل بالربا هو سمة مميزة للبنك الإسلامى من أجل تظهير المال من شبهة الظلم والاستغلال الذى هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية التى تقوم بها البنوك غير الإسلامية وذلك على الرغم من أن الإسلام لم يبتدع قضية تحريم الربا وإنما جدد حرمة الربا التى نزلت فى جميع الرسالات السماوية، وفى الوحي القديم، وفى الوقت ذاته فإن عدم التعامل بالربا يجعل من البنك الإسلامى أداة ترشيد ورشادة تنموية تجعله يتجه بالتوظيف إلى مجالات تدريجية مناسبة من خلالها يدفع عائداً مناسباً لجميع المودعين لديه، وفى الوقت نفسه تنمية المال الذى أؤتمن عليه منهم.

فالإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة، ولا تجيزه ضرورة، بل أن الربا من أخبث المعاصى وأشدّها فتكاً بالنظام الاقتصادى والاجتماعى للدول، فهو يقضى على وحدة الأمة، وتآلفها وتراحمها ويحوّله إلى النقيض من تصارع وتطاحن وحروب أهلية وثورات مدمرة.

ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أياً كانت صورها وأشكالها، أخذاً أو عطاءً، إيداعاً أو توظيفاً، قبولاً أو خصماً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مخفية، محددة مقدماً أو مؤخراً، ثابتة أو متحركة، كاملة أو منقوصة أعمالاً لأحكام الشريعة الغراء والتزاماً بأمر سبحانه وتعالى، وتجنباً لنواهيها، فالفائدة على جميع النقود كلها ربا محرم، ويستوى فى ذلك قليلها وكثيرها، ويستوى فى ذلك كونها محددة ومطبقة على قرض موجه للاستهلاك أو للاستثمار.

وليس معنى هذا أن المصرف الإسلامى لا يهدف إلى تحقيق الربح، بل أنه يهدف إليه ويعمل على إيمانه ولكن فى إطار ضوابط إسلامية محددة يتحدد من خلالها مصدر الربح، وإن يكون هذا الربح عادلاً غير مغالى فيه، لا تشوبه شائبة استغلال، ولا يكون مصدره أى احتكار، بل من خلال صيغ استثمار إسلامية حقيقية يتضافر فيها كل عناصر الإنتاج بشكل فعال.

الفصل الثاني  
خصائص وأهداف وأنواع  
المصارف الإسلامية





## الفصل الثانى

### خصائص وأهداف وأنواع المصارف الإسلامية

يتناول هذا الفصل بالشرح والتحليل خصائص وأهداف وأنواع المصارف الإسلامية وذلك على النحو التالى :

#### أولاً : خصائص المصارف الإسلامية :

إن البنك الإسلامى ليس تاجراً للنقود، وإن كان ذلك لا يمنع من تعامله معها باعتبارها وسيلة للتعامل وليس عملاً فى حد ذاته. ومن هنا كان لزاماً على البنك الإسلامى أن يبحث عن وسيلة أو وسائل أخرى يحصل من خلالها على عائد مناسب ومتوافق مع الشريعة الإسلامية، تختلف عن تلك التى يباشرها البنك التقليدى.

ونظراً لاختلاف أسلوب العمل فى كل من البنك الإسلامى والبنك التقليدى، فإن هناك عدة خصائص أو سمات تميز البنك الإسلامى عن البنوك الأخرى، تتمثل تلك الخصائص فيما يلى :

#### 1- عدم التعامل بالفائدة :

لما كانت البنوك الإسلامية تستمد وجودها من الشريعة الإسلامية، والتى تعتبر بدورها التعامل بالفائدة من المحرمات شرعاً. فإن التعامل داخل تلك البنوك يستبعد تماماً فكرة الفائدة المحرمة. وعلى ذلك فإن العائد على الأموال المودعة أو المستثمرة لا يتم تحديده مسبقاً مثلما هو متبع فى البنوك التقليدية، وإنما يحدد العائد فى نهاية العملية الاستثمارية حسب النظام الذى إتبع فيها أو الصيغ الإسلامية المطبقة فى مجال الإستثمار والتى سوف نتحدث عنها إن شاء الله.

ولما كان البنك الإسلامى يقوم بالإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فى جميع العمليات التى يقوم بها، فهذا يعنى تكليف عمليات البنوك بحيث تتلاءم مع أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها. وهذا يتطلب بحث "الصيغ الشرعية" وتشغيلها أو توظيف العائد المحقق من توظيفها والامتناع عن الأنشطة المحرمة والتى تسبب الضرر للغير.

فالعامل الإسلامى حين يتحول من مؤسسة الربا إلى مؤسسة المشاركة يقيم تنظيماً جديداً فنياً وإدارياً لسوق النقد، حيث يتحول اهتمامه من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن تركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الإدخار والاستثمار بالمشاركة، ومن دور المرابى إلى دور المستثمر والمستشار الاقتصادى.

ومن هنا نرى أنه بينما يركز البنك التقليدى على الفائدة والفائدة المركبة يعتمد المصرف الإسلامى على المخاطرة المحسوبة، وبينما تعتمد المصرفية الربوية فى قرار الإقراض على مادة العميل تعتمد المصرفية الإسلامية فى قرار التمويل على دراسة السوق.

فالمصرفية الإسلامية تقوم بالبحث والتعرف على السوق والمشروعات الهامة القائمة والمشروعات المقترحة، والترويج لها، وإتاحة التمويل اللازم لقيامها، والمشاركة فى رأسمالها، ويمكن أن تتولى فى بعض الأحيان إدارة جانب كبير من المشروعات فى حالة عدم توافر المنظمين ذوى الخبرة كاستثمار طويل الأجل، كما تقوم بتمويل النفقة المتغيرة للشركات والأفراد وهى عادة مشاركات قصيرة الأجل، كما تقوم باستحداث أوراق مالية ثانوية ذات آجال مختلفة لتمويل المشاريع بالمشاركة.

وحتى نتصور مدى التغير فى شكل المؤسسات وأسلوب العمل، نتأمل العلاقة بين المصرف والعميل، فبينما تكون علاقة البنوك التقليدية بالمدينين علاقة هامشية فيما يختص بحركة استثماراتهم لأنها علاقة مؤقتة، فإن البنوك الإسلامية لا بد وأن تلتحم مع المشروع وتقدم له المشورة، بما يكون لها من مراكز أبحاث اقتصادية، ومعرفة بأحوال السوق ويتوفر كم كاف من المعلومات عن حركة الاستثمار. وهذا يجعل علاقتها مع المدخرين أكثر استمرارية، وعلاقتها مع المستثمرين أكثر التحاماً، بعكس المصرفية الربوية، وحين تساهم المصرفية الإسلامية عن طريق الأسهم مساهمة دائنة تصاحب المؤسسة من المولد حتى التصفية.

ويساعد هذا الأسلوب الجديد على توفير فرص العمل بما يوفره من مدخرات فى سوق النقد عن طريق المشاركة، وبما يستحدثه من علاقات جديدة.



فنظام المضاربة يقدم إمكانية ضخمة لتكوين فئة المنظمين، ويكتشف فرص الاستثمار للأفراد الشبان في بداية حياتهم، حيث يتاح تمويل مالى دون ربا، ويفتح سبل تشغيل مهاراتهم وتحقيق تطلعاتهم، وهذا ما تحتاجه الدول النامية فى الدرجة الأولى لكسر حلقة الفقر.

ونظام المشاركة، يعمل على تشجيع الأفراد على تملك المشروعات من عائد الأرباح، ويشجذ همم المشاركين، وهم يتطلعون إلى ملكية رأس المال الذى يعملون فيه كأمل يحلمون به، مما يزيد الإنتاج ويوسع آفاق التنمية، ويوفر عائدا طيبا لمن يريدون استثمار قصير الأجل لأموالهم.

ولعل ما نراه اليوم من تعثر الشركات تحت وطأة الربا من جهة، والخطر الذى يهدد المصارف بضياح الديون من جهة أخرى، وشبح التصفية الذى يزعج المدخر والمستثمر فى آن واحد ويهدد العمالة والتنمية فى نفس الوقت، سببا فى تطلع الكثير من عقلاء المصرفين ورجال الأعمال إلى رسلة الديون والتحول من العائد الثابت والمضمون إلى المخاطرة والمشاركة.

والمصارف الإسلامية لذلك مصارف شاملة متعددة الأغراض، فهى تقوم بأعمال خدمية وأعمال تجارية استثمارية.

وهذا السلوك يجعلها أقدر على التأثير فى مسار التنمية القومية وتحديد أولوياتها وسد النقص فيها وتحفيز الضرورى منها، وهذه الخاصية هى التى تجعل النشاط الإنتاجى بالمصرفية الإسلامية يغلب على النشاط المالى.

## 2- الإلتزام بالحلال وتجنب الحرام :

ينطلق الاقتصاد الإسلامى من معايير وأحكام وتشريعات وردت فى القرآن الكريم والسنة النبوية. ونأمر تلك المعايير بالأعمال والأنشطة الإنسانية المرغوب فيها والنافعة حقا وتصفها بأنها "حلال"، ولما كان البنك الإسلامى هو الأداة التى تجسد الاقتصاد الإسلامى والتطبيق العملى. فإنه يجب على البنك مراعاة تطبيق قاعدة الحلال والحرام فى كل عملياته سواء أكانت ودائع وإستثمارات أو خدمات مصرفية.

ومن هذا المنطلق فإن على البنوك الإسلامية الإجتهد لبحث البديل الإسلامى لكافة المعاملات المصرفية والمالية لرفع لخرج عن المسلمين. والعمل على تثبيت القيم العقائدية والخلق الحسن والسلوك السوى لدى العاملين والمتعاملين معها لتطهير هذا النشاط من الفساد.

قال سبحانه وتعالى :

﴿ أَفَمَن يَأْتِيَنَّكَ حَكْمًا مِّن رَّبِّكَ لَا تَكُونَ مِنَ الْمُتَعَذِّبِينَ ﴾ [الأنعام: 114] ﴿ أَفَمَن أَشَسَّ بَلِيكُنَّ عَلَى نَفْسَيْهِ مِمَّا رَضِيَ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَشَسَّ بَلِيكُنَّ عَلَى شَفَا جُرْفٍ مَّارٍ فَأَتَاهَا بَدٌّ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ [التوبة: 109]

إن أثار ضوابط الأحكام الشرعية (الواجب، المندوب، المباح، المكروه، الحرام) على أعمال المؤسسات المصرفية كبيرة حيث تكون كل معاملاتها فى نطاق هذه الضوابط، أى فى إطار المشروعية الإسلامية ويخضع لها جميع الأنشطة والأعمال، كما تخضع لها المقاصد والأهداف الغايات، والسياسات والنظم، والإجراءات.

ولذلك يمكن أن نحدد أهم تلك الآثار فيما يلى :

1/2- تأثير فى صياغة الأهداف والمقاصد والأولويات : حيث تصاغ بالشكل الذى لا يتعارض مع الضوابط الشرعية، ويحقق الفهم الكامل للأولويات الإسلامية للأمة دون التضحية بمصالح الأفراد، وهى موازنة تقوم على فهم مراتب المصلحة المعتبرة شرعاً ومن ضروريات وحاجيات وتحسينات، وهو ما اعتبرناه مكوناً رئيسياً فى لضوابط الحاكمة لتشغيل الأموال.

2/2- تأثير فى الإدارة الكلية لموارد المؤسسة المصرفية : بحيث تحقق أفضل النتائج من حيث استغلال للموارد البشرية والمادية (مالية أو غير مالية)، فيستخدم من أساليب الإدارة والقيادة ما لا يتعارض مع الضوابط الإسلامية سواء تعلق ذلك بقواعد إدارة الأفراد وتوظيفهم والتعامل معهم وحضرهم وإثابتهم وعقوبتهم وغير ذلك من سياسات الموارد البشرية، فتظهر المشاركة الإدارية، والشورى، والعدالة، وتكافؤ الفرص، والتنمية المعرفية والمهارية، والمبادرات الذاتية، والرقابة الذاتية، والولاء والانتماء. مما

يجعل روح التنظيم مشبعة بجو التضامن والتكاتف والحرص المشترك على النجاح وتلافي السلبات.

**3/2- تأثير في نظم وإجراءات العمل والعقود والنماذج :** حيث تصاغ جميعها في ضوء الأساس الفقهي والفني المنضبط والخادم للأهداف وفي إطار من العقود الشرعية التي تحكم المعاملات المصرفية، وهنا يجدر القول أنه لا يجب أن توجد معاملة في المصرف الإسلامي بغير تكييف شرعي يحكمها، سواء كان ذلك في إطار عقد شرعي ورد في الكتاب الفقهية، من العقود المسماة، أو عقد تم تخريجه في إطار القواعد العامة الشرعية للعقود.

**4/2- تأثير في مجالات التوظيف والخدمات :** إذ لا يجل أن تكون أنشطة التوظيف والاستثمار والخدمات من بين المجالات المحرمة أو المكروهة وإنما تكون في نطاق المجالات المباحة شرعاً أو المندوبة أو الواجبة، ويكون التنوع بينها التزاماً ينبني على الاستطاعة، ومن الأمثلة على المجالات والسلع والخدمات المحرمة والمكروهة :

- تجارة وصناعة الخمر والسكرات والمخدرات وكل ما يأخذ حكمها، ويدخل في دائرة نشاطها من خدمات نقل وتوزيع وتقليم.
- تربية وتجارة الخنازير والصناعات والخدمات المرتبطة بلحومها أو مكوناتها.
- نوادي القمار واليسر وما يشبهها ويأخذ حكمها.
- النوادي الليلية والمراقص.
- المحلات والنوادي المخصصة للهو غير المباح المرتبط بمحرمات ومفاسد وكلاهما قرين الآخر لا ينفك عنه.

**5/2- تأثير في الأساليب والوسائل المتبعة في التوظيف والخدمات :** يجب ألا تكون من بين الأساليب والوسائل المحرمة أو المكروهة، والتي نذكر من أمثلتها :

- التعامل بالفوائد الثابتة في نشاط الإيداعات والقروض، فهو من الربا المحرم.
- التعامل بالبيع النهي عنها شرعاً.
- المعاملات التي يصاحبها الغرر والجهالة.



- المعاملات التى تؤدى إلى احتكار السلع وحبسها عن التداول.

- المعاملات التى يكتنفها غش وخداع وكذب وتدليس ورشوة.

- بخس الأثمان أو التلاعب فيها.

- التلاعب فى الموازين والمكاييل.

**6/2- تأثير فى كيفية توزيع النتائج :** يتم توزيع نتائج النشاط فى المؤسسة المصرفية الإسلامية فى إطار العدالة بين الأطراف التى ساهمت فى تحقيقها على أساس قاعدتى " الغنم بالغرم " و "الخراج بالضمان " وفى إطار العلاقة الشرعية بين البنك والمودعين بغرض الإستثمار، وكذا بينه وبين الحاصلين على تمويل بصيغ مختلفة.

**7/2- تأثير فى التزام المؤسسة المصرفية الإسلامية بالمسئولية الإجتماعية والأخلاقية :** يلتزم المصرف الإسلامى بأداء الزكاة المفروضة على المال العام الذى حال عليه الحول، والمستحقة شرعاً على ملاك هذا المال (مساهمين أو مودعين) والذين يفوضون البنك أو يأذنون له بأداء ذلك نيابة عنهم وتصرف الزكاة فى مصارفها الشرعية، وكذلك الصدقات والتبرعات وما قد يراه ولي الأمر من إتفاق إضافى لصالح المجتمع المسلم.

### 3- الرقابة الشرعية :

وحيث أن البنوك الإسلامية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشرعية الإسلامية، فإنها تستعين بهيئة الرقابة الشرعية التى تتولى إيضاح الحكم الشرعى فيما يعرض عليها من مسائل مالية ومصرفية خاصة بالتعامل فى البنوك الإسلامية، ومهمة الرقابة الشرعية هى تصنيف الأنشطة والخدمات على شرعية وغير شرعية، بالإضافة إلى تقديم البدائل الشرعية لتلك الأنشطة والخدمات غير المتفقة مع الشريعة الإسلامية، والرقابة الشرعية تعتبر خاصية مميزة للبنوك الإسلامية حيث تساهم فى تصحيح مسار البنوك الإسلامية وتقديم الأنشطة والخدمات المصرفية والإجتماعية والتنمية بما يتوافق ومقتضيات الشريعة الإسلامية.

1/3- جهاز الرقابة الشرعية : برغم الإتفاق على أهمية الرقابة الشرعية إلا أن شكل الجهاز المنوط به القيام بها ليس متماثلاً فيما بين البنوك الإسلامية القائمة، فنجد أن هناك الأشكال التالية :

- تشكيل هيئة للرقابة الشرعية (فى بنك فيصل المصرى وبنك فيصل السودانى وبنك دىبى الإسلامى، والمصرف الإسلامى الدولى).
- تشكيل لجنة للرقابة الشرعية (فى بنك البحرين الإسلامى وبيت التمويل الكويتى).
- تعيين عضو شرعى بمجلس الإدارة (فى بنك ناصر الإجتماعى).
- تعيين مستشار شرعى خارجى (فى البنك الإسلامى الأردنى).
- تعيين رقيب شرعى كوظيفة دائمة بالبنك (يتضمن الهيكل التنظيمى لبنك البحرين هذه الوظيفة)، ويكون وظيفة الرقيب الشرعى التأكد من تطبيق قرارات الهيئة الشرعية للبنك.

وهذا التعدد فى شكل جهاز الرقابة الشرعية لا يعنى اختلافاً فى جوهر ممارسة الوظيفة التى تقوم على الإطمئنان إلى التزام البنك الإسلامى بالضوابط الإسلامية الحاكمة لتشغيل المال فى الفكر الإسلامى.

ويعتبر الشكل الأول (هيئة الرقابة الشرعية) أكثر هذه الأشكال فعالية لتحقيق الهدف المطلوب.

2/3- طبيعة الوظيفة الشرعية : لما كان للجهاز الشرعى سلطة واختصاصات مراقب الحسابات الخارجى، فإن الإطار الذى يمكن أن تتم فيه هذه الوظيفة الشرعية لا يقتصر على مجرد الفتيا وإبداء رأى فيما يعرض عليها، ولكنه يتخطاها إلى طلب إيضاحات وإبداء ملاحظات.

**وتوضيحاً لذلك فإن وظيفة الجهاز الشرعى تضم ثلاثة أنواع من الرقابة هم :**

الرقابة الشرعية السابقة: ويقصد منها أن يتم عرض الموضوعات والمسائل على الجهاز مسبقاً قبل أن يتم تنفيذها، ليقوم بإبداء رأى الشرعى فيها، ويتحقق من مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية بحيث لا تقدم إدارة البنك على تنفيذ المعاملة أو النشاط إلا بعد عرضه على الجهاز الشرعى، وهنا تكون وظيفة المشورة المسبقة.

الرقابة الشرعية المصاحبة؛ وهى التى تتم أولاً بأول أثناء سير العمل، سواء يطلب من الجهاز الشرعى أو من إدارة البنك، من خلال نظام للإجتماعات الدورية المنتظمة، ويطلب المعلومات والبيانات عن الأعمال والأنشطة القائمة فى البنك.

الرقابة الشرعية اللاحقة : ويقصد منها أن يقوم الجهاز الشرعى بمراجعة أعمال البنك ومعاملاته لتحقيق من أمرين :

- أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات ولم يسبق عرضها على الجهاز قد تم تنفيذها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

- أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات سبق عرضها على الجهاز قد تم تنفيذها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

3/3- مدى إلزامية أداء الجهاز الشرعى : إن طلب المشورة وإفتاء أمر واجب على إدارة البنك على سبيل الإلزام، فلا يجوز أن يبدأ البنك فى ممارسة أى نمط من العمليات إلا بعد عرضه على الجهاز الشرعى لتقرير مدى موافقته لضوابط الشريعة الإسلامية، إلا أن آخرين يرون أن الإسلام ليس مهنة أحد أو اختصاصه وأنه قد تكون أسانيد وأدلة إدارة البنك كافية لتبنيها وجهة نظر تختلف عن وجه نظر الجهاز الشرعى، ومن ثم فلا ضرورة لتقرير الإلزام فى آراء الجهاز الشرعى.

إلا أنه يلاحظ أن "وجوب طلب المشورة" ينطبق فعلاً على المعاملات المستجدة، أى التى ينفذها البنك لأول مرة، أما تلك التى سبق أن أقرها الجهاز أو أقر مثيلاتها، فإن وجوب طلب المشورة والرأى غير وارد، ويترك فيها الأمر لتقدير المسئولين بإدارة البنك الذين - بلا شك - يحرصون على التطبيق السليم للقواعد والصيغ الشرعية، وعلى كل فإن الحرص ومن ثم الإلتزام سيظهر عند قيام هيئة الرقابة الشرعية بفحص عام لأنشطة البنك العامة.

أما عن الرقابة الشرعية اللاحقة، فإن ما ينتهى إليه رأى الجهاز الشرعى فيما عرض عليه من مسائل أو ما قام ببحثه من تلقاء نفسه يكون ملزماً لإدارة البنك بحيث لا يجوز لها مخالفته، ذلك أن الجهاز الشرعى يعتبر جهة الاختصاص فى هذا المجال وما وجد إلا لضمان شرعية أعمال البنك ومعاملاته، فيجب أن يؤخذ برأيه على وجه الإلزام.



#### 4- البنوك الإسلامية بنوك استثمارية وتنموية واجتماعية :

تهتم البنوك بدرجة كبيرة بالجانب التنموى اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، وليس ذلك بالأمر المستغرب بالنسبة لمؤسسات تعمل فى إطار الشريعة الإسلامية، ومن أهداف تلك البنوك هى :

1/4- تحقيق التنمية الاقتصادية : تتميز التنمية الاقتصادية فى الإسلام فى نظر أكثر الكتاب بالشمولية، فهى لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية فحسب، بل والأدبية والاجتماعية للجماعة الإسلامية، كما تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية، ويرى آخرون أنها تتعلق أيضاً بمفهوم العدالة فى توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وعبر الأجيال وبإلغاء الربا وفرض الزكاة.. ويضيف آخرون صفاء العقيدة وصدق الإيمان، ويختلف المفهوم الإسلامى إختلافاً جوهرياً عن المفهوم الرأسمالى والإشتراكى للتنمية الاقتصادية إذ يعتمد الفكر الإسلامى على أسس فلسفية متعلقة بالتوحيد والربوبية والعبودية والاستخلاف، أما الفكر الإسلامى الإشتراكى فيعزو هذا إلى النمط الرأسمالى الذى يستبيح الربا والإشتراكى يقتضى التخلّى عن الدين.

#### وتتحقق التنمية الاقتصادية عن طريق :

- الإستثمارات المباشرة عن طريق إنشاء المشروعات الاقتصادية التى يحتاجها المجتمع.

- الإستثمارات عن طريق المشاركة المساهمة مع آخرين فى إقامة وتأسيس المشروعات التى تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، واقتسام الأرباح والخسائر مع الشركاء الآخرين وفقاً لأحكام الصيغ الشرعية للمشاركات.

وتعتبر المشاركة الأسلوب المناسب للاستثمار الجماعى فى حياتنا الاقتصادية المعاصرة حيث تستخدمها البنوك الإسلامية للمساهمة فى رأس مال مشروعات جديدة أو قائمة، كما أنها تقدم - من خلالها - جزءاً من تكاليف المشروعات يعادل نسبة مشاركتها فى التمويل.

وتوفر البنوك الإسلامية بهذا الأسلوب السيولة الكافية للعملاء على المدى الطويل، وهى تمثل طرفاً مشاركاً فعالاً فى المشروع إذ تساهم فى تحديد طرق الإنتاج وفى ضبط توجهات المنشأة كما أنها تتابع وتراقب الأداء وتشارك فى نتائج النشاط من ربح أو خسارة دون أن تثقل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يكون محيراً على تسديدها فى كل الأحوال.

2/4- تحقيق التنمية الإجتماعية : تعتبر التنمية الإجتماعية إحدى المهام الأساسية للبنوك الإسلامية، بل إنها تعد أحد الفروق الجوهرية والعامّة بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى.

وتعرف التنمية الإجتماعية بأنها عملية توافق إجتماعى، أو أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد، أو هى إشباع الحاجات الإجتماعية للإنسان.

وإن شعار البنوك الإسلامية هو التنمية لصالح المجتمع، التنمية بمفهومها الواسع، يكفل نظام المشاركة النهوض باقتصاديات العالم الإسلامى. وذلك لأن البنك الإسلامى لا ينظر إلى الفائدة على أنها المؤشر الأساسى لتحديد الكفاءة الحدية لرأس المال وتوجيه الاستثمارات. إنما المؤشر الأساسى لديه هو الربح بجانب الإعتبارات الإجتماعية الأخرى المرتبطة ارتباطاً وثيقاً به وبالاقتصاد مثل العمالة ورفاهية المجتمع وإحتياجاته، والجمع بين الربحية الاقتصادية والربحية الإجتماعية. ولذلك فإن شعار البنك الإسلامى هو التنمية لصالح المجتمع.

ويقصد بالمشروعات الإجتماعية، تلك التى لا تهدف إلى تحقيق الربح وإنما هدفها تقديم خدمة إجتماعية لأبناء المنطقة المحيطة بالبنك، وهذه المشروعات من الأعمال الخيرية التى اعتادت الأمة عليها منذ أمد بعيد حيث يقوم بها القادرون من أغنياء المنطقة تكافلاً وتعاوناً مع غير القادرين، وقد تشمل هذه المشروعات مجالات مثل دور العلاج أو دور الأيتام أو المسنين أو المدارس أو مراكز تدريب وتشغيل الصبية الفقراء فى مهن معينة أو بناء المساجد ودور تحفيظ القرآن وغير ذلك من المشروعات.

ويمكن للبنوك الإسلامية أن تساهم فى هذا الجهد الإجتماعى بتقديم مساعدات ومنح مالية أو عينية لهذه المشروعات (لا ترد) باعتبارها ضمن مصارف الزكاة، كما

يمكنها أن تدعمها من خلال تقديم قروض حسنة سواء كانت نقدية أو عينية أو في شكل شراء معدات أو مستلزمات أخرى، وهي بطبيعتها يتم استردادها، ومن المتصور أن تبادر البنوك الإسلامية بالقيام بذلك فتحفز الأفراد وتشجعهم على الإسهام في هذا النوع من المشروعات.

و من المفضل — من وجهة نظر الباحث — أن يتم تخطيط هذه المشروعات لكي تكون "ذاتية التمويل" بحيث لا تكون في حاجة إلى مؤسسين لها أو متبرعين لإنشائها.

ويؤكد واقع التطبيق على أن بعض البنوك الإسلامية قد مارست هذا الجهد التكافلي بأكثر من طريقة، وهو لا يتم كنشاط مستقل ولكن ضمن إنجازات صناديق الزكاة أو إدارتها. هذا لا يمنع أن البنك الإسلامي يقوم بالتوفيق بين الربحية الاقتصادية والربحية الاجتماعية.

3/4- تحقيق الوعي الإذخاري : تلعب البنوك الإسلامية دوراً هاماً في تحقيق الوعي الإذخاري من خلال الدعاية والإعلان على حث المسلم على أهمية الإذخار حتى لو كانت ودائع صغيرة، ذلك أن مجرد جذب الودائع الصغيرة قد يحق خسائر للبنك إذا ما تم تقويمه على أساس "التكلفة والعائد".

ولكن "تنمية الوعي الإذخاري" وهو أحد المهام الملقة على عاتق البنوك الإسلامية، خاصة إذا ما أخذ في الاعتبار نوعية الإنسان المتعامل مع تلك البنوك من حيث التفكير والعقيدة الراسخة في داخله. فتنمية الوعي الإذخاري ربما للأفراد المتعاملين مع البنوك الإسلامية أكثر يسراً منه مع المتعاملين مع البنك التقليدي كي لا يقعوا في الحرمة ولتمسكهم بالشريعة الإسلامية من تنشيط برامجها لتنمية الوعي الإذخاري لدى الأفراد وحثهم على الوضع في الاعتبار الأهمية الكبيرة للبنك الإسلامي في استثمار ودائعهم.

#### وقد توصل البعض إلى التوصيات التالية :

- 1- ينبغي أن تقوم الادخار المحلية في المدن والقرى على أسس محلية وذلك حتى تكون قادرة على إتباع سياسية ادخارية وائتمانية بناءة.



2- مراعاة الإعتبارات النفسية فى خلق وتنمية الوعى الإدخارى وذلك عن طريق استثمار الودائع فى نفس المنطقة المحلية تحت سمع وبصر الأهالى.

3- أن تكون الوشائج والعلاقات قوية ومتينة بين بنك الادخار وبين السلطات المحلية بالمنطقة.

4- أن يتم تدريب العاملين ببنوك الإدخار المحلية تدريباً خاصاً يؤهلهم لحمل هذه المسئولية والطريق الوحيد لذلك هو إعدادهم فى مدارس أو فى معهد خاص بنوك الادخار المحلية يضطلع بهذه المهمة.

5- يجب أن تقوم السلطات المحلية بتدعيم وضمان بنوك الادخار باعتبار أن هذه السلطات تستطيع أن تمارس تأثيراً جماهيرياً بحكم طبيعة تنظيمها الإدارى على أن تظل لهذه البنوك القدرة الكاملة على الاستقلال بقراراتها.

6- يجب على بنوك الادخار المحلية أن تحمل مسئولياتها كاملة للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى دائرة عملها (بالرغم من أن عملها الأساسى هو تجميع المدخرات وترشيد الإنفاق) كما أن عليها أن تقدم كل التسهيلات الائتمانية الممكنة للمواطنين المحليين وبخاصة فى مجالات الصناعات الصغيرة والمتوسطة زراعية كانت أم صناعية أم تجارية.

7- إن إنشاء بنوك الادخار المحلية لا يجوز أن يكون قراراً بغرض من القمة إنما يجب أن يكون نتيجة لرغبة تنبع من القاعدة بمعنى أنه من الضرورى أن تنبثق الرغبة والفكرة والدافع من اقتناع المواطنين أولاً وقبل كل شئ.

### ثانياً : أهداف البنك الإسلامى والنظام المصرفى الإسلامى :

هناك العديد من الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها المصارف الإسلامية لعل من أهمها :

#### 1- الهدف التنموى للبنك الإسلامى :

تساهم البنوك الإسلامية بفاعلية فى تحقيق تنمية إقتصادية إجتماعية إنسانية فى إطار المعايير الشرعية، تنمية عادلة ومتوازنة تركز على توفير الاحتياجات

الأساسية للمجتمعات، وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وبالشكل الذى يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمواً ليتحقق تلك المجتمعات أمنها الاقتصادى وخروجها من سجن التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، فالنظام المصرفى قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية ويشكل حافزاً قوياً لإطلاق الطاقات الكامنة فى الدول الإسلامية، وتفجير روح الابتكار والإبداع، من خلال نمط تنموى متميز يحقق التقدم، والعدالة، والاستقرار وهى عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلى :

- 1- تسعى البنوك الإسلامية فى هذا المجال إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامى الجماعى وبما يحقق إعتناق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التى تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها.
- 2- تعمل البنوك الإسلامية فى إطار سعيها الدائم ومسيرتها الدعوية للتنمية الشاملة والعدالة بأسسها الإسلامية على إعادة توطين الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامى وتحقيق الاكتفاء الذاتى له من السلع والخدمات الأساسية والإستراتيجية التى يتم إنتاجها داخل البلدان الإسلامية.
- 3- تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئية، والصناعات الصغيرة، والتعاونيات باعتبارها جميعاً الأساس الفعال لتطوير البنية الاقتصادية والصناعية فى الدول الإسلامية والإفادة من تجارب الدول الإسلامية وغير الإسلامية التى تمت فى هذا المجال وتوسيع قاعدة الملكية والمشاركة فى المجتمع.
- 4- من خلال التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامى يعمل البنك الإسلامى على توسيع قاعدة العاملين فى المجتمع والقضاء على البطالة بين أفرادهم، ومن ثم زيادة الناتج الإجمالى للدولة الإسلامية وفى الوقت ذاته يتمكن من وضع رأس المال فى موضعه الصحيح ليصبح أداة ووسيلة لخدمة الأمة الإسلامية وليس هدفاً وحيداً يسعى الأفراد إليه ليزدادوا ثراء ونفوذاً وقدرة على السيطرة والاستغلال للآخرين.

5- يعمل البنك الإسلامى على تأسيس وترويج المشروعات الإستثمارية سواء كان ذلك بمعرفته منفردة بالكامل، أو عن طريق الاشتراك مع الغير من أصحاب الخبرة والمعرفة والدراسة المشهود لهم بحسن السمعة والإخلاص فى العمل والقدرة على إدارة شؤونه.

ومن هنا فإن البنك الإسلامى هو أداة فعالة للتنمية بالدرجة الأولى وأن معيار التزامه بالشريعة الإسلامية يقاس بمدى التصاقه وإتصاله بالعملية التنموية ورسالتها الإنتاجية الشرعية، فليس الهدف من البنك هو مجرد تجميع أموال المسلمين، ولكن الهدف الأساسى هو توظيفها التوظيف الفعال فى المشروعات التنموية التى تضيف للناتج القومى وتتيح للمجتمع سلعاً وخدمات فى حاجة إليها وبالشكل الذى يعود عائده على كل من المودع للأموال وعلى البنك المستثمر وعلى المجتمع.

## 2- الهدف الاستثمارى للبنك الإسلامى:

تعمل البنوك الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الإذخارى بين الأفراد وترشيد سلوكيات الإنفاق للقاعدة العريضة من المواطنين بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة واستقطابها وتوظيفها فى المجالات الاقتصادية التى تعظم من عائدها وترفع من إنتاجها وإنتاجيتها وبالشكل الذى يسهم فى بناء القاعدة الاقتصادية السليمة لصالح المجتمع بأسره وفقاً للصيغ الإسلامية وتتناسب مع المتغيرات التى تحدث فى السوق المصرفية وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك.

### تحديد معالم الأهداف الإستثمارية للبنك الإسلامى فى النواحي الآتية :

- تحقيق زيادات متناسبة فى معدل النمو الإقتصادى بهدف قهر التخلف وتحقيق التقدم للأمة الإسلامية.
- تحقيق مستوى توظيفى تشغيلى مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة فى المجتمع والقضاء على البطالة السافرة والمقنعة.
- العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنباء وتنشيط الاستثمار فى مختلف الأنشطة الإستثمارية الإقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر الصريح الذى يقوم على تأسيس الشركات الجديدة بمختلف أنواعها، أو المساهمة فى توسيع



خطوط الإنتاج للشركات القائمة والقيام بعمليات المشاركة فى تجديد وتطوير هذه الخطوط.

• ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامى ذاته أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية ممن يحوزون سمعة حسنة.

• توفير خدمات الإستشارات الاقتصادية والفنية والإدارية المختلفة.

• تحسين الأداء الإقتصادى للمؤسسات المختلفة سواء التى يشرف عليها البنك، أو للمؤسسات الأخرى التى سوف نجد نفسها مضطرة لتحسين أداؤها وبالتالى القضاء على كافة صور الإسراف، والفاقد، والضائع، والتسالف والمعيب التى تنتشر فى هذه المؤسسات.

• تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري فى أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول فى الأسواق.

ومن ناحية أخرى فالنظام المصرفى الإسلامى قادر على حل مشكلات التنمية الاقتصادية بما ينسجم مع عقيدة الأمة وتطلعاتها الحضارية وبشكل حافظ قوى لإطلاق الطاقات الكامنة فى الدول الإسلامية وهى عملية تأخذ عدة أبعاد من بينهما ما يلى :

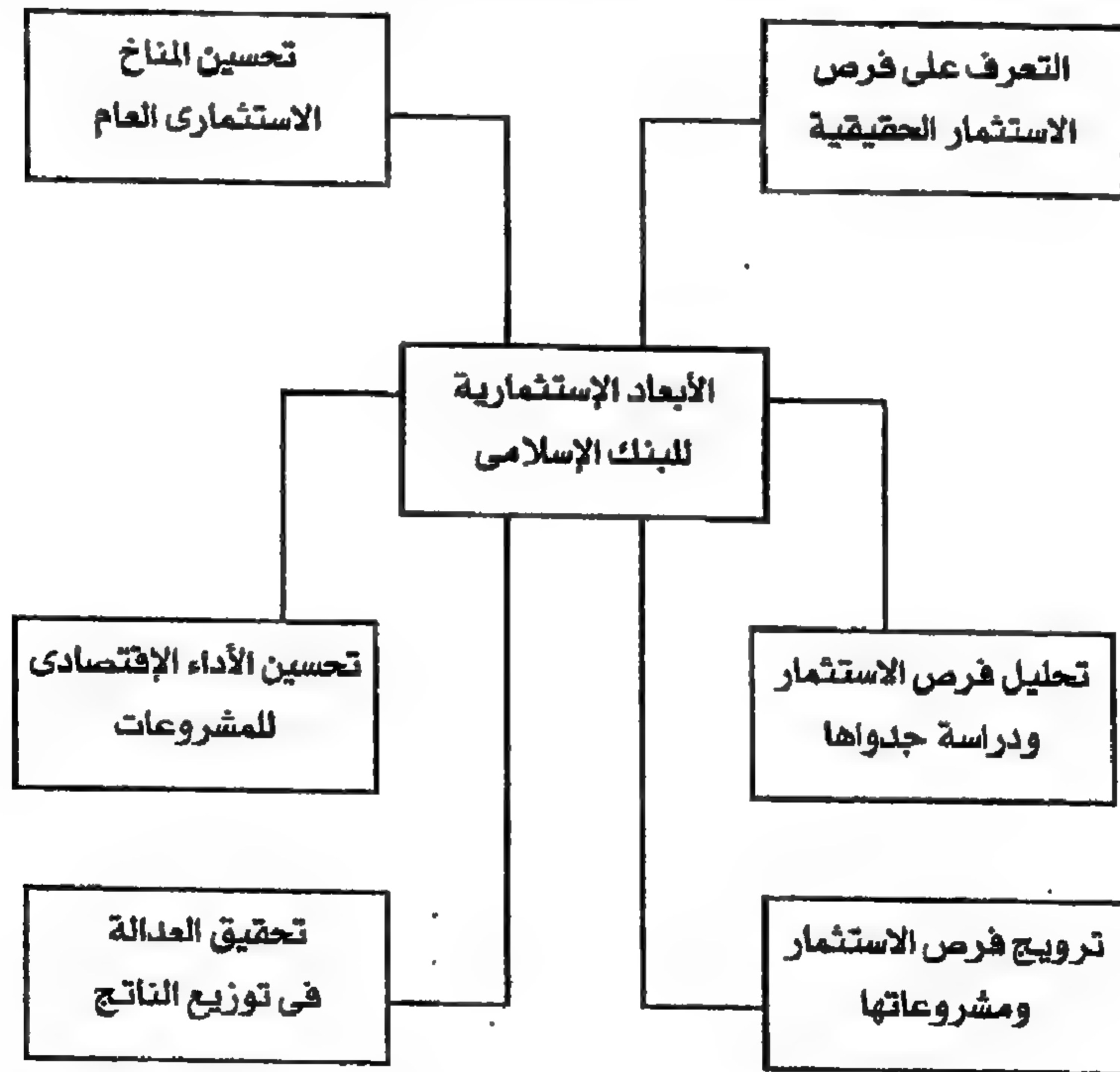
• تسعى البنوك الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامى الجماعى وبما يحقق إعتناق الدول الإسلامية من أسر التبعية الخارجية التى تستنزف مواردها وتدمر اقتصادها وزيادة الاعتماد الجماعى على الذات بين الدول الإسلامية ومن ثم تقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

• تعمل البنوك الإسلامية فى إطار سعيها الدائم للتنمية الشاملة والعادلة بأسسها الإسلامية على تحقيق لإكتفاء الذاتى للوطن الإسلامى من السلع والخدمات الأساسية والإستراتيجية التى يتم إنتاجها داخل البلدان الإسلامية.

• تهتم البنوك الإسلامية بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والبيئة والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعاً الأساس الفعال لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية في الدول الإسلامية وتوسيع قاعدة الملكية والمساكن في المجتمع.

• من خلال التوظيف الفعال لموارد البنك الإسلامي يعمل البنك على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفرادهم ومن ثم زيادة التاريخ الإجمالي للدول الإسلامية، والتمكن من وضع رأس المال في موضعه الصحيح ليصبح أداة وسيلة لخدمة الأمة الإسلامية.

ويمكن إيضاح الأبعاد الإستثمارية للبنك الإسلامي من خلال الشكل التالي :



ويتم هذا التوظيف الاستثماري في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يحرص عليها البنك الإسلامي تجاه المجتمع وحيث إنه لا يساهم في أي مجال فقد يترتب عليه ضرراً لأفراده وأن يعطى أولوية مطلقة للمجالات التي يحتاج إليها المجتمع في حل مشاكله

التي يعانى منها أفرادها مثل مشاكل البطالة وإنخفاض الدخل والفقر والمرض وكل هذه المشاكل.

ومن هنا فإن الهدف الاستثمارى للبنك الإسلامى هو هدف حقيقى أصيل، بل دعامة من دعامة وجوده، ومن ثم تجاهل هذا الهدف وعدم تحقيق تلك يقوض البنيان الأساسى للبنك وفى الوقت ذاته تصبح الآمال المعقودة على البنوك الإسلامية مجرد طموحات أو أضغاث أحلام لا سند لها من واقع الأمة الإسلامية فى الوصول إليه.

### 3- الهدف الإجتماعى للبنك الإسلامى :

تعمل البنوك الإسلامية عند توظيفها لمواردها إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادى وبين تحقيق الربحية الإجتماعية من خلال جانبين أساسيين يتم مراعاتهما فى سياسة البنك التوظيفية هما :

#### أ- الجانب الأول :

التدقيق فى مجالات التوظيف التى يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل وتحقيق عائد مناسب ومن ثم ضمان عدم ضياع المودعين بالبنك.

#### ب- الجانب الثانى :

أن يحقق التوظيف مجالات خصباً لرفع مستوى العمالة والدخول العاملة فى المشروعات الممولة وفى الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات إجتماعية إلى كل من يحتاجها من أفراد المجتمع تحقيقاً لرسالة البنك فى التكافل الإجتماعى.

**ويستخدم البنك الإسلامى فى هذا المجال عدة رسائل أهمها ما يلى :**

(1) العمل على إزكاء وتعظيم وتنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادى الإسلامى.

(2) حصر كافة المستحقين للزكاة، والاتصال بهم وترتيب تلقيهم لأموالها.



(3) العمل على إنشاء دور العلم التى تقدم خدماتها مجاناً للمسلمين سواء أكانت دوراً لإكساب المعرفة، أو للتدريب العملى أو للتأهيل الفنى أو للإرتقاء التعليمى والوظيفى والمهنى.

(4) إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية الصحية التى تقدم خدماتها مجاناً لأبناء الأمة الإسلامية.

(5) تأكيد جماعية العمل الإجتماعى الإسلامى وفتح مجالات الخير أمام أفراد الأمة الإسلامية.

(6) زيادة الإلتحام والتكافل والتكليف بين أفراد الأمة الإسلامية بإيجابية الزكاة من خلال إعطاء كل ذى حق حقه.

(7) التخفيف عن ويالات المسلمين فى البلاد الإسلامية وغير الإسلامية التى يتعرضون فيها للظلم والاستبداد أو الكوارث طبيعية وغير طبيعية.

(8) إرتباط البعد الإجتماعى للبنوك الإسلامية إرتباطاً شديداً بالبعد الاقتصادى التنموى الإرتقائى لهذه البنوك.

ويعنى آخر فإن الجانب الإجتماعى لنشاط البنك الإسلامى يرتبط بهدف إجمالى عام يمكن أن نطلق عليه تحسين جودة الحياة بشقيها المادى والقيمى أو المعنوى من خلال التزامه بتجسيد أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى وعن طريق سياسات توظيفية استثمارية إنمائية لتوظيف كافة موارد البنك وبمشاركة عوامل وعناصر الإنتاج فى المجتمع وبموجب مشروعات إقتصادية مدروسة جدواها بعمق.

#### 4- الهدف الإرتقائى والإشباعى للبنك الإسلامى :

يعمل البنك على الإرتقاء بعاجات الأفراد وعلى إشباعها الإشباع السليم من حيث تقديم الخدمات المصرفية التى تتوافق مع إحتياجاتهم الحقيقية ومع معتقداتهم الدينية، وبالتالي تضمن لهم الإشباع المادى والمعنوى فى نفس الوقت.

وتعمل البنوك الإسلامية بشكل مستمر على إستحداث أدوات مصرفية إسلامية جديدة سواء فى مجالات الموارد والودائع أو مجالات التوظيف والائتمان أو الاستثمار وبالشكل الذى يغطى إحتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات ومتغيرات العصر.

كما تسعى المصارف الإسلامية إلى تجويد وإتقان أداء أجهزتها وفروعها بالشكل الذى يضمن تقديم خدماتها المصرفية بأعلى درجة من الجودة وبالشكل الذى يتوافق مع حاجة العملاء فى :

- المكان المناسب.

- الزمان والتوقيت المناسب.

- بالتكلفة المناسبة.

- بأقل جهد ممكن.

وذلك يتم عن طريق دراسات عملية متعمقة ومستفيضة لرغبات العملاء واحتياجاتهم المصرفية، سواء الحالية أو التى يمكن أن تنهض مستقبلاً، وكذا قدراتهم الحالية والمستقبلية وبالتالى وضع النظم المصرفية الإسلامية التى تضمن هذا الإشباع وفى الوقت نفسه تتناسب مع تلك القدرات وما يتطلبه هذا من إنتهاج إحدى الأساليب العلمية وأكثرها تطوراً.

إن التمويل المصرفى الإسلامى فى حقيقة الأمر لا يقدم نقداً سائلاً سائلاً لمن يرغب أو تتوافر فيه شروط الائتمان، بل أنه فى حقيقة الأمر يقدم التمويل الائتمانى فى شكل توظيف عينى أو غير نقدى، من خلال نشاط اقتصادى مشروع.

##### 5- تحقيق التكامل الإقتصادى بين الدول الإسلامية :

إن الدولة الحديثة لا تقف مكتوفة الأيدى أمام تفاعلات الاستثمار، أو تعطى كامل الحرية لقوى الفعل الفردية بعفويتها لتفعل ما تشاء دون ضوابط ترشد خطواتها وتوجه مسيرتها الصحيحة نحو الهدف المطلوب، ومن هنا تقوم الدولة بتنفيذ المشروعات التى تراها مناسبة لتحقيق أهداف الشعب والصالح المجمع العام للسكان.

ولما كانت الدول الإسلامية فى مجموعها العام لا تزال قابعة فى مرحلة من مراحل التخلف الاقتصادى لقصور إدراكى ومادى أو لعدم توفر عامل أو آخر من عوامل الإنتاج، فإن البنوك الإسلامية يمكن لها أن تمارس دوراً فى أحداث تكامل اقتصادى فعال بين الدول الإسلامية وتوجيه قوى الفعل الإقتصادى فيها توجيهها فعالاً.

فعلى سبيل المثال تعاني الدول الإسلامية من عدم توافر شبكات البنية الأساسية التى تربط بين دولها بعضها البعض مثل الطرق السريعة ذات الكفاءة التى تستخدم فى تنقل الأفراد أو نقل البضائع بين هذه الدول، فضلاً عن شبكات السكك الحديدية ونقل الطاقة الكهربائية.. إلخ، ويمكن للبنوك الإسلامية خدمة هذه المرافق من خلال الدخول فى مشاركات مع حكومات هذه الدول لإنشاء مثل هذه المشروعات وتقديمها مقابل رسم معين يطبق على المواطنين الذين سيستخدمونها وبذلك تعم الفائدة المتعددة حيث يحصل البنك الممول على عائد مجز من تمويله، وتحصل الحكومات على شبكة بنية أساسية تحتاجها بشدة، وتحقق قاعدة مواصلات تعمل على أحداث التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، يضاف إلى ذلك أيضاً شركات النقل والتوزيع والاتصالات السلكية واللاسلكية.

#### 6- دور النظام المصرفى الإسلامى فى تحريك قوى الفعل الإقتصادى بالدولة :

##### الدول الأول : دور المعجل :

ويعمل هذا الدور على الإسراع بحركة عناصر الإنتاج فى الاقتصاد القومى من خلال توفير رؤوس الأموال التى تحتاجها وإتاحة تسهيلات إئتمانية وتمويلية من البنوك الإسلامية، ومن المعروف أن إتاحة التسهيل الإئتمانى لمشروعات بذاتها وقطاعات بذاتها، سوف يعمل على الإسراع بنموها، ورفع إنتاجها وإنتاجيتها فضلاً عن أن الضخ النقدى الذى تحقق نتيجة لمنح التسهيلات الإئتمانية والتمويلية سوف ينعكس إيجابياً فى شكل قوى شرائية جديدة تنعش الاقتصاد القومى وتتيح دخولاً مرتفعة لبعض أفراد المجتمع بما يسمح بتوافر إمكانيات إدارية قد تفوق المبلغ الأسمى الذى تمت إتاحتها للتسهيلات الإئتمانية التى تم منحها من البنك.



### الدور الثاني : دور المضاعف للقدرة الإدخارية :

تقوم البنوك الإسلامية بدور مضاعف القدرة الإدخارية للمجتمع الذى تعمل فيه فعن طريق تواجد البنك الإسلامى فى المناطق الجغرافية ذات النشاط الاقتصادى المتميز الحال والاحتمالى تتحول بالتدريج المدخرات العينية إلى مدخرات نقدية فتقل بالتدريج عادة الاكتناز وتزداد الدخول ويزداد معها القدرة الإدخارية للأفراد وللشروعات.

فالبنوك تعمل على حث المشروعات والأفراد على القضاء على الفاقد والتالف والعاطل والإسراف فى استخدام عوامل الإنتاج مما يؤدي إلى تحقيق وفورات ضخمة من بينها :

- زيادة القدرة الإنتاجية وإتاحة مزيد من الإنتاج السلعى والخدمى بنفس كمية عوامل الإنتاج التى كان يستعملها المشروع من قبل وبالتالي تقل تكلفة إنتاج الوحدة عما كانت عليه من قبل مما يوسع من ربحية المشروعات وبالتالي من إمكانية المشروع على دفع أجور ومهايا ومكافآت أكبر مما يزيد من الدخول ومن تدفقات الأموال فى المجتمع ومن الطاقة الإدخارية أيضا.

- تعميق النظرة الاقتصادية فى استخدام عوامل الإنتاج المختلفة وبصفة خاصة بدور (عنصر الوقت والزمن) كمحدد خطير إنتاج وإنتاجية هذه العوامل مما يرفع من العملية التشغيلية الفعلية لها وبالتالي التقليل من الفاقد فى الوقت والسعى جدياً نحو تحقيق إقتصادياته الأمر الذى من شأنه أن يرفع الدخول ويعظم ربحية المشروع وتحقيق إقتصادية الإنتاج للسلع والخدمات.

### الدور الثالث : دور الموازن والمصحح لبنيان الاقتصاد القومى :

حيث يقوم الجهاز المصرفى الإسلامى عن طريق سياسات التوظيف الائتمانى والاستثمار المباشر بتصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة سواء كان هذا التصحيح يتصل بـ :

1- توزيع المشروعات جغرافيا على مناطق الدولة الجغرافية المناسبة فى أماكن التواجد السكانى بها وبما يعمل على عدالة وتوزيع النشاط.

2- توزيع المشروعات على الأنشطة الإقتصادية المختلفة بقطاعاتها (صناعة، زراعة، خدمات، تعدين، ... إلخ) بالشكل الذى ينفى عن الاقتصاد صفة الاقتصاد الواحد المسيطر.

3- تحقيق التكامل والاعتمادية المتبادلة بين المشروعات القائمة فعلاً والعملية للبنك الإسلامى بتنسيق سياسات الإنتاج والتسويق والاستثمار ومعالجة الاختلالات التى تعانى منها نتيجة قصور علاقات التشابك بينها عن طريق المشروعات التى يجرى إقامتها فى الحاضر أو سيتم إقامتها فى المستقبل فى شكل صناعات مغذية للمشروعات القائمة أو مستخدمة لما تنتجه المشروعات القائمة بالفعل.

**الدور الرابع : دور المرشح والمنقى لمناخ الاستثمار والمرشد للإستثمارات فى المجتمع :**

حيث تعمل البنوك الإسلامية على ترشيد التدفقات الإستثمارية أصحاب رؤوس الأموال وترشيح اتجاهات الاستثمار من الاتجاهات غير المحسوبة أو غير المدروسة وتنقية مناخ الاستثمار من الشوائب التى تزيد مخاطره أو من الإتجاهات الاستثمارية الضارة بالناس والمجتمع والتى لا تتفق مع شرع الله وتعاليمه.

وبمعنى آخر تعمل البنوك الإسلامية بمثابة مصفاة لتنقية الاستثمار من الشوائب التى قد تتراكم نتيجة إنحرافات إتجاهات الاستثمار، أو نتيجة للضغوط المولدة للأزمات الاقتصادية وغير الاقتصادية فى المجتمع خاصة الأزمات العنيفة الناجمة عن التضخم والركود وتخفيف حدتها والقضاء على شروها.

بل وينتج هذا الدور أيضاً إلى ترشيد القرار التوظيفى والاستثمارى من حيث التأكد من صلاحية الاستثمار وجدواه الاقتصادية، وبالتالى عدم إهدار أى موارد فى مشروعات مستغرقة أو مغرقة لرأس المال المحدود الذى تمتلكه الأمة الإسلامية أو فى تلك المشروعات التى لا تعطى عائداً مناسباً، مما يحافظ على ثروة المجتمع ولا يبديدها

وفى ذات الوقت يسمح بنمو طاقات داخلية متزايدة تسمح بوجود فائض مناسب يوجه إلى الإدخار والاستثمار فى الوقت ذاته يمثل طاقات تشغيلية يمكن توظيفها بقدرات مرتفعة عن طريق الجهاز المصرفى الإسلامى.

#### الدور الخامس : دور الوقاية من الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية :

لاشك أن للاستقرار الاقتصادى دوراً هاماً فى زيادة الكم الإدخارى حيث يستطيع الفرد تخطيط إنفاقه ومن ثم مدخراته بل إن عملية إيجاد أوعية إدخارية فعالة من جانب البنوك الإسلامية أمر يتوقف على وجود مناخ إقتصادى واجتماعى مستقر يجعل الأفراد سواء أكانوا طبيعيين أو اعتباريين قادرين على تخطيط إنفاقهم ومن ثم تكوين مدخراتهم من فائض احتياجاتهم ومن ثم فإن التقليل من حدة التقلبات الاقتصادية العنيفة أو عن طريق علاقات التعاون بينها وبين غيرها من البنوك الإسلامية المنتشرة فى العالم وتكاتفها لمواجهة أى أزمات يعانيتها أحدها وبالتالى تقييم من خلال هذا كله صماماً وحاجز أمان ذا طبيعة خاصة يمتص الصدمات ثم يتفاعل معها بالشكل الذى يعمل على معالجة ضرورها بل وتوظيفها لخدمة الأداء الإقتصادى وبالإضافة على ذلك كله تقوم البنوك الإسلامية عن طريق سياسات التوظيف بالقيام بهذا الدور.

#### وفى الوقت ذاته تعمل على تحقيق الآتى :

- 1- الإحتفاظ بمعدل نمو مناسب للدخل القومى وبعادلة توزيعه على الأفراد وإرتقاء الدخل الفردى بشكل مستمر بما يسمح بزيادة القدرة الإدخارية للأفراد.
- 2- زيادة الحصة الإدخارية للجهاز المصرفى الإسلامى ككل مما يتيح له طاقات استثمارية يمكن توظيفها بفاعلية كاملة تتيح فى ذات اللحظة طاقات إدخارية جديدة وهكذا.



**الدور السادس : دور المنشط والمنعش للاقتصاد والمولد للدخل الإضافي وزيادته بشكل مستمر :**

تعد عملية معالجة التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الدورة الاقتصادية التي تصيب الدول النامية سواء من خلال ارتباطها بدول إقتصاديات السوق أو بإتباعها للنظام الإقتصادي الحر الذي يقوم على آليات وتوازنات إقتصاد السوق وما يفرزه من تقلبات اقتصادية حاكمة خلال مراحل الدورة الاقتصادية من رواج وكساد وركود وإنعاش وما تؤدي عليه هذه الدورات من أزمات ومشاكل اقتصادية وبصفة خاصة خلال مرحلتى الكساد والركود وتحتاج معالجة هذه الأزمات إلى جهود خاصة لتحقيق الإنعاش والرواج الإقتصادي وهو الدور الذي تقوم به البنوك الإسلامية حيث تعمل على تحقيق الإنعاش لوحدات الإنتاج وهيكل الطلب على المنتجات للخروج من مرحلة الكساد والتقليل من فترة الركود الذي يصيب النشاط الإقتصادي بشكل شامل أو بشكل جزئى.

#### **7- نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية وإحياء بعض التراث فى المعاملات المالية والتجارية والمصرفية :**

والحث على استخدام الأدوات الإسلامية الاقتصادية وفى نفس الوقت يسعى البنك الإسلامى إلى تحسين مناخ المعاملات وتطوير الأدوات المالية ويتم ذلك من خلال المساعدة فى نشر الثقافة والمعرفة الإسلامية بإصدار الكتيبات التي تنشر هذه المعرفة والإعلام عنها بالوسائل الإعلامية المناسبة يضاف على ذلك توفير سبل التعليم والتدريب للفن المصرفى الإسلامى.

والبنوك الإسلامية تريد أن ترتبط بعملاتها فى علاقات ذات طابع خاص تحكمها عملية المتاجرة أو المضاربة والمشاركة فى النتائج أياً كانت ربحاً أو خسارة ومن ثم تنقية المال من شبهة الباطل حيث لكل عامل جزءاً عمله وناتج مخاطرته حيث لا يصح أن يضمن فرد لنفسه عائداً ويلقى الخسارة على عاتق غيره.

### ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية وصيغ الاستثمار فيها :

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقاً لعدة أسس هي :

#### وفقاً للنطاق الجغرافى :

- بنوك إسلامية محلية.
- بنوك إسلامية دولية.

#### وفقاً لمعيار التخصص :

- بنوك إسلامية صناعية.
- بنوك إسلامية زراعية.
- بنوك إسلامية تجارية.

#### وفقاً لحجم النشاط :

- بنوك إسلامية صغيرة الحجم.
- بنوك إسلامية متوسطة الحجم.
- بنوك إسلامية كبيرة الحجم.

#### وفقاً للاستراتيجية المستخدمة :

- بنوك إسلامية رائدة وقائدة.
- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة.
- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط.

#### ووفقاً للمكيته يقسم إلى :

- بنوك إجتماعية.
- بنوك تنمية دولية وبنوك تمويلية استثمارية.
- بنوك دول وحكومات.
- بنوك حكومية مملوكة للدولة بالكامل.
- بنوك مملوكة ملكية خاصة.
- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة.
- بنوك إسلامية حذرة محدودة النشاط.

### وفقاً للعملاء المتعاملين معها :

- بنوك إسلامية عادة تتعامل مع الأفراد.
- بنوك إسلامية ضخمة تتعامل مع الدول والحكومات.

وفيما يلي عرض لكل منها :

#### 1- وفقاً للأساس الجغرافى :

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافى الذى يمتد إليه نشاط البنك الإسلامى، أو الذى تشمله معاملات عملائه.

ووفقاً لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين :

##### ( أ ) بنوك إسلامية محلية النشاط :

وهى ذلك النوع من البنوك الإسلامية التى يقدم نشاطها على الدولة التى تحمل جنسيتهما والتى تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها إلى خارج النطاق الجغرافى المحلى.

##### ( ب ) بنوك إسلامية دولية النشاط :

وهى ذلك النوع من البنوك الإسلامية التى تتسع دائرة نشاطها، وتمتد على خارج النطاق المحلى، ويتخذ هذا الإمتداد أشكالاً مختلفة من بينها ما يلى :

**الشكل الأول :** إقامة علاقات مع البنوك الأخرى من أجل إيجاد شبكة مراسلين قوية يتم تنفيذ الخدمات المصرفية الدولية عن طريقها من عمليات الصرف الأجنبى وتحويلات، والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان الخارجية.

**الشكل الثانى :** إقامة مكاتب تمثيل خارجية فى الدول التى يرى البنك الإسلامى تقوية روابطه وعلاقاته بها لتقوم بعمليات دراسة السوق، وجمع المعلومات المختلفة وحل المشاكل التى قد تنشأ بين البنك ومراسليه فى الدولة التى يعمل بها مكاتب التمثيل أو فى الدول المجاورة لها، فضلاً عن تمهيد إنشاء فرع فى الدولة عندما تسمح الظروف والنشاط بهذا العمل.

**الشكل الثالث :** فتح فروع للبنك بالدول الخارجية، يتم من خلاله ممارسة الأعمال المصرفية المطلوبة فضلاً عن إيجاد ثقل دولي للبنك الإسلامي، وأيضاً توزيع مخاطر النشاط على أكبر مساحة جغرافية، وعلى أكبر عدد ممكن من العملاء.

**الشكل الرابع :** إنشاء بنوك مشتركة مع بنوك أخرى في الخارج، أو إنشاء بنوك خارجية مملوكة بالكامل للبنك الإسلامي، وذلك تلافياً وتوافقاً مع الإعتبارات القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية التي قد تحول دون إنشاء فرع تابع للبنك الإسلامي في بعض الدول.

## 2- وفقاً لمعيار التخصص :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقاً للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك، وباعتبار أن البنوك الإسلامية أساساً هي بنوك توظيف للأموال وأنها بنوك تنموية استثمارية، تعمل على إنماء ثروة الأمة وتحقيق التشغيل الكامل لمواردها وعوامل الإنتاج فيها.

ووفقاً للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى الأنواع الآتية :

### 1/2- بنوك إسلامية صناعية :

وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخبرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار في هذا المجال شديد الأهمية.

وتحتاج الدول الإسلامية جميعها بلا إستثناء إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية، هي المحور الأكثر أهمية وفاعلية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلاد.

### 2/2- بنوك إسلامية زراعية :

وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها انجاءها للنشاط الزراعي، وباعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي والهام.



وتتواجد البنوك الزراعية فى المناطق الزراعية الحالية، أو فى تلك المناطق التى يمكن أن تستصلح ويتم إستزراعها، ويجب على الدول الإسلامية إعطاء البنوك الإسلامية الحق فى تنظيم استغلال الأرض المهملة بإحياء الأرض الموات، سواء عن طريق البنك المباشر، أو عن طريق قيام البنك بمساعدة الأفراد على ذلك. استرشاداً بتعاليم الرسول ﷺ بقوله : "من أحيأ أرضاً مواتاً فهى له وليس لعرق ظالم حق".

وقوله عليه الصلاة والسلام : "من أعمار أرضاً ليس لأحد فهم أحق بها".

ومن هنا يحق للبنك استرداد الأرض التى أعطاها لأى فرد إذا لم يقم بإحيائها خلال ثلاث سنوات، كما حددها رسول الله ﷺ فى حديث ما معناه حيث قال : "الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيأ أرضاً ميتة فهى له وليس لمحتجر بعد ثلاث سنوات".

كما يمكن أيضاً للبنوك الإسلامية الزراعية أن تستصلح الأرض البور بنفسها، ثم يعيد تملكها للأفراد أو الشركات الزراعية، وإذا كانت هناك عقبات قانونية تقف دون قيام البنوك الإسلامية بتملك الأراضى واستصلاحها، فإنه يمكن للبنك الإسلامى التغلب على هذه العقبة بإنشاء بعض الشركات الزراعية التى تقوم بهذه المهمة.

### 3/2- بنوك الإدخار والاستثمار الإسلامية :

وهى بنوك تفتقر إليها فعلاً الدول الإسلامية، حيث تعمل هذه البنوك على نطاقين: نطاق بنوك الإدخار، أو صناديق الإدخار كما يطلق عليها البعض، والتى تنتشر فى كل مكان، وبوحدات صغيرة، وتكون مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، وبهدف تعبئة الفائض النقدى المتواجد لدى أفراد المجتمع، وتنمية العادة الإدخارية.

والنطاق الآخر، نطاق البنوك الإستثمارية، أو الوجه الآخر من العملة حيث يقوم هذا النطاق على إنشاء بنك إستثمارى فى عواصم المحافظات، يقوم بعملية توظيف الأموال التى سبق الحصول عليها بمعرفة بنوك الإدخار وتوجيهها إلى مراكز النشاط الإستثمارى المختلفة فى المنطقة التى يتواجد بها البنك، والتى من خلالها يتم إستغلال الطاقات المحلية وعوامل الإنتاج المتوافرة بالمنطقة، فضلاً عن أن معرفة البنك

الإسلامى وإنتشاره فى مختلف المناطق تجعله أقدر على تحديد فرص الإستثمار، وجعلها فى شكل صناعات مغذية، أو مستخدمة لمنتجات صناعات القائمة فعلاً.

#### 4/2- بنوك التجارة الخارجية الإسلامية :

وهى من أهم البنوك التى تحتاج إليها الدول الإسلامية، ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجارى بين هذه الدول، كما وقيمة، بل أيضاً لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التى تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.

وفى الوقت ذاته معالجة الإختلالات الهيكلية التى تعاني منها قطاعات الإنتاج فى الدول الإسلامية، من خلال توسيع نطاق السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة، ومعالجة المعيب، والقضاء على التالف، وتخفيف نسب العوادم وتحسين سبل الإنتاج.

#### 5- بنوك إسلامية تجارية :

وهذه البنوك تتخصص فى تقديم التمويل للنشاط التجارى، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقاً للأسس والأساليب الإسلامية القومية، أى وفقاً للمتاجرات الإسلامية، أو المراجعات، أو المشاركات، أو المضاربات الإسلامية.

#### 3- وفقاً لحجم النشاط :

ويتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقاً لهذا المعيار، وتقسيمها إلى ثلاث أنواع هى :

#### 1/3- بنوك إسلامية صغيرة الحجم :

وهى بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلى، والمعاملات المصرفية التى يحتاج إليها السوق المحلى فقط، وتأخذ طابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسرى أو العائلى نظراً لكون عدد عملائها محدود.

وتتواجد هذه البنوك فى القرى والمدن الصغيرة، ويكون عملها منصياً وموجهاً أساساً لجمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد فى شكل مراجعات ومتاجرات.

### 2/3- بنوك إسلامية متوسطة الحجم :

وهى بنوك ذات طابع قومى، حيث تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطى عملاء الدولة الذين يرغبون فى التعامل معها، وتكون أكبر حجماً فى النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء، أكثر من حيث المجال الجغرافى وأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة لنشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

### 3/3- بنوك إسلامية كبيرة الحجم :

ويطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، وهى تكون من الحجم الذى يمكنها من التأثير على السوق النقدى والمصرفى سواء المحلى، أو الدولى، وإن لديها من الإمكانيات التى تؤهلها لتوجيه هذا السوق، وتمتلك هذه البنوك فروعاً لها فى أسواق المال والنقد الدولية وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذا مكاتب تمثيل لجمع المعلومات والبيانات فى المناطق التى ترمع افتتاح فروع بها أو تلك التى يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع إنشاء بنك مشترك فيها.

### 4- وفقاً للإستراتيجية المستخدمة :

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقاً لأساس الإستراتيجية التى يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية :

### 1/4- بنوك إسلامية فائدة ورائدة :

وهى بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعلومات المصرفية، خاصة تلك التى لم تطبقها البنوك الأخرى وهى بذلك تكون فى المقدمة، وتتجه إلى نشر خدماتها لجميع العملاء، ولديها القدرة على الدخول فى مجالات النشاط الأكبر خطر وبالتالي الأعلى ربحية ومعدل نمو.

وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعاً عن البنوك الأخرى سواء فى عدد العملاء أو فى حجم وقيمة معاملاتها.

#### 2/4- بنوك إسلامية مقلدة وتابعة :

وتقوم هذه البنوك على إستراتيجية التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا ما وجدت هذه النظم إستجابة لدى الجمهور العملاء، ونجحت في استقطاب جانب هام منها، وأثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعت هذه البنوك إلى تقليدها، وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها، مع تقاضى تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

#### 3/4- بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط :

ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض إستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي ثبت ربحيتها فعلاً، وعدم تقديم الخدمات التي تكون تكلفتها مرتفعة، وهذه البنوك تتسم بالحدز الشديد، وعدم إقدامها على تمويل أى نشاط يحتمل مخاطرة مرتفعة مهما كانت ربحيته.

#### 5- وفقاً للعملاء المتعاملين مع البنك :

حيث يتم تقسيم البنوك وفقاً لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين هما :

##### 1/5- بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد :

وهى تلك البنوك التى تنشأ خصيصاً من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى التى يطلق عليها الجملة، أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التى تقدم للأفراد الطبيعيين والتى يطلق عليها التجزئة.

##### 2/5- بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول وللبنوك الإسلامية

العادية:

وهذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى إلى البنوك.



## 6- من حيث مجالات النشاط :

### 1/6- بنوك إجتماعية من الدرجة الأولى (مثل بنك ناصر الإجتماعى) :

يمكن القول بوجه عام أن البنوك الإسلامية هي بنوك إجتماعية، ولكن هناك من هذه البنوك ما يركزها أساساً على هذه الصفة الإجتماعية، وذلك مثل بنك ناصر الإجتماعى والذي تحدد غرضه فى توسيع قاعدة التكافل الإجتماعى بين المواطنين فله فى سبيل تحقيق هذا الغرض تقرير نظام المعاشات والتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المستفيعين بتنظم المعاشات والتأمينات الإجتماعية (منح قروض حسنة للمواطنين)، قبول الودائع وعلى الأخص الإستثمارية منها وتنظيم أموالها واستثمارها فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة، منح إعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين.

### 2/6- بنوك تنمية دولية (مثل البنك الإسلامى للتنمية) :

وهى بنوك إسلامية تتصدى بالدرجة الأولى لقضايا التنمية فهدفها دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الإجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ويحقق البنك هدفه عن طريق المشاركة فى رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الإنتاجية فى الدول الأعضاء والاستثمار فى مشروعات البنىة الاقتصادية والإجتماعى فى الدول الأعضاء عن طريق المشاركة أو طرق التمويل الأخرى وأيضاً منح قروض لتمويل المشروعات والبرامج الاقتصادية والإنتاجية فى القطاعين العام والخاص كما أنه يهتم بإنشاء إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة لمعاونة المجتمعات الإسلامية.

### 3/6- بنوك تمويلية إستثمارية بالدرجة الأولى (مثل بيت التمويل الكويتى) :

فهى تهتم أساساً بالدور التمويلى والإستثمارى للبنك الإسلامى بالإضافة على قيامها ببعض الخدمات المصرفية العادية، وخصوصاً فيما يتعلق بقبول ودائع مع ا لتفويض بالإستثمار أو بغير التفويض بالاستثمار.

#### 4- بنوك إسلامية متعددة الأغراض (مثل بنك فيصل الإسلامي المصري والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية) :

وهي البنوك الإسلامية التي تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والتنمية في الداخل والخارج طبقاً لما ورد في قوانين إنشائها قبل بنك فيصل الإسلامي المصري، وبنك فيصل الإسلامي السوداني والبنوك الإسلامية الأخرى التي تتخذ اسم بنك فيصل في الدول الأخرى، وبنك دبي، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية والنظام الأساسي لبنك فيصل على سبيل المثال يعود حوالى 16 نوعاً من الأنشطة والمجالات المصرفية التي يقوم بها على وجه خاص لتحقيق أهدافه.

#### 7- البنوك الإسلامية من حيث ملكيتها :

##### 1/7- بنوك دول وحكومات :

حيث يكون البنك الإسلامي مملوك بالكامل لمجموعة من الحكومات أو الدول وهي تعطى خصائص جديدة للبنك ذي الصفة الدولية، وذلك مثل (البنك الإسلامي للتنمية)، فطبقاً لقانون إنشاء هذا البنك فإن الأعضاء المؤسسين هم الدول والأعضاء المشتركين في المؤتمر الإسلامي (حوالى 26 عضو).

##### 2/7- بنوك حكومية مملوكة للدولة بالكامل (مثل بنك ناصر الإجتماعى) :

فأعمال البنك تخضع للنظم واللوائح والأجهزة الرقابية ويتبع وزارة من الوزارات (وزارة التأمينات والشئون الإجتماعية) ويستمد البنك جزء من موارده من الوحدات الإقتصادية للقطاع العام وما تخصصه له الدولة سنوياً من إعتمادات الموازنة العامة، كما أن العاملين بالبنك يخضعون لنظم العاملين بالقطاع العام.

##### 3- بنوك مملوكة ملكية خاصة :

مثل باقى البنوك الإسلامية الأخرى وهي تخضع لشكل الشركات المساهمة وتلتزم بقوانين البنوك والائتمان الموجودة فى الدولة التى تمارس فيها أعمالها.



### الفصل الثالث

مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية  
والإختلاف والعلاقة بينها وبين المصارف  
التقليدية





### الفصل الثالث

## مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية والاختلاف والعلاقة بينها وبين المصارف التقليدية

أولاً : مداخل التحول على المصرفية والصيرفة الإسلامية :

هناك خمسة مداخل للتحول إلى المصرفية الإسلامية منها :

1- تخصيص عمليات لإصدار أوعية إدخارية أو أدوات تمويلية إسلامية :

يقصد بهذا المدخل للتحول إلى المصرفية الإسلامية أن تتبنى إدارة البنك التقليدي فكرة إدخال بعض الخدمات المصرفية خلال تلبية شريحة من العملاء بالسوق المصرفي ممن يطلبون هذه الخدمات وهذه الصيغة منتشرة حالياً في دول عديدة منها الإسلامية مثل ماليزيا والمغرب والسعودية غير الإسلامية في بريطانيا وسويسرا والمانيا وأمريكا.

حيث تصدر تلك البنوك شهادات أوعية الاستثمار تبين فنياً في ضوء العقود الشرعية كالمضاربة و المشاركة والمراجعة كما تصدر أدوات تمويلية تصلح للتعامل مع الأفراد أو البنوك الإسلامية.

وهناك الصور الآتية في هذا المدخل :

- إصدار أوعية أو شهادات إدخارية ضمن ما يصدر عن البنك تقليدياً.
  - إنشاء إدارة صناديق استثمارية خاصة بالعملاء في ضوء تعليمات محدودة لهم.
  - إصدار أدوات تمويل للراغبين في الحصول على تمويل بالصيغ الإسلامية.
  - تخصيص شبك للتعاملات المصرفية الإسلامية ضمن أى فرع تقليدي.
- ويتميز هذا المدخل بصورة مختلفة بالسهولة واليسر في التنفيذ حيث لا يتطلب تغيير في هيكله العمل ولا يتطلب أى موافقات لمارسه.

2- إنشاء فروع لمعاملات والخدمات المصرفية الإسلامية بجانب الفروع التقليدية :  
نشأت فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية مع نمو المصارف الإسلامية وانتشارها عالمياً وعربياً وإسلامياً.

حيث بدأ أول نموذج من هذه الفروع في مصر بمبادرة من بنك مصر أحد بنوك القطاع العام للتجارة المصرية سنة 1980 بإنشاء فرع الحسين للمعاملات الإسلامية وهو فرع تقليدي ثم تحويله بالكامل إلى فرع إسلامي وقد تلا ذلك إفتتاح بنك مصر لعدد من الفروع المماثلة حتى بلغ فروعه الإسلامية 33 فرع سنة 1996.

ولكى يكون الفهم السابق أكثر وضوحاً فإن على الفروع الإسلامية للمعاملات أن تلتزم بالضوابط التالية :

- 1- توافق أنشطة قبول الأموال مع المبادئ الشرعية.
  - 2- أن يتم تشكيل الأموال في إطار الصيغ الإسلامية.
  - 3- فرز مجالات وفرص التوظيف الخاص بأموال الفرع الإسلامي عن مركزها الرئيسي.
  - 4- توفير نوع من الاستقلال المالي والحاسبي للفرع بدرجة تمكنه من اتخاذ قراراته الإستثمارية وتعيينه في قياس النتائج المالية لتوظيفاته بدقة.
  - 5- ضرورة وجود رقابة شرعية فعالة تضمن السلامة الشرعية في التطبيق.
- ويتطلب إنشاء فرع إسلامي المقومات الآتية :

- 1- موافقة البنك المركزي أو مؤسسة النقد على إنشاء الفرع.
- 2- إعداد مقر سواء كان مملوك أو مستأجر لكي يكون صالح للعمل.
- 3- توفير الأجهزة والآلات والأدوات والأثاث التي يتطلبها العمل.
- 4- إختيار القوة البشرية اللازمة للعمل بدأ بمدير المشروع ... إلخ.
- 5- توفير الرقابة الشرعية وذلك للرقابة على أعمال الفرع.

ويجوز العمل في فروع المعاملات على الإستعانة بمستشار شرعى خارجى يستعان به فى بعض المسائل التى يعنى للإدارة سؤاله فيها إلا أنه غير كاف لتحقيق رقابة شرعية فعالة.

### 3- تحويل بنك قائم إلى التعامل المصرفى الإسلامى :

وذلك بإنتقال عناصر البنك من وضعها الحال إلى الوضع المصرفى الإسلامى على مراحل وخلال مدى زمنى مناسب.

ويتم ذلك بإحدى الصور الآتية :

1- تحويل فوري وكامل.

2- تحويل تدريجى على مراحل.

4- إنشاء بنك إسلامى حر :

يعتبر هذا المدخل من أفضل مداخل التحول للعمل المصرفى الإسلامى وذلك لأن إنشاء بنك جديد يعنى التحكم منذ البداية فى عملية الإنشاء ومقدماتها وهو يجنبنا مشكلات البدائل التى تقوم على تحويل بنك أو فرع قائم.

ولاحظ أن المدخل يتطلب وجود بنية أساسية ومصرفية ويمر بنفس خطوات الإنشاء الخاصة بإنشاء بنك إسلامى جديد.

### 5- التحول الكامل للمصرفية الإسلامية :

حيث يعتبر النظام المصرفى الإسلامى جزء من النظام الاقتصادى الإسلامى ككل وقد يستمد خصائصه من خصائص هذا النظام ومن المبادئ والأصول التى تحكم أصل وجود آليات تشغيله وكونه جزء لا يعنى الانفصال والاستقلال عن الكل وهو النظام الاقتصادى الإسلامى وإنما يعنى التكامل والإرتباط العضوى مع باقى أجزاء النظام الأخرى، ويتمثل ذلك بإنشاء المصرف المركزى الإسلامى.



### ومن أهم خصائص المصرف المركزي الإسلامى ما يلى :

- أن المصرف المركزى الإسلامى مؤسسة حكومية ومملوكة لها بالكامل إلا أنها ذات استقلال يناط بها مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الإسلامى فى المجال النقدى والمصرفى.
- المصرف المركزى يمارس مجموعة متكاملة من الوظائف.
- هناك عدد من الوظائف التقليدية يتم أدائها كما هى لعدم تعارضها مع الضوابط الإسلامية ويحدث تغيير فى بعض الوظائف الأخرى مثل الرقابة على الائتمان.
- أن جميع الوسائل والأدوات التنفيذية التى يتبعها البنك المركزى الإسلامى يجب أن تؤسس فى ضوء الضوابط والصيغ الإسلامية.

### ثانياً : الاختلافات الأساسية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية :

إن هناك اختلافات جوهرية واضحة بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى - ويرجع هذا الاختلاف إلى الطبيعة الخاصة التى تتميز بها البنوك الإسلامية والتى تستمد من الهدف من إنشائها وهو تحقيق تطبيق الشريعة الإسلامية فى جميع معاملاتهم. وقبل تناول تلك الفروق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، فإن الأمر يستلزم إشارة سريعة إلى مفهوم وأهداف البنك التقليدى، ثم بيان الخصائص المميزة للتعامل مع تلك البنوك، وذلك بغية أن تكون المقارنة موضوعية، ثم يلى ذلك إبراز أهم الفروق الجوهرية بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى.

#### 1- مفهوم البنك التقليدى :

يعرفه البعض البنك بأنه " منشأة مالية غرضها الرئيسى تجميع المدخرات وتوظيفها " - أو إفتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها هى ورأس مالها واستثمارها بمعدل أعزى من معدل الإقراض، كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها.

وتختلف مؤسسات الوساطة المالية اختلافاً جوهرياً في الدول المختلفة حتى بين الدول الرأسمالية ذاتها. وياعتبار البنوك إحدى هذه المؤسسات فإن أنظمتها وأساليب وطرق معاملاتها تختلف أيضاً من دولة لأخرى. ويرجع إختلاف النظام المصرفي إلى تباين الظروف المحلية وطرق التعامل بكل دولة ومعاملات الفائدة السائدة وطرق الرقابة على البنك المركزى والبنوك التجارية، وكذلك أشكال الودائع وأنواع القروض والتسهيلات المقدمة.

ومع تطور البنوك وقيامها بأداء الخدمات المصرفية المتعددة، إلا أنها لا تخرج عن كونها مؤسسة مالية أنشطتها في المعاملات النقدية التي تشمل قبول الودائع وتقديم القروض والتسهيلات، مع ضمان إعادة الودائع لأصحابها عند الطلب.

## 2- أهداف البنك التقليدى :

مع التطور الاقتصادى الذى طرأ على المجتمع فى الآونة الأخيرة وما استتبعه من كبر حجم المشروعات، أصبح من العيب أن نتجاهل الدور الكبير الذى تقوم به البنوك وتأثيرها على الاقتصاد القومى، وخاصة مع تشعب أنشطتها ووظائفها وعلاقاتها وانتشارها فى أماكن متفرقة.

وامام ذلك فإنه لا يمكن لأحد فرداً كان أو منظمة حكومية أو مؤسسة خاصة أو حتى الحكومة فى حد ذاتها، لا يمكن أى منها إنكار أو تجاهل دور البنوك فى تسيير أنشطتهم اليومية، فأياً كان نوع النشاط إقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، فقد أصبح للبنوك دور ملموس فى تسيير نشاطها، يتفق فى ذلك مع اقتصاديات الدول المختلفة سواء ما كان منها رأسمالياً حراً، أو إشتراكياً مخططاً.

وإن البنوك ما هى إلا مؤسسات كبرى لتجميع المدخرات وإيداعات الأفراد والمنظمات وإعادة استخدام هذه الإيداعات بصور شتى إلى جانب ما تتمتع به من قدرة على خلق الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية المتنوعة.

وتتمثل قوة النظام المصرفى فى قدرته على منح الائتمان وخلق النقود، ومنح القوة الشرائية للأفراد الجديرين بالثقة، وتنفرد البنوك من بين مؤسسات الوساطة المالية بدورها الائتمانى الذى تستطيع من خلاله خلق النقود الائتمانية.

**ويمكن إيجاز أهداف البنك التقليدى فى النقاط التالية :**

- 1- **أهداف مالية :** مثل تحديد نسبة معدلات السيولة - الربحية - الأمان - تنمية الموارد.
- 2- **أهداف توظيفية :** لا بد للبنك من تحديد مجالات وأنواع القروض والاستثمارات ونسبة كل منها للموارد المتاحة.
- **أهداف تطوير كفاءة وفعالية الجهاز الإدارى للبنك.**
- **أهداف الابتكار والتجديد.**
- **الحفاظ على سمعة ومكانة البنك.**
- 3- **الأسس التى تحكم معاملات البنك التقليدى :**

إن البنوك التقليدية تختلف فى طبيعتها عن البنوك الإسلامية، وبالتالى فإن أساليب العمل وتنظيم تلك البنوك يختلف عن الأخرى، ولقد استتبع ذلك بالضرورة وجود عدة ركائز تعتمد عليها معاملات البنك التقليدى والتى يمكن إيجازها فى النقاط التالية :

- 1- **النقود سلعة :** يتم التعامل فى البنوك التقليدية على اعتبار أن النقود ما هى إلا سلعة وأن البنك تاجر فى هذه السلعة يقوم بالإتجار فيها - لا بها - ومن ثم فإن البنوك التقليدية - كل حسب نوعه - تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات المالية التى يحتاجها العملاء، والذى يتمثل فى المزيج الأمثل للإنتاج من وجهة نظرها، وهذا فى حالة ما إذا تولى البنك عن دوره الأساسى الذى يتمثل فى جذب ودائع المدخرين وإقراضها للعملاء لتحقيق الأرباح فىمكن للبنك التقليدى فى هذه الحالة أن يتاجر فى النقود.

2- تجميع الودائع والمدخرات : إن النشاط الأساسي في أي بنك نجته ذو حدين : أحدهما جذب الأموال، والآخر استثمار أو توظيف هذه الأموال، والعنصر الثالث هو الفائدة. وحتى يستطيع البنك القيام بأعماله على خير وجه فإنه يركز اهتمامه على تلك الأجنحة المثلثة للعملية المصرفية. حيث تمثل حصول البنك على ودائع ومدخرات الأفراد والمنظمات الخاصة الهامة والمستمرة، بل وعليها يتوقف استمرار البنك ونجاحه، ويعتمد البنك بصورة كبيرة على قوة تدفق هذه الودائع ومدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، وعليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي، وبالتالي يتمكن من الحصول على ثقة الأفراد وودائعهم.

3- استخدام الموارد المالية المتاحة : إن استخدام الموارد المالية المتاحة لدى البنك، وذلك بعد استبعاد احتياطي السيولة النقدية التي يحتاج إليها البنك - سواء تم هذا الاستثمار للأفراد أو للمنظمات الخاصة. أو المؤسسات العامة خاصة في حالة مشاركة البنوك العامة في تمويل خطة الدولة القومية. وإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنك التقليدي، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال. فتمثل عملية الإقراض الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك بالإضافة إلى كونها المصدر الأول لربحية البنوك.

4- الفائدة : تعتبر الفائدة أحد أهم الأسس التي تحكم معاملات البنك التقليدي، بل هي في ذات الوقت المصدر الرئيسي لأرباح هذه النوعية من البنوك، ولما كانت المهمة الرئيسية للبنوك التقليدية هي الإتجار في الأموال أخذاً وعطاءاً، فإن الفرق بين سعر الفائدة في حالة العطاء والأخذ يمثل الدخل الرئيسي لأرباح البنك.

5- التنويع المالي : تعمل البنوك التقليدية على الحصول على الأموال من المصادر المتنوعة. وبآجال مختلفة (من المودعين) وتقوم بإعادة توزيع آجال هذه الودائع وتحويلها إلى توظيفات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للمقترضين (من العملاء).



وتهدف البنوك من وراء ذلك إلى تنويع أخطار الإقراض والاستثمار، وذلك عن طريق تمويل إستثمارات متنوعة بمصادر تمويل متباينة، ويطلق على هذه العملية التنويع المالي، ويساعد هذا لتنويع المالي على توزيع احتمال وقوع الخطر والعائد على أكثر من أصل بما يؤدي إلى تعظيم العائد المتوقع.

**وفيما يلي نماذج للخدمات المالية التي تقدمها البنوك التقليدية :**

- خدمات قبول الودائع.
- خدمات الإقراض.
- خدمات مصرفية للأفراد والمؤسسات داخل البلاد.
- خدمات مصرفية خارجية.

#### **4- الأنشطة الرئيسية للبنك التقليدي :**

يمكن القول بأن الأنشطة الرئيسية للبنك التقليدي كقاعدة عامة تنقسم على أربعة مجموعات أساسية مهما كانت درجة الاختلاف في حجم ونوعية هذه الأنشطة بين بنك وآخر في دولة أو أخرى، ذلك أن نشاط البنك التجاري يكاد يأخذ في عمومياته شكلاً متجانساً في مختلف الدول.

**الأنشطة الرئيسية للبنك التقليدي هي :**

- منح القروض والسلفيات.
- جذب الودائع والمدخرات.
- أداء الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها.
- تحديد وتحليل نسبتي الإحتياطي والسيولة وتحليل سلوك الودائع.
- إنشاء الشركات أو المساهمة في رأس مالها.
- إدارة محفظة الأوراق المالية (أسهم وسندات).

## 5- الاختلافات الأساسية بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى :

يخطئ من يتصور أن البنك الإسلامى بنك لا يتعامل بالفائدة المحرمة شرعاً أو يمتنع عن تمويل المشروعات والخدمات المحرمة فحسب وإن كان ذلك أحد سمات البنك الإسلامى، ولكنه قبل ذلك منظمة لها صبغة إقتصادية وإجتماعية تستمد وجودها من الشريعة الإسلامية وتدور فى فلكها، ولهذا فإنها لا تهدف فى المقام الأول إلى تعظيم الثروة أو تعظيم الربح، وإن كان ذلك مطلوباً ولكن بدرجة أقل أهمية، وإنما الهدف الأساسى للبنك الإسلامى هو ترسيخ القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان الأساسية وهى كونه خليفة الله فى أرضه يتولى تعميرها ويؤدى رسالته عليها.

ولهذا فإن المتأمل فى هذه المؤسسات الإسلامية بمختلف أنواعها يلاحظ أنها تهدف إلى تحقيق هذا الغرض — سواء أكانت استثمارية أو إقتصادية أو حتى إجتماعية، وأن البنك الإسلامى أسس على عقيدة التوحيد الخالصة المتجردة لله ﷻ، وبالتالى فإن منهجه مستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، بينما البنك التقليدى يهدف أساساً إلى تعظيم الربح وتعظيم الثروة وتحقيق أكبر قدر من الأرباح لا يحكمه فى ذلك إلا القوانين الوضعية التى هى من صنع الإنسان.

فى حين نجد أن نشأة البنوك التقليدية وتطورها مبعثها نزعة فردية خاصة تهدف إلى التعامل فى الأموال وتحقيق الثراء السريع حيث إن تلك النوعية من البنوك تنظر إلى النقود على أنها سلعة يتم التعامل فيها، لا على أنها وسيلة للتعامل بين الأفراد أو المنظمات، نجد أن نشأة البنوك الإسلامية كانت بهدف إيجاد بدائل إسلامية لجذب الأموال وإعادة استثمارها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولذلك تنظر تلك البنوك إلى النقود على اعتبار أنها وسيلة للتعامل ومقياس للقيمة.

ومن هذا المنطلق كان الاختلاف الواضح بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فى العديد من النواحي أهمها ما يلى :

1/5- الهدف : هدف البنك التقليدي ينصب حول تحقيق أكبر قدر من الأرباح للبنك، حتى يمكن منح أصحاب الأموال فائدة على أموالهم، بصرف النظر عن مصدر هذا الربح، وطريقة الحصول عليه بما لا يتعارض مع قانون الدولة الوضعي.

أما البنك الإسلامي فإنه له أهدافاً أبعد من ذلك حيث تنبثق هذه الأهداف من الرسالة التي من أجلها أنشئت البنوك الإسلامية والتي تستمد وجودها من قوله تعالى:

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانِ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ ﴾ [البقرة: 277-280]

﴿ يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٨١﴾ ﴾ [البقرة: 276]

يتبين لنا أن أهداف البنك الإسلامي تتنوع إلى عدة أهداف هي :

أهداف شرعية : تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق منهج الله في أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة وهو "المعاملات المالية".

- ولتحقيق هذا الهدف فإن البنوك الإسلامية تعمل على :
  - الإلتزام بالقواعد الشرعية ومبادئ الإسلام في كافة المعاملات الإسلامية.
  - تجنب الوقوع في مخالفات أو شبهات شرعية، ولذلك تتم الإستعانة بهيئة الرقابة الشرعية للرجوع إليها في هذا المجال.
  - استحداث صيغ استثمار لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
  - الدعوة إلى سبيل الله، بأن تبدأ بنفسها أولاً، ثم تقديم النصيح والإرشاد للأفراد بهدف استثمار وتوظيف أموالهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
  - أهداف مرتبطة بأصحاب البنك : يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والمتعاملين معه وأعاملين فيه، فقد استثمر المساهمون أمواله بما يتفق وأحكام الشريعة.
- ولذلك فإن البنك الإسلامي يهدف إلى تحقيق الآتي :

- تقوية وتدعيم مركز البنك التنافسي.
- تنمية واستثمار الموارد المالية المتاحة لدى البنك.
- تنمية المهارات والكفاءات الإدارية داخل البنك.
- تحقيق الأرباح الملائمة لأصحاب رأس المال والمودعين معا.
- أهداف ترتبط بالأفراد: حيث يسعى البنك الإسلامى إلى إشباع حاجات الأفراد المالية، وفى سبيل تحقيق البنك لهذا الهدف فإنه يعمل جاهداً على :
  - جذب الأموال من الأفراد.
  - توفير مطالب الأفراد.
  - تقديم الخدمات المصرفية التى يحتاجها الأفراد.
- أهداف ترتبط بالمجتمع : أن البنك الإسلامى وهو يستمد وجوده من الشريعة الإسلامية التى تدعو إلى التكافل الإجتماعى وتحقيق التعاون بين مختلف فئات المجتمع، ولذلك فإنه يسعى إلى رعاية متطلبات ومصالح المجتمع عن طريق :
  - تحقيق التكافل الإجتماعى بإنشاء صناديق ولجان الزكاة.
  - المساهمة فى إنشاء بعض المشروعات ذات العائد الإجتماعى.
  - منح بعض التسهيلات الإجتماعية المالية للمشروعات التى تعمل فى مجال خدمات البيئة، وتقديم القروض الحسنة للمحتاجين إليها من أفراد المجتمع.
  - أهداف استثمارية : حتى يستطيع البنك تحقيق أهدافه السابقة، فإن هناك أهدافاً استثمارية ومالية مرتبطة تمام الارتباط بطبيعة البنك الإسلامى، وتتمثل فيما يلى :
    - دراسات الجدوى لمشروعات البنك وعملائه.
    - اختيار المشروعات الملائمة للأموال المتاحة لديه من حيث المدة والنوع.
    - ترويج المشروعات الاستثمارية.
    - الإحتفاظ بقدر ملائم من السيولة النقدية وفق إحتياجات البنك، وطبقاً لقوانين البنك المركزى التى تنظم ذلك.



2/5 - الأعمال التي يؤديها البنك الإسلامي: الفرق الجوهرى الثانى بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى يكمن فى الأعمال التى تؤدى من خلال البنك الإسلامى، ولقد سبق الحديث عن الأعمال التى يؤديها البنك التقليدى.

**أما الأعمال التى يقوم بها البنك الإسلامى هى :**

- الحصول على الأموال.
- استثمار هذه الأموال لتنميتها.
- أداء الخدمات المصرفية المتعددة.
- كل ذلك بشرط عدم التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3/5- النقود : من الفوارق الجوهرية بين البنك الإسلامى والبنك التقليدى نظرة كل منهما إلى النقود وفائدتها، حيث ينظر إليها البنك التقليدى على أنها سلعة يتم التعامل فيها على أساس أن المال يولد المال، فالبنك فى هذه الحالة يعد تاجراً لتلك النقود ويحصل على أرباحه من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة.

أما البنك الإسلامى فيعتبر النقود وسيلة للتعامل ومقياساً للقيمة، لذلك فإن الإتجار يتم بواسطتها لا فيها، أى أن المال للاستثمار وليس للإيجار "استثمر ولا تؤجر" المال لا يولد المال ولا متاجرة على الملكية.

4/5- الربح والخسارة : يتحقق الربح فى البنك الإسلامى من خلال الاستثمارات الإسلامية المتنوعة (مشاركة - مضاربة - مرابحة) أما أرباح البنك التقليدى فإن العنصر الأساسى فيها هو الفرق فى سعر الفائدة المدفوعة والمقبوضة، ولذلك فإن العميل يتحمل كل تبعات الأموال من خسائر.

والعكس فى البنوك الإسلامية، ففى حالة حدوث خسائر لعميل البنك، فإنه يفرق بين أمرين : إما أن يكون العميل هو السبب فى هذه الخسارة فإنه يتحملها كلها بنفسه، أما إذا كانت الخسارة مردها إلى سبب خارجى لا دخل للعميل فيه، ففى تلك الحالة يتحمل البنك تلك الخسارة، ويكفى الطرف الآخر خسارته لعمله الذى بذله فى هذا المشروع.

5/5- مجالات توظيف الأموال : نجد أن الفروق الجوهرية بين البنك التقليدي والبنك الإسلامى تتضح بصورة جلية فى مجالات توظيف الأموال. فرغم كثرة وتنوع بنود توظيف الأموال فى البنك التقليدى، إلا أنها كلها تدور فى مجال الإقراض ومجال الأوراق المالية. فالقرض حسب الضمان الذى أخذ القرض على أساسه، كما تشمل الأسهم والسندات.

**أما فى البنك الإسلامى فإن مجالات توظيف الأموال تتمدد وتتوسع حيث تشمل :**

- الاستثمار المباشر.
- المشاركات.
- المراجحات.
- المضاربات.
- الإتجار المباشر.
- صكوك المضاربة الإسلامية.
- أسهم شركات ومنظمات إسلامية أخرى.

6/5- تحقيق التكافل الاجتماعى : لعل من السمات التى يتصف بها البنك الإسلامى هى رغبته الملحة فى تحقيق التكافل. وهذه الرغبة مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، والتى تتمثل فى قول رسول الله ﷺ : " مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " صدق رسول الله ﷺ.

فالبنك الإسلامى يختلف اختلافاً جوهرياً عن البنك التقليدى فى هذا الهدف، حيث لا يوجد أصلاً فى البنك التقليدى، ولكن يوجد بصفة أساسية فى البنك الإسلامى، حيث نجد فى البنك الإسلامى إدارة للزكاة والقرض الحسن من خلالها يستطيع البنك تحقيق جزء من التكافل الاجتماعى حتى يشعر المسلمون بأن البنك ليس له هدف تجارى فقط ولكن اجتماعى أيضاً.

ويمكن تحديد أهم الفروق الجوهرية بين المصرف التقليدى والمصرف الإسلامى

فيما يلى :

م	عنصر المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
1-	النشأة	نزعة فردية مادية للإتجار في النقود وتعظيم الثروة.	أصل شرعى لتطهير العمل المصرفى من الفوائد الربوية والمخالفات الشرعية.
2-	المفهوم	أحد مؤسسات السوق النقدية التى تتعامل فى الائتمان النقدى وعمله الأساسى والذى تمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها فى عمليات مصرفية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.	مؤسسة مالية مصرفية تتقبل الأموال على أساس قاعدتى الخراج بالضمان والغرم بالغنم للإتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة الإسلامية واحكامها التفصيلية.
3-	طبيعة الدور	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين والودعين والمستثمرين.	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة المصرفية والوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعا ومشتريا وشريكا.
4-	أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقا لمبدأ الربح والخسارة.
5-	صفة التعامل معه	مودع ومدخر فهو مقرض ودائن أو مقرض ومدين وكلاهما على أساس الفائدة مستأجر لبعض الخدمات المصرفية	- صاحب حساب جارى على أساس القرض الحسن والخروج بالضمان. - صاحب حساب استثمارى فهو رب مال مشترى/ بائع فى جميع أنواع البيوع الحلال. - مشارك.
6-	الحظور والجائز	- يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة أو أن يمتلك البضائع ألا سداد لدين له على الغير على أن يبيعه خلال مدة معينة. - يحظر عليه شراء عقارات غير التى يحتاج إليها لممارسة أعماله، أو أن يمتلكه سدادا لدين له على أن يبيعه مدة معينة.	- يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتملك البضائع وشراء العقارات والتعامل فى أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.

م	عنصر المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
		- يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أموال الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.	
7-	الموارد المالية والذاتية	- يستطيع إصدار أسهم ممتازة.	- لا يستطيع ذلك لما تقوم عليه الفائدة الربوية.
8-	الموارد المالية الخارجية	- الودائع والقروض على أساس الفائدة.	- لا يقرض ولا يقترض بفائدة ويوجد به حسابات للاستثمار. ح. ث العام وح ث الخاص، ويؤسس الأول على قواعد المضاربة المقيدة.
9	الاحتياطي العام	- يستقطع من صافي ربح البنك.	يستقطع من صافي الربح الذي يخص المساهمين فقط.
10	استخدامات الأموال	- الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.
11-	الوظيفة الرئيسية	- يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.	مضارب فبمضاربة مطلقة باعتبار الودعين في مجموعهم رب مال وللمضارب أي ال بنك أن يضارب فيكون رب مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب.
12-	الادخار وتنمية الوعي الإيدخارى	- طبقاً للنظرية الوضعية الإيدخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن الأموال لدى الأغنياء لذلك يهتم بكبار أصحاب الأموال على حساب تنمية الوعي الإيدخارى لدى الأفراد عموماً.	الإيدخار تأجيل إنفاق عاجل إلى أجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع الأفراد وأغنياء وفقراء. لكل فئة وأغنياء وفقراء. لكل فئة من فئات المجتمع دوافعها الإيدخارية ولذلك تتنوع هذه الدوافع ومن هنا يهتم البنك الإسلامي بتنمية الوعي الإيدخارى لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.



م	عنصر المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
13-	التجارة على الملكية	- تغطي الملكية إجمالي الأموال التي يستطيع البنك التجاري بناء عليها أن يحصل على القروض واستخدام الأموال المقرضة على أساس سعر الفائدة لتحقيق أكبر عائد لأصحاب البنك.	لا يعتمد على التجارة على الملكية ومن ثم على الفرق بين الفائدة الربوية الدائنة والمدينة وإنما يعتمد على استثمار الأموال والإنجازات بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية.
14-	الربح	- يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.	يتحقق بأسبابه الشرعية من المال - العمل - الضمان - وفق الأساليب الشرعية المحددة لكل سبب.
15-	الخسارة	- يتحملها المقرض وحده حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.	يتحملها البنك إذا كان رب مال في مضاربة وفي البيوع إذا حدثت حوالي الأسواق وبقدره رأس المال دائماً في المشاركات.
16	عناصر	- الأهمية النسبية للضمانات أكثر الاهتمام برأس المال وبالقدرة الإيرادية أكثر.	الأهمية النسبية لشخصية المتعامل أكثر. الاهتمام بالقدرة الإيرادية أكثر والمهم أن الوزن النسبي لهذه العناصر الخمسة يختلف عن البنك التجاري بحسب طبيعة كل منهما المختلفة وكذلك طبيعة أمواله ونشاطاته التي تقوم بها والتيها في الممارسة العملية.
17-	الخدمات المصرفية	- تؤدي مقابل ما يسمى عمولة تعتبر مصدراً من مصادر الإيراد لا تتقيد بطبيعة الخدمة ولا بالحلال والحرام.	تؤدي نظير التكاليف الفعلية لهذه الخدمة وتقيد بالحلال والحرام.
18-	طريقة احتساب الفائدة	- تحتسب الفائدة ضمن عناصر تكلفة رأس المال ومن ثم تؤثر على الربح.	الربح أو الخسارة بعد خصم المصروفات والنققات فقط والربح وقاية لرأس المال وجابر له من الخسران.

م	عنصر المقارنة	المصرف التقليدي	المصرف الإسلامي
19-	إعسار المدين	- إذا كان غير مماتل فلا يسمح له بمهلة سداد ويلتزم بقوائد تأجير وإذا كان مماتلاً فبالإضافة إلى ما تقدم تكون المقاضاة.	إذا كان غير مماتل يعطى مهلة سداد (فمنظرة إلى ميسرة) ولا يلتزم بأى زيادة على الدين وقد يعفى من الدين فى حالة الإعسار الكامل وضالة المبلغ وإذا كان موسراً مماتلاً تكون المقاضاة.
20-	صندوق الزكاة	- لا مكان له فيه.	إحدى الركائز فى تطبيق المنهج الاقتصادى الإسلامى ولتحقيق التكافل الإجتماعى فهو أحد المزايا التنافسية القوية.
21-	مقاصد الشرعية وأولوياتها	- ليس لها مكان فيه وأن حصل بعض التوافق فهو جزئى.	من أهم محددات إليه لعمل وممارسة النشاط.

### ثالثاً : علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف التقليدية :

تجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين لمصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تقوم على التعاون وتفهم من هذه المصارف لطبيعة أعمال المصارف الإسلامية، وعلى الاستفادة التى يجنيها الطرفان من هذه العلاقة وفى جميع الأحوال فإن التطبيق العملى يقع ضمن دائرة العقود الشرعية التى تحصل عليها المصارف الإسلامية من مستشاريها الشرعيين.

وتعتبر المصارف الإسلامية من حيث كونها مؤسسات مصرفية حديثة العهد نسبياً بالمقارنة مع المصارف التقليدية فقد كانت البداية الحقيقية للعمل للمصرف الإسلامى المتكامل الخدمات بإنشاء بنك دى الإسلامى عام 1977 ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية وبيوت التحويل فى البلاد الإسلامية وبعض البلدان الأجنبية، فبعد أن كان عدد هذه البنوك لا يتجاوز (25) ليصبح (52) بنكاً، ولا زالت عملية إنشاء بنوك إسلامية جديدة مستمرة، حيث وصلت فوق ما يزيد عن 500 بنك التى بها فروع أو نوافذ إسلامية التى يزيد عددها على 300 بنك فى أكثر من 57 دولة على مستوى العالم<sup>(\*)</sup>.

(\*) كما ذكرنا فى بداية الفصل الأول من هذا الكتاب.

ولم يقف الأمر عند إقامة هذه البنوك التي تمارس عملاً وفقاً لأحكام الشرعية الإسلامية، وتطور الأمر خطورة إلى الأمام، فقامت بعض الدول وفقاً بأسلحة قطاعاتها المصرفية كما هو الحال في باكستان وإيران والسعودية.

وفي نفس الوقت، بدأت البنوك المركزية في البلدان المختلفة تعطى اهتماماً للبنوك الإسلامية وتصدر تشريعات خاصة بها وبالرقابة عليها ولكن يمكن القول أن العلاقة التي تربط البنوك المركزية لا تزال غير واضحة المعالم في عدة مجالات لعل أبرزها مجال القرض الخير والنسب المصرفية والائتمانية التي تعرضها البنوك المركزية إلى غير ذلك من المجالات، هذا مع العلم بأن البنوك الإسلامية في حاجة إلى وضوح هذه العلاقة بسبب أن المتعاملين معها يتأثرون مباشرة بأدائها، حيث لا يوجد عائد محدد كما هو الحال في البنوك التقليدية.

وعليه فإن إشراف البنوك المركزية على حسن أدائها والإطمئنان على أوضاعها المالية هام للغاية، وكلما أمكن فهم دور الأجهزة الإشرافية، أمكن التواصل إلى الصيغ المناسبة والملائمة للرقابة على البنوك الإسلامية وفق أنظمتها ومنهجية عملها، ونظيره إلى مختلف القوانين في بعض البلدان التي تنظم العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية يتضح أن هناك تبايناً واضحاً بين هذه القوانين ففي بعض البلدان تأسست المصارف الإسلامية على أساس قوانين خاصة كما هو الحال في الأردن والكويت ودبي وقطر، كما تأسست بعض البنوك الإسلامية على أساس أنها شركات استثمارية يسمح لها بقبول الودائع.

وحاولت بعض هذه القوانين أن تنظم العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك الإسلامية بينما تركت بعض القوانين الأخرى الباب مفتوحاً للاجتهاد، ومهما يكن من أمر، فإن معظم البنوك المركزية تعامل البنوك الإسلامية كالبنوك التقليدية فيما يتعلق بغرض النسب المصرفية والائتمانية والرقابة المصرفية كما هو الحال في الأردن بينما نجد أن البنوك المركزية في بعض البلدان لا تتدخل في شئون البنوك الإسلامية كما هو الحال في دولة الكويت.



وتعمل المصارف الإسلامية في الدول التي توجد فيها بإعتبارها جزءاً من النظام المصرفي وتطبيق القواعد والأسس المعمول بها بما لا يتعارض مع القواعد الشرعية. ورغم أنها أعطيت الحق بالعمل وفق قوانين خاصة بها إلا أن المصارف الإسلامية بقيت خاضعة لكثير من القوانين الوضعية كقانون الشركات والقانون التجاري والقانون المدني وقوانين الضرائب والرسوم وغيرها من القوانين الأخرى السارية وغالبية هذه القوانين أن لم يكن جميعها مفصلة لتلائم الإقراض الربوي وتشجع على التعامل بالفائدة ومحاربة التكلفة التي تستوفيها المصارف الإسلامية ولذلك فإن على المصارف الإسلامية أن تجد الصيغة القانونية الملائمة لتطبيقها وتحمل المخاطرة الناتجة عن ذلك.

وسوف يتم توضيح جوانب العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية وما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة التي تربط بينهما إذا ما أخذنا بعين الإعتبار أن البنوك الإسلامية شأنها في ذلك شأن البنوك التقليدية من حيث أنها منحت التراخيص بالعمل من قبل السلطات النقدية ومن هذا المنطلق فإن مسؤولية نجاح أو فشل هذه البنوك يقع على عاتق هذه السلطان المتمثلة في البنوك المركزية، ولعل من أهم جوانب العلاقة ما يلي :

#### (1) الرقابة على الائتمان :

لا يوجد اختلافات تذكر بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في مجال الخدمات المصرفية وإنما تنحصر هذه الاختلافات في أوجه التوظيف والتمويل وهذا يرجع إلى النظرة الإسلامية لرأس المال حيث تتحدد عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي في العمل والأرض ورأس المال مع ملاحظة أن رأس المال وحده لا يكون له عائد إلا إذا ساهم بالعزم وحينئذ يكون له نصيب في العائد في صورة ربح وعلى العكس فإن البنوك التقليدية قد أقامت عملها على أساس المتاجرة في القروض بفائدة بينما نجد أن عمليات البنوك الإسلامية تشتمل على المضاربة والمشاركة والمراجحة ومن هذا المنطلق تختلف الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية على هذين النوعين من البنوك فنجد مثلاً أن نسب الائتمان الممنوح من قبل الأولى يختلف عن الائتمان من قبل الثانية.



ومن ناحية أخرى يمكن للبنوك المركزية أن تمارس عمليات الرقابة على البنوك الإسلامية من خلال وضع النسب التي يتم على أساسها توزيع الأرباح فيما بين البنك والمستفيدين في عمليات المضاربة الإسلامية أو التحكم في حجم علاوة الإدارة في عمليات المشاركة ويؤمن علاوة الإدارة أنه عند توزيع الأرباح في إتفاق المشاركة الاستثمارية الإسلامية يتم أولاً تجنب نسبة الأرباح بين الشركة أو المستفيد والبنك كل حسب رأسماله على قدم المساواة ومن هنا يمكن للبنك المركزي استخدام هاتين الإدارتين عوضاً عن سعر الخصم الذي يجرى العمل على أساسه في النظام المصرفي التقليدي فإذا أراد البنك المركزي خفض سعر الإئتمان يمكنه زيادة النسبة التي تحصل عليها البنوك الإسلامية من الأرباح في أعمال المضاربة أو خفض علاوة الإدارة على عمليات المشاركة الاستثمارية والعكس صحيح إذا ما أراد البنك المركزي زيادة حجم الإئتمان.

## (2) نسبة السيولة القانونية :

لا تميز بعض البنوك المركزية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية عن فرضها لنسب السيولة على الرغم من إختلاف أعمال هذه البنوك وفي الغالب فإن أهم عناصر الموجودات السائلة في البنوك وفي الغالب فإن أهم عناصر الموجودات السائلة في البنوك ما يلي :

- الأوراق النقدية والمصكوكات.
- الأرصدة لدى البنوك المركزية.
- الأرصدة لدى البنوك الأخرى.
- الأرصدة لدى المراسلين.
- السندات وأدوات الخزنة.
- السندات الأجنبية.
- أية موجودات أخرى يمكن أن يعتبرها البنك المركزي موجودات سائلة.

يتبين أن من عناصر الموجودات السائلة التي لا تستطيع البنوك الإسلامية الاحتفاظ به أو التعامل فيها كالسندات والأذونات بمختلف أنواعها علماً بأن هذه العناصر تشكل نسبة لا بأس بها لدى البنوك التقليدية ومن هنا فإن المساواة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية عند فرض هذه النسبة تضع البنوك الأولى في موضع غير تنافسي وغير عادى كما هو الحال فى الجدول التالى الذى يبين استخدامات الأموال.

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الموجودات الثابتة	الموجودات الثابتة
القروض والسلفيات	المضاربة والمشاركة والمرابحة والقرض الحسن.
الاستثمارات	الاستثمارات
الأوراق المالية (سندات أو أسهم)	الأسهم
الأرصدة لدى البنك المركزى والبنوك المراسلين	النقدية
	أرصدة لدى البنك المركزى والبنوك المراسلين.

ويتضح من الجدول السابق أن الموجودات السائلة لدى البنك الإسلامى تقتصر على النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى والبنوك لدى المراسلين والتي فى الغالب لا تدر عائداً وفى الجانب الآخر نجد معظم عناصر الموجودات السائلة لدى البنوك التقليدية تدر بإستثناء النقدية والأرصدة لدى البنك المركزى مما يؤكد القول بضرورة التمييز بين هذين النوعين من البنوك لأغراض عرض نسبة السيولة.

### (3) نسب الإحتياطى النقدى :

كما هو الحال بالنسبة لنسب السيولة فإن غالبية البنوك المركزية لا تميز بين البنوك الإسلامية والتقليدية عند عرض نسب الإحتياطى النقدى هذا على الرغم من اختلاف طبيعة المخاطر التى تتعرض لها الودائع فى هذه البنوك كما هو مبين أدناه.

البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
- ودائع تحت الطلب	- ودائع إئتمانية (جارية)
- ودائع إيداعية	- ودائع استثمارية
	- مشترك
	- مخصص

يتركز الاختلاف في أن الودائع لدى البنوك التقليدية تتقاضى فائدة ثابتة وفقاً لآجالها وتحدد هذه الفائدة مقدماً أو تكون متغيرة حسب أسعار السوق وليس على أساس نتائج الأعمال أما بالنسبة للودائع الإئتمانية في البنوك الإسلامية فهي لا تختلف كثيراً عن الودائع تحت الطلب لدى البنوك التقليدية (التي لا تتقاضى فوائد) من حيث شروط الإيداع والسحب والالتزام بردها كاملة إلى أصحابها عند الطلب ومن هنا يبرز عدم التمييز بين هذين النوعين لأغراض عرض نسب الإحتياطى النقدي. أما بالنسبة للودائع الإستثمارية فهي الودائع التي يقوم البنك الإسلامي بإستثمارها أو إدارتها بالنيابة عن أصحابها وفق قواعد المضاربة المشتركة وقد يحصل أصحاب هذه الودائع على نصيبهم من الأرباح في نهاية العام أو يتحملون الخسائر.

وبالتالي فهي ليست مضمونة إلا بمقدار حسن الإستثمارات وهي بهذه الصفة تختلف عن الودائع الإيداعية لدى البنوك التقليدية ومن هنا يجب التمييز بين هذين النوعين من الودائع عند نسب الإحتياطى النقدي.

#### (4) المقرض الأخير :

من القضايا أمام البنوك الإسلامية عدم وجود مقرض أخير فبينما تستطيع البنوك التقليدية اللجوء إلى البنوك المركزية عند حاجاتها إلى السيولة نجد أن البنوك الإسلامية لا تستطيع اللجوء إلى هذه البنوك مما يحتم عليها الإحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة وما ينطوى على ذلك من ضياع فرص الاستثمار وعدم قدرة هذه البنوك على أداء دورها في التنمية الاقتصادية وحتى اليوم لا يوجد ما يشير إلى أن هناك حل لهذه المعادلة وأنه عند عدم وجود مقرض آخر للبنوك الإسلامية يحتم عليها الإحتفاظ بسيولة عالية أو الإعتماد على تدفق مستمر من الودائع لهذه الأسباب ترى أنه قد حان الوقت لوضع الأسس والقواعد التي يمكن من خلالها للبنوك الإسلامية اللجوء إلى البنوك المركزية للإقتراض بدون فائدة كما على هذه البنوك البدء بالتفكير بإنشاء بنك مركزي إسلامي لتستطيع اللجوء إليه عند الحاجة ويمكن للبنك الإسلامي للتنمية أن يقوم بهذا الدور.

### (5) كفاية رؤوس أموال المصارف :

من إحدى السمات الرئيسية للقطاع المصرفي هو أنه من أكثر القطاعات الاقتصادية خضوعاً للرقابة والتوجيه من قبل السلطات الرسمية وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب أهمها هو أن هذا القطاع أكثر تعرضاً للعوامل الخارجية والدور المهم الذي يلعبه في المدفوعات وخلق النقود واستقرار أسعار صرف العملة هذا بالإضافة إلى ارتفاع درجة المخاطرة في عملياته بسبب الدور الذي يؤديه.

لهذه الأسباب أولت المصارف المركزية اهتماماً خاصاً بالعمليات التي تقوم بها المصارف التجارية التقليدية وأوجه استثمار أموالها ووضع الضوابط على إدارتها رؤوس أموالها ومن منطلق الحرص على سلامة الجهاز المصرفي خاصة المصارف التجارية عملت السلطات النقدية في العالم إلى وضع حدود دنيا لما يجب أن يكون عليه رؤوس الأموال إلى الودائع أو الموجودات أو ما يطلق عليه بكفاية رأس المال يقيناً منها بأنه من الضروري بأن تكون رؤوس أموال المصارف التجارية كافية لمواجهة الطوارئ وأية خسائر غير متوقعة وحماية المودعين والدائنين.

فإن البنوك التقليدية قد أقامت عملها على أساس المتاجرة في القروض بفائدة بينما نجد أن عمليات البنوك الإسلامية تشتمل على المضاربة والمشاركة والمرابحة والبيع التأجيلي وتمويل الاستيراد بالمشاركة والمرابحة ولأغراض المقارنة بين كفاية رأس المال للمصارف التقليدية والمصارف الإسلامية يتضح ما يلي :

#### في جانب مصادر الأموال :

1- لا توجد اختلافات تذكر فيما يتعلق بحقوق المساهمين التي تتكون في قالب من رأس المال المدفوع للمصرف وجميع أنواع الإحتياطيات بالإضافة إلى الأرباح غير الموزعة.

2- لا يوجد اختلاف بين المصارف التقليدية والإسلامية لجهة اعتماد كليهما على مصادر التمويل الخارجية لتمويل عملياته.



3- هناك إختلاف كبير فى طبيعة الودائع حيث أن حسابات الودائع فى مصرف الإسلامى تمثل حسابات أمانات وحسابات مشاركة فى الربح والخسارة بينما تمثل الودائع فى المصارف التقليدية ديناً يتوجب رده مع الفوائد المحددة سلفاً.  
**أما فى جانب الإستخدامات :**

1- تتساوى القروض والإستثمارات قصيرة الأجل فى المصارف الإسلامية والتقليدية أما بالنسبة للتسلفيات متوسطة وطويلة الأجل فتختلف المصارف الإسلامية عن التقليدية حيث أن جزءاً لا يستهان به فى هذا النوع من التسليف وتقرب فى ذلك من مصارف الاستثمار ومصارف التنمية وهذا يرجع إلى أن المصارف الإسلامية مصارف متعددة الوظائف فهى تؤدى دور المصارف الإسلامية ليست مجرد وسطاء ماليين ولكنها مؤسسات اقتصادية واجتماعية.

2- أن المصارف الإسلامية لا توجه الأموال المؤتمنة عليها بصورتها النقدية إلى الغير كما هو الحال فى المصرف التقليدية حيث لا تتاجر بالديون وإنما تشارك فى عمليات فتتاجر فى سلع أى أنها تقدم تمويلاً عينياً.

ويتضح مما سبق أن الأهمية النسبية لرأس المال تزداد فى المصارف الإسلامية عنها فى المصارف التقليدية لعدة أسباب أبرزها ما يلى :

أ- الإختلاف الملحوظ حول وظيفة رأس المال خاصة فيما يتعلق بمفهوم المتاجرة بالملكية الذى تعتمد عليه المصارف الإسلامية حيث تختلط أموالها مع أموال الودع المستثمر وتقوم جهدهم المتمثل فى الإدارة والخبرة كما هو الحال فى تمويل المضاربة وينطوى هذا النوع من التمويل على درجة كبيرة من المخاطرة ومثل هذا لتعاقد لا يوجد له نظير فى المصارف التقليدية التى تقدم المال مقابل الضمانات.

ب- يتضمن التسليف متوسط وطويل الأجل مخاطر أعلى من التسليف قصير الأجل وقد سبق أن قلنا أن الجزء الأكبر من تسليفات المصارف الإسلامية يتركز فى التسليف متوسط وطويل الأجل نظراً لأن هذه المصارف عبارة عن مؤسسات إقتصادية واجتماعية وعليها بالتالى عبء أكبر فى المساهمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ج- وتزداد درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف الإسلامي كونه لا يستطيع أن يؤمن لضمان الودائع أسوة بالمصارف التقليدية.

د- أن عدم وجود مقرض أخير للمصارف الإسلامية تستطيع اللجوء إليه عند الحاجة يضطرها إلى الإحتفاظ بنسبة سيولة مرتفعة نسبياً مما ينعكس على قدرتها في استثمار أموال أكبر في المجالات المنتجة ويؤثر ذلك بالتالي على أرباحها.

لهذه الأسباب وغيرها ترى أن من المفضل أن يكون رأس المال المدفوع للمصرف الإسلامي مرتفعاً نسبياً أو أعلى الحدود الدنيا التي تطلبها المصارف المركزية وهذا سينعكس على كفاية رؤوس أموالها التي يجب أن تكون أعلى مما عليه في المصارف التقليدية.

#### (6) السياسة النقدية :

**من المعروف أن وظيفة البنك المركزي ذات شقين :**

1- مراقبة عرض النقود بناء للسياسة النقدية.

2- مراقبة المصارف وتنظيم عملياتها.

تهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى إلى تنظيم السيولة المحلية وترشيد سياسات الائتمان وحماية الإقتصاد الوطني من التغيرات الحادة في أسعار الفائدة في الأسواق العالمية خصوصاً وذلك لتأثيرها على عرض النقد في بلد معين وإدارة السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه تستخدم السلطات النقدية وبدرجات متفاوتة الأدوات التالية :

- تحديد نسب الإحتياطيات والسيولة في البنوك.

- مبادلة العملات ومراقبة أسعار الصرف.

- إعادة خصم الأوراق التجارية.

- ترشيد سياسة الائتمان.

- الإقناع والتفاهم وغيرها من التعليمات.

- السوق المفتوحة.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو إذا ما إذا كانت الأدوات هذه مقبولة كلها أو بعضها فى النظام الإسلامى. ونسارع إلى القول أن خصم الأوراق التجارية وسعر الفائدة لا مكان لهما فى النظام المصرفى الإسلامى، فخصم الأوراق التجارية ما هو إلا بيع الدسن بأقل من قيمته الأصلية. ويمثل الفرق، أى سعر الخصم، مقدار الفائدة التى تؤول للمشارك الورقة نظير الدفع النقدى وقبل الاستحقاق للبائع وتحسب هذه الفائدة عن الفترة الممتدة من تاريخ الخصم لتاريخ استحقاق الورقة.

فإذا فإن الأدوات المقبولة فى النظام اللاربوى هى : تحديد نسب الإحتياطى، السوق المفتوحة لعملية بيع وشراء سندات الحكومة اللاربوية، تحديد سقف الإئتمان (مشاركات، مرابحات، مضاربات... إلخ) الإقناع الودى والسيطرة على سعر الصرف ويضر السياسة النقدية أو يقلل من فاعليتها غياب سعر الفائدة لأنها لا تعامل بالفائدة هناك ولأن كثرة الأدوات فى السياسة النقدية ليست برهانا على فاعلية السياسية، إذا كثيراً ما تؤدى مراقبة أسعار الصرف وتعديل أسعار الفائدة إلى إنحصار السيطرة على عرض النقد وإنحراف السياسة النقدية عن مارها المرسوم ولا بد فى كثير من الأحيان من التخلّى عن أحدهما لصالح الأخرى والأهم من ذلك كله أن النظرية النقدية الحديثة تقوم على محاولة السيطرة على عروض النقد تمهيداً للسيطرة على التضخم ووصولاً إلى توازن ميزان المدفوعات وقد ثبت أن للفائدة أثراً ضئيلاً إن لم يكن معدوماً فى هذه العملية حيث تلعب عملية السوق المفتوحة وسياسة الإئتمان دوراً هاماً فى هذا المجال.

ومما يجدر ذكره أنه بإمكان البنك المركزى الإسلامى حالة وجوده، السيطرة على عرض النقود سواء بالتوسيع أم بالتجسيم وذلك بواسطة إيداعات البنك المركزى فى البنوك التجارية حيث يرفع حجم الإيداعات أو يخفضها تبعاً لرغبته فى زيادة أو تقليص عرض النقد (أو السيولة) على التوالى.

### (7) الرقابة والتفتيش :

أما دور البنك المركزى الإسلامى فى الرقابة والتفتيش فلا يختلف عن مثيله فى النظام التقليدى إلا بحدود الوظائف التى تتعارض مع ما يلى :

1- تدعيم سلطاته الإشرافية على البنوك التجارية والمتخصصة بما فيها شركات الإستثمار والصيرفة.

2- أحكام الرقابة على القطاع المالى والمصرفى أثناء الفترة الإنتقالية بين إعلان قرار إلغاء الفائدة وبين تطبيقه كاملاً، وذلك لضمان الإنتقال للنظام الجديد بسهولة ويسر.

3- وسيكون من المهمات الأساسية للبنك المركزى ما يلى :

أ- الحيلولة دون أخطاء النظام المصرفى وإنشاء نظام مصرفى لا ربوى سليم.

ب- أن يكون المفترض الأخير (Last Resort) بالقطاع المصرفى على أن تكون إيداعاته النقدية فى بقية البنوك الأخرى على أساس المشاركة بالربح والخسارة وتجدر الإشارة إلى أننا نجد أن تكون حصة البنك المركزى فى الأرباح أقل من تلك التى تعطى حسابات الإدخار بينما يذهب الفرق للمصارف.

ج- أن يبقى وكيلاً مالياً للدولة ومسئولاً عن المحافظة على استقرار النقد والاستقرار النقدى.

د- أن يعمل على ترويج وتطوير النظام المصرفى اللاربوى فى بقية الدول الإسلامية.

هـ- أن يساهم فى إقامة قواعد مصرفية جديدة متطابقة مع المبادئ الإسلامية من خلال :

- تحديد ماهية رأس المال المخاطرة (Risk Capital) وتحديد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال.
- إعداد ميزانية نموذجية للبنوك اللاربوية.
- فحص وتدقيق ميزانيات وسجلات البنوك للكشف على المخالفات وتقصى المشاكل الناشئة عن القيود أو الإيداعات.
- تحديد بنية الأصول (مثل الإحتياطيات، الأصول النقدية، التمويل، المشاركة، والتمويل ذى العائد الثابت).



4- تنظيم السوق النقدي والمالي والإشراف على أعماله.

5- إعداد السياسات الخاصة بالسقف الأعلى المسموح به لعميل معين أو مجموعة معينة وإيصال تحديد سقف على التمويل المسموح به للدولة أو منطقة معينة.

أما عمليات السوق المفتوحة في النظام اللاربوي فيمكن إنشاؤها عندما تصبح شهادات إيداع أو سندات على أساس المشاركة في الربح والخسارة بما فيها سندات الدين الحكومية وبالإضافة لذلك، فإن إيداعات البنك المركزي في بقية البنوك يمكن أن تستخدم في عملية الرقابة على المشاركات (التي تقوم مقام الإئتمان في النظام الحالي) للحد أو لتشجيع التوسع فيه بالتالي تسمح هذه الرقابة بالسيطرة على عرض النقد وقد يثار سؤال حول إمكانية تحديد نسبة حصص الربحية في المشاركات والمضاربة من قبل البنك المركزي ولكون هذه الأمور تعاقدية فإنه يستحسن تركها لحرية المتعاقدين من جهة وخوفاً من أن يؤدي تدخل السلطات التي تخلى المستثمرين ورجل الأعمال في توسيط المصارف للتهرب من القيود على حرية التعاقد من جهة ومن جهة أخرى هذا بالإضافة إلى أن استخدام البنك المركزي لهذه الأداة في السياسة النقدية غير فعال نظراً للفارق الزمني بين فرض القيود والتأثيرات التي ستنشأ عنها غير أنه لا يمكن القبول بها وعلى البنك المركزي أن يحكم قبضته لتفادي استغلال أو تحقيق أرباح غير معقولة نتيجة سياسات احتكارية قد تتبعها المصارف لأن ذلك سلوك مناقض للتعاليم الإسلامية. ويجب أن لا يغيب عن الأذهان أن عملية الوساطة المالية التي تقوم بها المصارف بعد إلغاء الفائدة أن التكلفة الإجتماعية على المستفيدين من هذه الخدمة.

#### رابعاً : العوامل المؤثرة في نشاط المصارف الإسلامية :

تعتبر البنوك الإسلامية جزءاً أساسياً من النظام المصرفي، وتتأثر البنوك الإسلامية بالإطار العام الحاكم للمعاملات سواء كان إطار عقائدياً أو قانونياً أو أخلاقياً بين أصحاب المهن المختلفة وبين المصارف أيضاً بعضها البعض، والممكن تصنيف العوامل المؤثرة على سلوك نشاط البنوك الإسلامية إلى أربع مجموعات مختلفة.

## 1- العوامل المصرفية :

تختلف طبيعة عمل البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك الأخرى، حيث أنها تعمل في درجة أعلى من المخاطر عن البنوك الأخرى، سواء كانت مخاطر اقتصادية مرتبطة بطبيعة النشاط، أو مخاطر ناجمة عن عدم قدرة البنك على استرجاع أموال المودعين التي يتم استثمارها في مشروعات تعسرت.

ولذلك لابد من وجود مجموعة من القواعد المصرفية التي تؤثر على نشاط البنك الإسلامي أهمها السياسة النقدية بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال مجموعة من الأهداف الجزئية أهمها.

- حماية القوة الشرائية وسعر الصرف.
- رفع وارتقاء وتنمية قدرة الوحدات الاقتصادية بالدولة على توظيف عوامل الإنتاج المتوفرة في المجتمع.
- توجيه النشاط الإقتصادي والتأثير إيجابياً على حركة عوامل الإنتاج.
- إدارة محافظ الدين العام للدولة بالشكل الذي يوفر لها السيولة.
- ومن خلال هذه الأهداف الجزئية يتحقق التوازن الاقتصادي العام والاستقرار النقدي وحيوية النشاط الاقتصادي.
- ومن ناحية أخرى هناك بعض العوامل المصرفية الأخرى التي تؤثر على نشاط ال بنك الإسلامي، وهي :
- مدى انتشار الوعي المصرفي سواء بين الأفراد أو بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة وجمهور عملائها.
- وجود تكامل بين البنك وبين المؤسسات النقدية والمالية الأخرى بالدولة.
- مدى انتشار فروع البنك الإسلامي.
- أنواع الخدمات لمصرفية التي يقدمها البنك الإسلامي.

- مدى جودة وكفاءة أداء الوحدات العاملة للبنك الإسلامى.
- مدى وجود نظام معلومات فعال لتبادل المعرفة والبيانات والمعلومات بين البنوك وبعضها.
- 2- العوامل العقائدية :
- جميع معاملات البنك الإسلامى تتم فى إطار ضوابط الشريعة الإسلامية، ومن أهمها ما يلى :
- أداء الزكاة المفروضة شرعاً على الأموال بمجرد استحقاقها وصرفها فى أوجه صرفها الشرعية.
- جعل البنك ونشاطه العملى خير داعية للتدليل على صدق وسلامة القيم والمبادئ الإسلامية.
- إختيار أرشد السبل وأنسبها لتوظيف عوامل الإنتاج المتوفرة فى المجتمع.
- عدم الإسراف فى استخدام عوامل الإنتاج وعدم استنزاف الموارد.
- الإلتزام بقواعد الميراث وحقوق المواريث وعدم الخروج عن الوصية.
- ومن هنا فإن جميع عمليات البنك الإسلامى يتم فى إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لتوظيف وتشغيل الأموال والموارد، وتلتزم بكافة الضوابط الإسلامية والعقود، وفى الوقت ذاته تخضع جميع معاملاته للرقابة الشرعية.
- ونود أن نؤكد أن الأولوية المطلقة التى تنتظر إليها البنوك الإسلامية عند ممارستها لأى نشاط إقتصادى، تبدأ أولاً بمدى تمشى هذا النشاط مع الأحكام الشرعية، ثم تتدرج وتنظر فى باقى المعايير.

### 3- العوامل الإقتصادية السائدة :

لأى نشاط إقتصادى دورة إقتصادية أو شرائية تحكم التعامل فيه، كما أن لكل نشاط دورة حياة يمر بها، وكلا الأمرين يتحكمان فى حجم التكاليف ومقدار العوائد المنتظر تحقيقها مستقبلاً من الاستثمار فى هذا النشاط.

ولما كانت البنوك الإسلامية أمينة على مصالح عملائها وعلى مصالح المجتمع، فإن محافظتها على قدرة الأموال وحسن استغلالها يدفعها إلى البحث عن المجالات المثلى والمناسبة لتوظيف هذه الثروة وإنمائها، والأخذ بكل الإعتبارات الإقتصادية عند إتخاذ قرار استثمارى.

كما ترتبط عمليات التوظيف الإستثمارى فى البنوك الإسلامية بعدة قواعد إقتصادية حكمة لعمل البنك هى :

- مراعاة أولويات الاستثمار للأمة الإسلامية، من حيث توفير الضروريات ثم الانتقال إلى الكماليات.
- أن تكون مؤشرات واقتصاديات النشاط المرغوب التوظيف فيه تدل على إمكانية تحقيق ربحية مناسبة وأن هناك جدوى إقتصادية من القيام بتمويل هذا النشاط.
- أن يتأكد البنك من أن النشاط الممول يمكن القيام به ولا يحتوى على درجة عالية من المخاطر.
- أن تظهر عمليات التحليل الإقتصادى والمالى بصفة خاصة تحليل تعرضه لمخاطر التوقف عن سداد التزاماته ضعيف.

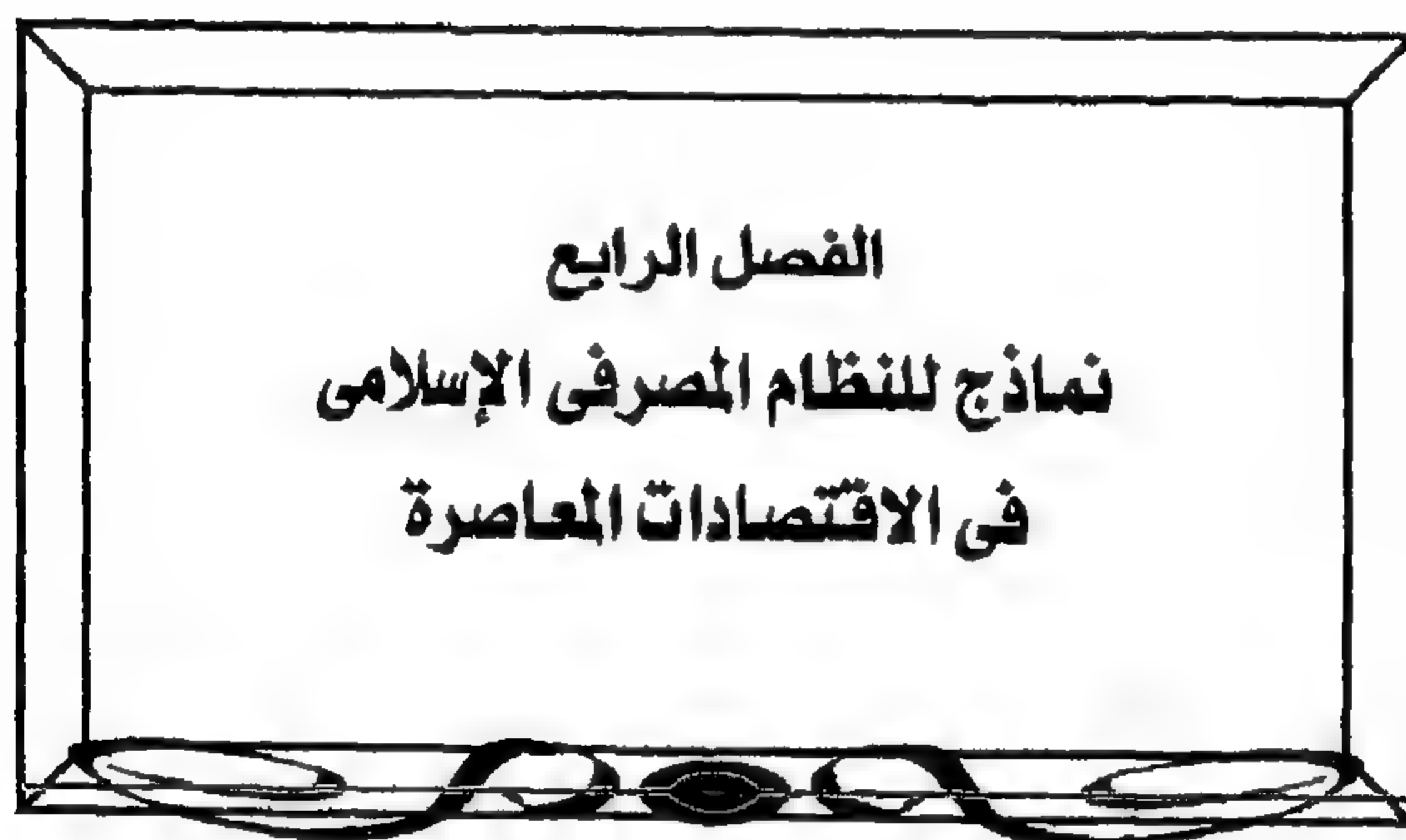
#### 4- العوامل الإجتماعية والثقافية :

وهى من أكثر المحددات أهمية بالنسبة لعمل البنوك الإسلامية، فالمجتمع الإسلامى له طبيعة خاصة، ويجب على البنوك الإسلامية أن تعمل فى إطار هذه لطبيعة، فالمنهج الإسلامى يعنى أولاً، إيجاد مجتمع متكامل من جميع الوجوه يجمع بين الإشباع المادى والمعنوى، وتحقيق عن طريقه العدالة الإجتماعية، ومن هنا تتكامل الصورة وتتحدد أبعادها التالية :

- شمول الأعمال المصرفية للبنك الإسلامى بحيث يهدف إلى خدمة المجتمع ويحرص على إشباع إحتياجاته المادية والمعنوية.



- لا بد على البنك أن يعمل على عدالة توزيع أرباح الأنشطة التي قام بتمويلها.
- جعل الإسلام للفقراء حقاً معلوماً في أموال الأغنياء، تتولى الدولة مسئوليتها جمعه وتوزيعه على الفقراء، ويقوم البنك الإسلامي بتحقيق ذلك من خلال صناديق الزكاة التي يحصلها البنك من الأموال المودعة لديه ومن نتائج استثمار هذه الأموال.
- المسئولية الاجتماعية للبنك الإسلامي لا يقتصر على تقديم المساعدة الاجتماعية لفقراء المجتمع، ولكن هذه المسئولية تمتد إلى القضاء على كافة أشكال الفقر في المجتمع، من حيث توفير حاجة كل فرد، كما أن على البنك الإسلامي تعميق روح التكافل الاجتماعي والأخاء بين أفراد الأمة الإسلامية.
- لا بد أن تعمل البنوك الإسلامية على إشاعة جو من الاستقرار، والأمن في المعاملات الاقتصادية بحيث يشمل كافة أجزاء المجتمع.
- ومن هنا يمكن القول أن التأثير مزدوج بين البنك وبين محددات المجتمع الذي يمارس فيه نشاطه، وكلما كان البنك قادراً على التأثير على هذه المحددات وكلما كان البنك فعالاً في المجتمع، كلما كانت قدرته على تحقيق أهدافه.



الفصل الرابع  
نماذج للنظام المصرفي الإسلامي  
في الاقتصادات المعاصرة



## الفصل الرابع

### نماذج للنظام المصرفي الإسلامي في الاقتصادات المعاصرة

إن المؤسسات التي نتحدث عنها بإسم المصارف الإسلامية أو بيوت التمويل يمكن تصنيفها — من حيث إطارها القانوني- إلى المجموعات التالية :

**المجموعة الأولى :** وتضم معظم هذه المؤسسات، وهي تلك التي نشأت في بلاد إسلامية تسود فيها النظم المصرفية التقليدية، وتنظمها قوانين مصرفية على النمط الغربي، وقد نشأت هذه البنوك بمقتضى قوانين خاصة أعفتها من قواعد النظام المصرفي السائد وقوانينه، بل ومن إشراف البنوك المركزية أو سلطات الرقابة على المصارف، ومثال ذلك "مصر".

**المجموعة الثانية :** وتضم المؤسسات التي توجد في بلاد إسلامية قامت بتغيير نظامها المصرفي كلياً إلى النظام الإسلامي كباكستان وإيران والسودان.

**المجموعة الثالثة :** وتضم مؤسسات مصرفية إسلامية ذات قوانين مستقلة خاصة بالبنوك الإسلامية، ومثال هذه المؤسسات ما نشأ في الإمارات والأردن.

**المجموعة الرابعة :** تضم نظام مصرفي إسلامي في بلاد غير إسلامية ومن أمثلة ذلك الهند.

ولا يخفى أن هذا التنوع في الإطار القانوني الذي يحكم المصارف الإسلامية يؤدي إلى التنوع في أنظمتها وطرق تعاملها.

كما أن اختلاف الرأي في فهم الشريعة الإسلامية قد أدى كذلك إلى تطبيقات متنوعة وليس تطبيقاً واحداً للمبادئ الإسلامية في المعاملات المصرفية.



وهذا التنوع بسببه المشار إليه ما يثرى تجربة البنوك الإسلامية ويفتح أمامها العديد من الصيغ والأساليب، ولا يعتبر كما قد يظن البعض نقطة سلبية وإن كان بطبيعة الحال مما يزيد صعوبة الفهم لغير المطلعين على نظم وأساليب هذه المؤسسات. وفيما يلي عرض لهذه النماذج من المصارف الإسلامية في بيئاتها المختلفة.

**أولاً : نظام مصرفي مختلط لتقديم خدمات مصرفية من جانب البنوك التقليدية (مصر) :**

بالرغم من أن تجربة البنوك الإسلامية ليست قليلة، إلا أنها تجربة أخذت في التحرك حركة واسعة وضخمة ليس على مستوى مصر فقط، ولكن على المستوى العربى والمستوى الإفريقى والآن على المستوى العالمى، خاصة فيما يتعلق بالدول الأوروبية التى أنشئت بها بنوك أو فروع للبنوك الإسلامية.

والتجربة فى مصر بالذات أصبح موقعا حساسا جداً لسبب رئيسى هو أن الأموال والودائع تتدفق إلى البنوك الإسلامية بكميات ضخمة جداً حتى أصبحت تثير قضية السيولة النقدية لدى هذه المصارف الإسلامية والبحث عن طرق لاستخدام هذه الأموال طبقاً للشريعة الإسلامية والاقتصاد الإسلامى.

وفيما يلي نعرض لنموذج من المصارف الإسلامية وهو بنك فيصل الإسلامى المصرى :

#### أ- التعريف والنشأة :

بنك فيصل الإسلامى المصرى هو أول بنك إسلامى مصرى، إفتتح أبوابه للعمل رسمياً فى 1979/7/5، إلا أن البداية الحقيقية كانت قبل ذلك بأكثر من خمسة أعوام، عندما تشاور المؤسسون واتفقوا فيما بينهم على إنشاء مصرف فى مصر يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية يكون نموذجاً يحتذى به فى كافة أنحاء العالم... وتمت الموافقة على تأسيس البنك بالقانون الخاص رقم 48 لسنة 1977 كمؤسسة إقتصادية وإجتماعية تأخذ شكل شركة مساهمة مصرية وتعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وبناء على القانون رقم 142 لسنة 1981 تم تعديل نظام الإنشاء ثم تعديل مرة ثانية بالقانون رقم 97 لسنة 1996م.

وقد لاقت أسهم البنك إقبالا كبيرا حيث تجاوزت المبالغ المكتتب فيها عند التأسيس خمسة أمثال الأسهم المطروحة للإكتتاب، لذا تم تعديل رأس المال أكثر من مرة حتى وصل الآن إلى 500 مليون دولار كرأس مال مرخص به مقابل 198 مليون دولار كرأس مال مصدر ومدفوع بالكامل، كما يدير البنك أكثر من سبعمائة ألف حساب للعملاء، وتصل أصول وموجودات البنك إلى ما يزيد على ثلاثة مليارات دولار أمريكي.

#### ب- الوظائف الرئيسية للبنك :

- تعبئة الموارد والمدخرات.
- استثمار وتوظيف الموارد.
- أداء الخدمات المصرفية.

#### ج- الخدمات التي يقوم بها البنك :

- قبول الودائع.
- فتح حساب الإستثمار العام.
- فتح حسابات الاستثمار متوسطة الأجل بالجنيه المصري.
- تأسيس صندوق الزكاة، وهو صندوق يتبقى فيه البنك زكاة الأموال ثم القيام بإنفاقها على مستحقيها في مصارفها الشرعية.
- استحداث نظام حسابات للاستثمار الخيرية.
- منح القروض الحسنة.
- تنظيم مسابقات حفظ القرآن الكريم.
- تأسيس دار كفالة الطفل اليتيم.

#### د- أساليب توظيف الأموال في البنك :

يقوم البنك بتوظيف الأموال المتاحة له وفقاً لعدة أساليب وصيغ إسلامية منها :

- التمويل بالمشاركة.
- المضاربات الشرعية.
- بيع المراجعة.
- الإجارة والإقتناء.

هـ- الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك :

- الإعتمادات المستندية بأنواعها.
- خطابات الضمانات بأنواعها.
- قبول الصكوك والأسهم وخدماتها.
- عمليات الصرف الأجنبي.
- التحويلات الداخلية والخارجية.
- حفظ الأمانات (صكوك، ذهب، أحجار كريمة، مستندات).
- تمثيل المصاريف والمؤسسات المالية الماثلة وأعمال المراسلين.
- تأجير الخزائن للعملاء.
- أعمال أمناء الإستثمار.
- تحصيل مستحقات العملاء.

و- أهم إنجازات بنك فيصل الإسلامى :

- تأسيس بنك صغار المدخرين.
- تأسيس الشركات الإنتاجية.
- تدبير إحتياجات الدولة من النقد الأجنبي.
- توجيه موارد البنك فى مجال التوظيف المحلى.
- المساهمة فى التكافل الإجتماعى.
- صرف أرباح المساهمين.

تقييم مسيرة البنك خلال عام 2007 م :

أسفرت جهود البنك وما أنتهجه من سياسات مالية خلال العام المالى 2007 عن

تحقيق مجموعة من النتائج أبرزها :

- زيادة ميزانية البنك بما يعادل 2802.4 مليون جنيه مصرى.
- تحقيق إيرادات إجمالية بما يعادل 1479.9 مليون جنيه مصرى.

هذا وقد دعمت تلك الإيرادات من قدرة البنك على توزيع عوائد لأصحاب الأوعية

الإدخارية بنسب بلغت متوسطها السنوى :

- 6.17% لحسابات الإستثمار العام والإستثمار سنتين فأكثر بالعملة المحلية.

- 8.36% لشهادات الإدخار الثلاثية.

- 10.00% لحساب شهادات الإدخار نماء.

- 3.90% لحسابات الاستثمار بالعملات الأجنبية.

- 2.15% لحسابات الإستثمار بعملة اليورو.

هذا إلى جانب مواجهة الإلتزامات المختلفة المتمثلة في بناء المخصصات لمواجهة مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار وتغطية النفقات الجارية - المصروفات العمومية والإدارية والإهلاك والزكاة المستحقة شرعاً على أموال البنك.

ثانياً : نظام مصرفي إسلامي كامل (باكستان، إيران، السودان) :

#### 1- باكستان :

سلكت باكستان مدخلاً عملياً في التحول من النظام المصرفي المبني على الفوائد النظام اللاربيوي، ويمكن أن يوصف النظام الذي اتبعته باكستان في عملية التحول بأنه تطور تدريجي لم يتبع أسلوب المفاجأة.

فقد خططت لذلك ثلاث سنوات تتم فيها عملية التخلص من نظام الفوائد، تبدأ هذه الفترة من الأول من يناير 1979 وتنتهي بنهاية شهر ديسمبر 1981، ولكن أظهرت الضرورة أثناء تنفيذ البرنامج أن تمتد الفترة من ثلاث إلى ست سنوات، وقد حدث التحول في النظام المصرفي الباكستاني خلال ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى : وقد تم خلالها تأسيس ثلاث مؤسسات مالية للتنمية لا تتعامل بنظام الفائدة هي : (شركة الاستثمار الوطنية "N.T."<sup>(1)</sup>، مؤسسة الاستثمار الباكستانية (icp)<sup>(2)</sup>، المؤسسة المالية لتمويل المباني والمساكن "HPFC"<sup>(3)</sup>).

---

(1) National Investment Unit Trust.

(2) Investment Corporation of Pakistan.

(3) House Building Finance Corporation.



المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة من أول يناير سنة 1981م وقد تم خلالها اختيار خمسة بنوك تجارية وطنية، انضمت إلى المجموعة الأولى، وهذه البنوك هي : (بنك باكستان المحدود، بنك حبيب المحدود، البنك الإسلامي التجاري المحدود، بنك باكستان الوطني، بنك الإتحاد المحدود).

وقد كانت طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية في هذه المرحلة بالنسبة لهذه البنوك لا تتعد سوى قبول الأموال على أساس أنها ودائع مشاركة قصيرة الأجل، بجانب القيام بالعمليات المصرفية التقليدية التي تشمل الودائع والقروض على أساس نظام الفائدة، حيث لم يكن هناك تحول كامل لهذه المؤسسات إلى النظام المصرفي الإسلامي.

أما بالنسبة لتوظيف الأموال، فقد حدد بنك الدولة الباكستاني "SBP" مجالات توظيف الأموال المودعة بنظام المشاركة تبعاً لجدول زمني يبدأ من أول يناير 1981 حيث تم الآتي :

- تمويل صفقات السلع التي تقوم بها هيئات الحكومة على المستوى المركزي والمحلي.
- تصدير فواتير الشراء المتداولة في صورة خطابات اعتماد (بخلاف التي يكون لها أرصدة).
- استثمار الأسهم في شركة الاستثمار الوطنية N.T وشهادات المشاركة معلومة الأجل، والمعاملات والصفقات الخاصة بمؤسسة الاستثمار والتنمية الباكستانية I.C.P وبنك باكستان B.E.L ثم اعتباراً من أول مارس 1981 تم توظيف الأموال بالأساليب التالية :
- سحب فواتير مستندية داخل البلاد بناء على خطابات اعتماد مشتراه أو متداولة.
- تمويل عمليات تجارية تقوم بها الشركات الوطنية.
- سحب فواتير تصدير بناء على خطابات إئتمان.
- ثم اعتباراً من أول يوليو 1982 تم استخدام أساليب تمويلية أخرى مثل المشاركة في الأرباح والخسائر Profit – Loss Sharing.
- ثم اعتباراً من 21 نوفمبر 1982 تم استخدام أسلوب الاستثمار بشهادات المضاربة Investment in Modaraba Certificates.

المرحلة الثالثة : وقد بدأت المرحلة الثالثة - لتحويل النظام المصرفي - من أول يوليو 1984 وإنتهت في أول يوليو 1985 وقد أصدر بنكاً للدولة الباكستاني SBP تعليمات إلى كل الشركات المصرفية التي تعمل في الدولة بتنفيذ الصيرفة الإسلامية تبعاً للقواعد والخطوات التالية :

- في الفترة من أول يوليو 1984م حتى نهاية ديسمبر 1984م كانت التعليمات أن لا يتم تقديم أية تسهيلات على أساس من الفائدة، ولا أية تسهيلات من رأس المال العامل، وبناء على ذلك كان للبنوك إمكانية تقديم التمويل على أسس المعاملات الإسلامية.

- ابتداء من أول يناير 1985 تمت جميع العمليات المالية التي تقوم بها البنوك للحكومة المركزية وللحكومة الإقليمية والمحلية وهيئات القطاع العام والشركات المساهمة في حدود إحدى الطرق أو الأساليب الإسلامية للتمويل.

- ابتداء من أول إبريل 1985 كانت جميع العمليات المقدمة إلى جميع الهيئات والأفراد في حدود إحدى الطرق الإسلامية.

- ابتداء من أول يوليو 1985 تم قبول جميع الودائع الإستثمارية على أساس من المشاركة في الأرباح والخسائر، ولكن لم تنطبق تعليمات بنك الدولة الباكستاني على ودائع العملات الأجنبية في باكستان، كما لا تنطبق على إقراض القروض الأجنبية التي تظل محكومة بشروط القرض مع استمرار دفع الفوائد على القروض الأجنبية.

وهكذا فمنذ بداية يوليو 1985 تم إلغاء الفائدة في كل الأنظمة المصرفية في باكستان فيما عدا الودائع والقروض الأجنبية.

وقد حدد بنك الدولة الباكستاني في بداية المرحلة الثالثة أساليب التمويل لاستثمار أموال البنوك ومؤسسات تمويل التنمية أهمها :

- القروض الحسنة.

- التمويل بالمرابحة.

- التمويل بالمشاركة، المساهمة في رأس مال الشركات.

- شراء شهادات المشاركة ذات الأجل أو شهادات المشاركة المؤقتة Participation  
Term Certificates.

- شهادات المضاربة.

## 2- إيران<sup>(1)</sup> :

لم تسلك إيران مسلك باكستان في التحول التدريجي لأسلحة النظام المصرفي، بل اتبعت أسلوب التحول الكلي مرة واحدة لأسلحة نظام مصرفي لا يقوم على أساس الفائدة وذلك بتطبيق قانون واسع وشامل لجهاز مصرفي لا يتعامل بالفائدة، وذلك في شهر أغسطس سنة 1983.

فعقب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 اتخذت السلطات الإيرانية خطوة سريعة وجادة ليتمشى النظام المصرفي مع منهج الشريعة الإسلامية، ففي فبراير سنة 1981 اتخذ البنك المركزي لجمهورية إيران الإسلامية خطوات إدارية للتخلص من الفائدة في عمليات البنوك.

وبناء على ذلك فقد تم استبدال نسبة الفائدة بمعدل ربح للبنك يتراوح ما بين (4 : 8%) ويتم تحديده بواسطة البنك المركزي، وبناء على نوع النشاط الإقتصادي، ولا يزيد معدل العمولة والمصاريف مقابل الخدمات التي يؤديها البنك لعملائه عن 4% كحد أقصى، أما بالنسبة لمعدل الفائدة على الودائع فقد تم استبداله بمعدل عائد مضمون كحد أدنى.

أثناء ذلك فقد تم تكوين لجنة عليا بواسطة البرلمان الإيراني في أغسطس 1983 تتكون من المصرفيين الأكاديميين، ورجال الأعمال، ومتخصصين في القانون والشريعة، وذلك لإيجاد قانون للبنوك لا يتعامل بالفائدة.

## 3- السودان :

كان لتحول النظام المصرفي بأكمله في السودان إلى النظام الإسلامي عدة مبررات بعضها عقائدي وبعضها اقتصادي والبعض الآخر اجتماعي.

(<sup>1</sup>) The Constitution of the Islamic Republic of Iran.

والجهاز المصرفي السوداني يتكون من أربعة وعشرين بنكاً موزعة على ست مجموعات من المصارف هي : أربعة بنوك تجارية كبرى مملوكة للدولة، وخمسة بنوك أجنبية، وأربعة بنوك مشتركة، وثلاثة بنوك متخصصة، وبنكان للإدخار، وستة بنوك إسلامية، هذا بخلاف بنك السودان وهو البنك المركزي.

وقد بدأت البنوك الإسلامية بتأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني في عام 1977، وسوف نقوم بالتعرض لهذا البنك بشئ من التفصيل فيما يلي :

#### أ- التعريف والنشأة :

تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977 بتاريخ 1977/4/4.

وفي 18 أغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925. وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتباراً من مايو 1978.

وكان رأس المال المصرح به 500 مليون جنيه سوداني، ورأس المال المدفوع 110 مليون جنيه سوداني.

وقد ترتب على قيام البنك قيام مجموعة من الروافد التي تعمل كأوعية وقنوات تستوعب وتتجاوب مع حركة السوق في تناغم وتكامل مع دورة الاقتصاد الإسلامي، التي تهدف في النهاية إلى تحرير المجتمع من الربا وهذه الروافد هي التي مكنته حقيقة من أن تكون له أذرع يطل بها مناشط الاستثمار المختلفة.

وبالنظر إلى "رأسمال البنك" نجد أنه قد تضاعف، حيث يشكل 33% من إجمالي رأسمال المصارف السودانية العاملة، وإذا علمنا أن 60% من رأس المال من بلاد إسلامية تدفع بالعملة الحرة لوقفنا على حقيقة أن البنك يستدر ويستقطب رأسمال وودائع بلغت أرقاماً فاعلة، عكس ما يحصل في حالة المؤسسات التي تستجلب القليل من رأس المال الأجنبي وتعيد تصديره في شكل أرباح.

والبنك يقوم بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والاستثمارية والحرفية والمساهمة في المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية.



ب- السياسات التي قام بها بنك فيصل السوداني وانعكست على الاقتصاد السوداني:

لقد هدفت سياسة البنك الإستثمارية في بادئ الأمر – أي في العام الأول – إلى الدخول في عمليات ومجالات قليلة المخاطر وقصيرة المدى كالعمليات التجارية البحتة، وذلك لحدثة التجربة ولضرورة أن يحصل البنك على ربحية وتدفق نقدي واحتياطي مناسبين ليشرع في مشروعاته الطموحة.

وفي المرحلة الثانية وبعد أن تحققت بعض الشروط التي تسمح بالإنطلاق تقدم البنك خطوة نحو تحقيق أهدافه وغاياته في التنمية على مستوى "قاع المجتمع أو أسفل الهرم" وذلك بالدخول في تمويلات متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات شملت الحرفيين وصغار المستثمرين والملاك.

أما المرحلة الثالثة – وقد تضاعف رأس المال ونما الإحتياطي واتسعت الخبرة – اتجه بنك فيصل الإسلامي السوداني نحو تحقيق التوازن الفعال في تمويل القطاعات المختلفة، والتي شملت كل ألوان النشاط الإستثماري.

ج- تقييم مسيرة بنك فيصل الإسلامي السوداني :

تقييم مسيرة بنك فيصل السوداني

2004	2005	2006	2007	2008	
28	28	30	30	28	عدد الفروع
-	9	37	59	64	عدد الصرافات الآلية
477	524	644	723	789	عدد العاملين
%15	%20	%36.7	%34.3	40	نسبة توزيع الأرباح للمساهمين
%10	%12	%12	%12	%10	نسبة التوزيع لأصحاب الودائع
(%1)	%50	%64	%44	%50	معدل نمو الموجودات
%3	%45	%74	%48	%54.1	معدل نمو الودائع
%16	%73	%76	%16	%49	معدل نمو الدخل
%2.5	%3	%4.3	%3.5	%3.1	معدل العائد على الموجودات
%24	%23	%52	%51	%59	معدل العائد على رأس المال
%17	%17	%34	%34	%37	معدل العائد على حقوق الملكية
%52	%37	%34	%32	%26.4	معدل التكلفة التشغيلية

## ثالثاً : نظام مصرفي ذو قوانين مستقلة "خاصة بالبنوك الإسلامية"

(الإمارات، الأردن) :

### 1- الإمارات :

يشتمل الهيكل المصرفي الإماراتي على عدد من البنوك التجارية، البنوك الاستثمارية والمؤسسات المالية والبنوك الإسلامية والوسطاء الماليين والنقديين ومكاتب التمثيل.

وقد صدر قانون اتحادي رقم (6) في سنة 1985 في شأن البنوك والمؤسسات المالية، والشركات الاستثمارية الإسلامية، ويقصد بتلك البنوك والمؤسسات الإسلامية هي ما تتضمن عقود تأسيسها وتنظيمها، الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ومباشرة نشاطها وفقاً لهذه الأحكام، وتتخذ تلك البنوك والمؤسسات والشركات شكل شركة المساهمة العامة، وتخضع لترخيص المصرف المركزي ورقابته وتفتيشه بما لا يتعارض مع أحكام القانون الصادر في شأن تلك البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.

وللبنوك الإسلامية حق مباشرة جميع أو بعض الخدمات والعمليات المصرفية والتجارية والمالية والاستثمارية والتجارية، وجميع أنواع الخدمات والعمليات التي تباشرها البنوك، سواء كان ذلك لحساب البنك الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه ويحق لها تأسيس الشركات، والمساهمة في المشروعات القائمة أو التي تحت التأسيس، كل ما سبق يشترط أن يتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد حدد القانون رقم (6) لسنة 1985 تعريف المصارف الإسلامية وطريقة تكوين رأسمالها والمحظورات وكيفية تكوين مجلس الإدارة وذلك على وجه الاستقلال، حيث إنها تتمتع بذاتية مستقلة سواء في الأساس الفكري الذي تقوم عليه، أو في وسائل وإجراءات وأساليب التطبيق عن الأنشطة المصرفية المعتادة، وبنك دبي الإسلامي يعد نموذجاً للبنوك الإسلامية في دولة الإمارات.

### أ- النشأة والمهام :

تأسس بنك دبي الإسلامي بمرسوم حكومي لإدارة دبي في 1975 وذلك كشركة مساهمة عادية محدودة، ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي تم إنشاؤه ل مباشر أعماله وفقاً لأحكام المعاملات الإسلامية، مثل الأنشطة المصرفية المتعلقة بالشئون الصناعية والعقارية والزراعية، وهذا بجانب قيامه بالأنشطة المصرفية التجارية وغيرها من الأعمال المصرفية - بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الخدمات والعمليات المصرفية لحسابه أو لحساب الغير، والقيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو شراء مشروعات أو تمويلها أو المشاركة في مشروعات مع الغير.

### ب- أنشطة البنك :

ولتحقيق تلك المهام يقوم البنك بالعديد من الأنشطة الإدخارية والاستثمارية والاجتماعية.

### 2- المملكة الأردنية الهاشمية :

بلغ عدد البنوك في المملكة مع نهاية عام 2004 نحو (24) منها (14) بنكا تجاريا و(8) بنوك أجنبية وبنكان إسلاميان.

أما البنكان الإسلاميان فالأول هو البنك الإسلامي الأردني الذي تأسس في عام 1978 بقانون خاص مؤقت والذي حل محله فصل خاص بالبنوك الإسلامية في قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 الذي بدأ العمل به اعتباراً من 2000/8/1 أما الثاني فهو البنك العربي الإسلامي الدولي والذي تأسس عام 1997 وبأشر أعماله في 1998/2/9 والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار هو أحد البنوك الإسلامية في الأردن وسوف نستعرضه بشئ من التفصيل.

### أ- النشأة والتأسيس :

تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأعمال المصرفية، على أساس من الشريعة بهدف سد الإحتياجات الإقتصادية والاجتماعية في

المجال المصرفي، وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، بموجب القانون الخاص بالبنك الإسلامي الأردني رقم (13) لسنة 1978، وتم إلغاء القانون المذكور واستعيض عنه بفصل خاص بالبنوك الإسلامية ضمن قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وأصبح ساري المفعول اعتباراً من تاريخ 2000/8/1.

باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/9/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأسماله المصرح به والبالغ أربعة ملايين دينار، وقد بلغ رأسماله الآن 81.25 مليون دينار أردني أي حوالي 144.6 مليون دولار أمريكي.

كما سيتم رفع رأس مال البنك من 81.25 مليون دينار/ سهم إلى مائة مليون دينار/سهم وذلك بتوزيع أسهم مجانية من الإحتياطي الإختياري و/أو الأرباح المدورة، على أن تبدأ إجراءات الزيادة بعد 2009/7/1 بعد أخذ الموافقات الرسمية.

#### ب- أهداف البنك وسبل تحقيقها :

تتمثل أهداف البنك في تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي، مع توفير التمويل اللازم لتغطية احتياجات القطاعات المختلفة وخاصة القطاعات البعيدة عن إمكانية الاستفادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة وأيضاً الاهتمام بإيجاد خدمات تهدف لإحياء صور التكافل الإجتماعي المنظم على أساس من المنفعة المشتركة.

#### ج- مصادر أموال البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار :

وتتكون مصادر أموال البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من مصادر ذاتية تتمثل في رأس مال البنك والإحتياطيات، ومن مصادر خارجية تتمثل في الودائع الإئتمانية، وحسابات الاستثمار المشتركة والمخصصة.



### د- أساليب توظيف الأموال في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار :

بالنسبة لاستخدامات الأموال وطرق توظيفها في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار فإن البنك يستثمر وارده - الذاتية والخارجية - في طرق استثمار متعددة تتمثل في :

- تقديم التمويل اللازم - كلياً أو جزئياً - في مختلف الأحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية، ويشمل ذلك أشكال التمويل بالمضاربة، المشاركة المتناقصة، بيع المربحة للآمر بالشراء وغير ذلك من أشكال التوظيف الإسلامي.

- توظيف الأموال التي يرغب أصحابها في استثمارها المشترك مع الموارد المتاحة لدى البنك، وذلك وفقاً لنظام المضاربة المشتركة، ويجوز للبنك في حالات معينة أن يقوم بالتوظيف المحدد تبعاً للإنفاق الخاص بذلك.

- استثمار مباشر للأموال في مختلف المشروعات بشرط ألا يتعدى مجموع استثماراته الدائمة لنسبة (70%) من مجموع رأس المال المدفوع والإحتياطي القانوني.

### هـ- أنشطة وخدمات البنك :

- يمارس البنك عدداً من الخدمات لتمويلية والاستثمارية في خدمة المشاريع الإنتاجية مثل :

- قبول الإيداع في الحسابات المختلفة - حسابات جارية وتحت الطلب.

- الاستثمار وفق صيغ الاستثمار الإسلامية المتعددة كالمضاربة والمشاركة وبيع المربحة والتأجير المنتهي بالتمليك والاستصناع وتمويل المهنيين والحرفيين.

- إصدار البطاقات المصرفية المختلفة.

- تقديم الخدمات المصرفية الإجتماعية للمواطنين.

### و- تقييم مسيرة البنك :

واصل البنك الإسلامي الأردني تعزيز موقعه في السوق المصرفية الأردنية محققاً مزيداً من النمو في مختلف أنشطته.

حيث حقق البنك عام 2007 ارتفاعاً في الأرباح وصل إلى حوالي 34.4 مليون دينار قبل الضريبة بزيادة نسبتها 47% عما بلغت عام 2006، كما بلغت أرباح الاستثمار المشترك عام 2007 حوالي 75.5 مليون دينار مقابل حوالي 61.2 مليون دينار خلال عام 2006.

وقد بلغت الميزانية حوالي 1.59 مليون دينار وبنمو مقداره 9.2%، وإذا ما أضيف إلى ذلك رصيد حسابات الاستثمار المقيمة - المخصصة - ورصيد حسابات المحافظ الاستثمارية - سند المقارضة - ورصيد حسابات الاستثمار بالوكالة فإن مجموع الميزانية يرتفع إلى حوالي 1.93 مليار دينار مقابل 1.73 مليار دينار في نهاية 2006.

كما بلغت الزيادة في حجم التمويل والاستثمار حوالي 164.5 مليون دينار بنسبة نمو 21.7%، حيث وصلت أنشطة البنك الاستثمارية في المضاربة والشاركة والمراوحة والاستثمارات الأخرى حوالي 922.5 مليون دينار مقابل 757.9 مليون دينار عام 2006، كما بلغ إجمالي أرصدة التمويل والاستثمار في نهاية عام 2007 شاملاً استثمار المحافظ الاستثمارية والاستثمارات المقيمة والاستثمار بالوكالة حوالي 1.253 مليون دينار موزع على 96.6 ألف معاملة مقابل حوالي 1.045 مليون دينار في نهاية 2006 موزع على 84 ألف معاملة.

وقد بلغ إجمالي أرصدة الأوعية الإيداعية في نهاية عام 2007 حوالي 1.694 مليون دينار موزعة على 632.9 ألف حساب عامل مقابل 1.531 مليون دينار في نهاية عام 2006 موزعة على 597.6 ألف حساب، عامل وبلغ رصيد حسابات المحافظ الاستثمارية - سند المقارضة - حوالي 218.5 مليون دينار مقابل 166.7 مليون دينار عام 2006، بزيادة مقدارها 51.8 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 31.1%، وبلغ رصيد الاستثمارات المقيمة 101.2 مليون دينار مقابل 87.2 مليون دينار عام 2006 بزيادة نسبتها 16%، كما بلغ رصيد حساب الاستثمار بالوكالة حوالي 9.5 مليون دينار حتى 2007/12/31.

وبموجب هذه الأرقام فإن مجموع موجودات البنك الإسلامى لمجموع موجودات البنوك العامة فى الأردن بلغ 7.2٪، كما بلغ مجموع أرصدة الأوعية الإيداعية للبنك لمجموع ودائع العملاء لدى البنوك العاملة فى الأردن 10.6٪ فى حين أن مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى البنك لمجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك العاملة فى الأردن لعام 2007 قد بلغت 10.6٪، وقد شملت عمليات التمويل التى قام بها البنك مختلف الأنشطة والمرافق الاقتصادية والاجتماعية، منها العديد من المرافق الصحية كالمستشفيات والعيادات وشركات أدوية ومرافق تعليمية كالجوامع والمدارس والمعاهد التعليمية، ومشاريع صناعية وعقارية مختلفة ووسائل خدمات النقل إضافة إلى تقديم التمويل للقطاع التجارى.

#### رابعاً : نظام مصرفى إسلامى فى بلاد غير إسلامية ( تجربة الهند ) :

إن اقتصاد العالم الذى يدور حول الفائدة يمر بمرحلة من عدم اليقين وعدم الثبات، فالدول المتقدمة تواجه تضخماً عالياً، وكساداً وتقلبات غير صحية، بينما الدول النامية - إلى جانب الأزمات المالية - تمر بظروف فقر مدقع، وظلم اجتماعى اقتصادى، وعجز فظيع فى ميزان المدفوعات، تمويل على مدى واسع بالعجز، أعباء ديون كبيرة، نقص فى الصناعة، إلخ.

#### وبعض هذه المشاكل الاقتصادية، كما فى حالة الهند، تلخص فى الآتى :

- إن الهند فى حالة تضخم يعوقها عن تحقيق استراتيجيتها.
- انخفاض قيمة الروبية فى فترات وجيزة.
- إزدياد الوحدات الصناعية المختلفة، الأمر الذى أدى إلى خسارة ضخمة للدخل العام فى الضرائب التى تأتى من نقود يربحها الهنود بصعوبة.
- إزدياد تقلبات التغير فى سوق العملة، إذ زادت قيمة الدولار، والين، والجنيه فى مقابل الروبية الهندية.

كانت شركات (دلاد) وهي شركات مالية خاصة، تدفع أول الأمر معدل فائدة عالياً، ولكنها أخيراً لم تحقق أرباحاً لودائع العديد من المودعين وهي ودائع ضخمة استمرت في ميادين غير منتجة ومشروعات شخصية غير مربحة، وهكذا في غياب تشريع سليم فإن هذه الشركات أطاحت بالأموال التي ربحها المودعون بمشقة، إذا كانت هذه الشركات المالية الخاصة تعطى قروضاً بنسبة فائدة 36% إلى 72% وفي بعض الحالات تصل نسبة الفائدة على القرض 100%.

- وقد سبب العجز في ميزان المدفوعات تشتيتاً في الخطط الاقتصادية للهند.

#### أ- البحث عن البديل الإسلامي:

وقد سببت ضرراً بالغاً للاقتصاد الهندي حتى أنه لا مناص من وجود نظام بديل للفائدة، وهذا النظام سيصلح الميزان التجاري للهند، وسيكون له تأثير على تكوين المدخرات ورأس المال، وعلى النمو الاقتصادي والاستقرار، وسيساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بالتوزيع العادل للدخل والثروة، ولذلك أقامت حكومة الهند مؤسسات ووكالات وطرقاً جديدة في السنوات الماضية، وبفضل أعمال هذه المؤسسات الجديدة نجد أنها تتبع مفاهيم النظرية الاقتصادية في الإسلام، وبمعنى آخر فإن الاضطراب الاقتصادي في هذه الأيام لا بد وأن ينزل إلى ساحة العدل والإنصاف التي تنادي بها النظرية الاقتصادية في الإسلام.

والسطور القادمة تلقى الضوء على وظائف هذه المؤسسات الجديدة التي أصبحت أغراضها الأساسية هي : المشاركة والمساهمة في المشروعات وليس مجرد إقراض النقود بنسبة "فائدة".

#### ب- النظام المصرفي في الهند :

##### - المضاربة :

إن مفهوم التمويل بالمضاربة أساساً هو تجميع الموارد خصوصاً من المستثمرين الصغار، واستثمارها بالعدل في شركات من خلال شراء حصص، وهذا المفهوم يماثل تماماً مفهوم التمويل بالمضاربة الذي تنادي به النظرية الاقتصادية الإسلامية.



ولقد بدأ هذا النظام فى الهند، فى أوائل الستينيات من القرن الماضى وأصبح واحداً من المؤسسات المالية الرئيسية فى الهند، ويخدم الصناعات من ناحية كما يخدم المستثمرين الصغار من ناحية أخرى، وقد ذكرت إحدى الجرائد الرئيسية الاقتصادية : إن المؤسسات المالية التى تعمل بالفائدة أعطت أرباحاً للمودعين نسبتها أقل من نسبة الأرباح التى أعطتها "مؤسسة المضاربة الهندية".

وهذا يبرهن على أن المستثمرين عندهم ثقة فى نظام المشاركة بالربح والخسارة أكثر من نظام العائد بفائدة ثابتة، ولذلك فإن المفاهيم والأفكار الخاطئة حول نظام المؤسسات لتي لا تعمل بالفائدة فقد اتضحت أمام الناس.

#### - الإجارة :

الإجارة معناها البسيط هى إقراض البضاعة بدلاً من إقراض النقود، والإجارة نشاط مسموح به فى الإسلام لأن الشريعة ولو أنها لا تسمح بعائد ثابت على رأس المال، إلا أنها تسمح بأجر ثابت فى حالة الإجارة.

وقد قامت بنوك كثيرة ومؤسسات مالية وبيوت صناعية كبرى بإفتتاح فروع لها للتمويل بالإجارة، والسياسة المالية والنقدية فى الهند تؤدى إلى نظام تمويل الإجارة، وقد حققت الشركات التى تعمل فى هذا المضمار عوائد كبيرة، وبذلك تبرهن على نجاح مفهوم الإجارة الذى تمارسه البنوك الإسلامية.

#### الشركات المالية المشاركة فى المشروعات :

إن مفهوم التمويل بالمشاركة فى المشروع، الذى إزدهر واشتهر فى الاقتصاد الأمريكى، هو أساس تقديم رأس المال والخبرة لصاحب المشروع الجديد، وهذه الشركات المالية تغذى المشروعات الجديدة إلى درجة أنها تصير مشروعات محققة للأرباح، وفى مايو 1987 شكلت حكومة الهند لجنة عليا على مستوى عال من الرسميين فى مشروعات الأمم المتحدة للتنمية، ومن الدكتور "روجرلود" بجامعة هارفارد، لتفحص بدقة الشركات المالية المشاركة فى المشروعات فى القطاعات الخاصة فى الهند وأن تقوم اللجنة بتقديم التوصيات للحكومة، وقد أوضحت هذه اللجنة العليا أن هناك مجالاً واسعاً لمثل هذه الشركات فى الهند، واقترحت على حكومة الهند عمل تغييرات فى السياسة المالية للدولية، وفى النظام الضريبى لتجعل هذه الشركات تعمل بنجاح، وحكومة الهند كانت تبحث هذه المقترحات بجدية، وتمثل إلى قيام هذه الشركات.

### الصناديق المتبادلة :

إن مفهوم هذه العملية سهل وبسيط، فالمستثمرون يضعون نقودهم في صندوق يديره مديرون محترفون، يقومون باستغلال موال هذه الصناديق في عدة مشروعات، وتقسم الاستثمارات في كل وعاء إلى وحدات، وقيمة كل وحدة تعكس أداء حصص الشركات التي استثمرت فيها أموال الصناديق وهذه الطريقة تتميز بالآتي :

- انتشار المخاطرة.

- منافع للخبرات الإدارية المحترفة.

- تقليل أعمال الأوراق.

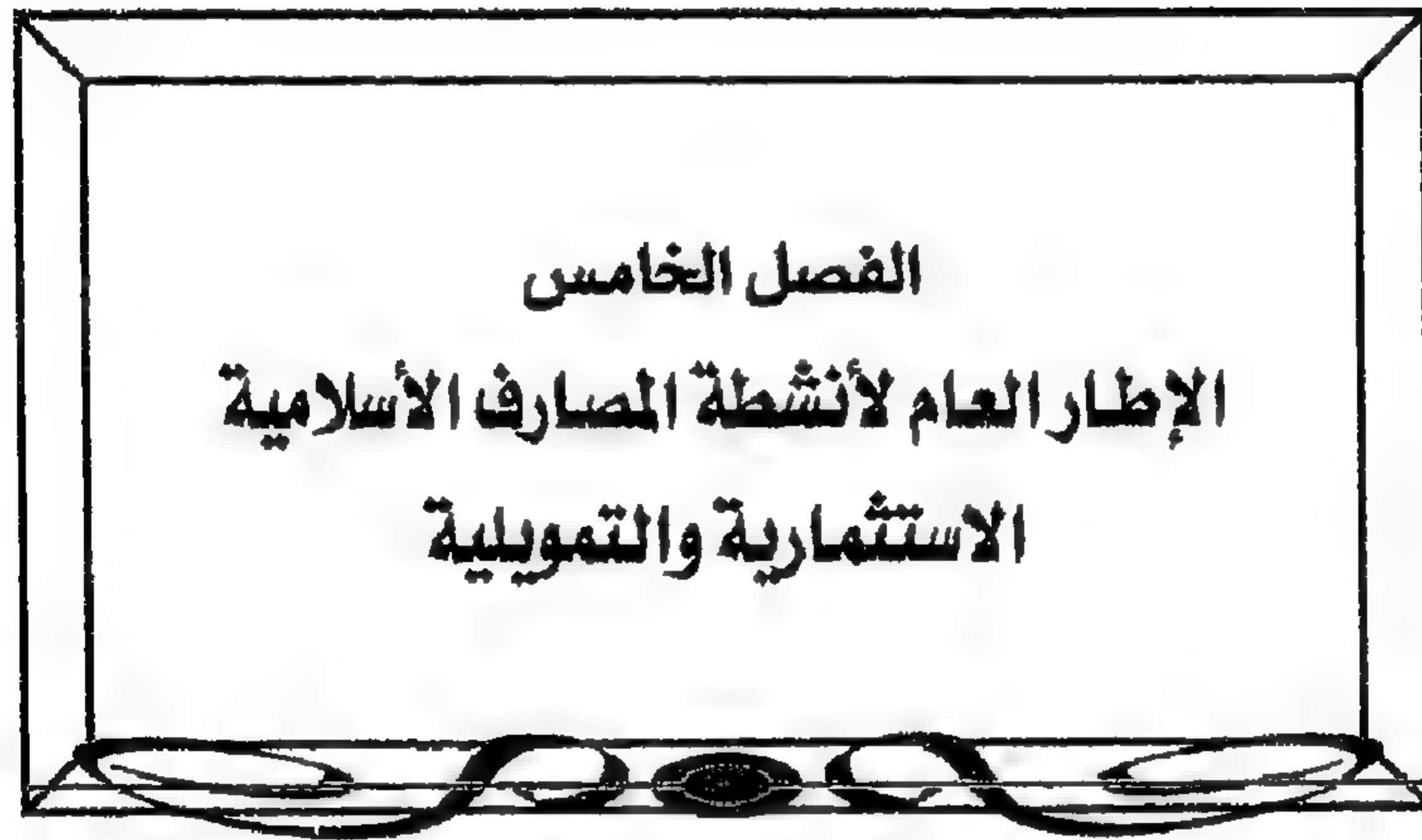
- صناديق العدالة.

في 7 أغسطس 1987، أعلنت حكومة الهند عن إنشاء صندوق العدالة القومي إعطاء المساعدة في رأس مال المشروعات الصغيرة، وكان الهدف الأساسي من إقامة هذا الصندوق، هو تقوية سياسات الحكومة لصناعات، وتشجيع الصناعات الصغيرة بإيجاد أصحاب مشروعات جدد، وإعادة بناء الوحدات المريضة، وفي ظل هذه اللحظة، تعطى سلطة بفائدة رمزية 1% في السنة تدفع في مدتها حدتها الأقصى 7 سنين، وفترة سماح أولية مدتها 3 سنوات، أي أن هذا الإجراء يعد وجهة نظر متغيرة للمساهمة في عدالة المشروعات.

### التمويل ببذور رأس المال :

يعمل "بنك التنمية الصناعي" في الهند من خلال هيئة تمويل الدول بإعطاء بذور أو نواه رأسمالية لأصحاب المشروعات لمساعدتهم على مشروعاتهم، وهذا يساعد على منح مكونات العدالة للمشروع، أي أن هيئة التمويل تساهم مع صاحب المشروع إلى حد ما وتساعد على البدء بالعمل والمشروع وحل المشكلات الأولية عند قيام المشروع، وصاحب المشروع يسدد ما عليه بعد فترة سماح 2 - 3 سنوات بفائدة رمزية 1%، وهذا في الحقيقة لا يعتبر فائدة، وإنما هذه النسبة تعتبر تغطية للمصاريف الإدارية.





## الفصل الخامس

الإطار العام لأنشطة المصارف الإسلامية

الاستثمارية والتمويلية





## الفصل الخامس

### الإطار العام لأنشطة المصارف الإسلامية

#### الاستثمارية والتمويلية

إن الصفة الأساسية للبنوك هي أنها مؤسسات مالية تقوم بتجميع الودائع وجذب المدخرات كمصادر رئيسية للأموال لا فرق في ذلك بين بنك إسلامي وبنك غير إسلامي إلا أن الخلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية يكاد ينحصر في أمر واحد وهو كيفية استخدام أو استثمار هذه الودائع والمدخرات ومن هذا الفارق تنشعب أوجه الاختلاف المتعددة وإن كان هذا الخلاف قد يؤثر على هيكل الودائع في البنوك الإسلامية عنه في البنوك غير الإسلامية وعلى الوزن النسبي لكل نوع من أنواع الودائع والمدخرات.

ويمكن تقسيم الأنشطة الأساسية للبنك الإسلامي إلى أربعة مجموعات كالآتي :

( أ ) مجموعة الأنشطة الخاصة بجذب الودائع والمدخرات ومصادر الأموال.

( ب ) مجموعة الأنشطة الخاصة باستخدام الأموال.

( ج ) مجموعة الأنشطة الخاصة بالخدمات المصرفية.

( د ) مجموعة الأنشطة الخاصة بإدارة احتياطات البنك النقدية وتأمين سيولته.

أولاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بجذب الودائع والمدخرات ومصادر الأموال :

تتفق البنوك الإسلامية وغير الإسلامية في أن مصادر الأموال في كليهما تتكون

أساساً من :

## 1- مصادر الأموال الذاتية :

وتتكون أساساً من : رأس المال - الاحتياطيات.

ويجب على البنوك الإسلامية - خلافاً عن البنوك غير الإسلامية - أن يكون رأس المال مدفوعاً بالكامل، ولا يبقى أى مبلغ يكون مستحقاً فى ذمة أصحابه كما يجب أن يكون رأس المال كافياً خصوصاً بالنسبة لبنوك التنمية الإسلامية - لمواجهة حاجات البنك المختلفة. وفيما عدا ذلك فلا خلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية فى أن أصحاب الودائع لا يشاركون فى إدارة أموال البنك رغم أنهم شركاء مع البنك فى الأرباح والخسائر وليسو دائنين له ولكنهم لا يشاركون فى الإدارة.

وبالنسبة للإحتياطيات فالبنك الإسلامى يقوم بتكوين احتياطيات خاصة لضمان قيمة الودائع الثابتة والإدخارية وقاية لها من التعرض للخسارة ونقص قيمتها. كما يجوز له تكون احتياطيات لموازنة الأرباح وغير ذلك من الإحتياطيات التى تتطلبها طبيعة عمليات البنوك بشكل عام.

## 2- مصادر الأموال الخارجية :

لا خلاف بين البنك الإسلامى والبنك غير الإسلامى فى أن الودائع تمثل أهم بند من بنود مصادر الأموال، وفى ضرورة العمل على جذب الودائع والمدخرات والقيام بالجهود والأنشطة المختلفة فى سبيل ذلك، وفى البنوك الإسلامية فإن حفظ الودائع والإيداعات تكون مقال عملات نظير الجهد أو الخدمة والتكلفة التى يتحملها البنك عن إدارة وحفظ هذه الودائع.

ومن أمثلة الودائع فى البنك الإسلامى :

### 1- الودائع تحت الطلب (فى شكل حسابات جارية دائنة) :

وهى لا تستهدف الاستثمار وليست من قبيل المشاركة أو المضاربة الشرعية أى ليس لها عائد ولكنها مجرد ودیعة بأجر أو عملة للاستفادة من المزايا المتعددة التى تعود على أصحابها من التعامل مع البنك بشيكات وعدم تعرض أموالهم للضياع أو السرقة وما يتيح البنك الإسلامى من خدمات مصرفية أخرى مرتبطة بهذه النوعية

من الإيداعات. كما أن احتفاظ المودع بأرصدة نقدية مملوكة له على شكل حسابات جارية دائنة يكلفه أيضاً زكاة مال بنسبة 2.5% من تلك الأرصدة متى بلغت نصاباً وحال عليها الحول (أي مضى عليها سنة كاملة) وقد يفسر هذا الوضع ضعف الأهمية النسبية للودائع تحت الطلب في البنوك الإسلامية، عنها في البنوك غير الإسلامية التي تزيد فيها نسبة الودائع تحت الطلب ويعطى لأصحابها فوائد في بعض الأحيان. لذلك فإن معظم الودائع في البنوك الإسلامية هي من الودائع الاستثمارية.

## 2- الودائع لأجل – الودائع بإخطار – وودائع التوفير :

وفي البنك الإسلامي تتزايد الأهمية النسبية لهذه الودائع عنها في البنوك الأخرى وهي تعتبر وودائع بالمشاركة (أو المضاربة) فالبنك الإسلامي لا يدفع فوائد على هذه الأنواع من الودائع (لأنه يستبعد التعامل بالفائدة عطاءً) ولكن البنك يقوم بتشغيل واستثمار هذه الودائع بنفسه أو مع شركاء آخرين ويحقق الأرباح نتيجة لذلك، ثم يقوم في نهاية كل مدة بتوزيع العوائد المستحقة لأصحاب هذه الودائع طبقاً لما حققه البنك من أرباح بعد خصم المصاريف الإدارية المختلفة، وتكاليف الجهود والدراسات التي تحملها البنك في سبيل استثمار أمواله وأموال عملائه، والبنوك الإسلامية لديها وفقاً لطبيعة الحساب ومدة الإيداع والعائد غير محدد القيمة ولكنه يتحدد فقط كنسبة مئوية ولا يمكن التعرف على الأرباح ونصيب كل مودع إلا بعد إعداد الحسابات الختامية للبنك واعتمادها وتقرير نسبة الأرباح التي ستوزع وفي حالة الخسارة فالأمر يختلف بالنسبة لطبيعة الوديعة فبالنسبة للودائع الاستثمارية غير الإدخارية فإن البنك لا يضمن رد قيمتها بالكامل ولكن يشارك المودع في الخسائر التي تتعرض لها عمليات الاستثمار، أما بالنسبة للودائع الإدخارية فإن البنك يضمن رد قيمتها للمودع.

وبالنسبة "لمصادر الأموال الخارجية الأخرى" التي تظهر عادة في ميزانيات البنوك غير الإسلامية مثل : الإقراض من البنوك الأخرى، أو الإقراض من البنك المركزي أو الإقراض بسندات... فهذه النوعيات لا توجد في البنك الإسلامي لأن ذلك مستبعد تماماً طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.



ويقوم البنك الإسلامى بتقديم ميزات للمدخرين تشجيعاً لهم على الإدخار لأن هذه الحسابات تساهم بدرجة كبيرة فى استثمارات البنك .. ومن أمثلة هذه المزايا :

1- إعطاء الأولوية للمدخرين فى الإفادة من القروض الحسنة (قروض بغير فوائد) التى يقدمها البنك.

2- منح الأولوية فى الاكتتاب فى سندات البنك أو المساهمات فى المشروعات الاستثمارية.

3- الإفادة من الخدمات الإجتماعية التى قد يقوم بها البنك.

4- جواز تأدية بعض الخدمات المصرفية بدون أجر مثل تحصيل كوبونات الأسهم أو تحصيل الأوراق التجارية. وخلافه من هذه الخدمات المصرفية.

5- منح جوائز أو حوافز يقررها البنك للمدخرين.

**ثانياً : مجموعة الأنشطة الخاصة بالاستثمار الأموال :**

إن السمة المميزة للبنوك غير الإسلامية تبدو من خلال تمويل المشروعات عن طريق منح الائتمان والقروض والسلفيات بأشكالها المختلفة مقابل فوائد يتحدد سعرها أمت عن طريق السوق أو عن طريق البنك المركزى المدفوعة عن الإيداعات فى تحقيق أرباحها إما إلغاء التعامل بالفائدة فى البنك الإسلامى يجعل هذا البنك يعتمد على أساليب الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وبالتالى فإن هيكلاً استخدام واستثمار الأموال فى البنوك الإسلامية يختلف تمام الاختلاف عن نظيره فى البنوك غير الإسلامية، فالبنوك الإسلامية لا تقوم بخصم الأوراق التجارية أو منح القروض والسلفيات بفوائد وبدلاً من ذلك فإنها تتبع أساليب إسلامية للاستثمار، مثل :

1- المضاربات.

2- المشاركات.

3- المراجعات.

4- استثمارات مباشرة (المساهمة فى تأسيس الشركات).

5- تكوين محفظة أوراق مالية تقتصر على الأسهم دون السندات أما القروض التي يقدمها البنك الإسلامي — إن وجدت فهي قروض حسنة لا تجر نفعاً لأن كل قرض يجبر نفعاً فهو ربا، ومن ثم فإن علاقة البنك الإسلامي بعملائه ليست علاقة دائن ومدين ولكنها علاقة تقوم على المشاركة في الربح والخسارة.

### (1) المضاربات :

تقوم المضاربة على أساس تقديم المال من جانب رب المال (الشريك بأمواله) وتقديم العمل والجهد من جانب المضاربات (الشريك بعمله وجهده) ويقوم المضارب (عميل ال بنك) بالإتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال (البنك) فيما أحل الله من مشروعات تجارية أو صناعية أو خدمات وما يرزق الله به من ربح يتم اقتسامه بين البنك (رب المال) والعميل (المضارب) بالنسب الشائعة المعلومة في الربح.

أما بالنسبة للخسارة فإنها تكون على حساب رب المال (البنك) ما لم يثبت أن المضارب (العميل) كان قد قصر أو أهمل في استخدام المال أو خالف شرطاً من شروط عقد المضاربة، فإنه يتحمل (أي العميل) جزءاً من الخسارة حينئذ. فالمضاربة إذن هي إتجار الإنسان بمال غيره أي أن يكون الربح بينهما على ما اشترطاه، والخسارة إن كانت فمن رأس المال فقط، إذ أن العامل يكفيه خسارة جهده، لذلك فلم يكلف بخسارة أخرى.

ويشترط في لمضاربة أن يكون رأس المال نقداً، والربح محدد بنسبة معينة بين المضارب وصاحب رأس المال ولهما أن يقتسما الربح من وقت إلى آخر أو في نهاية مدة المضاربة.

وهناك نوعان من المضاربة :

#### المضاربة المطلقة :

وهي التي لا يقيد فيها صاحب رأس المال المضارب بالإتجار في بلد معين أو سلعة معينة أو في وقت معين أو لا يتعامل مع شخص معين إلى غير ذلك من الشروط.



### المضاربة المقيدة :

وهى تكون فى حالة التقييد والاتفاق على أى من الشروط السابقة مثل أن تكون المضاربة مقيدة بمشروع أو تجارة أو عمل معين وكلا النوعين من المضاربة يلائم تماماً عمل البنوك الإسلامية.

والجدير بالذكر أن العلاقة بين البنك الإسلامى وبين مودعى الأموال لديه فى مجموعهم هى علاقة مضاربة أيضاً فرب المال هنا هم المودعين (الشركاء بالمال) والمضارب هنا هو البنك (الشريك بالعمل) يقتسمان الأرباح والخسائر بينهما بنسب يتفق عليها.

إن الأفضلية للمضاربة فى البنوك الإسلامية على القروض التى تمنحها البنوك غير الإسلامية تكمن فى أن البنك بوصفه رب المال لا يعتبر مجرد دائن لعميله، لا يهتم إلا أن يسترد قروضه مضافاً إليها الفوائد الثابتة مهما كان مصير المقرضين.. ولكن البنك الإسلامى يصبح شريكاً لأصحاب المشروعات من العملاء فى نشاطهم الإنتاجى بكفة صورة يبحث معهم أفضل وسائل الإستثمار ويتعاون معهم بخبرته وماله على إنجاح هذه المشروعات، وإلا فإن البنك لم يستطع استرداد أمواله وأرباحه بعد ذلك.

والتمويل وفقاً لقواعد المضاربة يصلح أساساً فى التعامل مع الأفراد اللذين يبدءون مشروعاتهم وحياتهم العملية، كما سيتناسب مع أصحاب الكفاءات الذين قد لا يجدون المال لاستغلال كفاءاتهم.

### (2) المشاركات :

تقوم البنوك الإسلامية باستخدام أموالها أيضاً فى تمويل المشروعات التجارية والصناعية عن طريق المشاركة فى الإستثمارية والعمليات التى تقوم بها هذه المشروعات.

والمشاركة هى أن يشترك اثنان أو أكثر بأمواله مشتركة بينهم فى أعمال زراعية أو تجارية أو خدمات ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة للربح ولا يشترط المساواة فى نسب الربح - أما الخسارة فتكون بنسب حصص رأس المال.

وقد تكون المشاركة بين البنك وعملائه في عملية واحدة فقط تنتهي بإنهاء تنفيذها أو قد تكون المشاركة ثابتة تنتهي بإنهاء المشروع نفسه، وتوزيع نسب الربح بنسب رأس مال الشركاء (البنك وعميله) أما إذا قام أحد الشريكين بإضافة مجهود العمل أيضاً بالإضافة إلى رأس المال فيجب تخصيص نسبة من الربح عن جهد المضاربة ثم يوزع الباقي حسب نسب رأس المال بينهما.

ومن شروط المضاربة أن يكون رأس المال المقدم من كل شريك معلوم القيد وأن يكون نقدي أما إذا كان على شكل عيني فيجب تقويمه بتاريخ دخوله المشاركة وتجاوز المشاركة في جميع أنواع النشاط المختلفة التي تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يجوز أن تكون قاصرة على نوع معين من الأعمال.

والفرق الأساسي بين المضاربة والمشاركة : هي أنه في المضاربة يكون رأس المال من جانب أحد الشركاء (رب المال) والعمل أو الجهد من جانب الشريك الآخر (المضارب) أما لمشاركة فيتم تقديم رأس المال من جميع الشركاء، والعمل قد يكون من جانب الشركاء أو بعضهم.

وهناك نوع من المشاركات يسمى بالمشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك حيث يعطى البنك الإسلامي الحق لعميله في أن يحل محله في الملكية تدريجياً أو على مرة واحدة، وذلك حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية بحيث يكون في إمكانية العميل شراء حصة البنك بعد فترة معينة ولتكن خمس سنوات مثلاً، ويتميز أسلوب البنوك الإسلامية في التمويل بالمشاركة عن أساليب البنوك الغير إسلامية في التمويل بالإقراض في أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتأكيد ربحيته وبالتالي تزيد أرباح البنك الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ودائعه بعد ذلك لأنه يعطى عوائد أكبر وهكذا.



## (3) المراجعات :

حيث يطلب العميل من البنك الإسلامى شراء سلعة معينة لصالحه يحدد جميع أوصافها ثم يتم تحديد تكلفة السلعة الكلية وهى تتضمن ثمن الشراء، الرسوم الجمركية، المصروفات الأخرى، ثم يتفق الطرفان على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع، ثم يتفق البنك والعميل على مكان وشروط تسليم السلعة وطريقة سداد القيمة للبنك.

وتستخدم البنوك الإسلامية بيع المراجعة والوكالة بالشراء نظير عمولة وبيع السلم والبيع الآجر والبيع التقسيط وبيع الاستصناع كبديل للتمويل بالقروض فى حالة البنوك غير الإسلامية، وقد تقوم البنوك الإسلامية بتحصيل نسبة معينة من قيمة السلع المباعة بهذه الطريقة ضماناً لجدية العملاء وبالنسبة لبيع وشراء العملات الأجنبية فتعتبر هى الأخرى من الأعمال الجائزة شرعاً لأنها من قبيل الإتجار والمضاربة أما بيع السلم فهو عبارة عن بيع آجل من الدفع النقدى العاجل ويؤجل تسليم السلعة المباعة إلى وقت معين، ويقوم البنك هنا بسداد ثمن الشراء دفعة واحدة عند الاتفاق.

وتظهر الحاجة إلى هذا النوع من البيع عندما يكون المشتري فى حاجة إلى السلعة ولكنه ليس على استعجال فى الحصول عليها، كما أن البائع يحتاج ثمن السلعة الآن قبل أن يقوم بتصنيعها لأنه فى حاجة إلى المال - ويصلح هذا النوع فى عمليات الزراعة والصناعة التى تحتاج إلى تمويل عملياتها الإنتاجية كما يصلح لتمويل عمليات الحرفيين (صناعة الأثاث) والسلع المعمرة (السيارات - الثلاجات .. إلخ) حيث يتم الحجز قبل استلام هذه السلع.. وبالنسبة للبيع الآجل والبيع بالتقسيط فيتولى البنك شراء السلع المختلفة نقداً ثم يعيد بيعها بعد ذلك بالآجل أو بالتقسيط وقد يتم البيع على أساس البيع التأجيرى الذى ينتهى بالملكية وفى الغالب فإن البيع بالآجل أو بالتقسيط يكون بسعر أعلى من البيع النقدى.. والأمر الإختيارى متروك للمشتري أمات عن بيع الاستصناع.. فتقوم البنوك الإسلامية بشراء المواد الخام وتسلمها لأصحاب المصانع فى أرباح السلع المباعة.

#### 4) الإستثمارات المباشرة :

حيث يقوم البنك الإسلامى بالمساهمة فى رؤوس أموال الشركات والمشاريع المختلفة.. وذلك عن طريق شراء كل أو جزء من أسهم رأس المال إذا ما تبين له من الدراسات التى يقوم بها إمكانية نجاح هذه المشروعات وأن هذه المشروعات ضمن مشروعات خطط النمو الاقتصادى للدولة. ولا يختلف البنك الإسلامى عن هذه البنوك غير الإسلامية فى الاتجاه نحو الاستثمار المباشر فى مشروعات التنمية خصوصاً بعد صدور قانون الاستثمار سنة 1974م.

#### 5) تكوين محفظة أوراق مالية تقتصر على الأسهم دون السندات :

حيث يقوم البنك الإسلامى بالإشتراك مع الآخرين فى شراء عدد من الأسهم للإشتراك فى ملكية مشروع قائم يكون له كيان قانونى مستقل عن كيان البنك ويتحدد دور البنك هنا حسب قيمة حصته فى رأس المال ومدى مشاركته فى الإدارة الفعلية للشركة ولا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك غير الإسلامية فى ضرورة تنويع الأسهم الموجودة بمحافظ أوراقها المالية لتقليل درجة المخاطرة التى يتعرض لها البنك وفى ضرورة توافر عائد معقول عن الاستثمار فى شراء الأسهم وفى ضرورة إدارة هذه الاستثمارات إدارة سليمة عن طريق عمليات البيع والشراء تبعاً لتطور الأسعار بالبورصة لتحقيق عائد مناسب لمحفظة الأوراق المالية إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك غير الإسلامية فى عدم شمول محفظة الأوراق المالية بها على سندات لأن السندات عبارة عن إقراض بفوائد ولذلك فإن التعامل عليها غير جائز فى البنوك الإسلامية.

#### ثالثاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بالخدمات المصرفية :

وتتمثل أهم الخدمات المصرفية التى تقوم بها البنوك الإسلامية مقابل أجر أو

عمولة فى :

- شراء وبيع وحفظ الأوراق المالية (دون سندات) لصالح العملاء.
- إدارة الحسابات الجارية للعملاء مقابل المصاريف الفعلية أو عمولة شاملة لكل تكاليف الخدمة.

- عمليات الاكتتاب فى أسهم الشركات الجديدة لصالح الشركات ولصالح المشترين من العملاء مقابل عملات.
- التحويلات الخاصة بالأموال لصالح العملاء داخليا وخارجيا مقابل عمولة أو المصاريف الفعلية.
- تحصيل الكمبيالات لصالح العملاء.
- تأجير خزائن الأمانات للعملاء.
- إصدار خطابات الضمان.
- إصدار الاعتمادات المستندية.
- عمليات الصرف الأجنبى (الكمبيو).
- خدمات أمناء الاستثمار إدارة الأموال لصالح العملاء.
- إصدار الشيكات السياحية والشيكات المصرفية.

وعموماً فإن الفرق الأساسى بين البنوك الإسلامية والبنوك غير الإسلامية يكمن فى أن بعض هذه الخدمات المصرفية تمتزج فيها الخدمة المصرفية بنواحى أخرى تدخل فى نطاق الإقراض والاقتراض وبالتالي ظهور الفوائد مثل الاعتمادات المستندية أو خصم الكمبيالات وخلافه... وهنا يقوم البنك الإسلامى باستبعاد الجزء المتعلق بالفوائد عند تقديمه لهذه الخدمات ولا يبقى فقط غير العمولات التى يحصلها أو الأجور التى يتقاضها مقابل الخدمة الفعلية التى يقدمها.

**رابعاً : مجموعة الأنشطة الخاصة بإدارة احتياطيات البنك النقدية وتأمين سيولته :**

لا تختلف الأنشطة الخاصة بإدارة الإحتياطيات النقدية وتأمين السيولة فى البنك الإسلامى عنها فى البنك غير الإسلامى فالهدف من هذه الأنشطة هو تأمين أموال المودعين بالبنوك الإسلامية لنفس القواعد الخاصة بنسب الإحتياطى والسيولة التى يحددها البنك المركزى وفقاً لقانون البنوك والائتمان وعلى البنوك الإسلامية - لكى تدير هذه الأنشطة بكفاءة أن تقوم بدراسة لسلوك الودائع لديها ودرجة تطايرها أو ثباتها النسبى وأن تدرس كمياً التدفقات النقدية الخارجية وبالتالي يسهل عليها تحديد معدلات الاستثمار فى الأصول النقدية وشبه النقدية وتحديد كل المتغيرات التى تتصل بإدارة وتأمين سيولة البنك لكى تتمكن من تحديد نسب السيولة الفعلية وتحديد

مكوناتها فالحماية الحقيقية للمودعين لا تتوقف على رأسمال للبنك واحتياطياته وإنما تتوقف على سيولة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده. إلا أن البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك غير الإسلامية في عدم الاستثمار شفى أصول شبه سائلة يرتبط فيها الاستثمار بالفوائد حيث أن تلك البنوك تستبعد التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً.

#### هـ- الأنشطة الإضافية للبنوك الإسلامية :

- القروض الحسنة.
- الزكاة.

#### 1- نشاط تقديم القروض الحسنة :

لتقديم تلك النوعية من القروض فقد خصصت البنوك الإسلامية بعض الموارد التي يمكن من خلالها تقديم تلك القروض الحسنة والتميز من البنوك الأخرى ومن هذه الموارد.

#### الموارد التي يقدمها المودعين أفراد أو شركات :

- أموال التبرعات.
- الصدقات.
- الهيئات.
- الزكاة.

#### الجزء الذى يقدمه البنك :

وهو الجزء المخصص لمواجهة هذه الحالات مثل تعسر أحد المقترضين أو لفشل مشروعه فتكون استجابة البنك الإسلامى لقول الله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ دُوْعُ سَرْقَةٍ فَانْظُرْهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 280]، ومن ثم يعتبر البنك أن تلك القروض هي قروض حسنة.



## 2- الزكاة :

هى أحد أركان الإسلام الخمسة وهى الركن الثالث .. وقيام البنوك الإسلامية بتجميع الزكاة من المودعين والعملاء يمثل عامة ومشاركة فعالة تضاف إلى عملياته المصرفية التى تسعى دائماً فيها لمراعاة أحكام الشريعة الإسلامية. ولقيام البنوك الإسلامية بهذا الدور فإنها تقوم بتخصيص صندوق للزكاة يسمى صندوق الزكاة.. ولا يجوز للبنك استقطاع أموال الزكاة من أموال المودعين والعملاء دون موافقتهم على هذا الاستقطاع.

**الفصل السادس**  
**الجوانب الأساسية للاستثمار الإسلامي**



## الفصل السادس

### الجوانب الأساسية للاستثمار الإسلامي

أولاً : مفهوم الاستثمار في الإسلام وأهميته وأهدافه :

1- مفهوم الاستثمار في الإسلام : ينظر الإسلام نظرة كلية للإنسان والكون والحياة، مؤداهل أن هذا الكون خلقه رب العالمين، وأنه سبحانه ما خلقنا عبثاً، بل خلقنا لعبادته ولعمارة الكون، تحت التزام بمنهج يضعه لنا هو الدين الذي أرسل به الرسل وأنزاه في كتبه سبحانه، وأنه قد ختم ذلك المنهج والشرع والدين نبينا محمد ﷺ، فجعل من خصائص شرعه الشمول والصلاحية لكل زمان ومكان، ووضع القواعد العامة الكلية الثابتة التي عليها مدار العبادة وال عمران، وهما هدفا الإنسان في الوجود، قال تعالى : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ۝ ﴾ [هود: 61]، أي طلب منكم عمارتها، وقال تعالى ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝ ﴾ [الذاريات: 56].

فإن الله تعالى أوجب على عباده السعي في الأرض لقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ۝ ﴾ [النك: 15]، طلباً للرزق وابتغاء لفضله، وقياماً بما أوجب عليه من العبادة وال عمران، فلا عبادة بدون الوفاء بالاحتياجات الفطرية للإنسان، التي تحفظ للإنسان حياته وتكسبه الطاقة والقوة اللازمة للعبادة، ولا عمران بدون السعي والاستثمار في البناء والفرس والزرع والصناعة، ولهذا، سخر الله للإنسان ما في الأرض عوناً له على العمران لقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۝ ﴾ [ابراهيم: 32]، ﴿ اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفَلَكَ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِيَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ ﴾ [الباقية: 12]، ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفَلَكَ يَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝ ﴾ [النك: 65].



وفى هذا الإطار يمكن تقرير أن مفاهيم السعى والاستثمار والإنفاق والكسب والمنفعة والإصلاح وغيرها، عبادة يحصل بها التقرب إلى الله مع إخلاص النية له فيها، وبالتالي فإن تجديد الحياة وتحسينها وترقية البيئة والمجتمع أمراً مهماً لكسب الآخرة والفوز بها.

ولهذا، يرى بعض العلماء أن الاستثمار من فروض الكفاية، توفيراً للإحتياجات الضرورية للعبادة لإعانتهم على الطاعة، وتقوية للأمة لتقوم بواجبها فى إقامة الدين واكتساباً للقوة الاقتصادية أمام غيرها.

والاستثمار يعنى إمتلاك أصول ثابتة ومنقولة لإنتاج سلع وخدمات بقصد البيع والربح، هو أحد الوسائل المشروعة للكسب، والإسلام يحض أتباعه على العمل والكسب، وفيه دوران للمال وتقليبه، وتسخير الموارد الاقتصادية، والبشرية والمادية، ومن ثم إشاعة الخير والنماء فى المجتمع، وعليه يكون الاستثمار مطلوباً من جهة مشروعية الكسب.

والاستثمار مطلوب أيضاً، حفاظاً على المال من أن تاكله الصدقة، للحديث "ثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة"، وقد بلغ الحظ من النبى ﷺ على الاستثمار فذكر فى الحديث : "إن قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها".

**1/1- مفهوم الاستثمار فى اللغة :** مشتق من الثمر وهو ناتج الشجر واستثمار مصدر الفعل استثمر الدال على الطلب، ويقول العرب ثمر الشجر يثمر ثموراً، أى طلع ثمره، واستثمار الشئ جعله يثمر، وثمر الرجل ماله كثرة، واستثمار المال جعله يثمر أى يكثر وينمو، وجاء فى القاموس المحيط " ثمر الرجل ماله : نماء وكثره".

ويستفاد مما سبق أن المعنى اللغوى لكلمة استثمار يدور حول الزيادة والاستثمار والتنمية، واستثمار المال هو طلب ثمرته وناتجه.

**2/1- مفهوم الاستثمار فى اصطلاح الفقهاء :** يدور حول تنمية المال وزيادته وتشغيله فى ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية، فيطلق على تنمية المال بشرط مراعاة الأحكام الشرعية فى استثماره.

### 1/3- مفهوم الاستثمار عند الاقتصاديين : فالاستثمار قد يكون :

الاستثمار الحقيقى : وهو عبارة عن إضافة جديدة للأصول الإنتاجية الموجودة فى المجتمع، وهو يتكون من شقين :

- الأول : الاستثمار الثابت ويعنى الأصول الثابتة والعقار.

- الثانى : التغير فى المخزون ويعنى الفرق بين المخزون أول المدة وآخر المدة.

وقد يكون الاستثمار الحقيقى مباشراً يساهم فى تحقيق زيادة فى الإنتاج بصورة مباشرة، مثل : إنشاء المصانع واستصلاح الأراضى، وقد يكون غير مباشر، وهو ما يعرف بالاستثمار فى رأس المال الاجتماعى.

الاستثمار المالى : ويقصد به الإنفاق على شراء أوراق مالية (أسهم وسندات) مصدرية فى فترات سابقة أو أصول إنتاجية أو عقارات أو أراضى قائمة وموجودة من قبل، وهذا كله من قبيل تداول رأس المال الموجود فى فترات زمنية سابقة.

ويعتبر كل من الاستثمار الحقيقى والمالى استثماراً من وجهة النظر الفردية، لأن كلا منها يمثل إضافة جديدة إلى ثروة الفرد الخاصة.

أما من وجهة النظر الكلية فالاستثمار المالى لا يعد استثماراً، لأنه لا يمثل أى إضافة جديدة لثروة المجتمع.

وبالتالى يبقى الاستثمار الحقيقى وحده هو المعنى بالاستثمار من وجهة النظر الكلية وهو وحده أيضاً الذى يرتبط بعملية التنمية الاقتصادية.

فى ضوء ما سبق يمكن استنتاج أن مفهوم الاقتصاديين للاستثمار من وجهة النظر الفردية يتلاقى جزئياً مع المفهوم الإسلامى له، أما من وجهة النظر الكلية فهو جزء من المفهوم الشامل للاستثمار الإسلامى الذى يضم الاستثمار الحقيقى والمالى معاً.

### 2- أهمية الاستثمار فى الإسلام :

لقد اهتم الإسلام بالمال وتنميته والحفاظة عليه لأنه عصب الحياة ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق استثمار هذا المال، فأهمية الاستثمار فى المفهوم الإسلامى تتبع بداية وقبل أى شئ من كونه واجباً عقائدياً أولاً.

والأدلة في القرآن الكريم والسنة النبوية كثيرة على وجوب استثمار مالك المال لماله وعدم تركه عاطلاً فقال تعالى : ﴿ ءَامِنُوا بِاللّٰهِ وَرَٰسُوْهُ ۚ وَءَانْفِقُوْا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُّسْتَخْلِفِيْنَ فِيْهِ ۚ فَاَلَّذِيْنَ ءَامَنُوْا مِنْكُمْ ۚ وَءَانْفِقُوْا لَهُمْ اَجْرٌ كَبِيْرٌ ۝۷ ﴾ [الحديد: 7]، أى أنفقوا من الأموال التى جعلكم الله خلفاء فى التصرف فيها، فهى فى الحقيقة لله لا لكم، وفيه حث على الإنفاق لأجل تشغيل وتنمية واستثمار المال.

ويقول الرسول ﷺ : "أتجروا فى أموال اليتامى فإنها لا تأكلها الزكاة"، ويفهم من الحديث الشريف مدى اهتمام الإسلام باستثمار المال وعدم تركه عاطلاً ليعود بالنفع على ذاته أولاً وعلى المجتمع ثانياً.

### 3/1- أهداف الاستثمار فى الإسلام :

يجب أن تنسق أهداف الاستثمار مع أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى، فالأهداف لن تتحقق من فراغ، ولكن ستتحقق من اتساق النتائج مع الأهداف، ومن الضروري أن نتأكد أن النتائج التى يحققها أى استثمار تطابق النتائج التى يستهدفها النظام الاقتصادى الإسلامى، وكذلك التأكد من أن النتائج التى تتحقق يكون تحقيقها بأعلى كفاءة ممكنة.

#### ويمكن إيجاز أهداف الاستثمار فى الإسلام فيما يلى :

- شمول الاستثمار للأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع، حيث تعتبر هذه الأنشطة فرض كفاية يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها، وضرورتها فى عملية التنمية، ولذا تعطى الأولوية فى خطة التمويل لهذه الأنشطة دون المشروعات الثانوية التى تتحقق من جرائها أرباح كبيرة.
- مشاركة رأس المال فى النشاط الإنتاجى الحقيقى وفقاً للصيغ الشرعية للاستثمار وعدم استخدام مجرد الحصول على عائد من المعاملات المحرمة شرعاً سواء باستحقاق أجر عليه فى التعامل الربوى، أو بتشغيله فى مشروعات إنتاجية محرمة، وبذلك تتحقق التنمية المنشودة، التى تحقق مصلحة المجتمع والحياة الطيبة لكل الأفراد، ولا تتحقق ثروت ذاتية لفئة مستغلة من المجتمع على حساب الأغلبية، والأمر الذى يؤدى إلى إهدار عنصر أساسى من عناصر الإنتاج والتنمية وهو رأس المال.

- تحقيق التشغيل الكامل لرأس المال، بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج والاستثمار، وقد كفل الإسلام تنفيذ هذا الهدف بتحريم اكتنازه وفرض الزكاة.
- تنمية العنصر البشرى لأهميته فى عملية التنمية، ويتحقق ذلك من خلال تراكم رأس المال الاجتماعى، والذي يشمل كل ما يساهم فى تنمية الإنسان وقدراته، ورفع كفاءته الإنتاجية، وضمان حق الكفاية من الدخل لكل فرد فى المجتمع وتوفير مشروعات البنية الأساسية فى الدولة من طرق ومواصلات ومصادر طاقة وشبكات رى وغيرها من المشروعات اللازمة لكافة القطاعات الإنتاجية.
- تحقيق الربح والذي يعرف إسلامياً بالنماء الناتج من مزاولة النشاط العادى وسببه التقلب والمخاطرة، وهو يقابل الأرباح الناتجة من النشاط الأساسى، والذي يطلق عليه الإيرادات العادية، وهذا يعنى أن الإسلام يهتم بالأرباح الابتكارية التى تأتى نتيجة للجهود والتصرفات السليمة اقتصادياً ودينياً. أما الأرباح الصورية الدفترية التى تظهر نتيجة عدم احتساب التكاليف والإيرادات بطريقة سليمة، فلا تمثل ربحاً بالمفهوم الإسلامى.

### ثانياً : ضوابط الاستثمار فى الشريعة الإسلامية :

- كل فعل للإنسان له حكم فى الشريعة، وله مجموعة من الضوابط والشروط التى توفر له الصحة وبلوغ الثواب، وكل أمر ونهى لابد له من كلمة تراعى مصلحة العباد، فالشريعة مبنية على تحقيق مصالح العباد، فمثلاً حرمت الشريعة الغش لحفظ المال الذى به قوام الدنيا وتعامل الخلق، وهكذا.
- والإنسان يمكن له أن يستثمر بإحدى طريقتين : الأولى : أن يستثمر بنفسه.
- والثانية : أن يشترك مع الغير فى الاستثمار، سواء بالحصول على الموارد اللازمة للاستثمار، أو فى توظيف هذه الموارد، وهنا ندخل دائرة العقود، ويكون العقد هو الضابط للمعاملات التى تتم بيه طرفين.



ويتضح لنا من ذلك، أن الاستثمار بالمثابرة من فروض الكفاية، أو لأنه فعل من الإنسان، بنفسه أو بالمشاركة مع الغير، ينضبط بمجموعة من الضوابط الحاكمة له، سواء بالحظر أو الإباحة أو الوجوب، وسواء كان ذلك من حيث المجال أو الصيغة أو الغاية منه، إلخ.

وقد يكون الضابط نص مثل قوله تعالى : "وأحل الله البيع وحرم الربا" الذي يفيد إباحة البيع وتحريم الربا في الكسب والتعامل، أو يكون الضابط قاعدة منهجية مثل الصدق والوفاء، وغيرها من القيم الأخلاقية التي يلتزم بها المسلم في نشاطه الاستثماري.

**وفيما يلي أهم الضوابط للاستثمار في الشريعة الإسلامية :**

#### **1- الضوابط العقيدية للاستثمار :**

الضوابط العقيدية للاستثمار هي : مجموعة من المبادئ العقيدية الثابتة التي أوجب الشارع على المسلم بالإيمان بها إيماناً عميقاً وذلك بوصفها مبادئ توجه سلوك المستثمر عقيدياً وتحدد المنطلق الذي ينبغى أن ينطلق منه الاستثمار.

**ويمكن تقسيم المبادئ العقيدية إلى أربعة مبادئ هي :**

**1/1- مبدأ ملكية الله المطلقة للمال :** فهذا المبدأ أو الضابط يقرر أن الأموال التي تحت يد المسلم المستثمر ملك لله في أصلها وأنه سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي الأصل لها وأن وجودها في يد الإنسان لا يعنى خروج المال عن ملكيته ﷻ.

وهذا المبدأ يمثل في حقيقته ضماناً لتوجيه المال واستثماره فيما يعود بالنفع والفائدة على المستثمر من جانب، وعلى عموم الأمة من جانب آخر، ويعتبر هذا المبدأ رقيباً عتيد على المستثمر المسلم وحافظ أمين على سلامة منهجه في استثمار أمواله وبدونه ليس هناك فرق بينه وبين الآخرين حيث إن الربح وحده هو الوجه الاستثماري لهم.

**2/1- الإيمان بمبدأ الاستخلاف في المال :** مبدأ الاستخلاف في الأموال هو تمليك المالك الحقيقي ﷻ إنساناً حق الانتفاع والتصرف في أموال سبق أن ملك جل شأنه غير ذلك الإنسان حق الانتفاع في ذات الأموال، بعبارة أخرى هو استرداد الخالق صلاحية التصرف في أموال استهلاكاً واستثماراً من وكيل ومنح تلك الصلاحية لشخص آخر.

ومعنى الاستخلاف في المال كما تقرره النصوص الشرعية أن ملكية الإنسان مجازية للأموال، وتكون ملكية حق التصرف والانتفاع والاستهلاك والاستثمار، ولكن لابد أن يتصرف في تلك الأموال وفق إرادة المستخلف جل جلاله. وبناء على ذلك فإن على مالك الأموال استحضار الأموال التالية عند تصرفه في أمواله استثماراً واستهلاكاً :

- مراعاة مقصد المالك الأصلي لإرادته وعدم تجاوز نطاق الحدود المرسومة له.

وجدير بالذكر أن نفرق بين نوعين من الملكية، حيث هناك الملكية المطلقة والأخرى ملكية مقيدة، فالملكية الأولى دائمة والثانية مجازية، وأيضا الملكية الأولى صاحبها هو الله الواحد الأحد الفرد الصمد، لا يطرأ عليه تغير ولا يقبل انتقالاً ولا تحول بل هو دائم في السماوات والأرض، وهذا ينفي الملكية المطلقة للمال بالنسبة للإنسان. ومن ثم نخلص إلى القول بأن على مستثمر الأموال تذكر هذا الضابط الموجه في كل حين، وعند الاستثمار فهو له عون على حسن التصرف في الأموال على حسن تنميتها وفقاً للمراد الإلهي.

**4/1- الإيمان بمبدأ ابتغاء مرضاة الله من الاستثمار :** إن لكل عمل يقوم به المسلم في حياته غاية وهدفاً، يرتبط قبول ذلك العمل وعدم قبوله بغايته والهدف منه، وأنه يجازى عليه حسناً وسوءاً بناء على الغاية والدافع الباعث عليه، ويقوم ربط تصرفات المسلم كلها بغاياتها وأهدافها على الأساس العقدي الثابت في الإسلام، والذي يتمثل بربط الدنيا والآخرة.

ولهذا فإن هذا الضابط لا يضبط الاستثمار وحده، وإنما يعد في حقيقته ضابطاً لكل نشاط يمارسه المسلم في حياته، و الضابط العقدي المعنوي الذي لا يطلع عليه أحد سوى المستثمر نفسه، وكلما جعله نصب عينيه فإن التوفيق والسلامة نصيبه وحليفه في جميع نشاطاته، ونضيف إلى ذلك أن هذا المبدأ أو الضابط الذي يسعى المسلم إلى

تحقيقه فى استثمار أمواله يختار النشاط الاقتصادى المجال الذى يحقق له فى النهاية رضا الله مع أنه قد يكون ربحه المادى قليلاً، ويرفض أن يشترك فى مجال لنشاط اقتصادى فيه غضب الله مع أنه قد يجنى من ورائه ربحاً مادياً كثيراً لأن للمسلم مقاييسه الخاصة التى يزن بها مقدار الخسارة ومقدار الربح.

وبهذا فإن هذا الضابط من الضوابط التى تضبط سلوك المستثمر المسلم ويحد ضابطاً وقائياً له. من استثمار أمواله فيما يغضب الله ولا يرضاه بل أن هذا الضابط يوجه المستثمر المسلم لتلا يدفع بأمواله نحو أنشطة استثمارية توجب غضب الله، ويصونه فى الوقت نفسه من التورط فى أى نشاط استثمارى لا يحقق هذا الهدف ولا يتحصل على هذه الغاية منه.

ويجدر بنا أن نقول بأن هذه الضوابط العقيدية التى إنتهينا إليها يمكن اعتبارها أمهات لضوابط فرعية كثيرة صرفنا عنها النظر، وعلى كل نأمل أن نكون قد وفقنا فيما تناولناه من ضوابط عقيدية، وننتقل الآن إلى الضوابط الخلقية لنرى أثرها فى توجيه سلوك المستثمر المسلم وهدايته نحو صلاح وسعادة فى الدنيا والآخرة.

## 2- الضوابط الخلقية للاستثمار :

تعنى الضوابط الخلقية — من منظور هذه الدراسة — مجموعة من المبادئ والقيم الخلقية الثابتة التى توجه سلوك المستثمر، والتى أوجب الشارع الحكيم على المستثمر الإلتزام بها عند استثمار ماله وذلك بغية تحقيق مقاصد الشرع المتمثلة فى الحفاظ على استدامه تنمية المال وعلى ديمومة تداوله، وتحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة تحقيقاً للقيام بواجب الخلافة لله وعمارة الأرض.

والضوابط الخلقية لها دور جل وأكيد فى توجيه استثمار المسلم لأمواله، وإخضاع استثماره لتحقيق مقاصد الشريعة وأهدافها من المعاملات المالية عامة، ومن النشاط الاستثمارى خاصة، لم يكن غريباً فى شئ ربط الإسلام النشاط الاستثمارى بها فى كل الأحوال بغض النظر عن عائد ذلك الإلتزام.

وأيضاً ما كان الأمر فلم يكن ثم عجب من ربط الإسلام الاستثمار بالأخلاق والزام المستثمر المسلم بالالتزام تلك الأخلاق النافعة فى الدنيا والآخرة، وإذا كان الأمر كذلك فمن المهم أن نبين المبادئ الخلقية التى لا قيام لاستثمار صالح نافع للفرد والجماعة بدون الإلتزام بها، ولا يمكن فى الوقت نفسه أن يخلو استثمار من التأثير بها عن إيجاباً أو سلباً، يمكننا اعتبارها أمهات الأخلاق فى مجال استثمار المال وهى :

**1/2- الإلتزام بمبدأ الصدق عند الاستثمار :** نقصد بالصدق فى مجال استثمار الأموال، التزام المسلم بقول الحق عند استثمار أمواله بيعاً أو شراءً، فإذا دفع بأمواله إلى عمليات تجارية بغية تنميتها واستثمارها فينبغى عليه أن يلتزم قول الحق والصدق بغض النظر عن الأثر المادى الذى سترتب عليه التزامه بهذا لخلق إن ربحاً أو خسارة، وليكن مبعث ذلك الإلتزام به فى جميع أحواله، ومع كل الناس وفى كل زمان ومكان.

فالمستثمر المسلم ملزم إذا كان بائعاً بإخبار المشتري عن حقيقة السلعة التى يبيعها له، وعدم وصفها بأوصاف كاذبة أو الدعاية لها بطريقة خادعة، وهو ملزم أيضاً إن كان مشترياً بقول الحق أثناء مساومته لسلعة من السلع، والابتعاد عن الحلف والكذب بغية إقناع البائع بما يقوله والتحايل عليه، ويعود ربط الإسلام استثمار الأموال بضابط الصدق إلى إعتبارات حمة نذكر منها ما يلى :

- كون الاستثمار نشاطاً اقتصادياً يقوم فى صميمه على التبادل والمقايضة والمعاوضة، مما يجعله وطيد الصلة بالاحتكاك المستمر بين المستثمر وغيرها من البشر، مما يجعل الإلتزام بقول الحق أمراً مهماً.

- كون الاستثمار فى حقيقته نشاطاً مزدوجاً يتم بناء على إقتناع أحد الطرفين بما يقوله الآخر، وهذا يقتضى من المسلم إن كان بائعاً أو مشترياً ألا يكون ممن يسلك مسلك الخداع والكنب والتمويه.

- كون الاستثمار يقوم نجاحه الدائم فى الواقع على ما يتميز له المستثمر من نزاهة وصدق ووضوح حيث إن صدق المستثمر فى استثماره وعدم غشه للطرف الآخر يؤهله النجاح، وأن ثقة الناس فى المرء تدفعهم إلى الإقبال على التعامل معه بيعاً وشراءً.



ولكى يتحقق للمستثمر المسلم الشعور بمبدأ الصدق وحسن الخلق أثناء الاستثمار لابد أن يلتزم بما يلى :

- ترك الثناء على السلعة.

- ألا يكتم من وزنها ومقدارها شيئاً.

- ألا يكتم سعرها المتداول به فى السوق.

وبعد العرض لهذا الضابط نذكر بأن هذا الضابط يعد بحق من أهم الضوابط الخلقية الروحية الموجهة لسلوك المستثمر المسلم، ويعد ضابطاً ذا دافع عقيدى إيمانى لعدم تأثره بعائده المادى ربحاً وخسارة.

2/2- الإلتزام بمبدأ الأمانة عند الاستثمار : يراد بهذا الضابط أن يلتزم المستثمر عند استثمار أمواله برد كل حق إلى صاحبه - قل أو كثر -، ولا يأخذ أكثر مما له، ولا ينقص من مستحقات الآخرين ما هو لهم من ثمن أو أجر أو جعالة أو عمولة، ويعنى أيضاً أن يلتزم المسلم المستثمر بالوفاء بعهوده وعقوده مع الآخرين وألا يخون أحداً بيعاً أو شراءً.

والأمانة هى رأس مال مستثمر الأموال، والركن الزكين الذى يتوقف توافره نجاح استثماره، الذى يأمنه الناس فى معاملته استهلاكاً واستثماراً تجد لسلعته رواجاً وانتعاشاً ويزداد ربحاً عند الله وعند الناس، والأمانة دعامة بقاء الإنسان مستثمراً وبأسطة ظلال المن والراحة ورافعة أبنية السلطان وروح العدالة وجسدها.

وقد شرع الإسلام طرقاً عديدة للاستثمار من بيع وشراء وشركة وقراض، فإنه لا وجود لهذه المعاملات إذا لم يكن هناك التزام بأداء الأمانة والصدق فى التعامل والابتعاد عن الغش، والخيانة بما يعنى انه بدون هذا الضابط لن يكون هناك استثمار عن طريق الشركات التى مبناهها الأمانة، كشركة العنان والمجاوضة، ولن يكون مضاربة بإنعدام الثقة بين المضارب ورب المال تتعذر المضاربة، ولن يكون هناك عقد مرابحة شرعى إذ أن المشتري تظل شكوكه إزاء الأخبار التى ينقلها إليها المستثمر حول السعر الحقيقى للبضاعة محل المرابحة، وبذلك تخلق الساحة الاستثمارية من هذه العقود والمعاملات ويزول الاستثمار، وتصاب الأمة بمرمتها بالركود الاقتصادى والتخلف التnmوى.

**3/2- الإلتزام بمبدأ الوفاء عند الاستثمار :** إن النشاط الاقتصادي عامة والنشاط الاستثماري خاصة يقوم على تبادل المنافع والمقايضة بين الأعيان والأثمان ومن ثم يجب على المستثمر المسلم أن يلتزم بمقتضى الشروط والعقود والإلتزامات المالية بينه وبين غيره.

والابتعاد عن الخيانة وعدم الوفاء بوعده أو بشرط سواء كان التعامل مع مسلم أو غير المسلم وسواء كانت المعاملة في دار الإسلام أو في غيرها والإسلام قد عني في جميع تشريعاته بإلزام المتعاقدين بالوفاء بالعقود. قال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَفُؤًا بِالْعُقُودِ ۖ ﴾ [البقرة: 1] ، فالوفاء بالعقود في النشاط الاستثماري يظل رقيباً على المستثمر المسلم بحيث يدفعه إلى أخذ الحيطة والحذر قبل إبرام العقود والإلتزام بها، وقيل قبل قبول شرط من الشروط، بأن هذا الضابط يجعل المستثمر المسلم مثلاً للانتظام والاستقامة والعدالة ونموذجاً حياً عملياً لتعاليم الإسلام القائمة على الانضباط والنظام.

**4/2- الإلتزام بمبدأ العدل عند الاستثمار :** يقصد بهذا المبدأ التزام الأطراف في العملية الاقتصادية الاستثمارية بمبدأ العدل بحيث لا يضر طرف آخر، ولا تربح جهة على حساب أخرى، ولا ينمى أحد أمواله على حساب تدمير أموال غيره.

ومن المعلوم أن نظرة المذاهب الاقتصادية أو الفكرية إلى العدل تتفاوت فيما بينها حيث نجد أن المذاهب الوضعية تمثل إلى اعتبار العدل قيمة نسبية غير مطلقة حيث نجد تلك المذاهب أو غيرها من المذاهب الحرة لا ترى من حرج أن يقوم الاقتصاد على الربا وعلى الجور وعلى امتصاص ممتلكات الضعفاء والفقراء، كما أنها لا تمنع في أن يشيع الاحتكار في المجتمعات ما دامت تلك الأمور السابقة تحقق المزيد من الأرباح والفوائد، ولكن نجد أن المذهبية الإسلامية تنظر إلى لعدل بوصفه قيمة مطلقة لا نسبية، حيث إن المراد بالعدل في مجال استثمار الأموال بأن يلتزم المسلم عند استثمار أمواله بالإنصاف وعدم الجور على الصديق أو العدو ومع المسلم وغير المسلم، بحيث لا يستثمر أمواله في تعامله يقوم على تعمد خسارة الآخرين وظلمهم وأكل أموالهم بالباطل، كما لا يستثمر ماله في عقود تقوم على الاحتكار أو نجش الناس أشياءهم أو

تطفيف الكيل والميزان، فالإسلام لم يحرم الفوائد والبيوع المحرمة إلا بسبب تخلف هذا المبدأ وبسبب كونه منبثقاً من الظلم والإضرار بالآخرين.

### 3- الضوابط الاجتماعية للاستثمار :

نقصد بالضوابط الاجتماعية : مجموعة من المبادئ الاجتماعية التي أوجب الشرع على المستثمر المسلم الإلتزام بها عند استثمار أمواله لئلا يؤدي استثماره إلى الإضرار بالاجتمع الإنساني في مقوماته الأساسية.

فنحن نجد أن الإسلام استهدف منذ أيامه الأولى القضاء على الصراع الطبقي الناجم عن سوء توزيع الثروة في المجتمع وإزالة الفوارق بين الأغنياء والفقراء وهذه المعاني تتجلى بحيث يضع الفقير آميناً على أموال وممتلكات الأغنياء ويستشعرون بأنهم أفراد من المجتمع لهم قيمتهم وملكا لهم.

ولهذا يمكننا أن ندرك أن تذكرة المستثمر المسلم لهذه المبادئ عند استثمار أمواله أمر مهم جداً لئلا ينجرّف به الجرى وراء الكسب المادي الرخيص.

من هذا نخلص أن هناك ثلاث ضوابط أساسية ينبغي على المستثمر المسلم مراعاتها عند الاستثمار وهي :

#### 1/3- الابتعاد عن الاحتكار عند الاستثمار : هناك تعريفان شهيران للاحتكار

أولهما : يعرف الاحتكار بأنه : " حبس ما يضر بالناس حبسه بقصد إغلاء السعر " والثاني فيعرف الاحتكار بأنه " حبس الأوقات بغير إغلاء السعر ".

فالتعريف الأول ينحصر في الجانب الأعم الشامل بالنسبة للإسلام حيث النظرة الشاملة المتكاملة للاحتكار، بعكس التعريف الثاني الذي يقصر الاحتكار على جانب الطعام والشراب.

والاحتكار من المنظور الإسلامي ليس بوسيلة استثمار مشروعة، لما فيه من أضرار بالمجتمع، وبما يقوم به من الحيلولة دون استقرار المجتمعات اجتماعياً وتضييق على الناس في أرزاقهم وأقواتهم، فضلاً عن كون الاحتكار إهداراً لحرية التجارة والصناعة، وكذلك نجد أنه يتحكم في السوق ويفرض على الناس ما يشار من أسعار.

وكذلك لابد أن نوضح أن صور الاحتكار في العصر الحديث قد تعددت بشكل كبير حتى وصل الأمر إلى المحتكر أن يقوم بإتلاف السلعة وقذفها في البحور والأنهار حتى يحافظ على سعرها وهذا ما حدث في البرازيل أن أحرقَت الدولة مئات الملايين من الأطنان من محصول البن للمحافظة على سعره بالرغم من حاجة بعض الدول إليه حتى الأفراد في دولة البرازيل نفسها.

ولما كان الاحتكار قد حرمه الإسلام فإنه يجب على المستثمر المسلم عدم استثمار أمواله في مشروعات احتكارية، حتى يتحقق الاستقرار في المجتمع والرفاهية والمحبة والإخاء وإزالة الحقد والكراهية بين الأفراد.

2/3- الابتعاد عن الربا عند الاستثمار : ينظر الإسلام نظرة كلية للإنسان والكون والحياة، مؤداها أن هذا الكون مخلوق لرب العالمين، وأنه ما خلقنا الله عبثاً، بل خلقنا لعبادته ولعمارة الكون، تحت التزام بمنهج يضعه الله سبحانه وتعالى لنا هو الدين الذي يرسل به الرسل وينزله في كتبه سبحانه.

ففي كل فعل للإنسان لله حكم إما بأن يكون واجباً يَأْتُم تاركه أو حراماً يَأْتُم فاعله، أو مندوباً يثاب فاعله، أو مكروهاً يثاب تاركه، أو مباحاً.

ولأن الله لطيف خبير رحيم رءوف أراد لعباده الصلاح، فكل أمر أو نهى لابد له من حكمة تراعى مصلحة العباد، فالله حرم لخمير وحكمة ذلك الحفاظ على العقل الذي هو مناط التكليف، والذي به يعمر الإنسان حياته وحياة الآخرين، وخرم الفسح لحفظ المال الذي به قوام الدنيا وتعامل الخلق، وهكذا.

والربا من البيوع الفائدة المنهى عنها نهياً مغلظاً، ويقصد به زيادة أحد البديلين المتجانسين من غير أن يقابل هذه الزيادة عوض، وينقسم إلى قسمين :

الأول : ربا النسيئة : زهو أن تكون الزيادة المذكورة في مقابل "تأخير الدفع" ومثال ذلك : ما إذا اشترى إردباً من القمح في زمن الشتاء بإردب ونصف يدفعها في زمن الصيف، فإن نصف الإردب الذي زاد في الثمن لم يقابله شيء من المبيع، وإنما هو في مقابل الأجل فقط، ولا سمي بربا النسيئة أي التأخير، قال رسول الله ﷺ "لا ربا إلا في النسيئة".



الثانى ، ربا الفضل : وهو أن تكون لزيادة المذكورة مجردة عن التأخير، فلم يقابلها شئ، وذلك كما إذا اشترى إردباً من القمح ياردب وكيلة من جنسه مقايضة، بأن استلم كل من البائع والمشتري ماله، كما إذا اشترى ذهباً مصنوعاً زنته عشرة ما قبل بذهب مثله قدره اثنا عشر مثقالاً. قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير وبالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد".

**3/3- الإبتعاد عن الاستثمار فى السلع الضارة وتجنب التعامل فى الأعيان المحرمة:**  
إن المستثمر المسلم مطالب بأن يوجه أمواله نحو المشروعات التى تنتج طيبات مشروعة لتشبع الحاجات السوية للإنسان، ذلك أن من أهداف الاستثمار إشباع حاجات الإنسان على اختلاف أنواعها بما يحفظ عليه دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله، ولا وسيلة لتحقيق ذلك إلا بالتعامل مع الطيبات، كذلك لابد من تجنب التعامل فى الأعيان المحرمة، كالخمر والخنزير والخدرات لما فيها من إتلاف المال وتبديد الثروة فيما لا مصلحة فيه لكونها تذهب العقل وتدمره والشعر من مقاصده الحفاظ على العقل، ولما تورثه أيضاً من العداوة والبغضاء.

وقد إتفق الفقهاء على أن قيمة الأشياء تنبع من مدى نفعها وفق الضوابط الشرعية والمنفعة، وإشباع الحاجات بما يحفظ عليه المقاصد الشرعية.

كذلك فإن المسلم عليه ألا يلجأ عند استثماره لماله إلى أى أسلوب من الأساليب غير الشرعية مثل الربا والغش والاحتكار وأى صورة من صور البيع المنهى عنها ... إلخ.

إن معيار تقييم المشروعات الاستثمارية فى الإسلام مبنى على إنتاج الطيبات من السلع والخدمات، فسيادة المستهلك تكون محدودة برضا الله واجتناب نواهيه، وبذلك فإن المشروعات المطروحة، التى تقوم على إنتاج منتجات ضارة بالإنسان أو لا تساهم فى إشباع حاجته - تخرج من إطار الاختيارات المطروحة، فهى ليست محلاً للبحث والتقييم.

وخلاصة القول أن المستثمر المسلم الذي يلتزم بالمعايير والمبادئ الاجتماعية الثلاثة وينطلق باستثماراته منها وواضعا نصب عينه نيل مرضاة الله وتحقيق الغاية من استخلافه في هذه الأموال المتمثلة في إقامة حياة سعيدة لكل أفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية الشاملة للبشرية جمعاء وكلما استشعر المستثمر المسلم هذه الغاية السامية حق له أن يوصف بالمستثمر الإنساني الذي يسعى إلى إسعاد البشرية.

#### 4- الضوابط الاقتصادية للاستثمار :

يقصد بها مجموعة من المبادئ الاقتصادية العامة التي يؤدي التزام المستثمر المسلم بها إلى تحقيق مقاصد الشرع المتمثلة في : استمرار تداول المال وفي تحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والجماعة، والقيام بمهمة الخلافة لله وعمارة الأرض، وهذه المبادئ في جملتها مرنة، ودوائرها خاضعة للظروف والأزمة والأحوال، كذلك لأن ضبطها يتأثر بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهي تلك الضوابط المتعلقة بالمحافظة على المال وتنميته ووجوب مراعاة الأولويات الاقتصادية الإسلامية عند استثماره وهي الضوابط التي ترد على تملك المال واستثماره على وجه الخصوص، ونوجز الضوابط الاقتصادية فيما يلي :

1/4- الإلتزام بمبدأ حسن التخطيط عند الاستثمار: ويقصد به ضرورة التزام المستثمر المسلم بحسن التخطيط عند استثماره لأمواله، بحيث لا يقدم على الاستثمار دون استيعاب للمجال الذي يرغب الاستثمار فيه، حيث إنه من الخطأ الجسيم أن يقتحم المستثمر المسلم مجالات للاستثمار دون أن تكون له الخبرة الكافية والمعرفة العلمية بذلك المجال، حتى لا يفقد أمواله بسبب جهله لهذا المجال.

2/4- الإلتزام بتوجيه استثمار المال إلى جميع المجالات التي تملئها حاجة المجتمع : لكي يتحقق التوازن في المجتمع الاقتصادي الإسلامي، فإنه يتعين أن يتوازن كيانه الاقتصادي بقدر ما أتيح له من موارد وإمكانيات، وذلك بتوزيع الاستثمارات التي تملئها ضرورة المجتمع على جميع المجالات في توازن قوييم على هذه الموارد والإمكانيات، فلا يقتصر الاستثمار في مجالات الزراعة، وترك المجالات الأخرى الصناعية، والتجارية، والخدمات.

ويؤدي تعدد وتنوع مجالات الاستثمار إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والذي يعتبر مبدأ اقتصاديا وسياسيا مهما، حيث إنه يهيئ الدولة للاستفادة من جميع الموارد والإمكانيات المتاحة، وتهيئة أفراد الدولة لأن يكونوا أهلا لتنفيذ الاستفادة من هذه الموارد والإمكانيات، وبذلك يتحقق الاستقلال الإقتصادي للمجتمع الإسلامي، وإبعاده عن أخطار التبعية الاقتصادية.

ولكى تستطيع الدولة تحقيق التوازن بين مجالات الاستثمار، فإن الاستثمار يلزم المستثمر المسلم برسم سياسته الإسلامية في توازن قويم بين مجالات الاستثمار المختلفة، في ضوء ما تمليه حاجة المجتمع، ما دام استثماره يحقق له ربحاً معتدلاً ويخدم في الوقت نفسه المجتمع الذي يعيش فيه.

3/4- مراعاة المنافع المستقبلية : إن الإسلام لم يقتصر على توليد عائد كاف للأجيال الحاضرة فحسب بل يمتد إلى الأجيال القادمة ومدى استفادتها منه، لذا فإنه يلزم اهتمام المسلم بمراعاة اختيار المشروعات التي يمتد أثرها إلى أكبر قدر ممكن من الزمن لإفادة الأجيال القادمة، لما في ذلك من أجر عظيم بعد موته، كما يقول الرسول ﷺ "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له".

والموازنة بين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة أمر ضروري عمل به الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في عدم تقسيم أرض العراق على الفاتحين بل فرض الخراج عليها لمصلحة أجيال المسلمين القادمين.

ومما يؤكد ذلك قول الله ﷻ : ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ⑩ ﴾ [الحشر: 10]، وتوضح الآية الكريمة أن المقصود من الذين جاءوا من بعدهم التابعين لهم بإحسان إلى يوم القيامة.

وتأسيساً على ذلك يلزم مراعاة اختيار المشروعات التي تمتد لأطول مدة ممكنة من خلال قدرتها على توليد عائد كبير يقدم جزءاً منه في الإنفاق الاستهلاكي، وجزءاً في التكوين الرأسمالي الذي يمول المشروعات بطاقات متجددة ومتزايدة، وبذلك يتسع مداه المادي والزمني إلى الأجيال القادمة.



ويجب أيضاً اختيار المشروعات التى تدر عائداً كافياً لأكثر عدد ممكن من الأحياء، فيعتبر المشروع أكبر كلما ساعد عدد أفضل من المسلمين على تحقيق هذا الواجب أى تحصيل عائد كاف إسلامياً، ولا يعنى تحقيق هذا الهدف زيادة عدد العاملين فى المشروع وإلا أدلى إلى زيادة التكاليف مما يوقع المشروع فى خسارة، وما يؤدى إلى حرمان أصحاب مشروع من تحقيق هدف اكتساب الرزق، حيث إن الهدف الرئيسى للنشاط الاقتصادى هو تحقيق عائد حلال سواء كان فى صورة أجور، إيجارات، أو أرباح لكل العناصر المشاركة فى العملية الإنتاجية.

إن الإسلام لم يهتم بما يحدثه المشروع من منافع للعناصر المشاركة فى العملية الاستثمارية فحسب، بل يهتم بما يحدثه المشروع من آثار خارجية كرفع المستوى الثقافى والاجتماعى للمجتمع الذى يقام فيه المشروع، وهذا الأمر لا نجده فى الفكر التقليدى الذى تركز اهتماماته بدرجة كبيرة على الآثار الذاتية للمشروع مما يعنى أن الإسلام يهتم بالجدوى الاجتماعية بدرجة أكبر مما هو موجود فى الفكر التقليدى.

**4/4- الالتزام بالأولويات الاقتصادية للمجتمع :** ويمثل هذا الالتزام أحد الضوابط الاقتصادية التى يفرضها المنهج الإسلامى للاستثمار على مالك المال، حيث يلزم الإسلام مالك المال بأن يراعى عند توجيه ماله للاستثمار احتياجات وأولويات مجتمعه وجماعته الإسلامية، فهو مطالب بتوجيه استثماراته وفق الترتيب الشرعى للأولويات الإسلامية من ضروريات وحاجات وتحسينات، وذلك وفق القواعد التوجيهية التى ذكرها علماء المسلمين، لا توجه الاستثمارات —مثلاً— لإنتاج الحاجيات وهناك ضروريات للمجتمع لم يتم إشباعها بعد، كما يجب ألا توجه الاستثمارات للتحسينات، وهناك حاجيات للإشباع.

ويتضمن هذا المبدأ أيضاً تنويع مجالات الاستثمار لسد الحاجات المقررة للمجتمع، وهذا فرض كفاي، بمعنى ضرورة أن يتم العمل على توفير كل ما يحتاجه المجتمع من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات، حتى يكتفى المجتمع كله ويستغنى عن غيره، فإذا تقاعس المستثمرون والمنتجون عن إنتاج صنف معين لازم للناس أشم المجتمع كله، حتى يقوم أحدهم به، وعلى ولى الأمر إجبار المتخصصين على ذلك.



5/4- الإلتزام بالمحافظة على المال وتنميته : إذا كان الإسلام قد أوجب على المسلم ضرورة استثمار ماله وعدم تركه عاطلاً من أجل المحافظة عليه، فإن الإسلام قد ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أوجب عليه مجموعة أخرى من الإلتزامات عند قيامه بهذا الاستثمار من أجل تحقيق هذه الغاية، ومن أهم هذه الإلتزامات :

- وجوب إتباع أرشد السبل في الاستثمار، فتعاليم الإسلام تفرض على المسلم عندما يباشر عمله أن يتقنه وأن يعتمد على أحسن الطرق لتحقيق هذه الغاية.

- تجنب السفه في إدارة المال. فالإسلام يطالب المسلم ألا يوكل أمر المال إلى من لا يحسن القيام عليه بصفة عامة وذلك لأجل المحافظة عليه لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لِمَنْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ [النساء: 5]، ويتضمن هذا المبدأ ضرورة العمل على اختيار أصحاب الكفاءة والخبرة في القيام على أمر توظيف واستثمار المال.

- وجوب العمل على تحقيق الربح : فأحد الغايات الأساسية لاستثمار المال في الإسلام هي تحقيق ثمرة وغلة الإستثمار، وهذا لا يتحقق إلا بجعل الربح أحد الأهداف الأساسية إليها يسعى إليها هذا الإستثمار، وذلك للمحافظة على أصل المال وتنميته.

6/4- الإلتزام بمبدأ المفاضلة بين وسائل الاستثمار : حيث يكون من الضرورة بالنسبة للمستثمر المسلم أن يلتزم بمبدأ إتباع أقوم الطرق وأرشدّها عند الاستثمار فيبتعد كل البعد عن الاستثمار بوسائل هو في غنى عنها ولا تحقق له إلا مصالح دنيوية فقط، ولا بد للمستثمر المسلم أن يقوم بدراسة الوسائل والأساليب الحديثة في ضوء الوقائع القديمة واستلهاهم أحكام مناسبة لهذه الأساليب الجديدة.

ولا بد لنا أن نذكر أن صلاحية أي أسلوب استثماري وعدم صلاحيته متوقفة على عامل الزمان والمكان والحال، فما يكون صالحاً في بقعة ربما لا يكون صالحاً في بقعة أخرى، بل يكون أسلوباً مقبولاً في زمان لا يلزم منه أن يكون مقبولاً في زمان أخرى، الأمر الذي يبرر ضرورة الإنطلاق من الواقع نحو الإمتثال إلى الأسلوب الأنسب والأجدى والأقدر على جلب الأرباح والعوائد.

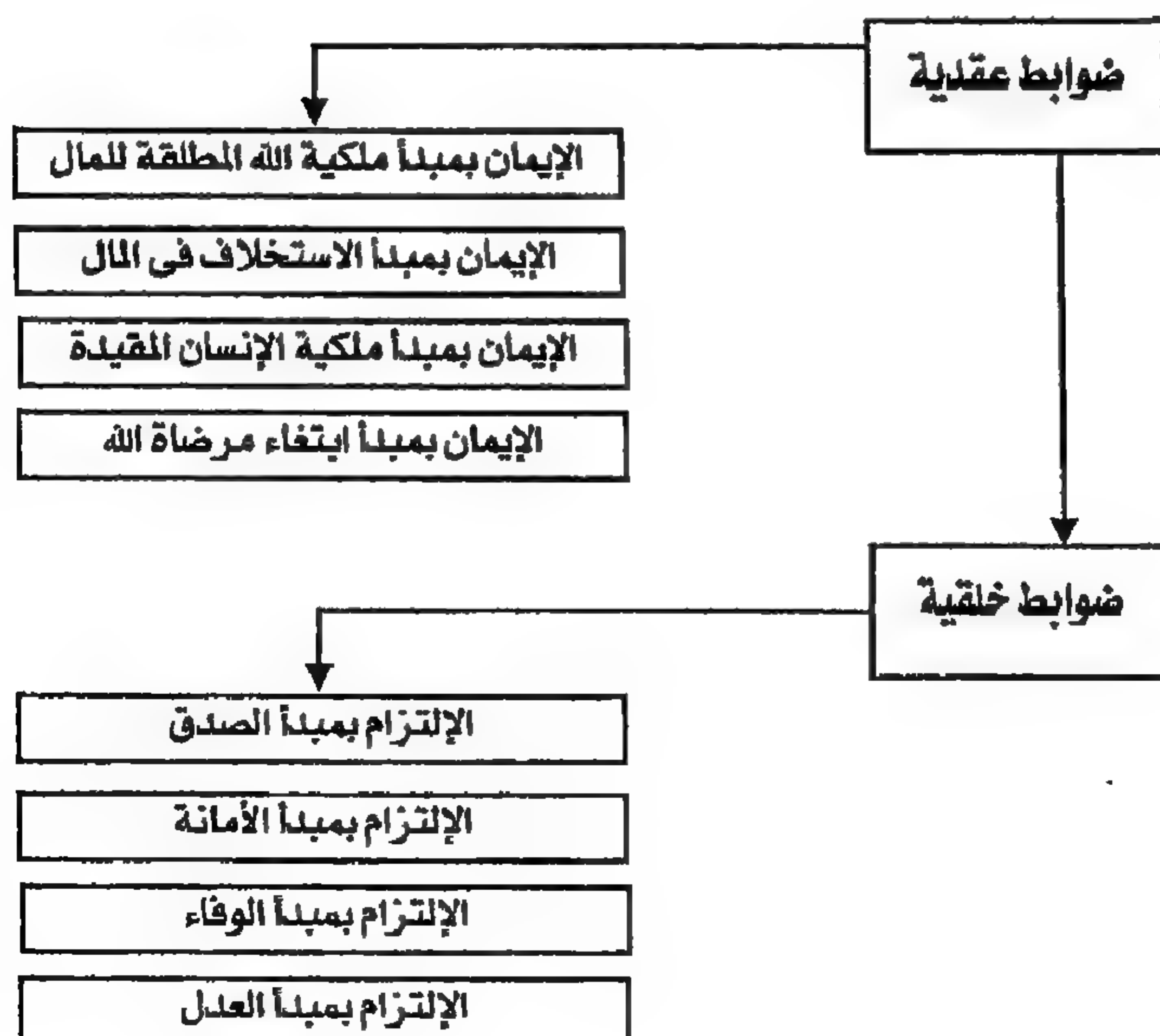
وجدير بالذكر أن نذكر في نهاية المبحث وأن نوضح أن هناك مبادئ أخرى لا تقل أهمية عن تلك المبادئ لأبد للمستثمر المسلم أن يراعيها عند استثماره للمال ونذكر منها إجمالاً :

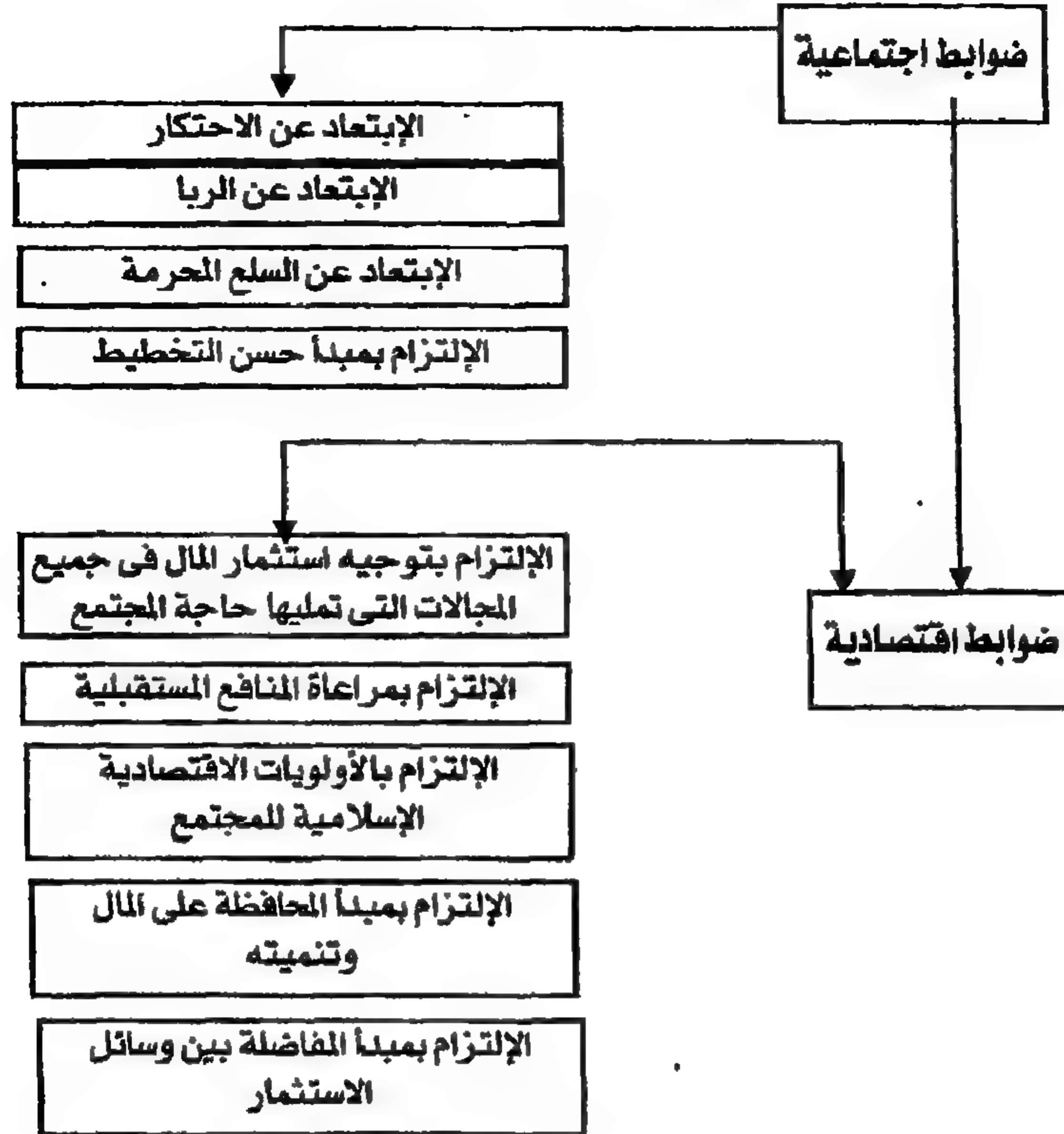
- عدم الغرر.
- عدم أكل أموال الناس بالباطل.
- الإلتزام بقاعدة الغنم بالغرم.
- الإلتزام بقاعدة لا ضرر ولا ضرار.

ويمكن تجميع كل تلك الضوابط من خلال الخريطة الإيضاحية التالية Flow-

Chart

#### الضوابط الشرعية للاستثمار الإسلامي





### ثالثاً : الاهتمام بدور الاستثمار في إطار الشريعة :

يمكن تفصيل دور الاستثمار من خلال توظيف الصيغ والقواعد والمبادئ والضوابط الشرعية السابق عرض بعضها في ثنايا النشاط الاستثمار، مما يؤدي ذلك إلى ازدهار النشاط الاستثماري وارتفاع حجمه وجودته وذلك من خلال ما يلي :

#### 1- في مجال التسويق :

إن الإلتزام بالقيم العقدية والأخلاقية في النشاط التسويقي للمنتج، سيكون له مردودة إيجابية، والتأكيد على شمولية النظرة، بمعنى تطبيق المبادئ الأخلاقية الرشيدة على كافة جوانب العملية التسويقية، من مواصفات جيدة للسلعة، ومن وسائل ترويج (دعاية، إعلان، تسهيلات في السداد)، وفي الإبتعاد عن الاحتكار في التوزيع، إلخ...

والتركيز فى البداية على الجودة انطلاقاً من إيمان بقيم الإحسان والإتقان والصدق والأمانة وعدم الغش والتدليس.. إلخ، ثم يأتى بعد ذلك النشاط الترويجى.

ويمكن أن نسوق هنا بعض المقترحات التى نراها فعالة فى تنشيط الجوانب التسويقية للمنتجات لصناعية من خلال القيم الإسلامية.

- فمثلاً يمكن إتخاذ الغلاف الخارجى شكلاً أو مظهراً إسلامياً، أو كتابة شعارات أو رسوم توضيحية، تتعلق بوظيفة هذا المنتج فى الحياة اليومية للإنسان المسلم.

- كذلك إعطاء أهمية لوجود قناة اتصال مباشر بين المستهلك ومصدر التوزيع، لتلقى ملاحظاته عليها ورغبته فيها، من خلال إطار يلتزم بقاعدة "الدين النصيحة".

- وينبغى إعطاء أولوية لتوفير مستلزمات الحاجات الأساسية، انطلاقاً من فقه الأولويات، سواء فى باب المقاصد الشرعية، أو فى غيرها من أبواب الفقه الإسلامى، التى تستند على ترتيب واضح للأولويات يعكس أهميتها ودورها فى حياة الإنسان وتيسيرها.

- ولا نقول هنا بالزام القطاع الخاص بإنتاج الضرورات، لا تقصد ذلك بالقطع، وإنما أهمية الدراسة الجيدة للسوق والتعرف على نوعية السلع والخدمات التى تشبع احتياجات أساسية للقطاع الأكبر من المواطنين، وبالتالى ضمان توفير طلب مرتفع على السلع، فى نفس الوقت قيام المستثمر بدور فى تسخير المال أو الاستثمار لرفاهية الإنسان.

- توسيع دائرة الترويج بإشراك الأساتذة والعلماء وأصحاب الرأى فى التعرف على النشاط والإنتاج، والأخذ ببعض اقتراحاتهم، وإيجاد صلة وثيقة بينهم وبين المنشأة، وبذلك تتسع دائرة الترويج من خلال هؤلاء وغيرهم.

- أهمية الإلتزام بقيم الوفاء فى عقود والمواثيق، وعدم المماطلة فى أداء الواجبات.



## 2- فى مجال التمويل :

ويمثل هذا المجال ميداناً خصباً لتفعيل الضوابط الإسلامية للاستثمار، فالجودة والترويج الجيد والاهتمام بالمستهلك وإنتاج السلع ذات الطلب العريض، قد تدعو إليها ضرورة إقتصادية، هى الرغبة فى النجاح والنمو وكسب السوق، أما التمويل فإن الإلتزام بالضوابط الشرعية الحاكمة له، فينبع أساساً من المعتاد فى الحلال والحرام والرغبة فى الإلتزام به.

وما تتميز به صيغ الاستثمار الإسلامية أنها صالحة لكل الأنشطة الاستثمارية، وأن لها دوراً إيجابياً فى المساهمة فى تدعيم النشاط الاستثمارى وجعله أكثر ضماناً وعدالة بين الممول والمشروع الاستثمارى، وفى أنها تبرر على نحو معقول على سبب حصول الممول على جزء من العائد الممول، عكس أساليب التمويل الربوية والمجال مفتوح ومهيأ تماماً، لتطور الصيغ وآليات التمويل ومنها :

### 1/2- فى المشاركات :

أ- احتساب ربحية أطراف العملية الإنتاجية (الممول / المشروع) على أساس جزء شائع فى البداية، ثم بعد تحقق قدر معين من الربح يمكن استخدام أسلوب التفاضل، مثال : تقسيم الربح بنسبة 30 — 70% حتى وصول الربح إلى مبلغ مليون جنيه، وما زاد على المليون يوزع بنسبة مختلفة 50% لكل طرف، أو إعطاء طرف ما المبلغ الذى يزيد عن رقم المليون جنيه ربح.

وبذلك يمكن توفير فرصة لتحفيز المستثمر على العمل والإنتاج والكسب، حتى يحصل على قدر أكبر من الربح، وكذلك ضمان حصول الممول على عائد مرضى فى هذه الحالة، وبالتالي يتحقق هدف كل طرف.

ب- كذلك، استخدام صيغة المشاركة فى الناتج فقط وليس فى رأس المال، أى تمويل رأس المال العامل فقط، بحيث لا تتأثر ملكية المستثمر لأصوله ولا تشاركه فيها الجهة الممولة، ويحتسب مقابل لمشاركة الأصول الثابتة فى الدورة بمبلغ 2 مليون جنيه (وفقاً لمستوى وحجم المعدات والآلات وطبيعة النشاط)، وتحتسب نسبة من الربح مقابل أصولها الثابتة، وتحصل الجهة الممولة على نصيب فى الربح مقابل السيولة.

ج- ويمكن أيضاً، تقدير أو احتساب نصي بالمؤسسة التمويلية فى صورة نسبة من إيراد المبيعات قبل احتساب تكلفة التوزيع، وذلك فى المجالات التى تتسم بها نفقات التوزيع بالارتفاع، ويعتبر هذا الأسلوب جذاباً للمؤسسات التمويلية فى حالة ما أن تكلفة الإنتاج لا تمثل نسبة مرتفعة من ثمن البيع.

د- وأيضاً، يمكن تقدير نصيب التمويل فى شكل عيني، أى نسبة من الناتج العيني، طن أو أكثر أو أقل، وذلك إذا توافرت لدى المؤسسة التمويلية فرصة لتسويق هذا الجزء بمعرفتها.

هـ- كذلك يمكن تضمين عقد المشاركة نصاً، يفيد أنه إذا ارتفعت تكلفة إنتاج الوحدة من المبيعات عن مبلغ معين، فإن المنتج يتحمل هذه النسبة الزائدة، ويمكن هنا الاسترشاد بالأسلوب الأمثل لمستوى التكاليف فى الأنشطة أو الصناعات المثيلة، لأن ذلك يعتبر إهمالاً وتقصيراً من المنتج، ينبغى أن يتحمله.

## 2/2- فى المعاوضات :

- يتمثل التطوير المقترح فى هذا الصدد، فى الأخذ بفكرة الخلط أو العقود الموازية، وفى الفقه الموروث إشارات وأمثلة على حالات مثلية، مثل إجارة مع شرط البيع.. وغيرها.

- فمثلاً يمكن عمل عقد سلم على شراء بضاعة معينة، فى نفس الوقت إجراء عقد سلم على كمية مساوية لها فى المقدر ولكن فى تاريخ لاحق وهذا ما يسمى بعقد السلم الموازى.

توظيف صيغة عقد الاستصناع فى الحصول على تمويل، وخاصة وأنها تتميز بأنه يمكن الحصول فيها على ثمن السلعة التى ستصنع فى المستقبل، وبذلك تتفوق على عقد السلم فى هذا المجال بأن الصانع سوف يقبض الثمن مقدماً مما يخل له مشكلة نقص السيولة، كما يمكن أيضاً إجراء عقد سلم على سلعة الاستصناع، التى تسلم فى المستقبل ويجرى حالياً إنتاجها.

مثال ذلك، حصول المنشأة الصناعية على تمويل من الغير مقابل توقيع عقد استصناع بموجبه تقدم المنشأة الصناعية بضاعة كمية من منتج ما، كمية محددة وتحديد موعد التسليم، فى نفس الوقت، يمكن للمنشأة الصناعية أن تبحث عن متعامل للتعاقد على شراء هذه الصفقة، إما بموجب عقد سليم، إذا كان الدفع للثمن سيتم حالاً، أو بيع مطلق، أحل أو يسد جزء من الثمن.



## الفصل السابع

### سياسات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية





## الفصل السابع

### سياسات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية

#### أولاً : أهداف السياسة الاستثمارية :

تعتبر سياسة الاستثمار من أهم السياسات المصرفية في البنك الإسلامي باعتبارها المنفذ الوحيد لتوظيف موارد البنك حيث يحرم عليه التعامل في الائتمان كما هو الحال في البنوك التجارية التقليدية.

وتتحدد أهداف السياسة الاستثمارية ضمن إطار تحقيق الربح والاحتفاظ بنسبة كافية من السيولة النقدية لمواجهة الطلب على المسحوبات النقدية وعلى ضوء ذلك فيمكن تحديد أهداف البنوك الإسلامية على النحو التالي :

1- تأمين السيولة الكافية للبنك : وذلك بإيجاد احتياجات ممتازة بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية في الوقت ذاته تشغيل جزء من الاحتياطيات النقدية العاطلة في بعض ميادين الاستثمار وذلك بالاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم فقط حيث إن البنك الإسلامي لا سنة في السندات) والتي تحقق عائداً عن طريق الأرباح التي تحققها الشركات العائدة لها هذه الأسهم وفي الوقت ذاته يمكن بيعها عند الحاجة إلى سيولة نقدية وقد يتعرض البنك عند قيامه بالبيع لجزء من هذه الاستثمارات لتدعيم سيولته لبعض الخسائر نتيجة لانخفاض الأسعار ولكن يجب على البنك القيام بتغطية هذه الخسارة من الإيرادات الأخرى.

2- تنويع الاستثمارات : وذلك بالقيام بالمشاركات والمضاربات في مختلف الأنشطة الاقتصادية مع تعدد أساليب الاستثمار بحيث تكون نسبة المخاطر أقل وتغطية خسائر بعض النشاطات بأرباح النشاطات الأخرى من خلال سياسة توزيع المبالغ المخصصة للاستثمار على مختلف المجالات بحيث تتوزع المبالغ على أوسع نطاق لخدمة الأفراد الذين يحتاجوا إلى التمويل قصير الأجل.

3- التركيز على عمليات الاستثمار : التي تساعد في تكوين الطلب على المنتجات المحلية وفي توفير الاستراتيجية والتي يمثل توافرها ضرورة اجتماعية وسياسية

لهذا فإن على البنك توجيه جزء من الأموال المتاحة في تكوين الطلب إلى هذا النوع من السلع الأساسية مع ملاحظة سهولة بيعها وتخزينها.

4- إيجاد التوازن بين السيولة والاحتياطات النقدية : حيث يجب أن يوازن البنك الإسلامى بين متطلباته من السيولة النقدية المحتجزة وبين سياسة الاحتياطات النقدية المقررة من البنك المركزى لمقابلة الاحتياجات النقدية أو لتنفيذ السياسة النقدية التى يرسمها البنك المركزى.

ومن خلال تحديد أهداف المصرف الإسلامى يمكن على أساس ذلك تحديد السمات التى يتسم بها الاستثمار فى المصرف الإسلامى والتى يتمثل أهمها فى :

### ثانياً : سمات الاستثمار فى المصرف الإسلامى :

1- تمسك إدارة المصرف الإسلامى بالمفهوم البديهي لوظيفة النقود باعتبارها وسيلة للاستثمار وليست سلعة له باعتبار أن الربا وهو محرم حسب الشريعة الإسلامية معناه تغيير الوظيفة البديهية للنقود بحيث تكون سلعة تباع وتشترى وتستأجر وينتج عن ذلك أن تلد النقود نقوداً أخرى تسمى الفائدة وهو الأمر الذى يرفضه الإسلام والذى يرى أنه يجب أن تكون وظيفة النقود تتفاعل مع العمل ليكون الناتج ربحاً حلالاً.

2- إحلال العمل فى وصفه الصحيح من عوامل الإنتاج لضمان جديده الاستثمار فى إضافة حقيقية لاقتصاد المجتمع والمنظمات والأفراد.

3- ربط المشروعات الاستثمارية بالاحتياجات الحقيقية حيث إن التشريع الإسلامى يراعى مصالح الجماعة وعند تعارض مصلحة الفرد معها فإنه يهدرها.

4- الإلتزام بأحكام الإسلام بإباحة أو منعا فى مختلف الأنشطة الاستثمارية للمصرف.

ومن هنا فمن البديهي وجوب إلتزام إدارة المصرف بأحكام الشرع فى التوظيف الاستثمارى بداية ومساراً وهدفاً فتختار ما أحل الشرع وتتجنب ما حرمة وتدع ما فيه شبه.

### ثالثاً : الاستثمار في المصارف الإسلامية :

يقوم البنك باستثمار أمواله وأموال مودعيه في المجالات المشروعة ووفقاً لعقود المضاربة مع أصحاب الودائع الاستثمارية ومن المجالات التي يستثمر فيها البنك الإسلامي :

- 1- شراء أسهم الشركات الناجحة وتحقيق أرباح منها عن طريق إعادة بيعها أو تحصيل كوبوناتها.
- 2- تمويل مشروعات التجار والصناعات الصغيرة عن طريق عقود شركات توصية بسيطة.
- 3- تمويل المشروعات التي تحتاج إلى تمويل مؤقت أو موسمي عن طريق الاشتراك في الأرباح أو الخسائر التي تنتج.
- 4- فتح الاعتمادات المستندية المغطاة بالكامل مقابل حصول البنك على أجر أو تمويل هذه الاعتمادات بشرط دخول البنك شريكاً مع التاجر في الأرباح والخسائر من هذه العملية.

ويتضح مما سبق ما يلي :

- (1) أن البنك الإسلامي لا يقوم بالإقراض للمشروعات الاقتصادية بل هو يدخل شريكاً في استثماراتها مقابل اقتسام الأرباح أو الخسائر وهذا لا يمنع من قيام البنك بدراساته اللازمة قبل الدخول في هذا الاستثمار.
- (2) إقراض البنك الإسلامي لأغراض إجتماعية سواء للأفراد أو للهيئات وهو (القرض الحسن) دون أي عائد إنما يتم بعد أن يكون البنك قد حقق أرباحاً فعلاً يخصص منها جزءاً لمثل هذه الأغراض وهذا بالإضافة على قيام البنك بأداء الزكاة الواجبة على أمواله.
- (3) إذا اضطر البنك الإسلامي للاشتراك مع بنك تجاري فإن ذلك يتم عن طريق المشاركة في رأس المال والأرباح والخسائر.



#### رابعاً : الأسس التوظيفية الخاصة بتمويل الاستثمارات فى المصارف الإسلامية :

يعد التمويل الممنوح علاقة ارتباطية بين البنك وبين عميله وهى علاقة قائمة على الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهى أيضاً علاقة تعاونية ذات طبيعة خاصة، ويتعين قبل الدخول فى تفاصيل هذه العلاقة أن يتم دراسة مجموعة من الأسس التوظيفية الخاصة بالتمويل المطلوب منحه من البنك إلى عميله، وهى تأخذ شكل عوامل خاصة بالتمويل يتعين معرفتها ودراسة أبعادها قبل إتخاذ القرار بمنح التمويل أو عدم منحه. وأهم هذه العوامل هى ما يلى :

##### 1- الغرض من التمويل :

حيث يجب معرفة الغرض من التمويل بشكل تفصيلي وأن يحدد العميل المجال الذى سوف يستخدم فيه هذا التمويل بشكل دقيق حتى يمكن للبنك إتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا التمويل من عدمه وهل يتوافق مع سياسة البنك التمويلية الإسلامية، ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية أم يتعارض معها، فضلاً عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التمويل ونوعه مع الغرض المطلوب.

##### 2- مدة التمويل :

من المتعارف عليه أن المخاطر تزداد بزيادة المدة الممنوح عنها التمويل، ومن ثم يجب معرفة المدة التى يرغب العميل فى الحصول على مبلغ التمويل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات وقدرات العميل، ومع الموارد أو عائد النشاط الذى يقوم به، بحيث تكفى الإيرادات المتولدة عن النشاط لسداد مبلغ التمويل أم لا.

##### 3- مصدر السداد :

بمعنى هل سيقوم بسداد مبلغ التمويل من الموارد الناجمة عن النشاط الذى استخدم المبلغ فى تمويله، أم من خلال موارد أخرى لأنشطة أخرى وهل هى موارد تتصف بالانتظام أو بالتقلب، وهل هناك مخاطر تهدد استمرارها، أما أنها موارد مستمرة، وهل هى كافية فى مجموعها العام لسداد هذه الإلتزامات أم لا، وهل هناك التزامات تقع على عاتق العميل يتعين سدادها أيضاً من هذه الموارد، هل هناك إمتيازات قانونية ممنوحة أى جهة على هذه الموارد أم لا.

#### 4- نوع التمويل المطلوب :

يجب تحديد نوع التمويل المطلوب، وهل يتوافق مع السياسة العامة للبنك أم يتعارض معها، وهل يتناسب مع الغرض أو النشاط الذي يقوم بتمويله، وهل هناك عقبات معينة تحول دون السداد من جانب العميل سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، أو خلال فترة منح التمويل.

#### 5- المبلغ المطلوب :

لمبلغ التمويل أهمية محورية خاصة، حيث كلما زاد المبلغ عن حد معين زادت مخاطر عدم سداده، وكلما كان البنك أحرص في الدراسات والبحوث التي يجريها، وقد يفكر في إشراك أكثر من بنك معه في تمويل العملية الائتمانية، وخاصة أن نتائج عدم سداد مبلغ ضخمة تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للبنك ومن ثم على استمراره في تأدية رسالته.

أما إذا كان المبلغ المطلوب صغيراً، فإنه يكون من السهل الحصول عليه إذا توافرت الشروط الائتمانية المعتادة فيه.

هذه من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مقدار العائد المتوقع تحقيقه من عملية التمويل، ومدى المخاطر التي تكشف العملية التمويلية أيضاً من العوامل المؤثرة على اتخاذ البنك الإسلامي قراره، فدافع الربح هام بالنسبة للبنك الإسلامي، باعتباره مؤسسة ولكن يتم تحقيق هذا الربح في إطار مفهوم وضوابط إسلامية محددة.

#### خامساً : تحليل جدوى مشروعات الاستثمار داخل المصارف الإسلامية :

يتوقف حجم تمويل بالشاركة على مدى ما يطلبه العملاء من البنك الإسلامي حتى ولو استطاع البنك تشجيع الكثيرين على مشاركته وكذلك فيستطيع البنك الإسلامي توظيف بعض أمواله المتاحة للاستثمار في أسهم شركات إسلامية أو في صكوك مضاربة إسلامية ولكن توظيفه ستتوقف على ما يتاح في السوق المالية وهي محدودة أيضاً.

فالبنك الإسلامى إذن يجب أن يقوم بتأسيس مشروعات حتى يستطيع توظيف موارده سواء كانت مؤسسة بمعرفة البنك الإسلامى أو بالإشتراك مع الغير أو المساعدة على تأسيسها من خلال التمويل وهذه المشروعات من الممكن أن تكون أنشطتها صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمات ومن الممكن أيضاً أن يحتفظ البنك بالملكية لفترة طويلة أو يطرح المشروع للإكتتاب العام أو ينتظر حتى نجاح المشروع، وذلك لأن قيام البنوك الإسلامية بإنشاء مشروعات الاستثمار أو الترويج لها والمشاركة فيها هى المسئولية الأساسية للبنوك الإسلامية وبدون هذه المسئولية يصبح البنك الإسلامى مجرد مؤسسة حلال وليس مؤسسة اقتصادية تدعم النظام الاقتصادى.

فالبنك الإسلامى بصفته العقائدية والتى ينطلق منها يجب وأن يلتزم بأهداف النظام الاقتصادى الإسلامى المتمثلة فى:

- زيادة معدل النمو الاقتصادى.
- تحقيق مستوى عال من التوازن بين العمالة واستقرار الأسعار.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية.
- العدالة فى توزيع الدخل.
- الاستقلال الاقتصادى / الميزة الاقتصادية النسبية.
- جودة الحياة (المادية والمعنوية).

صفة البنك الإسلامى الاستثمارية والتنموية صفة ملازمة له حتى إن معظم إتفاقيات إنشاء معظم البنوك الإسلامية ينص فيها على تأكيد هذه الصفة التنموية للبنوك الإسلامية.

1- التعرف على فرص الاستثمار وتعريف المستثمرين بها وإتخاذ كافة الطرق لدراسة هذه الفرص ويتم إختيار المشروعات للدراسة بناء على عدة معايير ابتداء من دراسات قطاعية للمجالات التى يريد البنك الدخول فيها ودراسات السوق إلى الاستجابة للحاجات الإنسانية الأساسية.

2- تحليل المشروعات ودراسة جدواها أو صلاحيتها وسلامتها ويتم التحليل من خلال الجدوى الشرعية والفنية والتجارية والإدارية والتنظيمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

3- ترويج المشروعات بعد دراستها وذلك بتشجيع المستثمرين على القيام بوضع هذه المشروعات موضع التنفيذ ويتم ذلك بجميع الوسائل المتوفرة كالإعلام وتأسيس التجمعات المصرفية لتمويل المشروعات.

4- تحسين المناخ الاستثماري بنشر دراسات وبحوث وحقائق عن الاقتصاد القومي واتجاهاته والاتصال بالأجهزة المركزية لنشر بيانات مطلوبة للمستثمرين والمشاركة في تغيير القوانين واللوائح التي تفيد المستثمرين.

5- تقديم رأس المال المبدئي (عند بداية المشروعات) لمشروعات الغير والتي فيها يتحمل المستثمر مسؤوليته بالكامل وتأسيس مشروعات بالاشتراك مع المستثمرين وتأسيس مشروعات بملكية تامة ثم بيع الأسهم.

6- تمويل التوسيع في المشروعات القائمة فعلاً سواء كانت تابعة للبنك أو مملوكة لغير البنك.

#### 1- طبيعة الأموال والاستثمار لدى البنك الإسلامي :

حيث أن طبيعة الأموال المتاحة لدى البنك الإسلامي تجعله صالحاً للدخول في المشروعات الاستثمارية في أي مرحلة من المراحل فمودةى البنك الإسلامية لا يلتزمون بعائد محدد لأنهم يقدمون أموالهم للتخلص من شبهة الربا ويعرفون أن البنوك ستستثمرها في الاستثمار التنامى ومن ثم فطبيعة هذه الأموال تفرض على البنك الإسلامى القيام بإنشاء المشروعات والترويج لها.

بل أن البنك الإسلامى يضطر إلى إنشاء المشروعات بنفسه إذا كانت تدفقات الودائع مع التفويض بالاستثمار أكبر من طلبات التمويل بالمشاركة وحيث إنه لا يستطيع إيداعها لدى البنوك الأخرى بفائدة للتخوف من الربا كما أن ذلك يعتبر عجزاً من البنك الإسلامى إذا لم يستثمر الأموال المودعة لديه وهدماً لفكرة البنوك الإسلامية إذا أودعها لدى البنوك الأخرى بفائدة يعتبرها أساساً ربوياً.

#### فالعوامل الدافعة للبنك الإسلامى للقيام بإنشاء مشروعات تنشأ من :

- طبيعة البنك الإسلامى مؤسسة استثمارية تنموية.

- ضعف الطلب على التمويل الجارى بالمشاركة.



- ضعف سوق الأوراق المالية الإسلامية.
  - طبيعة الودائع المتاحة للتوظيف (عدم الارتباط بعائد محدد سلفاً).
  - الإيقاع السريع لتدفقات الودائع.
- وهناك أنواع لمشروعات الاستثمار التى يفضل البنك الإسلامى الدخول فيها هى :
- المشروعات التى تثبت جدواها المالية تحقيقاً لأرباح لازمة لاستثمار الأموال.
- 1- المشروعات التى يحتاجها المجتمع لتحقيق بعض أنواع المسئولية الإجتماعية.
  - 2- المشروعات التى تساندها إدارة كفاء.
  - 3- المشروعات التى تحقق ربحية على المدى الطويل.
  - 4- المشروعات التى توازن فى المخاطر التى يواجهها البنك أو الشركة.
- وفيما يلى تحليل البنك الإسلامى لمشروعات الاستثمار.

## 2- تحليل البنك الإسلامى لمشروعات الاستثمار :

مشروعات الاستثمار عادة تكلف البنك عادة بتكاليف مالية كبيرة فى حين أن نتائجها لا تظهر إلا بعد فترات طويلة المدى ولذلك فإنه من المؤكد أن يقوم البنك بدراسة وافية للمشروعات التى يقوم بإنشائها أو تمويلها حتى يتأكد أن المشروع الذى سيتم الاستثمار فيه ملائم لأهداف البنك، وبالنسبة للبنك الإسلامى فإنه يقوم بدراسة ما يلى :

- 1- الدراسة الشرعية.
- 2- الدراسة الفنية.
- 3- الدراسة التجارية.
- 4- الدراسة التنظيمية والإدارية.
- 5- الدراسة المالية.
- 6- الدراسة الاقتصادية والاجتماعية.

## 1/2- دراسة الجدوى الشرعية :

يهتم البنك الإسلامي بالدراسة الشرعية والمقصود بها ألا تكون في المشروع محل الدراسة أي مخالفات لإحكام الشريعة الإسلامية وليس فقط تجنب الربا والسلع والخدمات المحرمة ولكن على مستوى الأولويات الإسلامية والالتزام بالسلوك الإسلامي بشكل عام ومن ثم فالمشروع الاستثماري يعتبر سليماً من الناحية الشرعية إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

### أ- أن تكون معاملاته المالية حلالاً :

بمعنى عدم إتباع المشروع لأسلوب الاقتراض بفوائد أو الإقراض بها أو إتباع معاملات محرمة وهنا يكون دور الهيئة الشرعية العليا للبنوك الإسلامية حيث أنها تحدد المعاملات التي تدخل فيها شبهة الحرمة.

### ب- أن تكون سلعة وخدماته حلالاً :

بمعنى أن تكون السلع المطلوب إنتاجها غير محرمة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية وأن يكون ما يدخل في المشروع وما يقدم إليه من سلع وخدمات غير محرم.

### ج- التقيد بالأولويات الإسلامية ومراعاتها :

فالمشروع لا يعتبر سليماً من الناحية الشرعية ومفضلاً على غيره من المشروعات إلا إذا كانت السلع المقدمة ضرورية بمعنى أن تحتاجها الأمة الإسلامية وذلك إنطلاقاً من منطق الأولويات الإسلامية بمحاربة الفقر الذي يعيش فيه معظم المسلمين وتختلف هذه الأولويات الإسلامية من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر.

أما إذا كانت السلعة المنتجة تمثل احتياجات كبيرة للدولة المسلمة فإن المشروع يعتبر سليماً من الناحية الشرعية.

### د- إتباع السلوك الإسلامي :

حيث يعتبر المشروع سليماً إذا كان مصمماً على أساس ممارسة السلوك الإسلامي في مرحلة الإنشاء وكذلك في مرحلة التنفيذ والمقصود بالسلوك الإسلامي الالتزام بالمعايير الأخلاقية التي وردت في القرآن والسنة مثل :

- عدم أكل أموال الأفراد بالباطل وإعطاء الرشوة.
- عدم بخس الناس أشياءهم.
- عدم التبذير في التصميم الإنشائي والاتفاق بشكل عام (وللأسف فهناك بعض البنوك الإسلامية عند قيامه بإنشاء مبانيها تقوم بتكلفتها تكلفة باهظة لا تتفق مع التعاليم الإسلامية بعدم التبذير).
- عدم إغفال الزكاة في حسابات المشروع.
- عدم إسناد مسؤولية تنفيذ الأعمال للأقارب والمصالح الشخصية دون مراعاة نتائج المشروع.

## 2/2- دراسة الجدوى (السوقية والتسويقية) :

### سوق السلعة واتجاهاته :

يعتبر المشروع سليماً إذا كان هناك طلب على السلعة محلياً أو عالمياً ويكفى أن يكون الطلب واضحاً ولا يمكن أن تتوافر الطلب على أى سلعة إلا بمعرفة الإنتاج القومى الحال والمتوقع وحجم الاستيراد من الخارج والصادرات وبالتالي معرفة صافى الاستهلاك المحلى والزيادة المتوقعة فى الطلب المحلى.

ولا يكفى لى يكون المشروع سليماً معرفة السوق الحالية للسلعة بل ويجب معرفة اتجاهات لحكومة نحو السلعة ونحو تصنيعها وتسعيرها وشروط بيعها وإنشاء مشروعات منافسة ومعرفة أية تصرفات حكومية تظهر فى شكل قوانين ولوائح للاستيراد والتصدير والجمارك.

### ب- الحاجات الإنسانية الأساسية :

فالبنك الإسلامية يعتبر المشروع جيد إذا كان يحقق حاجات إنسانية أساسية ولو لم تكن القدرة الشرائية الحالية كافية لبيع السلع بأسعار نحقق أرباحاً كافية حيث يعتبر البنك الإسلامى الحاجات الإنسانية الأساسية هى بداية الأولويات الإسلامية.

### ج- التميز التنافسي :

فإذا كان التميز التنافس واضحاً يصبح المشروع سليماً من الناحية التسويقية  
فيتميز المشروع في :

- جودة المنتجات.
  - انخفاض الأسعار.
  - إمكانية استمرار تلبية طلبات المستهلكين من السلع المنتجة والخدمات المقدمة.
  - توافر السلعة في عدة أماكن مختلفة.
  - مزايا خاصة بالسلعة.
- والتميز التنافسي ليس مكلف ولكنه يخضع لتحركات المنافسين ومن هنا فيلزم أن يكون للمشروع استراتيجية تسويقية واضحة.

### 3/2- دراسة الجدوى الفنية :

يتم دراسة المشروع فنياً من حيث :

### 1/3/2- موقع المشروع :

فالموقع السليم هو الموقع الذي يأخذ في الحسبان أربعة اعتبارات أساسية كالسياسات الحكومية والوزن النسبي والتفاعل بين مختلف العوامل المرتبطة بالمشروع مثل القرب من العناصر المستخدمة أو القرب من منافذ توزيع المنتجات، توافر المرافق والخدمات العامة (البنية الأساسية أو المرافق الارتكازية) والظروف البيئية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الموقع السليم للمشروع يأخذ في الحسبان الاتجاهات الحكومية نحو توطيد الصناعات فكثير من الحكومات تسعى إلى تحفيز المشروعات ببناء المصانع في المحافظات والمناطق النائية لتشجيع التعمير ولتنشيط تشغيل المدن بالمجمعات الصناعية الجديدة.

والموقع السليم للمشروع يأخذ في الحسبان مدى توافر المواد الخام وباقي العناصر المستخدمة والقرب من مناطق الاستهلاك والتوزيع ويتم حساب ذلك من طريق



تكاليف النقل والإنتاج والتوزيع لمختلف المواقع من منظور المواد الخام ومن منظور أسواق البيع ومن ثم يفضل للمشروعات التى تعتمد على مواد خام بكثرة أن توجد بجانب مصادر تلك الموارد حيث يقلل من تكاليف النقل أما بالنسبة للمشروعات المعتمدة على مواد مستوردة فيفضل قريبا من ميناء الاستيراد.

والموقع السليم للمشروع يأخذ فى الحسبان مدى توافر المرافق العامة اللازمة للمشروع كالطاقة الكهربائية والنقل والمياه والمواصلات فعدم وجود الطاقة أو ارتفاع تكلفتها يؤثر تأثيراً خطيراً على المشروع إذا كان للطاقة دور هام حيث أن الأمر قد يتطلب أن يولد المشروع طاقته بنفسه كما يلزم حساب تكاليف نقل المواد الخام والمنتجات ويجب أيضاً دراسة تسهيلات النقل سواء أكان برى أو بحرياً أو جواً والقدرة على التخزين كما يتم دراسة الموقع للمشروع من حيث :

- مدى سهولة الحصول على العمال المهرة وغير المهرة ومصاريف إسكانهم وانتقالاتهم وإعاشتهم.
- عوادم المشروع من حيث الحرارة والضوضاء والمخلفات وكيفية تصريف ذلك وتقليل آثاره الضارة على البيئة.
- التسهيلات فى الصيانة.
- اللوائح القانونية المحلية المتعلقة بالمشروع كالضرائب والإعفاءات واحتياطات الأمن.
- المناخ من حيث درجة الحرارة والرطوبة والأترية والفيضانات.

### 2/3/2- الحجم الأمثل للطاقة الإنتاجية الملائمة :

الحجم الأمثل والطاقة الإنتاجية الملائمة هى الطاقة العادية الممكنة تحت ظروف التشغيل العادية والتى تتساوى مع الطلب فى السوق أو الحاجة فالطاقة الملائمة هى التى تتسق مع احتياجات السوق والحاجات الإنسانية الأساسية ومع إمكانيات توفير المواد الخام وباقى الموارد اللازمة.

ويجب أن تمثل الطاقة الإنتاجية المستوى الأمثل للإنتاج والذى يتحدد بالتفاعل النسبى لمختلف عناصر دراسة الجدوى كالتكنولوجيا والآلات والخامات وتكاليف الاستثمار والقدرة الاستيعابية للسوق وإمكانيات التغطية. وفى كل الحالات يجب أخذ

الحد الاقتصادي الأدنى وهو يمكن حسابه ومعرفته لكثير من الصناعات وإذا كان هناك مشاكل بالنسبة للمواد الخام سواء المحلية أو المستوردة والصناعات الوسيطة فلا بد من التفكير في البدائل المتاحة، ويجب أيضاً تحديد الطاقة الممكنة الملائمة في ضوء المبيعات المتوقعة.

### ج- التكنولوجيا الملائمة :

حيث إنه يجب أن تكون التكنولوجيا ملائمة حتى يتم التأكد من السلامة الفنية للمشروع وتكون ملائمة إذا توافر خمسة شروط :

- 1- أن تكون متسقة مع التركيبة المثلى لمكونات المشروعات.
  - 2- أن تكون آثارها مدروسة من حيث العلاقات التعاقدية مع أصحابها الأصليين.
  - 3- أن تكون متسقة مع الآلات والعدد المستخدمة.
  - 4- أن تكون متسقة مع حجم الطاقة الإنتاجية العادية الممكنة.
  - 5- أن تكون ناجحة ومجربة في بلادها الأصلية وغير معرضة للتقادم السريع.
- وأيضاً من المفترض أن تهتم المشروعات التي في البلاد ذات كثافة سكانية بأن تجعل هناك كثافة عمالية حيث الاعتماد الأكبر على لعمال بدلاً من الاعتماد على الكثافة الرأسمالية (الاعتماد على الآلات).

كذلك يجب ملائمة التكنولوجيا المعدة لطاقت إنتاجية كبيرة للمشروعات ذات الطاقة الإنتاجية العالية.

### د- الطاقة والمرافق :

فالطاقة مرتبطة بالتكنولوجيا ومن ثم فيجب أن تكون هناك معرفة مسبقة لمصادر الطاقة ومدى توافرها وما هي البدائل المتوفرة لتحقيق الطاقة الكهربائية. وكذلك المرافق فهي مشكلة تظهر عند اختيار الموقع ومن هنا يجب دراسة مدى توافر كل من :

- المياه اللازمة للإنتاج والمشاكل المتعلقة بها ومعالجتها.
- الصرف الصحي ومدى وجود شبكات له وتكاليف مد تلك الشبكات.

- الطرق البرية والسكك الحديدية والبدائل المتوفرة.

- المواصلات السلوكية واللاسلكية.

وتظهر مشكلة المرافق إذا كان للمشروع أكثر من موقع لذلك يجب الاهتمام بها.

#### هـ- القوى العاملة :

يعتبر المشروع سليماً فنياً إذا تمت العمالة المرتبطة به للتأكد من توافرها بالقدرات والمهارات اللازمة وبالأعداد المناسبة وبالتكلفة المناسبة وفي الوقت المناسب.

وهنا يجب على المشروع وضع دراسة تفصيلية لمتطلبات العمالة حيث يوضح فيها الاحتياجات من العمال الغير مهرة والمهرة والمشرفين والإداريين ورجال البيع وكذلك الاهتمام بالآتي :

- تقدير الطلب والعرض من مختلف الفئات في منطقة المشروع.

- مستوى المهارات الموجودة على المستوى المحلي والقومي.

- معرفة القواعد واللوائح الحاكمة للعلاقات العمالية.

وفي حالة ثبات المهارات اللازمة فإن المشروع يعتبر سليماً فنياً إذا تم عمل الترتيبات اللازمة للتدريب من أجل إقامة المشروع.

#### و- البيئة والمناخ :

حيث يعتبر المشروع الاستثماري غير صالح فنياً إذا تعارضت عمليات التشغيل مع الظروف البيئية التي يتواجد فيها المشروع كأن يحدث ضوضاء أو آثار ضارة بالبيئة، ولذلك يكون من الضروري معرفة الآثار الضارة المتوقعة على البيئة وحساب كيفية التخلص منها واختيار بدائل أخرى بدلاً من الآلات الملوثة للبيئة.

كما يؤثر المناخ أيضاً على درجة سلامة المشروعات فنياً ومن ثم فيجب معرفة مدى تأثير المشروع بظروف المناخ وإمكانية جدولة الإنتاج بحيث يتم احتواء ظروف المناخ السيئة.

**ز- تدفق المواد الخام ومستلزمات الإنتاج بأسعار ملائمة :**

حيث يجب التعرف على مدى توافر المواد الخام أو توافر بدائل لها علاقة بمصادر الحصول عليه وله علاقة بالتكلفة ودراسة إمكانية النقل وتكاليف وإذا كانت مصادر المواد الخام خارجية تتطلب الاستيراد فيجب دراسة إمكانيات الاستيراد وإتجاهات الدولة ولوائحها.

ودراسة الآثار المترتبة على الشراء من الخارج فيما يتعلق بميزان المدفوعات ووضوح الخطة العامة لتنفيذ كل مرحلة من مراحل المشروعات هام بالنسبة للسلامة الفنية الأساليب المتبعة في التنفيذ.

**4/2- دراسة الجدوى التنظيمية والإدارية :**

يلزم لنجاح المشروع أن يكون ذا دراسة تنظيمية وإدارية جيدة تتمثل في :

**أ- الهيكل التنظيمي السليم :**

حيث يجب أن يتصف تكوينه بالآتي :

- موضوع بطريقة موضوعية وليس على أسس شخصية.
- تحقيق تدفق للعمل دون وجود أجهزة تشغيلية متعددة.
- تحقيق نظام جيد للإشراف وعدد المستويات الإدارية مناسب لحجم المشروع.
- تحقيق المرونة في التنظيم.
- وضع الوظائف من منطلق النتائج بحيث يدعم الإنجاز.

**ب- هيئة الإدارة :**

حيث تعتبر سليمة من وجهة نظر البنك الإسلامي إذا كانت طموحة واتصفت بأخلاقيات عالية وتكامل في الخبرات.

**ج- الموظفون التنفيذيون :**

فلا بد من وضع برامج لاختيارهم وعمل برامج للتدريب من أجل تحسين وتجديد طرق تأدية الأعمال.



### د- طريقة الإدارة :

حيث إن طريقة الإدارة في الغالب ما تكون هي الحاكم بنجاح أو فشل المشروع وحتى ولو توافرت العوامل الأخرى. ومن ثم فيدرس البنك الإسلامى طريق إدارة المشروع ومدى مناسبتها.

### 5/2- دراسة الجدوى المالية :

#### أ- العائد المالى على الاستثمار :

يعتبر المشروع سليماً من الناحية المالية إذا كان العائد المالى على الاستثمار ملائماً ولكنه يتأتى بدرجة الاختلافات المتوقعة للتدفقات النقدية العائدة من الاستثمار.

#### ب- درجة المخاطرة :

ويعتبر سليماً إذا كان مستوى ربحيته متناسباً مع درجة مخاطرة فإذا كان العائد المتوقع على الاستثمار كبيراً ولكن مخاطرة أكبر فإنه من المتوقع أن يحقق خسائر.

والمخاطرة لأي مشروع تتحدد درجتها وقياسها في ضوء التوزيع الإحتمالى فكلمما كان الانحراف المعيارى صغيراً كلما كان التوزيع الإحتمالى ضيقاً وبالتالي نقل المخاطرة، وملائمة درجة المخاطرة ليست شيئاً مطلقاً في حد ذاته وإنما هي مسألة مرتبطة بالأرباح المتوقعة لأن اختيار مشروع خال دائماً من الخطورة لا يحقق أمثل عائد في الأجل الطويل.

#### ج- السيولة :

يعتبر المشروع سليماً من حيث السيولة إذا لم تظهر جداول التدفقات النقدية عبر حياة لمشروع عجزاً مالياً خاصة في السنوات الواجب تسديد أقساط الملكية المتناقصة للبنك فيها. كما يمكن أن يكون المشروع سليماً من ناحية السيولة إذا تبين أن المساهمات طويلة الأجل من الملاك ومن البنك الإسلامى يمكن أن تكون كافية وأن العجز النقدى في أى سنة محدود بالقدر الذى يمكن تغطيته أو يمكن التخلص منه بإعادة تشكيل بعض التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، وكذلك يدخل في سلامة المشروع من ناحية السيولة إمكانية تحقيق وتوزيع أرباح للمساهمين في المشروع في الوقت الذى يرغبه المستثمرين.

### د- هيكل التمويل :

يعتبر هيكل التمويل للمشروع سليماً إذا غطى التمويل طويل الأجل تكاليف المشروع من الاستثمارات الثابتة وكذلك رأس المال العامل، ولا يجوز استخدام أى تمويل مشاركة قصير الأجل لتمويل أصول ثابتة لأن ذلك يشغل الميزان النقدى بمتطلبات السداد العاجل فى الأجل القصير.

والتمويل بالمشاركة له مزايا فى تصميم هيكل التمويل للمشروعات الجديدة لعدم وجود التزامات ثابتة بفوائد وعدم وجود أقساط يجب دفعها فى مواعيدها. وكذلك فهناك من يرى أن التمويل بالقروض له مزايا وذلك على اعتبار أن الفوائد للبنوك تخفض الوعاء الخاضع للضريبة بمقدار الفوائد ولأن التمويل بالقروض يجعل الشركة تربح أكثر إذا كانت الأحوال الاقتصادية جيدة.

### 6/2 - دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من منظور الاقتصاد القومى :

لما كانت أهداف البنك الإسلامى هو تدعيم أهداف النظام الاقتصادى الإسلامى فإن البنك يهتم بالناحية الاقتصادية والاجتماعية عند دراسة المشروع حيث يعتبر المشروع سليماً من هذه الناحية إذا توافر ما يلى :

#### أ- صافى القيمة المضافة القومية للدخل القومى :

يعتبر المشروع جيداً إذا هو أضاف للدخل القومى إضافة حقيقية بالنسبة للمقيمين فى ظل تشغيل وتوظيف يتبع النظام الإسلامى. وصافى القيمة المضافة طريقة جيدة لتحديد إسهام المشروع فى الاقتصاد القومى فهى تشمل الأجور والمرتبات ومرتبات المديرين والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعى والإهلاك والضرائب والأرباح المحتجزة والموزعة.

#### ب- المساهمة فى التوظيف الكامل واستقرار الأسعار :

فدرجة مساهمة المشروع فى تشغيل عدد ملائم من الأيدي العاملة فى البلاد تؤثر مع موافقة البنك الإسلامية للاستثمار فى هذا المشروع ولذلك يجب أن تظهر الحسابات الآثار الكلية للمشروع على العمالة ويعتبر المشروع جيداً إذا أسهم فى تخفيض الأسعار لى يغطى القاعدة العريضة من المستهلكين وإذا لم يؤدى إلى ارتفاع أسعار مواد أخرى أو سلع بسيطة.

### ج- كفاءة استخدام الموارد :

والبنك الإسلامى يهتم بأن يستخدم المشروع الموارد فى أفضل استخدام لها بالنسبة للمستوى التخصيصى فى البداية عن طريق إختيار البدائل لتحقيق أقصى استفادة للموارد وعلى المستوى التشغيلى الفنى عن طريق الإدارة الجيدة والتخطيط الجيد.

### د- تحسين ميزان المدفوعات :

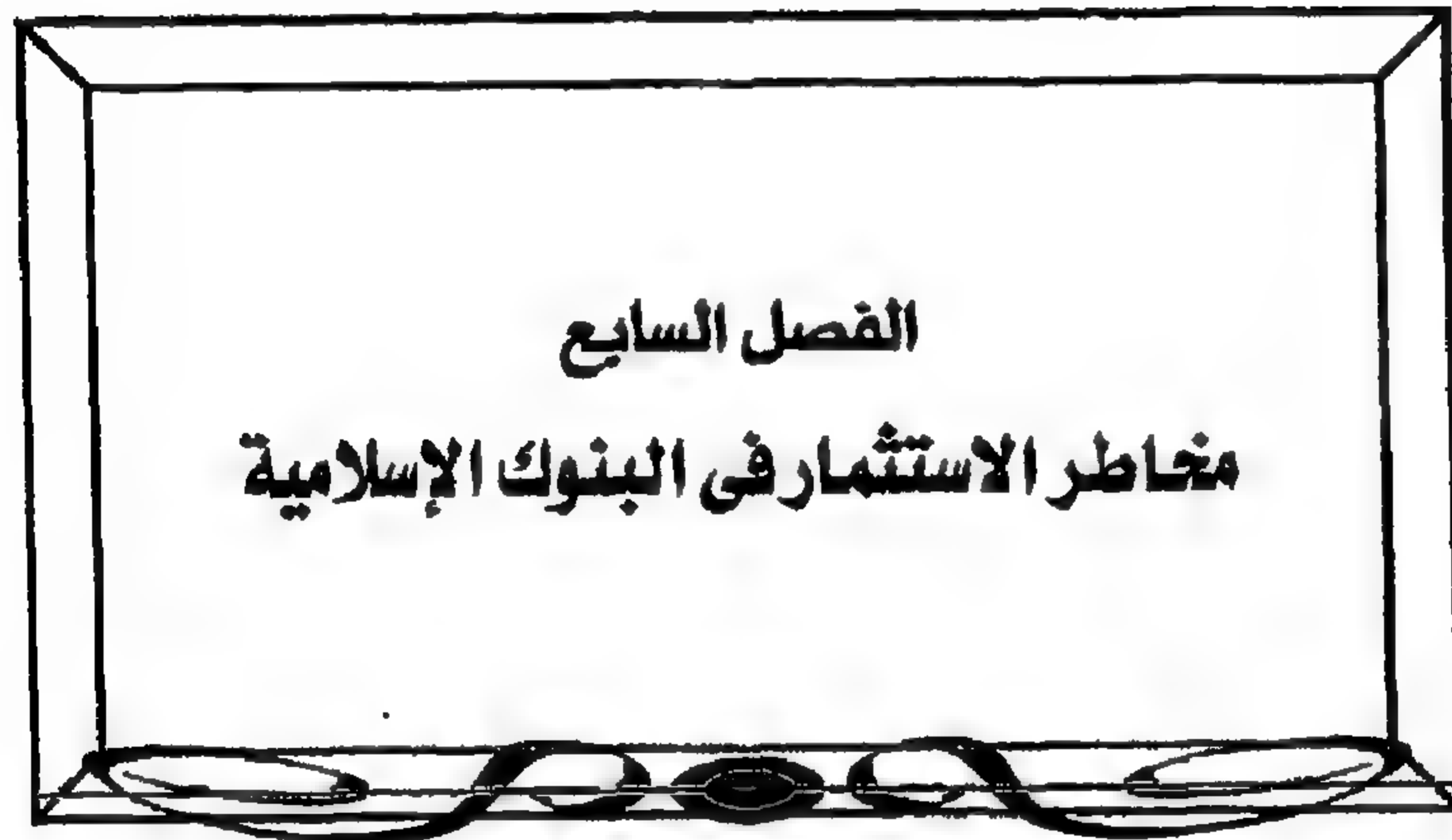
وتكون دراسة جيدة عن المشروع إذا إتضح أنه يسهم فى تحسين ميزان المدفوعات فهو يعتبر مقياساً لنجاح الاقتصاد القومى والعجز بميزان المدفوعات يؤثر على الاستقلال الاقتصادى للدولة فمن الممكن أن يساهم المشروع فى توازن ميزان المدفوعات لو تم إنتاج سلع بديلة للواردات وزيادة الصادرات.

### هـ- تحسين توزيع الدخل :

ويكون توزيع الدخل بين الطبقات وبين المناطق وبين الأجيال وهناك أولويات للمشروع الذى يصمم ليستفيد منه طبقة فقيرة نسبياً من منظور تحسين توزيع الدخل أفضل من المشروع المصمم لاستفادة أفراد أغنياء منه. فالمشروع يجب أن يحدث توازناً بين مستوى الدخل على كل المستويات وفى كل المناطق.

### و- تحسين الحياة المادية والمعنوية :

حيث أن المشروع يجب أن يسهم فى التخفيف من تلوث البيئة والتحلل بالأخلاقيات حتى يوافق على تمويلها أو الاستثمار فيها البنك الإسلامى.







## الفصل الثامن

### مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية

تعتبر مخاطر الاستثمار أحد العوامل المهمة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في البنوك الإسلامية، ومن ثم فإن نجاح هذا الاستثمار يتوقف بالضرورة على نجاح متخذ القرار في التنبؤ بالمستقبل، وسوف نتناول فيما يلي النقاط التالية :

أولاً : مفهوم المخاطر وأسبابها :

#### 1- مفهوم المخاطر :

جدير بالذكر أن أي مشروع استثماري يتوقف مدى نجاحه على ما يحققه من عائد سواء كان هذا لعائد مادياً أو اجتماعياً، وهناك علاقة قوية بين العائد من الاستثمار والمخاطر المرتبطة بهذا العائد. ومن ثم فإن هناك محددين أساسيين يتم فة ضوئهما اختيار هذا الاستثمار وهما :

- العائد المتوقع من الاستثمار.

- درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار.

ولقد تعددت تعريفات الخبراء لمفهوم مخاطر الاستثمار، نذكر منها على سبيل

المثال ما يلي :

- يقصد بمخاطر الاستثمار درجة عدم التأكد من الدخل أو بمعنى أدق درجة عدم

القدرة على التنبؤ بالدخل المستقبلي.

- كما تعرف مخاطر الاستثمار بأنها الانحراف المعياري النسبي لعوائد الاستثمار

المتوقعة.

- ويعرفها البعض الآخر بأنها الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وما تحقق لهم

بالفعل من عائد الاستثمار.

مما سبق يمكن القول إن مخاطر الاستثمار تنشأ عادة نتيجة عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها أو نتيجة أخطاء إدارية أو نقص المواد الخام أو غير ذلك.

## 2- أسباب مخاطر الاستثمار :

يمكن القول إن مخاطر الاستثمار ترجع إلى عدم القدرة الدقيقة على التنبؤ بالمستقبل وما ينتج عن ذلك من اختلاف المحقق عن المخطط.

ويمكن إيجاز أسباب المخاطر إلى نوعين :

1- أسباب داخلية : وهى الأسباب التى تحدث داخل المشروع مثل الطاقة البشرية، الموارد المالية، خبرة العاملين، وهذه الأسباب يمكن السيطرة عليها لأنها تنشأ داخل المنشأة وبالتالي يمكن إلى حد كبير التحكم فيها.

## 2- أسباب خارجية : وهذه الأسباب مصدرها ظروف خارجية أهمها :

- الظروف الاقتصادية : ويقصد بها الأحوال العامة للدولة والتى ترتبط بنوع النشاط الذى تمارسه المنشأة ودرجة المنافسة والتسعير وإمكانية تسويق السلعة، إلى غير ذلك.
- الظروف السياسية : ويقصد بها ظروف السياسة الدولية مثل الحروب والضغوط السياسية ومدى الاستقرار.
- الاتجاهات الحكومية : ويعنى بها التعليمات الخاصة بالرقابة والتوزيع ونواحي التنظيم المتعلقة بنشاط المشروع.

## ثانياً : أنواع مخاطر الاستثمار :

يرى بعض الباحثين أن هناك ثمانية أنواع من مخاطر الاستثمار وهى :

- مخاطر سعر الفائدة.
- مخاطر السوق المالية.
- مخاطر التضخم.

- مخاطر مالية ناتجة عن الفوائد الثابتة.
  - مخاطر الاستثمار الناتجة عن ارتفاع التكاليف الثابتة.
  - مخاطر الإدارة.
  - مخاطر طبيعة الصناعة.
  - مخاطر قانونية وسياسية.
- ويرى المؤلف أن أهم المخاطر التي تواجه البنوك - إلى جانب ما سبق - تتمثل فيما يلي :

#### 1- مخاطر السيولة :

وتتمثل السيولة في ذلك الجزء الذي يحتفظ به البنك لمواجهة الإلتزامات اليومية العاجلة إلى جانب نسبة السيولة القانونية، ومن ثم فإن هناك علاقة عكسية بين كل من السيولة والربحية والمخاطرة، أي أن زيادة أحدهما لابد وأن يقابله اتجاه عكسي في الآخر.

ومن ثم تعتبر السيولة أول القيود المهمة على الهدف الأساسي لتعظيم الربح في البنوك.

**وهناك نوعان من مخاطر السيولة التي يتعرض لها البنك وهما :**

- 1- حالة العسر الفني : وتحدث حينما لا تكفى النقدية وشبه النقدية لمواجهة الإلتزامات المالية العاجلة والمستحقة.
- 2- حالة العسر القانوني : حيث إن القانون يلزم البنك بالاحتفاظ بقدر معين كإحتياطي نقدي، وفي حالة عدم إمكانية البنك الاحتفاظ بهذا الإحتياطي فإنه سيتعرض لما يطلق عليه العسر المالي القانوني.



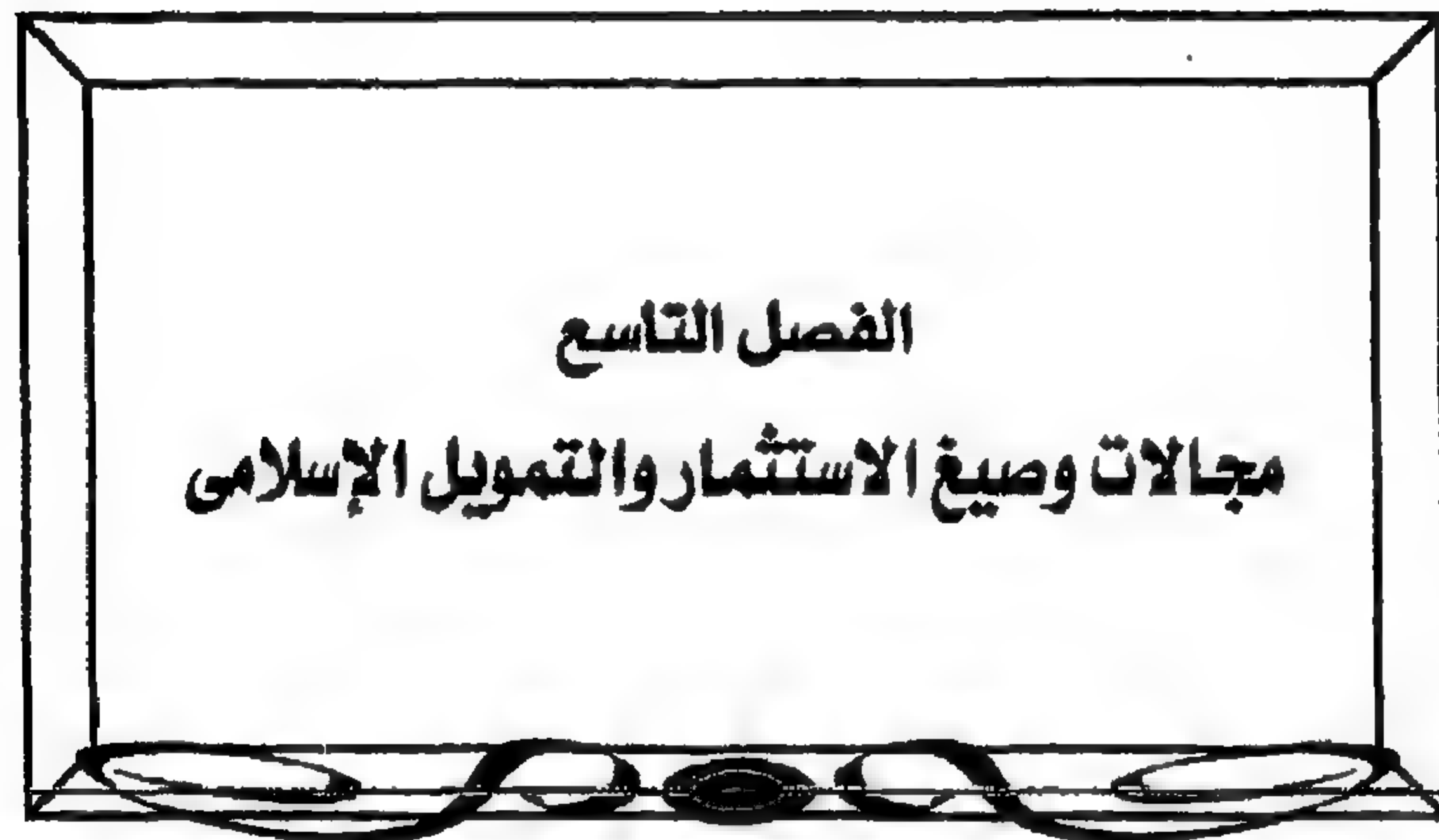
## 2- مخاطر التمويل :

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة استثمار البنوك لودائع قصيرة الأجل في استثمارات طويلة الأجل، وهنا ينشأ ما يسمى بمخاطر التمويل، وبمعنى آخر هي المخاطر الناتجة عن تكوين أصول طويلة الأجل بناء على موارد قصيرة الأجل ولذلك تسمى أحياناً بمخاطر الاستحقاق.

## ثالثاً : مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية :

تتلخص أهم المخاطر في الصارف الإسلامية فيما يلي :

- أن العلاقة بين البنك وعملائه لا تقوم على مبدأ الدائن والمدين وإنما كلاهما شريك للآخر، ومن ثم لا يهتم البنك الإسلامي كثيراً بموضوع الضمانات التي يطلبها من العميل مكتفياً بالثقة فيه كرجل مسلم.
- أن العميل للبنك لا يتحمل خسارة رأس المال إلا إذا كان سبباً فيه، وقلما يستطيع البنك إثبات ذلك.
- أن الدراسة التي تتم لجدوى مشروع معين كثيراً ما يكون مبالغاً فيها رغبة في إتمام الصفقة من الطرفين ثم نفاجأ بالنتائج بعد التنفيذ الفعلي للعملية وحينئذ وفي الغالب يتحمل البنك نتيجة ذلك.



## الفصل التاسع

مجالات وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي



## الفصل التاسع

### مجالات وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي

هناك العديد من مجالات وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي يمكن تحليلها على

النحو التالي :

أولاً : الاستثمار والتمويل بالمشاركة :

1- مفهوم الاستثمار والتمويل بالمشاركة :

يعتبر التمويل بالمشاركة من أفضل ما طرحته المصارف الإسلامية من أساليب تمويلية، ومن أهم ما يميزها بل يمكن أن يقال أن المصرف الإسلامي مصرف مشاركة، إذ أن نظام المشاركة يعتبر مميزاً رئيسياً للمصرف الإسلامي عن المصرف التقليدي.

والمشاركة أسلوب تمويلي مستحدث يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي للتمويل الذي يطلبه المتعامل معه، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة كما هو الحال في التمويل المصرفي التقليدي وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل، إن ربحاً أو خسارة، وحسبما يرزق الله به فعلاً، في ضوء قواعد وأسس توزيعية متفق عليها بين المصرف وطالب التمويل قبل بدء التعامل، وهذه الأسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية. فعند تحقيق ربح فعلي يتم توزيعه كالاتي :

أ- حصة للشريك من صافي الربح مقابل عمله وإدارته وإشرافه على العملية أو المشروع.

ب- الباقي يوزع بين الشريك والمصرف الإسلامي الذي قدم التمويل وذلك بنسبة ما قدم كل منهما في التكلفة الكلية للعملية.

أما في حالة الخسارة، فيتم توزيعها على الشريك والمصرف الإسلامي بنسبة تمويل كل منهما.



و من المفهوم أن طالب التمويل عادة ما يشارك بحصة في التمويل يختلف مقدارها حسب طبيعة العملية، ويشارك المصرف الإسلامى بالباقي، ولا شك أن المصرف يعتبر شريكاً حقيقياً فى العمليات ونتائجها، إلا أنه شريك ممول يفوض طالب التمويل فى الإشراف والإدارة باعتبار الأخير هو منشأ العملية وخبرها والملم بطبيعتها ومن ثم فإن تدخل المصرف فى الإدارة لا يكون إلا بالقدر الذى يضمن له الاطمئنان إلى حسن سير العملية، والتزام الشريك بالشروط المتفق عليها فى العقد، وكذلك التغلب على المشكلات التى تواجهه، وذلك حماية لأموال العملاء.

## 2- أنواع الشركات :

**تنقسم الشركات فى الفقه الإسلامى شركات أملاك وشركات عقود :**

1- شركات الأملاك : إما أن تكون شركات أملاك جبرية مثل الميراث : وهو أن يجتمع شخصان أو أكثر فى ملك عين أو شئ له قيمة مالية قهراً، دون أن يكون لهم دخل فعلى فى أحداث الملكية، أو تكون شركات أملاك اختيارية مثل الوصية أو الهبة : وهو اجتماع شخصين أو أكثر فى ملك عين أو مال باختيارهما.

2- شركات العقود : هى عقد بين اثنين أو أكثر على الإشراف فى المال وربحه، أو على الإشراف فى الربح دون رأس المال، وشركات العقود تأخذ صوراً متنوعة، فقد تكون :

أ- شركة أعمال : وهى اتفاق صانعين أو أكثر على تقبل عمل من الأعمال والإشراف فى أدائه معاً، ويكون لكسب بينهما تبعاً لما اتفقا عليه وتسمى شركة الصنائع.

ب- شركة وجوده : وهى اشتراك اثنين أو أكثر ليس لهما مال، ولكن لهما وجهة عند الناس توجب الثقة، على أن يشتريا سلعة بثمن مؤجل ويكون الربح بينهما.

ج- شركة الأموال : وهى اتفاق بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل واحد منهم مبلغاً من المال لاستثماره بالعمل فيه على أن يكون لكل من الشركاء نصيب معين من الربح يتفق عليه بينهم.

وكل نوع من شركات العقود إما أن يكون شركة عنان أو شركة مفاوضة، والمفاوضة : تعنى تساوى الشركاء فى كل شئ (التساوى فى رأس المال وفى العمل وفى التصرف وفى الدين)، أم الشركة العنان فلا يشترط فيها مثل هذا التساوى فيجوز التفاضل بين الشركاء، ولشركة العنان أهمية خاصة فى مجال الاستثمار الإسلامى المعاصر باعتبارها من أهم صيغ تشغيل الأموال فى الفكر الإسلامى والتى بنى على أساسها قواعد عقود الشركات المستخدمة حالياً فى المصارف الإسلامية.

### 3- شروط التمويل بالمشاركة :

تتعلق شروط التمويل بالمشاركة بشروط العاقدين وشروط رأس المال المشاركة وشروط الربح والخسارة (التوزيع)، والشروط التنفيذية، وفيما يلى توضيح لكل منها:

#### 1/3- شروط العاقدين :

يشترط فى كل شريك أن يكون أهلاً للتوكيل والتوكّل، ومعنى ذلك أن يكون الشريك متمتعاً بالأهلية الكاملة التى تجعله أهلاً للتصرف بالأصالة وبالوكالة فى آن واحد.

كذلك لا يشترط فى العاقدين أن يكونا مسلمين، فيجوز مشاركة المسلم للكتابى — اليهودى والنصرانى — ولكن مع اشتراط الرقابة على الكتابى وذلك عند الملكية والحنابلة فهم يشترطون رقابة المسلم على تصرفات الشريك غير المسلم بحيث لا ينفرد بالتصرف — الإدارة — دون رقابة.

#### 2/3- شروط رأس المال :

فى المشاركة يكون رأس المال من طرفى التعاقد، ولا يشترط تساوى رأس المال المقدم من كليهما، إذا أنه قد أجزت الشركة مع تفاضل الشركاء فى رأس المال، هذا ويشترط فى رأس المال ما يلى :

1- أن يكون من النقود المتداولة التى تتمتع بالقبول العام والمعترف بها فى

تقييم الأشياء، كما أجاز بعض الملكية والحنابلة أن يكون رأس المال المشاركة

من العروض، على أن يتم تقويمها عند التعاقد.

2- أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة ومحددًا تحديداً نافياً للجهالة عند التعاقد وذلك منعاً لحدوث ضرر والذي قد يفضى إلى نزاع عند التصفية وتوزيع النتائج.

3- ألا يكون رأس المال ديناً في ذمة أحد الشركاء.

4- كذلك لا يجوز لأحد الشركاء أن يختلط ماله الخاص - غير النصيب الذي شارك به - بمال الشركة دون أن يؤذن له بهذا الخلط.

### 3/3- خلط أموال الشركاء :

ذهب جمهور الفقهاء إلى أن خلط المالكين ليس شرطاً في صحة العقد. فقد ذهب إلى ذلك فقهاء الحنابلة والأحناف وخالفهم الشافعية والمالكية فذهبوا إلى عدم صحة الشركة بدون خلط المالكين كلا بالآخر حتى لا يتميزا. وقد ذكر هذا الاختلاف الوليد بن رشد فقال واختلفوا هل من شرط مال الشركة أن يختلط إما حساً وإما حكماً، مثل أن يكونا في صندوق واحد وأيديهما مطلقة عليها وقال الشافعي : لا تصح الشركة حتى يخلطا ماليهما خلطاً لا يتميز به مال أحدهما من مال الآخر، وقال أبو حنيفة : تصح الشركة بالقول، ومالك اشترط بالإضافة إلى ذلك إشراك التصرف في المال، والشافعي - بالإضافة إلى هذين - اشترط الاختلاط، واتفق على أن بالاختلاط يكون عمل الشريكين أفضل وأتم، لأن النصح يوجد منه لشريكه كما يوجد لنفسه.

والمقصود بالخلط : هو أن يحدث نوعاً من الانخلاع من كلا الشريكين عن ماله الذي أعده للشركة كأن يودع كلا المالكين عند أحدهما أو في حساب خاص بالشركة لدى أحد البنوك وأن يخرج المال من الضمان الشخصي إلى الضمان المشترك، وهذا هو ما يتم العمل به في البنوك الإسلامية.

### 4/3- شروط التوزيع (الربح والخسارة) :

#### أ- في حالة الربح :

1/4/3- يجب أن يشتمل عقد المشاركة على قواعد توزيع النتائج بين أطراف العقد - ربحاً أو خسارة - ويكون من الواضح الذي لا يلتبس معهما الأمر عند التوزيع، وذلك أن الربح هو العقود عليه في المشاركة وجهالة العقود عليه تؤدي إلى فساد العقد.

2/4/3- أن نصيب كلا من الشركاء في الربح جزء شائع في الجملة غير محدد المقدار، وذلك بأن يكون لكل منهم نسبة مئوية، أو كسر اعتيادي - كربع، أو ثلث، أو نصف، أو نحوهما مما يرزق الله به فعلاً من ربح.

3/4/3- يقصد بالربح هنا الربح القابل للتوزيع أي الربح بعد تحميله كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتنفيذ العملية حتى تمام التحصيل، أي المصروفات اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة.

4/4/3- يقسم صافي الربح بين الشركاء حسب الاتفاق المدرج بالعقد سواء كان بالتساوي أو بالتفاضل، فقد أجاز التفاضل في الربح مع التساوي في المال، وذلك مذهب الحنفية والحنابلة وحاجاتهم في ذلك أن الربح كما يستحق بالمال يستحق كذلك بالعمل كما في المضاربة فقد يكون أحد الشركاء أقدر على العمل ولديه الخبرة والدراسة والوقت لإنجاز العملية المشاركة وجزءاً آخر نماء لماله، وقد أوضح ذلك الكاساني ولا يشترط في العنان المساواة في الربح فيجوز متفاضلاً أو متساوياً والأصل أن الربح إنما يستحق عندنا إما بالمال وإما بالعمل وإما بالضمان.

إذا شرط أحد الشركاء أن يكون لنفسه مبلغ محدد من الربح كعشرة أو مائة أو نحوها فسلت المشاركة.

#### ب- في حالة الخسارة :

تكون الخسارة على قدر حصص المال المقدم من كل منهما، أة توزيع بين الشريكين بنسب مشاركة كل منهما في رأس مال العملية، وذلك في حالة ما إذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا دخل للمشارك فيها، أما إذا كانت الخسارة ترجع إلى تقصير أو إهمال المشارك أو مخالفته لشروط العقد فيتحمل المشارك وحده مقدار الضرر الذي وقع على شريكه.

#### 5/3- شروط التنفيذ :

ينبنى عقد المشاركة على الوكالة والأمانة فكل شريك وكل الآخر وإذن له بالتصرف في ماله وأمنه عليه وقد جرت العادة على أن يفاوض المصرف شريكه في حق التصرف في ماله المخصص لعملية المشاركة بالوكالة عنه وذلك مقابل نسبة مشاعة من الربح يأخذه الشريك مقابل إدارته وتنفيذه للعملية فضلاً عن نصيبه في الباقي من الربح بنسبة مشاركته في رأس مال عملية المشاركة.



ويجوز للشريك البيع والشراء بالثمن الحاضر والمؤجل كله أو بعضه أصالة عن نفسه ونياية عن مصرف وله أن يقوم بكل عمل يعتاده العاملون في ذلك المجال ويقروا عرفهم طالما وجد ذلك مصلحة للطرفين وضرورة لسير العملية.

أما مالا يجوز للشريك عمله هو دفع مال الشركة مضاربة لغيره أو توكيل غيره بالعمل في المال بدون إذن شريكه وذلك لا يجوز خلط ماله الخاص - غير النصيب الذي شارك به - بمال المشاركة ودون إذن صاحبه ولا يجوز له الهبة أو العتق أو القرض من مال الشركة.

#### 4- فسخ عقد المشاركة :

يرى الجمهور الفقهاء أن عقد الشركة من العقود الجائزة، لذا فكل واحد من الشركاء له حق فسخ الشركة متى يشاء كالوكالة.

أما الملكية فلها رأى آخر : فقالوا أنها تلزم بمجرد العقد، فلو أراد أحدهما المفاضلة بعده، لا يجاب إلى ذلك، ولو أراد تنصيب المال فالأمر إلى الحاكم فإن وجد بيعاً باع، وإلا أجل إلى أن يرى وجه بيع مناسب. كما تفسخ المشاركة بموت أحد الشركاء أو إفلاسه أو هلاك رأس مال المشاركة.

#### 5- أساليب التمويل بالمشاركة :

لقد أوضحت تجربة تطبيق نظام المشاركة عدداً من الأشكال، استجابة لطبيعة الممارسة وما يحكمه من متغيرات إلا أغلب الوثائق الأساسية للمصارف الإسلامية لم تنشر بوضوح إلى هذه الأشكال وهو أمر غير مستغرب في مثل هذه الوثائق، ذلك إنها لا يمكن أن تتسع لاستيعاب تفاصيل وفرعيات دقيقة بل تترك لإدارة المصرف الجدية كاملة في تنظيمها ومع ذلك فقد أورد أدلة العمل أو الكتيبات الإعلامية أو النشرات التشغيلية بعض التفصيل في مثل هذا الموضوع، ومنها يمكن ملاحظة اختلافها في تقسمي أشكال التمويل بالمشاركة ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى اختلاف الغرض من التقسيم ومدى استيعاب وفهم الجوانب والمحددات الشرعية لعملية المشاركة ومن ثم فإن أشكال المشاركة تتعدد وفقاً للمنظور وراء كل تقسيم والأهداف المرجوبة منه، ومن ذلك نجد مثلاً :

**(1) وفقاً لطبيعة الأصول الممولة، هناك :**

- المشاركة الجارية، والمشاركة الاستثمارية.

**(2) وفقاً للاسترداد التمويل، هناك :**

- المشاركة المستمرة، المشاركة المنتهية.

**(3) وفقاً لاستمرار ملكية البنك، هناك :**

- المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة.

**(4) وفقاً لغرض ومجال التمويل هناك :**

- المشاركة فى الاستيراد، المشاركة فى التصدير، المشاركة فى المقاولات،

المشاركة فى التجارة المحلية، ...إلخ.

ولا تعدو التقسيمات السابقة سوى وهى متعددة لشئ واحد وأن بعض هذه

التقسيمات لا تفيد فقط إلا فى الأغراض الإحصائية.

ونميل إلى القول بأن التقسيم المناسب الذى يعبر عن أشكال المشاركة وطبيعة

ممارستها هو ذلك التقسيم الذى يأخذ فى اعتبارها مدى استمرار الملكية وأجل

المشاركة وطريقة استرداد التمويل، وبذلك تكون أشكال المشاركة التى تتبناها هذه

الورقة هى :

**1/5- المشاركة الثابتة :**

وهى نوع من المشاركة يقوم على مساهمة البنك فى تمويل جزء من رأس مال

مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً فى ملكية هذا المشروع، ومن ثم فى

إدارته وتسييره والإشراف عليه وشريكه فى كل ما يرزق الله به بالنسب التى يتم

الإتفاق عليه والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.

وفى هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصصه ثابتة فى المشروع إلى

حين إنتهاء مدة المشروع أو الشركة أو المدة التى تحدده فى الإتفاق. وأحياناً يأخذ

المشروع الممول شكلاً قانونياً ثابتاً، (فى إطار القوانين الوضعية) مثل المساهمة

أو التوصية بالأسهم أو البسيطة أو التضامن (حسب طبيعة المشروع وحجمه)

فتحدد العلاقة بين البنك وبين الشريك أو الشركاء فى ضوء هذا الإطار القانونى  
الوضعى فإذا كانت شركة مساهمة كان البنك مالكا لأسهم معينة تمكنه من التأثير فى  
سياسة المشروع من خلال الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، كما أن نصيبه فى  
النتائج يتوقف على هذه الملكية.

**ولذلك يمكن تقسيم المشاركة الثابتة إلى :**

أ- مشاركة ثابتة مستمرة.      ب- مشاركة ثابتة منتهية.

**أ- المشاركة الثابتة المستمرة :**

هى المشاركة التى تربط بالمشروع الممول نفسه فالبنك شريك فى هذا المشروع  
طالما أنه موجود يعمل، وهذا النوع يوضع فى الإطار القانونى الذى يكفل له  
الاستثمار، وعند ذلك تتحدد العلاقة بين الأطراف فى ضوء القواعد القانونية الواردة  
على مثل هذه الأشكال القانونية مع عدم تعارضها مع الضوابط الإسلامية.

**ب- المشاركة الثابتة المنتهية :**

هى مشاركة ثابتة فى ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق  
بين البنك والشركاء يتضمن توقيتاً معيناً للتمويل مثل دورة نشاط تجارى أو دورة  
مالية أو عملية مقاولات أو توريد صفقة معينة بالمشاركة أو غيرها.

فالمشاركة الثابتة المنتهية تكون الحقوق التى يحصل عليها البنك أو الواجبات  
التي يتحملها ثابتة لأن مشاركته ثابتة وتسمى منتهية لأن الشركاء حددوا للعلاقة  
بينهم أجلاً محدداً وهذا النوع يمكن أن يأخذ شكلاً قانونياً ثابتاً أو لا يأخذ.

وبالطبع فإن بعض الكتاب يخرج المشاركة الثابتة المستمرة من أنواع المشاركة  
باعتبار أنها ارتبطت بالشكل القانونى الذى اتخذته لكنها ما زالت تمويلاً بالمشاركة  
لأنها مرت بنفس مراحل عملية المشاركة من دراسة وتقويم ومتابعة.

**2/5. المشاركة المتناقصة :**

هى نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل محلا البنك فى ملكية  
المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها  
وطبيعة العملية على أساس إجراء ترتيب منظم لتجنيب جزء من الدخل المتحصل  
كقسط لاسترداد قيمة الحصة.

وربما يميل إلى هذا النوع كثير من طالبي التمويل ممن لا يرغبون في استمرار البنك لهم وإطلاق لفظ المشاركة المتناقصة يشير إلى تبني وجهة نظر البنك الذي يمول حيث إن مشاركته تتناقص كلما استرد جزء من تمويله وأن البعض يطلق على نفس النوع المشاركة المنتهية بالتمليك وهنا يكون أطلق الإسم من وجهة نظر طال التمويل أو الشريك لأنه سيمتلك المشروع أو العملية في نهاية الأمر بعد أن يتمكن من رد التمويل إلى البنك.

**وقد أقر مؤتمر المصرف الإسلامي بدبى الصور الآتية للمشاركة المتناقصة :**

#### **الصورة الأولى :**

أن يتفق البنك مع الشريك على أن يكون حلول هذا الشريك محل البنك بعقد مستقل يتم بعد إتمام التعاقد الخاص بعملية المشاركة وبحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصصه لشريكه أو غيره.

#### **الصورة الثانية :**

أن يتفق البنك مع الشريك على أثاث حصول البنك على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلاً مع حق البنك في الحصول على جزء من الإيراد المتحقق فعلاً - يتفق عليه - ليكون ذلك الجزء مخصص لتسديد أصل ما قدمه البنك من تمويل.

**أى يقسم الدخل إلى ثلاثة أقسام :**

- حصة البنك كعائد للتمويل.

- حصة الشريك كعائد لعمله وتمويله.

- حصة ثالثة لسداد تمويل البنك.

#### **الصورة الثالثة :**

يحدد نصيب كل شريك في شكل حصص أو أسهم يكون لكل منها قيمة معينة ويمثل مجموعها إجمالى قيمة المشروع أو العملية، يحصل كل شريك على نصيبه من الإيراد المتحقق فعلاً ، وللشريك - إذا شاء إن يقتنى من هذه الأسهم المملوكة للبنك عدداً معيناً كل سنة بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى أن يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته كاملة.



## 6- مزايا ربح المشاركة :

ربح المشاركة فى البنوك بلا فوائد هو بديل الفائدة الثابتة ويسرى أنصار نظام البنوك بلا فوائد أن هذا النظام، فضلاً أنه يمشى مع تعاليم الدين الإسلامى، يحقق فوائد متعددة لكل من الاقتصاد القومى والبنوك والأفراد ويمكن إيجاز هذه الفوائد بما يلى :

1/6- يشارك البنك بخبرته فى النشاط الإنتاجى للمستثمرين، فهو لا يمنحهم القروض إلا بعد تقديم الضمانات يتقاضى عنها فائدة ثابتة ولا شأن له فى طرق توظيفهم القرض كما فى البنوك التجارية إنما شاركهم فى اختيار طرق الاستثمار المناسبة، وفى هذا محافظة على الثروة القومية ورأس المال القومى.

2/6- يحصل المودع على ربح عادل بدلاً من الفائدة الثابتة التى يحددها البنك التجارى عند الحد الأدنى الذى يبعده عن المخاطرة.

3/6- تحرير المودعين من صفته السلبية التى تتوافر فيمن يقدم أمواله بفائدة ثابتة فيصبح المودعون أكثر اهتماماً بطرق توظيف الأموال واستثمارها.

4/6- يجمع البنك كل طاقته لاستخدام الأموال أحسن استخدام ومن أجل التنمية للإنتاج القومى، لأن البنك أصبح شريكاً فى العمليات وليس مجرد مرابى ينتظر الفائدة.

5/6- يتحقق مبدأ المشاركة الأرباح عدالة توزيعها، وبالتالى عدالة توزيع الدخل القومى، فلا تتركز الدخول فى يد أصحاب المشروعات، ولا يبقى إلا النذر اليسير لأصحاب الأموال.

6/6- تعتبر البنوك بلا فوائد أكثر ارتباطاً بالاقتصاد القومى من البنوك التى تتعامل بالفائدة، حيث أن هذه الأخيرة تنظر فقط على عامل السيولة لديها وتربطه بأسعار الفائدة، أما البنوك فلا فوائد فهى ترتبط بأحوال الإنتاج فى البلاد وتكون على علم بكل ما تتعرض له المؤسسات الإنتاجية من عوائق وبأحسن الوسائل لتنمية الإنتاج القومى.

وقيام البنك الإسلامي بالمشاركة مع العملاء في شتى مجالات التجارة والإنتاج المثل والقدرة على الدخول في مخاطر مجالات العمل الإنتاجي كشريك بيماله والآخرين بخبرتهم وهذا الأسلوب يضع البنك الإسلامي كوحدة عاملة تدعم الخيرة وتقدم القدوة على الإنتاج واقتحام مجالاته بدراسة واعية ودقيقة للعمليات والمشروعات استهدافاً لتقليل المخاطر مع قبول مبدأ المشاركة في الأرباح أو تحميل الخسائر في جميع الأحوال وهو بعد اقتصادي واجتماعي ينبع من تطبيقات الشريعة الإسلامية.

وأوضح مثل لتطبيق التمويل بالمشاركة يبدو في عمليات المقاولين الذين ترسوا عليهم عطاءات لتنفيذ مشروعات كإنشاء الطرق البرية والكبارى والموانئ والطارات وبناء الوحدات السكنية المجهزة والمرافق والفنادق وشق الترع وتوسيعها وتمهيد الأراضي وإنشاء مشروعات الكهرباء والمياه والتليفونات والتي غالباً ما تتم لحساب الدولة والإنجاز هذه المشروعات الكبيرة تتطلب مبالغ نقدية باهظة لا يفترض توافرها لدى المقاولين الذين يعهد إليهم بتنفيذها لأن رؤوس أموال هؤلاء المقاولين تكون مستغرقة في آلاتهم ومعداتهم لذلك يلجأون للبنوك لتمويلهم.

ويقوم البنك الإسلامي بدراسة مثل هذه العمليات مع المقاولين لمشاركتهم في تمويلها بعد التأكد من سلامة المشروع أو العملية من الوجهة الفنية بواسطة أخصائيين بالإضافة إلى مقدرة المقاول على التنفيذ وتحديد التكلفة الفعلية للعملية ( من مواد خام وأجور مصارف نقل وخلافه) وبناء على شروط عقد إسناد المقولة والجدول الزمني لتنفيذها يتم إعداد كشف بالتدفقات النقدية للعملية موزعاً على شهور التنفيذ بالكامل يتضمن لمصروفات المتوقعة والإيرادات المنتظرة "المستخلصات" عن كل شهر على حدة ومن واقع هذا لكشف يتم تحديد :

- 1- المبلغ اللازم لتمويل العملية : حيث أن مثل هذه المشروعات تنفذ على مراحل وفي كل مرحلة يحصل المقاول على 90% من قيمتها (من الجهة الحكومية المنفذ لحسابات ذلك المشروع) والدفعة المحصلة عن كل مراحل تنفيذية يطلق عليها اسم المستخلص.

## 7- ضوابط ومعايير الاستثمار والتمويل بالمشاركة :

### 1/7- الضوابط الإسلامية :

يجب أن تكون عمليات التمويل منضبطة بحدود القواعد والأحكام الشرعية لاستثمارها وتشغيل الأموال وأن تراعى حتماً نظرة الشرع الحنيف للمعاملات المختلفة وراتبها بين الحل والإباحة والتحريم والكراهة وبالأحكام الخاصة بالعقود محل التعامل وتقوم هيئة الرقابة الشرعية والمستشارون الشرعيون بتوضيح الضوابط الإسلامية الآمرة والضوابط الناهية وتبين كيفية تطبيقها في التعامل اليومي بالمصارف الإسلامية.

ومن ثم فإنه عند التقدم بأي مشروع لطلب مشاركة المصرف ينظر أولاً لشرعيته ومدى انضباطه مع القواعد الشرعية لتشغيل الأموال فإذا كانت عملية المشاركة شرعية يتم النظر في باقى المعيار ولا يقبل أى مشروع غير منضبط شرعياً مهما توافرت فيه من مقومات للجدارة التمويلية.

### 2/7- العائد الاجتماعى :

يراعى المصرف عند تحديده لأولويات استثماراته أن تكون متوافقة مع الأولويات الاقتصادية للأمة وذلك فى حدود الإمكانيات المتاحة للمصرف وإتساقاً مع الطبيعة الإسلامية والتي توجب عليه ضرورة ومراعاة مصالح الأمة ومراتب أولوياتها بين ضرورة وحاجية وتحسينية.

كذلك من المفضل أن يبدأ المصرف باستغلال فرص الاستثمار المتاحة فى البيئة المحلية المحيطة أولاً بشرط توافر اقتصاديات الاستغلال ولا يلجأ إلى الاستثمار خارجها إلا إذا ضاقت فرص الاستثمار أو تعذرت بها ولعل ذلك استرشاداً بتطبيقات مبدأ (المحلة) فى صرف الزكاة.

### 3/7- معايير الربحية المناسبة :

الربحية مؤشر أساسى للحكم على الجدوى الاقتصادية للاستثمار فى مجال ما من عدمه، يجب على المصرف الإسلامية أن يختار مشروعاته من قاعدة من المشروعات الربحية، ومن ثم يكون الربح مؤشراً أساسياً لقبول العمليات والمشروعات ذلك أن المسلم مطالب بالمحافظة على ماله وتنميته حتى يكون قادراً على أداء كافة التكاليف الشرعية عليه بل أن الفكر الإسلامى يعتبر حفظاً لمال أحد مقاصد الشرعية الخمسة التى تقوم بها ضرورات الحياة.

#### 4/7. معايير شخصية وخبرة المتعامل :

يراعى المصرف عند انتقائه للمتعاملين معه أن يكونوا ممن تتوافر فيهم الأخلاقيات الإسلامية ويعرف عنهم السلوك الإجتماعى الطيب وتتوافر فيهم السمعة المهنية الحسنة.

كما يتم اختيار المتعامل الذى يتمتع بعمق الدراية والكفاءة الإدارية والإلمام بمجال النشاط الذى يعمل فيه ويطلب التمويل من أجله، وقد يستدل على ذلك من الأنشطة والأعمال والوظائف والمناصب السابقة والمؤهلات العلمية التى حصل عليها وغير ذلك.

#### 5/7. سلامة المركز المالى للمتعامل :

يهدف تحليل المركز المالى لطالبي التمويل إلى التأكد من قدرتهم على الوفاء بالالتزامات المالية وعدم تعرضهم لخطر التوقف عن الدفع أو الإختلال فى السيولة المتاحة، ويتم ذلك من خلال التعرف على مدى توازن الهيكل التمويلي للعمليات، وتحديد مقدار وتوقيت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لها بما يسمح بمقابلة كل التزام حقيقى أو محتمل للمتعامل بتدفق نقدي مناسب يسمح بتغطيته دون إرهاق له.

#### 6/7. معيار الضمانات :

الأصل أن المشارك غير ضامن إلا إذا قصر، ففى حالة عدم تقصيره والتزامه بالشروط المتفق عليها وحدثت خسارة فلا ضمان عليه، إما إذا كانت الخسارة بسبب تقصيره أو إهماله أو مخالفته لشروط العقد فمن حق المصرف أن يرجع عليه لاستيفاء حقه فيما يتلف من رأس المال ومطالبته بالتعويض عن الضرر الذى وقع عليه.

لذلك فقد أجاز للمصرف أن يأخذ الضمانات المناسبة من طالبي التمويل وهى ضمانات ضد تقصير المشارك وعدم التزامه بالشروط، ويراعى أن تكون الضمانات متناسبة قيمة ونوعاً مع طبيعة العملية ومدتها وبما لا يرهق المشاركين.



## 8- خطوات الحصول على التمويل بالمشاركة :

### 1/8- طلب التمويل بالمشاركة :

عند حضور المتعامل إلى المصرف لطلب تمويل عملية مشاركة معينة، يستقبله المسئول عن هذا النشاط، ويرحب به، ويرد على استفساراته، ويشرح له - بطريقة مبسطة - الأساليب الإسلامية لتمويل العمليات الاستثمارية المتبعة بالمصرف (مراجعة، مشاركة، مضاربة، متاجرة، ... إلخ).

تجرى مناقشة مبدئية مع المتعامل عن طبيعة العملية المطلوب تمويلها، ويتم الإطلاع على الدراسة المقدمة من المتعامل - إن وجدت.

وذلك يهدف الوقوف المبدئي على مدى تمشي العملية مع طبيعة معايير وضوابط التمويل الإسلامي، بالتأكد من شرعية العملية وخلو هيكلها التمويلي من القروض بفائدة ربوية، بقصد تكوين وجهة نظر مبدئية تساعد في عملية البحث وتحديد البيانات والمعلومات الناقصة، والتي يطلب من المتعامل استيفاؤها.

يقوم الباحث بتسليم المتعامل بياناً بالمستندات الواجب استيفاؤها. كما يتم تسجيل ملخص بنتائج المناقشة في نموذج مقابلة المتعامل، باتضاح رغبة طالب التمويل في انتقاء صيغة المشاركة للتعامل على أساسها.

### 2/8- البحث والدراسة :

يقوم قسم الدراسة بالاطلاع على طلب التمويل بالمشاركة، البيانات الأخرى المقدمة من المتعامل، ويقوم بالاشتراك مع قسم الاستعلام باستيفاء كافة البيانات والمعلومات الناقصة عن المتعامل وعن العملية المطلوب تمويلها، وذلك بالاتصال بالمتعامل نفسه أو أي جهات أخرى مثل (الإدارة المركزية لحاظير الائتمان بالبنك المركزي والبنوك الأخرى، والموردين، والعملاء والزيارات الميدانية لموقع العملية) وذلك للإطمئنان على سمعة وأخلاقيات طالب التمويل وخبرته في مجال التمويل ومركزه المالي وملائمته ومدى سدادته لإلتزاماته، وكذلك التأكد من سوق السلعة والطلب عليها وأسعارها وربحياتها.

بعد الإنتهاء من جمع البيانات والمعلومات والاستعلام عن صحتها يقوم الباحث المختص بتحليل هذه البيانات والمعلومات حيث يقوم بتحليل المركز المالى للمتعامل، ويعد دراسة اقتصادية مختصرة عن العملية أو يقوم بتقييم الدراسة المقدمة من المتعامل، وتقييم مركزه التمويلي.. ثم يعد مذكرة تشتمل على دراسة العملية، ووجهة نظره فيها فى ضوء سياسة المصرف التمويلية والمعايير والضوابط والشروط المقررة لهذا النوع من التمويل.

ترسل مذكرة الدراسة إلى المراجع أو رئيس القسم الذى يقوم بالإطلاع عليها ومراجعتها، ثم يوقع عليها مسجلاً وجهة نظره فى العملية، ويتم إرسالها إلى المستوى المنوط به اتخاذ القرار فى عملية المشاركة.

#### 3/8. اتخاذ قرار التمويل :

بعد إرسال مذكرة الدراسة إلى المستوى الإدارى المنوط به اتخاذ القرار التمويلي، يتم فيها بالموافقة أو الرفض أو التعديل أو طلب مزيد من البيانات وفى كل الأحوال يتم إبلاغ المتعامل بقرار التمويل وتوضيح المبررات وراء القرار.

#### 4/8. تنفيذ قرار التمويل :

فى حالة الموافقة على قرار التمويل يقوم المختص بقسم الدراسات بتجهيز عقد المشاركة ويتم إرساله إلى التنفيذ والتابعة، التى تقوم بإخطار المتعامل بموجب خطاب لإعداد المستندات اللازمة للعقد، وعند حضوره يتم استيفاء بيانات عقد المشاركة حيث يوقع عليه المتعامل (المشارك) ويوقع عليه المسئول عن المصرف ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة من أصل العقد، ويتم إخطار الحسابات الجارية لفتح حساب خاص بعملية المشاركة، وفى حالة ما إذا كانت عملية المشاركة تتضمن استيراد بضاعة ن الخارج يتم إحضار الاعتمادات المستندية لفتح اعتماد لعملية المشاركة وهكذا.

#### 5/8. متابعة العمليات :

تبدأ عملية المتابعة بعد اتخاذ قرار التمويل، وبدء الإجراءات التنفيذية اللازمة لسير العملية حيث يقوم الموظف المختص بمتابعة التمويل والتأكد من حسن سير

العملية وفقاً للبرنامج والشروط المتفق عليها فى العقد، ونقل صورة حقيقية عن موقف العملية وعرضها على إدارة المصرف، ويقدم أى خبرة فنية أو إدارية خاصة بعملية المشاركة وفى حدود إمكانياته من خلال المعيشة الفعلية ولعملية المشاركة ويتم المتابعة بعده وسائل منها :

#### أ- المتابعة الميدانية :

عن طريق عمل زيارات ميدانية إلى مواقع العمل، والمقابلة الشخصية مع المتعامل والإطلاع على الدفاتر والمستندات العملية وجرد المخازن... إلخ.

#### ب- المتابعة المكتبية :

عن طريق طلب تقارير دورية من مشاركة عن موقف العملية وطلب ميزانيات ومراكز مالية ومتابعة تطور موقف التنفيذ.

#### 6/8- التصفية وتوزيع النتائج :

بإنهاء تصريف البضاعة أو إنهاء العملية محل المشاركة يتم قياس النتائج المحققة وتوزيعها وفقاً للشروط التوزيعية المتفق عليها فى العقد، وذلك عن طريق إعداد حسابات النتيجة (حسابات المتاجرة، والتشغيل، والأرباح، والخسائر) كما يتم تحرير إخطار الإدارة المختصة يفيد بإنهاء المشاركة حيث تظهر إما ربحاً أو خسارة ويتم توزيعها كما يلى :

#### أ- فى حالة الربح : يوزع بين المشارك والمصرف كالاتى :

- .....% للشريك مقابل العمل والإدارة.

- .....% الباقي يوزع بين المصرف والشريك بنسبة مشاركة كل منهما فى رأس

مال عملية المشاركة.

#### ب- فى حالة الخسارة : يتم التفرقة بين حالتين :

إذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا دخل للمشارك فيها، يتحملها كل من المشارك والمصرف حسب مساهمة كل منهم فى رأس مال الشركة.

إما إذا كانت الخسارة بسبب تقصير أو إهمال أو عدم التزام بالشروط المتفق عليها لتنفيذ العملية، فإن المشارك يكون مسئولاً عن الخسارة التى وقعت، وللمصرف أن يرجع عليه بالضرر الذى وقع عليه.

### 9- مخاطر التمويل بالمشاركة :

#### المجموعة الأولى : مخاطر ناشئة من سوق المنشأة المشاركة :

- 1- طبيعة الصناعة (استهلاكية - صناعية) واتجاهاتها.
- 2- طبيعة (السلعة) : شعبية - كمالية - مهنية.
- 3- السلع المنافسة والبديلة.

#### المجموعة الثانية : مخاطر ناشئة من شكل وحجم وإمكانيات المنشأة المشاركة :

- 4- الشكل القانوني للمنشأة المشاركة.
- 5- مرحلة المنشأة المشاركة.
- 6- حجم المنشأة المشاركة.
- 7- إمكانيات النمو للمنشأة الصغيرة.

#### المجموعة الثالثة : مخاطر ناشئة من هيئة إدارة الشركة وطريقة عملها في الإدارة :

- 1- صفة رئيس المنشأة (مؤسس - مالك - مدير بمرتبة).
- 2- طموح رئيس المنشأة.
- 3- قدرة رئيس المنشأة.
- 4- أخلاقيات رئيس المنشأة.
- 5- تكامل الخبرات في هيئة الإدارة.
- 6- طريقة إدارة المنشأة.

#### المجموعة الرابعة : مخاطرة ناشئة من الظروف التمويلية للمنشأة المشاركة :

- 1- الموقف التمويلي قبل المشاركة.
- 2- حجم المشاركة المطلوبة ونسبتها في هيكل التمويل.



3- طول مدة المشاركة المطلوبة (منظور السيولة).

4- إمكانية بيع حصة المشاركة (منظور السيولة).

5- طول مدة المشاركة المطلوبة (منظور السيولة).

6- إمكانية بيع حصة المشاركة (منظور السيولة).

**المجموعة الخامسة : مخاطر ناشئة من إدارة البنك ذاته :**

1- درجة جودة وملائمة الكوادر الفنية.

2- المساعدات الفنية التي يقدمها البنك.

3- التقييم والاختبار لعمليات المشاركة.

4- مدى المتابعة والتقييم الدورى.

5- درجة التنوع والمشاركات.

**المجموعة السادسة : مخاطرة ناشئة من الشكل القانونى للمشاركة.**

10- مجالات وصيغ أخرى للتمويل بالمشاركة :

**هناك العديد من التصنيفات والصيغ والتقسيمات الأخرى**

**يبدو من الأفضل طرح أهمها على النحو التالى :**

**1/10- المشاركة المباشرة (تمويل صفقة معينة) :**

وهذا النوع من المشاركة يدخل فيه البنك الإسلامى شريكاً فى عمليات تجارية أو استثمارية مستقلة عن بعضها البعض حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع معين أو عدد محدد من السلع ويطلب البنك فى هذا النوع من المشاركة مساهمة مالية من الشريك (العميل) تتراوح فيما بين 25% و 40% تبعاً لنوع العمليات (تجارة داخلية أو تجارة خارجية).

وفى هذه الحالة يتم توزيع الأرباح بين الطرفين كل حسب مساهمته فى رأس مال الصفقة، بعد القيام بتخصيص جزء من الأرباح للشريك نظير إدارته للعملية وتسويق توزيع السلعة وقد تؤول ملكية هذا النوع من المشاركة إلى الشريك إذا رغب فى شراء نصيب البنك بموجب عقد جديد، أى أنها تعتبر فى هذه الحالة بمثابة الصفقات التى تنتهى بالتصرف الناقل للملكية السلعة محل المشاركة.

وترجع أهمية هذا النوع بالنسبة للبنك الإسلامى إلى سرعة تصفية العمليات التجارية مما يتأتى معه زيادة معدل دوران رأس مال البنك (استثماراته) هادفاً من وراء ذلك زيادة العائد الناتج من هذا النوع من المشاركة.

هذا فضلاً عن توزيع المخاطر بين عملائه فى هذا المجال كما يتمكن البنك من مراقبة المشاركة معه من خلال مقارنة نتائج أعمالهم التى تمت.

#### 2/10. المشاركة الدائمة :

تعنى المشاركة الدائمة أو الثابتة أن البنك الإسلامى يشارك مع شخص أو أكثر فى إحدى المؤسسات التجارية أو الزراعية وغيرها عن طريق التمويل مشترك فيستحق كل واحد من الشركاء نصيبه من أرباح ذلك المشروع (موضوع المشاركة) وتكون المحاسبة على الخسائر والأرباح بعد نهاية كل سنة مالية.

#### 3/10. المشاركة فى رأس المال للمشروع :

تسمى المشاركة التشغيلية فى رأس مال المشروع أو المساهمة فى تمويل (رأس مال المشروع، حيث يقوم بتقييم أصول الشريك ليحدد حجم التمويل الذى سيقدمه، ويشترط أن لا تقل مساهمة الشريك عن 15% من حملة رأس مال المشروع الذى سيتم تشغيله.

هذا وفى المجال الصناعى، فإن البنك لا يشترط على الشريك تقديم أية مساهمة مالية، إذ أن مساهمته فى هذه الحالة تكون هى الأصول التى تم تقييمها وتمثل حصة الشريك، بالإضافة إلى جانب جهده الإدارى.

وهذا النوع من المشاركة، يفضل عن المضاربة بالنسبة للبنوك الإسلامية وذلك من عدة جوانب وهي :

- فى هذا النوع من المشاركة تقل المخاطرة التى يتعرض لها أصحاب الودائع الاستثمارية، ففي حالات الخسارة فإن البنك فى المضاربة مع المستثمر يتحمل كل الخسارة أما بالنسبة للمشاركة فى رأس مال المشروع فإن البنك يتحمل من الخسارة إلا ما يقابل مساهمته فى رأس المال.

- بالنسبة لتنظيم الحسابات، فإن البنك الإسلامى فى حالة المشاركة فى رأس مال المشروع يمكن إمساك دفاتر منتظمة، لكن هناك صعوبة فى إيجاد حسابات منظمة للمضاربة مع المستثمرين، إلا فى آلات انفصال عملية المضاربة عن باقى عمليات المستثمرين الأخرى (المضاربين بعملهم). يمارس نوعاً من الرقابة والإشراف على عمليات المشروع.

#### 4/10 المشاركة المنتهية بالتملك :

فى هذا النوع من المشاركة، يساهم البنك الإسلامى فى رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية، أو عقار أو زراعهم شريك أو أكثر وعندئذ يستحق كل من الشركاء نصيبه من الأرباح بموجب الاتفاق الوارد بالعقد مع وعد من البنك الإسلامى أن يتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى شركائه والشركاء يعدون بشراء أسهم البنك والحلول محله فى الملكية سواء على دفعة واحدة أو على عدة دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها.

وبعد أن بينا أنواع المشاركات يتضح أن هناك فرقاً ملحوظاً بين المضاربة والمشاركة وهو أنه فى حالة المضاربة يكون رأس المال من جانب واحد (رب المال) والعمل والجهد من جانب آخر (المضارب بعمله).

أما المشاركة فيتم تقديم رأس المال من جميع الشركاء سواء فى شكل نقدى أو أصول رأسمالية مقدمة والعمل قد يكون من جانب الشركاء أو بعضهم.

وهذا ويتميز أسلوب البنوك الإسلامية في التمويل بأسلوب المشاركة عن أساليب البنوك غير الإسلامية في التمويل بالإقراض بفائدة في أن مشاركة البنك الإسلامي تتطلب اشتراك البنك بخبراته المختلفة في البحث عن أفضل مجالات الاستثمار والطرق التي تؤدي إلى ضمان نجاح المشروع وتؤكد ربحيته وبالتالي تزيد أرباح البنك الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة ودائعه بعد ذلك.

وكلما كانت خبرات البنك المطلوبة بصورة ملموسة في عمليات المشاركة فإن ذلك يتطلب من القائمين على إدارة البنك الإسلامي البحث عن قيادات إدارية مدربة ومنفذين للكفاءات وفي ذات الوقت مؤمنين بالعمل في المجال المصرفي الإسلامي.

#### 5/10 المشاركة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، وذلك طبقاً لما يلي :

1- قد تكون المشاركة طويلة الأجل، وذلك في حالة ما إذا كانت مشاركة طويلة الأجل (مستمرة) ويصلح هذا الأسلوب لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة والتي تأخذ شكلاً قانونياً كشركة تضامن أو شركة توصية، وسواء كانت تلك الشركات صناعية أو زراعية أو تجارية.

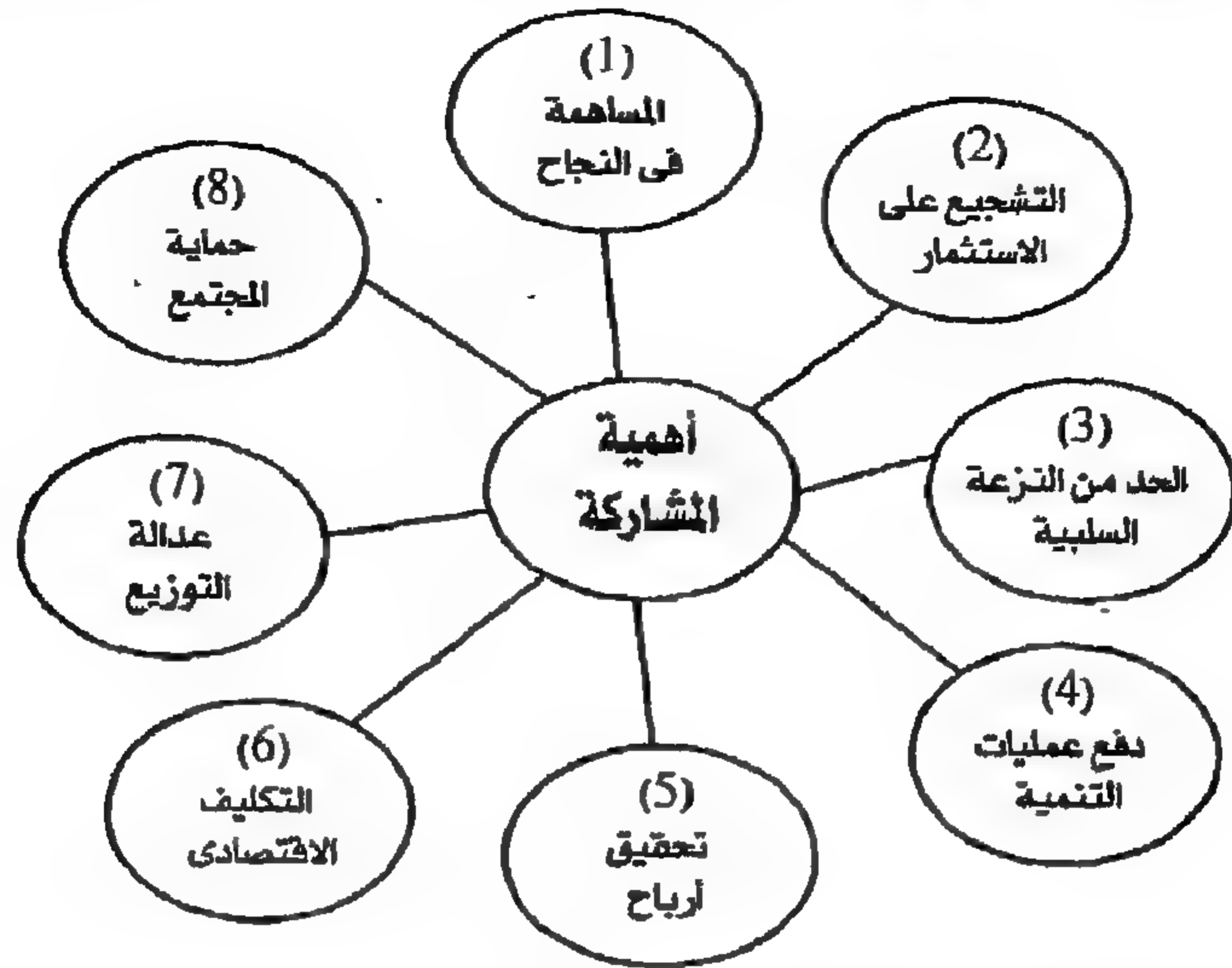
2- قد تكون المشاركة متوسطة الأجل وذلك في حالة المشاركة المنتهية بالتمليك، وهي التي يحل فيها الشريك محل البنك في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات. ويصلح هذا الأسلوب للتطبيق في المجال التجاري والصناعي والزراعي والعقاري والمهني.

3- وقد تكون المشاركة قصيرة الأجل، وذلك في حالة تمويل العمليات التي تستغرق زمناً قصيراً، ومن تلك العمليات الاعتمادات المستندية، حيث تكون قيمة الاعتماد مشاركة بين البنك والعميل.

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار والتمويل بالمشاركة من خلال الخريطة

الإيضاحية التالية : *Flow Short*





## ثانياً : الاستثمار والتمويل بالمضاربة :

### 1- مفهوم المضاربة :

إن كلمتي المضاربة والإقراض أسمان لسمى واحد، فالمضاربة لغة أهل العراق، والإقراض لغة أهل الحجاز.

وسبب التسمية بالإقراض أن رب المال قد أخذ جزء من ماله ويسلمه إلى العامل ثم يقطع يده عنها.

أما سبب التسمية بالمضاربة : فيرجع إلا أن كلا من رب المال والعامل يضرب في الربح بسهم، كما يرجع البعض سبب التسمية بالمضاربة بالآية القرآنية، "وأخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله" صدق الله العظيم.

المضاربة هي عقد بين طرفين يدفع أحدهما للآخر نقوداً مقابل جزء معلوم مشاع في ربحها، فالمضاربة يكون فيها المال من جانب طرف ويسمى (رب المال) وفي هذه الحالة رب المال هو البنك والعمل من جانب طرف آخر (المضارب) وفي هذه الحالة المضارب (العميل) ويكون الربح بين الطرفين حسبما يتفقان عليه من الربح أو النصف لطرف. والباقي للطرف الآخر أو نحو ذلك ويشارك المضارب في الربح فقط ولا يشارك شفى الخسارة فيكفيه خسارة جهده وعمله، بشرط ألا يكون قد قصر أو خالف ما اشترطه عليه رب المال وإذا ثبت العكس فإنه يضمن الخسارة حينئذ أي يكون ملزماً بردها.

ونستخلص مما سبق : أن المضاربة عقد على الشركة في الربح بين رب المال الذي يقدم ماله وبين المضارب الذي يقدم عمله، فيد المضارب على المال يد أمينة، وتصرفه في هذا المال تصرف الوكيل، وإذا تحقق ربح يتم تقسيمه بين رب المال والمضارب حسب بنود وعقد المضاربة.

## 2- عقد المضاربة :

هذا العقد من أكثر العقود أهمية للنشاط الاقتصادي الذي يعتمد على المشاركة في الربح والخسارة كما كان في الماضي أيضاً. فعن طريق هذا العقد يمكن تمويل مشروعات إنتاجية على مستويات حجم مختلفة. ولقد اعتمدت البنوك الإسلامية منذ قيامها إلى الآن على هذا العقد من جهة تعبئة الأموال القابلة للاستثمار، وذلك بعد أن تم تطويره إلى ما يسمى بالمضاربة المختلطة أو الجماعية حتى يتلائم مع الأعداد الكبيرة من العملاء. كذلك دعت ظروف النشاط المصرفي الإسلامي في ظروف التنافس مع النشاط المصرفي التقليدي وتحت مظلة القواعد المصرفية السائدة إلى إتاحة قبول أموال من العملاء على مدار العام دون تحديد الأوقات بعينها تبدأ فيها عمليات مضاربة معينة أو تنتهي فيها، ومن ثم فقد أصبح التلقى للأموال على أساس المضاربة مستمراً دون توقف أو دون تحديد لبداية أو نهاية. وهكذا يمكن تسمية المضاربة التي تمارسها البنوك الإسلامية بالمضاربة المختلفة المستمرة وهي صيغة مستحدثة تماماً لم تعرف في القديم ولكنها تظل مقبولة بشروط حتى لا تنحرف عن ما تقرره الشريعة الإسلامية. وبينما يرتبط التمويل التقليدي من البنوك بقدرة الأفراد أو المشروعات على الوفاء بالدين وفوائده فإن التمويل بالمضاربة يرتبط مباشرة بالقدرة التنظيمية على ممارسة نشاط إنتاجي والنجاح فيه. فالبنك حينما يقبل مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة داخل الإطار الإسلامي فإنه يقوم بتمويل رجال الأعمال الأكفاء، والأمناء الذين لديهم مشروعات واعدة، كما يتعين على إدارة البنك أن تنتقى أو تفضل المشروعات الأعلى ربحية طالما تتوافر فيها شروط الحلال.

وأظهرت الممارسات المصرفية الإسلامية أن صيغة المضاربة الجماعية أو المختلطة نجحت نجاحاً كبيراً في تجميع الموارد التسويبية ولكنها ظلت محدودة جداً في

استخدامات هذه الموارد. أما من جهة نجاحها في تجميع الموارد فذلك لأن صيغة المضاربة المختلطة المستمرة خفضت درجة المخاطرة التي يتضمنها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة إلى أدنى حد ممكن، وسمحت بتوزيع دورى للأرباح وهو الأمر الذى يتفق مع رغبات معظم العملاء.

أما من جهة الاستخدامات فقد كان الأمر مختلفاً بشكل كبير.. لقد تردد معظم مديري البنوك الإسلامية في الاعتماد على عقود المضاربة في استثمار الموارد التمويلية مفضلين صيغاً أخرى والأسباب في ذلك عديدة. لقد كان معظم مديري البنوك الإسلامية من العاملين من قبل في بنوك تقليدية وقد اعتادوا إقراض العملاء المليئين مالياً والعروفين لديهم بالإضافة إلى أخذ الضمانات المالية اللازمة Collaterals كلما لزم الأمر. كل هذا أصبح غير مستساغاً من جهة الأهداف المصرفية الإسلامية أو غير مقبول شرعاً، هذا بينما افتقدت الإدارة أسس أخرى عملية يمكن استخدامها في تمويل العملاء بالمشاركة.

إن المضاربة من وجهة نظر صاحب المال عقد يقوم على عنصرين أساسيين، الثقة في أمانة المضارب والثقة في خبرته وكفاءته في استثمار المال. وفي المجتمعات القديمة أو الصغيرة، محدودة العدد، وفي إطار قيم أخلاقية فاضلة لم يكن عسيراً أن يقوم صاحب رأس المال بتقدير هذين العنصرين، أما في إطار الواقع المعاصر ومن خلال النشاط المصرفي كيف يقوم المدير المسئول عن التمويل بتقدير هذين العنصرين، وماذا يحدث إذا أخفق في عمل تقديرات صحيحة؟ أليس في هذا تعريض لأموال العملاء والبنك للضياع.

إن ثمة اقتراحين يمكن التقدم بها لمعالجة الفجوات النظرية في نظام المضاربة وذلك بهدف تطويره وأحياءه في مجال استخدام الموارد التمويلية للبنوك، ويعتمد الاقتراح الأول على وضع أسس موضوعية وشرعية، يمكن الاعتماد عليها في التطبيق العملي، للثقة في العميل، وأمانته وخبرته وذلك بدلاً من الاعتماد على التقديرات الخاصة بإدارة التمويل بالبنك. أما الثقة في العميل فليست مسألة شخصية إنما هي موضوعية بحثة تتعلق بالثقة في مشروعه الذى يطلب له تمويلاً والثقة في قدرته على القيام به بنجاح. ومن الممكن الاعتماد على إحدى إدارات البنك للقيام بدراسة



جدوى المشروع المقدم والتأكد من صلاحيته وتقدير ربحيته المتوقعة ودرجة المخاطرة فيه. من جهة أخرى يلزم التأكد من وجود الجدية والخبرة والكفاءة اللازمة لدى صاحب المشروع والفريق الذى يعمل معه. وأما "أمانة" العمل فلا يجب أن تترك للتقديرات الخاصة - كما كان الأمر فى ماضى الزمان - وإنما يجب، اعتماداً على معلومات دقيقة، أن تبني على عوامل موضوعية خاصة بسجله السابق وسيرته الذاتية وشهرته فى المعاملات أو مدى استعداد طرف آخر لتزكيته لدى البنك أو ضمان تعهداته لدى البنك ومن المؤكد - نظرياً - أن مثل هذه الآلية فى تطبيق المضاربة توفر أماناً أكبر بالنسبة لاستخدامات الموارد التمويلية ليس فقط بما هو قائم الآن فى البنوك الإسلامية بل بالمقارنة بممارسات للبنوك التقليدية القائمة على قاعدة الملاءة المالية وأخذ الضمانات. أما الضمانة الأولى فتتمثل فى وضع شروط تشتق من دراسة الجدوى يلتزم بها المضارب فى استخدام الموارد التمويلية والثانية تتمثل فى تنظيم تدفقات التمويل إلى المشروع فى دفعات مرتبطة بجدول زمنى بناء على دراسة جدوى المشروع من جهة وتقارير دورية خاصة بمتابعة المشروع من جهة أخرى. ويلاحظ أن وضع الشروط تقييد المضاربة وهو جائز لدى الحنفية والحنابلة، فإذا لم يلتزم المضارب بالشروط يصبح ضامناً لرأس المال الذى أخذه من البنك دون نقص فى حالة الخسارة (تبعاً لقاعدة الضمان عند التعدى) كذلك يلاحظ أن متابعة المشروع من خلال تقارير دورية لا تعنى، ولا يجب أن يقصد بها التدخل فى إدارة المشروع لأن هذا أيضاً يفسد المضاربة.

أما الإقتراح الثانى لتطوير المضاربة فيرتبط بتهيئة موارد تمويلية أكثر ملائمة لها وذلك بإصدار شهادات أو صكوك مضاربة مخصصة لمشروعات معينة على أن تكون قابلة للتداول فى سوق الأوراق المالية ولا يجوز استرداد قيمتها نقداً مرة أخرى بل تصفيتها بالزيادة أو بالنقص عند إنتهاء عمل المشروع أو بعد خمسة سنوات مثلاً أيهما أنسب، ومن حق أصحاب هذه الصكوك التعرف على المركز المالى للمشروع فى كل سنة والحصول على نصيبهم من الأرباح حسب الشروط المعلنة عند الإصدار.

ويختلف هذا الإقتراح فى مضمونه وتفصيله عما هو قائم الآن فى ممارسات بعض البنوك الإسلامية. فشهادات المضاربة المصدرة الآن غير مخصصة لمشروعات



معينة وإنما هي مرتبطة بمجموع الموارد التمويلية على أساس صيغة المضاربة المختلطة. كذلك فإن شهادات المضاربة المصدرة قابلة للإسترداد من البنك المصدر لها بنفس قيمتها إما عند الطلب أو بعد عدة سنوات. ويلاحظ أن التعهد برد قيمة هذه الشهادات "بنفس قيمتها" يلقي شبهة على تطبيق مبدأ المشاركة في الغنم والخسائر خاصة أن الشهادات تتلقى ربحاً دورياً في نفس الوقت.

هذا الاقتراح عند تنفيذه يفتح باباً عريضاً لممارسة المضاربة على نحو يتمشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية ويحقق أهداف المصرفية الإسلامية وأهداف التنمية التي ترتبط ولاشك بالإستثمارات طويلة الأجل في النشاط الإنتاجي.

### 3- أنواع المضاربة :

هناك ثلاث أنواع من المضاربة وهي :

#### 1/3 المضاربة المطلقة :

وهي المضاربة التي لم تقيد بزمان ولا مكان ولا عمل، ولا ما يتجر فيها المضارب، ولا من يتعامل معه دون أي قيد من القيود.

#### 2/3 المضاربة المقيدة :

وهي التي قيدت بشئ من تلك القيود وتنحوها، وتقيد المضاربة بالشرط الصحيح - وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامناً.

#### 3/3 المضاربة الخاصة والمشاركة :

فالمضاربة الخاصة : هي نوع من المضاربة يكون فيها رب المال واحد والمضارب واحد سواء كان الشخص الواحد طبيعى أو اعتبارى.

المضاربة المشتركة : هي نوع من المضاربة يتحدد فيها أرباب المال ويتحدد فيها المضاربين ولعل أبرز الأمثلة على ذلك تلفى البنك مدخرات أرباب المال والمضاربة في تلك الأموال في الأنشطة والمجالات المختلفة.

#### 4- شروط المضاربة :

تتعلق شروط المضاربة بثلاث عناصر هي : رأس المال، الربح، العمل وفيما يلي توضيح لحقيقة هذه الشروط :

##### 1/4- شروط رأس المال :

أ- أن يكون رأس المال من النقود المضروبة، من الدراهم والدنانير، وهو اشتراط جمهور الفقهاء، وقد أجاز ابن أبي ليلى أن يكون رأس مال المضاربة من العروض مثل البضاعة والآلات وغيرها من أشكال رأس المال العيني وقد كره الفقهاء المضاربة بالعروض، وقد علل ابن رشد ذلك بقوله "بأن المضارب يقبض العرض وهو يساوى قيمة ما، ويرده وهو يساوى قيمة غيرها، فيكون رأس المال والربح مجهولين".

وما كان يجرى على الدراهم والدنانير في الماضي كرأس مال للمضاربة يجرى الآن على الأوراق النقدية.

ب- أن يكون رأس المال معلوم القدر والجنس والصفة عند التعاقد ومحددًا تحديدًا نافيًا للجهالة، وذلك منعًا لحدوث أي شك، قد يفضي إلى نزاع بين أطراف العقد.

ج- أن لا يكون رأس المال دينًا في ذمة المضارب عند التعاقد، وقد قال الكاساني "إذا قال صاحب الدين للمدين : اعمل بديني الذي في ذمتك مضاربة على لنصف، فإن المضارب فاسدة بلا خوف" أما إذا كان لرب المال دين في ذمة شخص آخر وقال للمضارب اعمل بديني الذي على كذا فإذا جاز الحنفية والحنابلة لأن رب المال وكل المضارب في قبض الدين.

د- أن يكون رأس المال مسلماً للمضارب : بمعنى تخلص رب المال عن مال المضاربة، وإفساح المجال للمضارب لتمكينه من تحريك المال وتثميره فلا تصح المضاربة بالمال مع بقاء يد رب المال عليه.

هـ- خلط مال المضاربة بغيره من الأموال : لا يجوز خلط مال المضاربة بغيره سواء بدأ العمل أم لم يبدأ وذلك مذهب الشافعية، أما الحنفية والملكية والحنابلة فعملية خلط مال المضاربة بغيره من الأموال جائزة عندهم ما لم يبدأ العامل العمل.

فقد ذكر الكاساني أن "القسم الذى للمضارب أن يعمله إذا قيل له اعمل برأيك - وإن لم ينص عليه - هو المضاربة والشركة والخلط".

#### 2/4- شروط التوزيع :

اتفق الفقهاء على ضرورة تحديد نصيب كل من صاحب المال والمضارب فى الربح عند إبرام العقد بجزء مشاع فى الربح غير محدد، وذلك بأن يكون نسبة مئوية، أو كسرا اعتياديا لكل منهما، وفى ذلك يقول الوليد بن رشد : " واجمعوا على صفة القراض بأن يعطى الرجل الرجل المال على أن يتاجر له به على جزء معلوم يأخذه العامل من الربح، أى جزء مما يتفقان عليه ثلث كان، أو ربعا أو نصفاً".

وقد اشترط الشافعية أيضا أن يكون الربح مشتركا بين رب المال والمضارب فلو شرط أحدهما أن يكون جميع الربح له يعد قرضا فاسداً.

وذكر ابن رشد الخلاف فيما إذا شرط العامل أن يكون الربح كله له قال مالك : يجوز وإنه إحسان من رب المال وتطوع، وقال الشافعى : لا يجوز ورأى أنه غرر، لأنه إن كان خناك خسران فعلى رب المال أن يربح فليس لرب المال فيه شئ، وقال أبو حنيفة، هو قرض لا قراض.

كذلك اتفق الفقهاء على أنه لا يصح أحد العاقلين أن يشترط لنفسه دراهم معلومة من الربح أن هذا الشرط يفسد المضاربة.

كذلك اتفق الفقهاء على أنه لا يصح لأحد العاقلين أن يشترط لنفسه دراهم معلومة من الربح أن هذا الشرط يفصد المضاربة.

أما عن الخسارة، فإنها تكون على رب المال ما لم يكن هناك تقصير من جانب المضارب وأنه بذلك العناية المعقولة فى عمله دونما تقصير أو تعد أو مخالفة للشروط المتفق عليها، أما فى حالة تقصيره فإن الخسارة تكون عليه فيما نقص من رأس المال، ويقاس مقدار التقصير والتعدى بقدر ما يمكن أن تفعله قرناؤه من التجار فى نفس الظروف وفى نفس السوق.

#### 3/4 شروط العمل :

قدم صاحب المال من جانيه المال وليس عليه العمل، فالعمل من اختصاص المضارب وحده لذا يجب على رب المال أن يفصح المجال للمضارب لتحريك المال وتثميته، ولكن يجوز له أن يشترط عليه المضارب (المضاربة المشروطة) بأن يعمل في بلد معين دون الآخر أو نوع معين من السلع دون الآخر أو يشترط عليه من الشروط التي تكون فيها مصلحة للطرفين دونما تضيق على المضارب، ويجب على المضارب الإلتزام بها.

والأعمال التي يجوز للعامل أن يعملها بمطلق عقد التجارة والعرف التجاري، مثل أعمال الرهن، الارتهان، الإيجار، الإستئجار، تأخير الثمن إلى أجل متعارف عليه، أما إذا قال له رب المال اعمل برأيك (المضاربة المطلقة غير المشروطة) فيجوز له (المضارب) أن يدفع المال مضاربة أي غيره وأن يخلط مال المضاربة بماله أو بمال غيره. وقد أوضح الكاساني ذلك " فأما إذا قال رب المال للمضارب اعمل برأيك، فله أن يدفع مال المضاربة مضاربة إلى غيره، لأنه فوض الرأي إليه".

والأعمال التي لا يجوز للمضارب أن يعملها مثل قرض مال المضاربة والعنق والهبة من مال المضاربة.

#### 5- توقيت المضاربة :

أختلف الفقهاء في توقيت عقد المضاربة فمنهم من أجاز التوقيت مثل الحنفية ومنهم من لم يجزه مثل المالكية والشافعية، وقد أجاز الحنفية التوقيت لأن عقد المضاربة توكيل، والتوكيل يحتمل التخصيص بوقت دون الآخر، فقد أوضح الكاساني أنه " لو أخذ المال مضاربة إلى سنة، جازت المضاربة عندنا".

وقد أصبح توقيت المضاربة أمراً هاماً في الظروف الحالية، ولكن يجب أن يراعى عند تحديد وقت المضاربة أن يؤخ في الاعتبار أن يكون هذا الوقت كافياً لكي يتمكن المضارب من تحريك المال في دورة تجارية كاملة، بحيث يترتب عليها التحول التلقائي لكل الأصول محل التمويل المقدم من بضاعة إلى نقدية (تسييل المضاربة) لإتاحة إمكانية الاسترداد التمويل المقدم من رب المال وما يكون قد تحقق من ربح في نهاية الفترة، دون الحاجة إلى مصادر خارج العملية تستخدم في رد التمويل، ومن ثم فإنه يطلق عليها عمليات ذاتية التصفية Self – Lequidated.



## 6- فسخ عقد المضاربة :

اتفق الفقهاء على أن لصاحب المال الحق في فسخ عقد المضاربة متى شاء ما لم يبدأ العامل في العمل. واختلفوا فيما إذا بدأ العامل في العمل فهل لرب المال حق فسخ العقد وتنضيض رأس المال؟ فقول الحنفية والشافعية والحنابلة: يجوز لرب المال فسخ العقد، أما المالكية فقالوا : ليس لرب المال الحق في فسخ العقد بعد أن بدأ العامل في العمل. وقد أوضح الوليد بن رشد ذلك بقوله " أجمع العلماء على أن اللزوم ليس من موجبات عقد المضاربة، وأن لكل واحد منهما فسخه ما لم يشرع العامل في العمل" و اختلفوا إذا شرع العامل في العمل فقال مالك : هو لازم، وهو عقد يورث، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لكل واحد منهما - رب المال والمضارب- الفسخ إذا شاء وليس عقدا يورث.

## 7- نفقة المضاربة :

تحتاج المضاربة إلى عمل (المضارب) يكرس جهده ووقته من أجل تنمية رأسمالها والحصول على ربح أكثر للمتعاقدين، وبالتالي قد يتخلى عن أعماله الأخرى التي تكون مصدر رزقه ورزق عائلته، فمن الذي يتحمل عبء هذه النفقات؟ أن نفقة المضاربة مصروفة إلى الربح لا إلى رأس المال، وتؤخذ من الربح أولاً وما بقى منه يقسم بين رب المال والمضارب على ما اشترطا وأما قدر النفقة فهو أن يكون بالمعروف عند التجار، بغير إسراف أو مبالغة.

## 8- خطوات التمويل بالمضاربة:

### 1/8- طلب التمويل :

عند حضور المتعامل (المضارب) إلى المصرف لطلب تمويل عملية مضاربة، يستقبله مدير الفرع (أو المسئولون عن هذا النشاط)، ويرحب به، ويرد على استفساراته ويبين له طبيعة ومزايا التمويل في إطار الصيغة المختارة ويجري معهم المناقشة مبدئياً حول طبيعة عملية المضاربة، ويتم الإطلاع على الدراسة المقدمة من المتعامل - إن وجدت - أو مناقشة الإطار العام لها، لمعرفة مدى تماشيها مع طبيعة معايير وضوابط التمويل الإسلامي، بقصد تكون وجهة نظر مبدئية تساعد في

عملية البحث وتحديد البيانات والمعلومات الناقصة، والتي يطلب إلى المتعامل واستيفائها.

ويقوم الباحث بتسليم المتعامل بياناً بالمستندات الواجبة الاستيفاء، كما يقوم بتسجيل ملخص بنتائج المناقشة، وبياتضاح رغبة طالب التمويل في إنتقاء صيغة المضاربة للتعامل على أساسها، يقوم بإستيفاء نموذج طلب التمويل بالمضاربة.

#### 2/8. البحث والدراسة :

يقوم قسم الدراسة بالإطلاع على طلب التمويل، والبيانات الأخرى المقدمة من المتعامل، ويقوم بمتابعة استيفاء تلك البيانات والمعلومات الناقصة بكافة وسائل جمع المعلومات، ومنها طالب التمويل نفسه ومن السوق نفسه ووحدة الاستعلامات والإدارة المركزية لمخاطر الائتمان المصرفي بالبنك المركزي والبنوك الأخرى وغيرها.

يقوم الباحث المختص، بتحليل البيانات والمعلومات التي تجمعت لديه، حيث يقوم بتحليل المركز المالي للمتعامل، وبعد دراسة اقتصادية مختصرة عن العملية، أو يقوم بتقييم الدراية المقدمة من المتعامل، وتقييم مركزه الائتماني. يم يعد مذكرة شاملة عن العملية مدعمة بوجهة نظره فيها في ضوء سياسات المصرف التمويلية والمعايير والضوابط والشروط المقررة لهذا النوع من التمويل.

ترسل مذكرة الدراسة إلى المراجع أو رئيس القسم الذي يقوم بمراجعتها والتوقيع عليها مسجلاً وجهة نظره في العملية وما يوصى به من قرار لترفع إلى المستوى الذي يتخذ القرار التمويلي وفقاً لجدول السلطات التقديرية المعتد من مجلس إدارة المصرف.

#### 3/8. اتخاذ القرار :

بإنتهاء بحث ودراسة التمويل بواسطة قسم الدراسات ترفع مذكرة الدراسة للسلطة المفوضة باتخاذ القرار، ذلك حسب طبيعة العملية ومبلغ التمويل ومدته، ويتم البت فيها بالموافقة أو الرفض المسبب أو التعديل وطلب مزيد من البيانات.

وفي كل الأحوال يجب إفادة المتعامل بقرار المصرف بخصوص العملية وتوضيح المبررات وراء القرار.

## 4/8- تنفيذ القرار :

يقوم المختص بقسم الدراسات بتجهيز عقد المضاربة ويتم إرساله إلى قسم التنفيذ والمتابعة، والذي عليه إخطار المتعامل كتابة لإعداد المستندات المطلوبة ولتجهيز العقد للتوقيع من الطرفين (المتعامل والمسئول عن المصرف) ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة من أصل العقد، ويتم إخطار الحسابات الجارية بالفرع الذي يتولى فتح حساب بالعملية.

وفي حالة ما إذا كانت عملية المضاربة تتضمن استيراد بضاعة من الخارج يتم إخطار القسم المختص لفتح الاعتماد المستندي المطلوب، ومن ثم تبدأ عملية التنفيذ في ضوء الشروط والقواعد المتفق عليها في العقد.

## 5/8- متابعة العملية :

تبدأ عملية المتابعة بعد اتخاذ قرار التمويل، والإجراءات التنفيذية اللازمة لسير العملية حيث يقوم الموظف المختص بالفرع بمتابعة التمويل الممنوح من المصرف المتعامل، والتأكد من حسن سير العمليات وفقاً للبرنامج والشروط المتفق عليها في العقد، ونقل صورة حقيقية عن موقف العملية وعرضها دورياً على إدارة المصرف. كما يقوم بتقديم ما يطلب منه من معونة أو خبرة فنية أو تنظيمية وإدارية للمضارب، ويجب أن يحرص جهاز المتابعة على إيجاد العلاقات الطيبة بين البنك والمضارب، وذلك عن طريق المعاشاة الفعلية والتفاعل معه وإيجاد الحلول اللازمة لمشكلته في حينه بدلاً من تراكمها، وتتم المتابعة بعدة وسائل منها :

## أ- المتابعة الميدانية :

عن طريق عمل زيارات ميدانية إلى موقع العمل، والمقابلة الشخصية مع المتعامل والإطلاع على دفاتر ومستندات العملية وجرد المخازن وغير ذلك، وتشترك إدارة التفتيش المركزية مع الفروع في هذا العمل وفق تخطيط وبرامج عمل.

## ب- المتابعة المكتبية :

عن طريق تقارير دورية من المتعامل عن موقف العملية وطلب ميزانيات ومراكز مالية ومتابعة تطور موقف التنفيذ.

## 6- قياس النتائج وتوزيع العوائد :

في نهاية مدة المضاربة، يتم إعداد حسابات النتيجة للعملية (حسابات المتاجرة، التشغيل، الأرباح والخسائر) كما يتم تحرير إخطار يفيد بإنتهاء موعد المضاربة وضرورة التسييل وإجراء التوزيع بحيث تظهر النتائج إما ربحاً أو خسارة، ويتم التوزيع في ضوء القواعد المتفق عليها والمتضمنة في بنود العقد وهي :

### أ- في حالة الربح : يوزع بين المصرف والمضارب حسب الاتفاق.

.. % للمضارب نظير العمل والخبرة والإدارة.

.. % للمصرف نظير إجمالى تمويل العملية.

### ب- في حالة الخسارة : يتم التفرقة بين حالتين :

إذا كانت الخسارة بسبب ظروف لا دخل للمضارب فيها، يتحملها رب المال بالكامل، ويكفى أن المضارب قد خسر مقابل ذلك عمله وجهده وإدارته طوال عملية المضاربة (ذلك أن المضارب لا يتقاضى أجراً أو راتباً ثابتاً من العملية - ليس أجيراً - ولكنه ينتظر حصته من الربح المتوقع تحقيقه).

ففي حالة كون الخسارة بسبب عوامل للمضارب يد فيها، التقصير والإهمال أو عدم الإلتزام بالشروط المتفق عليها لتنفيذ العملية، فإن المضارب يكون مسئولاً عن الخسارة التى وقعت، وللمصرف أن يرجع عليه بالضرر.

## 9- مجالات تطبيق المضاربة وصورها العملية :

### 1/9 مجالات التقسيم بمعياري الزمن :

#### أ) مضاربات قصيرة الأجل :

ويمكن تطبيقها في النشاط التجارى على أساس الصفقة وتمويل رأس المال العامل، وكذلك تطبيقها في النشاط الصناعى والزراعى والحرفى من خلال تمويل رأس المال للشركات المختلفة التى تعمل في هذه المجالات.

#### ب) مضاربات متوسطة الأجل :

ويمكن تطبيقها في النشاط الحرفى من خلال تمويل الصناعات الصغيرة وجميع مجالات النشاط الأخرى التى قد تتطلب مضاربات مؤقتة لأكثر من سنة.



### ج) مضاربات طويلة الأجل (مستمرة) :

ويمكن تطبيقها في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والزراعي والصناعي والتجاري والحرفي.

والتمويل عن طريق المضاربة يشبه التمويل المالي في أنه يفضل بين الإدارة والتمويل، فهو لا يعرض الممول لمخاطر الإدارة، وإن كان يختلف عنه في عدم تحول رأس مال المضاربة إلى دين في الذمة، كما هو الحال في القرض.

### 2/9- تقسيم المضاربة بمعايير عدد المضاربين :

وتأخذ المضاربة بهذا المعيار صورتين :

أ- المضاربة العادية (الفردية). ب- المضاربة المشتركة.

أ- المضاربة العادية (الفردية) :

وتتخذ المضاربة العادية (الفردية) الصور السابق ذكرها وسوف نتناول كل صورة على حدة.

### 1- دور البنك الإسلامي كصاحب رأس المال في عملية المضاربة :

نجد أن تلك الحالة يتم تقديم رأس المال من جانب البنك الإسلامي ويصبح هنا الطرف الأول (المشارك بالمال) ويقوم عميل البنك (المضارب بالعمل) بالإتجار في هذا المال الذي حصل عليه من رب المال (البنك الإسلامي) فيما أحل الله من مشروعات تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية والربح يتم اقتسامه بين البنك (رب المال) والعميل (المضارب المشارك بالعمل) بالنسب الشائعة والمعلومة في الربح، أما الخسارة فتكون على حساب رب المال (البنك الإسلامي) ما لم يثبت أن المضارب (عميل البنك) قد قصر أو أهمل في استخدام المال أو خالف شرطاً من شروط عقد المضاربة فإنه في هذه الحالة بينما (المضارب معاملة) جزء من الخسارة إذا فالمضاربة هي الإتجار بمال الغير أي أن يكون المال مقدماً من شخص آخر على أن يكون الربح بينهما على ما تم اشتراطه في العقد والخسارة وإن كانت فهي على صاحب رأس المال وذلك لأن العامل أي المضارب بعلمه يكفيه خسارة جهده لذلك لا يكلف بخسارة أخرى.

### نتيجة هامة :

إذا عقدنا مقارنة بين الاستثمارات في البنوك الإسلامية من خلال المضاربة وبين الاستثمارات في البنوك غير الإسلامية عن طريق القروض نجد أن البنوك غير الإسلامية تعتبر مجرد دائن لعملائها لا يهتمها إلا أن تسترد قروضها مضافاً إليها الفوائد الثابتة مهما كان مصير تلك الأموال فقد يخسر المقرض (العميل الذي أخذ الأموال من البنك غير الإسلامي) أو يربح ولكن هذا أو ذاك لا يهتم البنك حيث لا يهدف البنك إلا إلى الحصول على أمواله مضافاً إليها الفوائد.

ولكن البنوك الإسلامية بوصفها رب المال (أى الشريك بالمال في عملية المضاربة) تصبح شريكة لأصحاب المشروعات من العملاء (الشريك بعمله) أى المستثمر في نشاطه الإنتاجى بكافة صورته وبالتالى تبحث (البنوك الإسلامية) مع المستثمر بخبراته على أحسن الوسائل لإنجاح المشروعات والأفان هذه البنوك لن تسترد نقودها بالإضافة إلى عدم تحقيقها لأية أرباح وبالتالى يكون تعامل البنك الإسلامى (رب المال) مع المستثمرين (المضاربين بالعمل) على أساس إختيار ذوى الخبرة وأصحاب الكفاءات الذين يحتاجون المال لاستغلال خبراتهم وكفاءاتهم.

### 2- دور البنك الإسلامى كمضارب بالعمل :

نجد أنه فى هذا النوع من المضارب يقوم مالكى المال (المودعين بلغة المصارف) بصفة انفرادية بتقديم المال إلى المصرف الإسلامى ويمثل المصرف بالنسبة للمودعين دور المضارب أى الشريك بعمله وخبرته وإدارته).

وينطبق على عملية المضاربة هذه كل الشروط الواجب توافرها فى عملية المضاربة العادية حيث يستمر البنك (المضارب أو المشارك بالعمل) الأموال المودعة لديه فيما أحل من مشروعات وتكون الخسارة على صاحب المال، أما الربح فيتم اقتسامه بين الطرفين وذلك بالطبع بعد أن يسترد المودع ماله (رب المال) الذى يعتبر الطرف الأول فى عملية المضاربة.

### 3- دور البنك الإسلامى كصاحب المال والمضارب بالعمل معاً :

نجد أن هذا فى غاية البساطة حيث يقوم البنك باستثمار أمواله (يصبح هو الطرف الأول أى صاحب رأس المال) فى المشروعات المحللة والمتاحة له فيصبح كذلك الطرف الثانى فى عملية المضاربة العادية وينطبق عليه نفس الشروط السابق ذكرها ويتطلب ذلك خبرة واسعة من البنك الإسلامى فى مجال الاستثمار وكذلك الكفاءة العالية لتحقيق الربح والأهداف المرجوة من عملية المضاربة.

### 4- دور البنك الإسلامى كوسيط بين صاحب المال والمستثمر :

لما كانت معظم الأموال التى تدفع لمضاربة فى البنوك الإسلامية تتمثل فى معظمها من الودائع الاستثمارية فإن ذلك يتفق وما استقر عليه رأى من جواز دفع مال المضاربة لمضاربة للغير ولذا فإننا ونحت نقيم العلاقات فى البنك الإسلامى على أساس المضاربة بالنسبة للودائع الاستثمارية لذا يجب أن تحدد الأطراف الداخلة فى هذه المضاربة ونوعية الشروط والإلتزامات والحقوق الناشئة عن عقد المضاربة لكل منهم.

#### ب- المضاربة المشتركة فى البنك الإسلامى :

تلجأ المصارف الإسلامية إلى عقود المضاربة المشتركة (المضاربة الجماعية) كوسيلة للاستثمار الجماعى لأموال المودعين فى إطار الشريعة الإسلامية وفى نفس الوقت مع تحقيق المزايا التى يتمتع بها استثمار الأموال من خلال البنوك التجارية العادية.

والمضاربة من خلال العمل المصرفى أسلوب جديد لاشك ولذلك تتطلب اجتهاد الفكر الاقتصادى الإسلامى وكقاعدة عامة لقد جرى هذا الفكر على تطبيق نفس أحكام عقد المضاربة السابق بيانها (وتسمى كثيراً المضاربة الخاصة) على المضاربة المصرفية ولكن هناك اعتبارات قائمة فى ظل المضاربة المشتركة تختلف عن المضاربة الخاصة أو الاستثمار الفردى، ومن أمثلة هذه الإعتبارات :

1- عدم إمكانية تصفية العمل الاستثمارى مع إباحة التوزيع الدورى للأرباح على

المودعين، وذلك نظراً لإستمرارية الاستثمار الجماعى.

2- إمكانية الخلط المتلاحق للأموال في أى وقت من الأوقات.

3- إباحة وضع قيود على أصحاب المال والعمل والبنك ولذلك مراعاة للقواعد القانونية الدقيقة الملزمة ومراعاة لطبيعة العمل المصرفي وحفاظاً على حقوق المودعين (مثل ضمان رد قيمة الوديعة من جانب البنك للمودع وإباحة تكوين احتياطي بخصم جزء من الأرباح يحتفظ بها البنك للسنوات التي تقل فيها السيولة المالية بالبنك).

وحيث أن المضاربة المشتركة استثماراً جماعياً للأموال من خلال تنظيم المؤسسات والمصارف الإسلامية فيمكن أن ينشأ العديد من العلاقات نظراً لتعدد الأطراف.

ونقدم فيما يلي صور مبسطة لتلك العلاقات مع بيان كيفية اقتسام الأرباح وإدارة الأموال خلالها ومثال ذلك بسيط فنفترض أن مصرفاً إسلامياً قد تأسس ثم قام جماعة من أصحاب الأموال بإيداع أموالهم لديه ثم قام البنك بمعرفته باستثمار بتلك الأموال مباشرة أو بالمشاركة مع أرباب آخرين.

وتتجدد العلاقة بين المودعين والمصرف الإسلامي في المضاربة المشتركة على النحو التالي :

وفقاً لعقد المضاربة المشتركة يقوم بعض مالكي المال (أرباب المال - المودعين بلغة المصارف) بصفة إنفرادية بتقديم المال إلى المصرف الإسلامي وفي تلك المرحلة من العلاقات يمثل المصرف الإسلامي وفي تلك المرحلة من العلاقات يمثل بالنسبة للمودعين (دور المضارب) أى الشريك بعمله وخبرته وإدارته (والاختلاف بين المضاربة المشتركة والخاصة هو أن أصحاب الودائع في المضاربة الخاصة يجمعهم فقط الرغبة في استثمار أموالهم بواسطة الغير (البنك هنا) كما أن كل منهم يتعاقد مع البنك بالشروط التي يراها مناسبة له وفي الوقت الذي يرتضيه وإذا كان التعاقد مع البنك في إطار حدود وإختيارات معلنة من قبل البنك فما هذا الأمن قبيل تيسير التعامل دون إخلال بجوهر نظام المضاربة).



والاستثمار المشترك عملية مستمرة ومتجددة وبالتالي يتم توزيع دورى للأرباح المحققة فى كل فترة زمنية أى يقوم البنك بخصم المصارف الخاصة بالعمل الاستثمارى من سجلات ومطبوعات مما يتفق مع الضوابط الفقهية وتسمى الأرباح بعد ذلك الأرباح الصافية.

ويستحق البنك (المضارب المشترك من الأرباح الصافية نصيباً معلوماً - كالثالث مثلاً أو النصف).

وذلك بوصفه مضارباً أى شريكاً بعمله وخبرته وإدارته وهذا خسر الاستثمار فمن المفروض أن يتحمل البنك خسارة تلك المصارف مثلما يتحمل أرباب المال عدم الحصول على أرباح فى نهاية المدة.

**أما بالنسبة لمالكى الأموال (الودعين) :**

فتنقسم الأرباح المحققة المتبقية (أى بعد الخصم النفقات المباشرة للمضاربة وحصر البنك بوصفه مضارباً شريكاً بعمله) بحسب نوع الحساب على أساس تفاوت نسبة الربح - طردياً - مع تفاوت مدة الإخطار أى أن نجد عملية القسمة تتم كالتالى:

وفق الإخطار وفى ضوء ذلك تتحدد نسب الاستثمار للأموال المودعة فى كل حساب حيث أن النسبة الباقية من الأموال المودعة تمثل الأمان لمواجهة الطلبات المحتملة للسحب من قبل أصحاب المال.

ومن البديهي أن نسبة مشاركة الحسابات المختلفة تختلف مع درجة السيولة بينما تكون نسبة مشاركة الحسابات المختلفة مع درجة السيولة بينما تكون نسبة مشاركة الحسابات الجارية فى الاستثمار شبه معدومة أو ضئيلة جداً يمكن لحسابات التوفير أن تشارك بما يوازى 50% من الودائع والنسبة لحسابات الإخطار لشهرين هى 70% ... وهكذا.

بضرب نسبة الاستثمار المحدودة والمقررة لكل حساب فى قيمة المبلغ المودع يتحدد (الجزء الاستثمارى) ويجمع هذه الأجزاء يحصل البنك على قيمة (أموال المضاربة) أى الأموال التى دخلت أو التى من المفروض أن تدخل فى الاستثمار.

بقسمة الأرباح المحققة المتبقية (أي الأرباح المحققة مخصوصاً منها نفقات العمل الاستثمارى ونصيب البنك كمضارب) على أموال المضاربة يتحدد مقدار ما يخص الوحدة النقدية (جنيه، دولار،...) من هذه الأرباح.

وأخيراً بضرب ما يخص الوحدة النقدية من الأرباح فى الجزء الاستثمارى من كل مبلغ مودع وبالتالي يتحدد نصيب كل رب مال (مودع) من أرباح.

وهذا جوهر عملية اقتسام الأرباح فى عملية المضاربة المشتركة ولكن الواقع أكثر تعقيداً من ذلك بكثير حيث أن الودائع الاستثمارية من قبل عملاء المصرف لا ترد كلها فى وقت واحد وإنما فى أوقات متفرقة خلال عملية الاستثمار.

ولكن لا يحول هذا الوضع دون حساب استثمار هذه الودائع وحصة كل مودع فى الأرباح المحققة.

### ثالثاً : الاستثمار والتمويل لبيع المراجعة :

#### 1- تعريف بيع المراجعة :

المراجعة فى اللغة مفاعلة ثم الربح وهو الزيادة، والربح هو النماء فى التجارة، وأما فى الفقه الإسلامى فإن البيوع تنقسم باعتبار الثمن إلى نوعين :

#### (1) بيع المساومة :

وفىها يتفق البائع والمشتري على ثمن البيع بغض النظر عن ثمن الأول للسلعة.

#### (2) بيع الأمانة :

وفىها يتم الاتفاق بين المشتري والبائع على ثمن السلعة مع الأخذ فى الاعتبار ثمنه الأصلي، وهو لهذا ينقسم إلى ثلاثة صور هى :

• المراجعة : وهو بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح.

• التولية : وهى بيع يمثل الثمن الأول دون زيادة أو نقصان.

• الوضعية : وهى البيع يمثل الثمن الأول مع وضع مبلغ معلوم من الثمن.

وبذلك يتضح أن المراجعة هي : بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح وهى مشروعة بالكتاب والسنة بالإجماع، قال الله تعالى ﷻ : (وأحل الله البيع) صدق الله العظيم (البقرة : 275) والمراجعة بيع، ولقول الرسول ﷺ "إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم" وهذا يفيد جواز بيع السلعة بأكثر من رأس المال ولأن المسلمين تعاملوا بها فى سائر العصور من غير تكير وياجماع على جوازها بلا خلاف عند جمهور الفقهاء. وصورة هذا البيع تتمثل فى قول البائع للمشتري : أنا اشتريت هذه السلعة بكذا، وبعثتها لك بزيادة قدرها كذا على ثمنها، أو بزيادة نسبتها كذا من ثمنها، فيقول المشتري : وأنا قبلت، ولذا يعتبر الفقهاء بيع المراجعة (من بيوع الأمانة) لأن البائع مستأمن فى الإخبار عن ثمنها الأصلي، فيدفعها إلى المشتري دفعا إلى حاجته، نظير ربح معلوم.

## 2- أشكال المراجعات :

### تأخذ المراجعات أشكال وصور معينة منها :

- 1/2- بيع المراجعة : يتم هذا النوع من البيع بين البنك والعميل فى العمليات التجارية الداخلية أو الخارجية وتتم عن طريق تلقى البنك طلبات عملائه لشراء السلعة المطلوبة مع إضافة جزء مقابل المصارف ونسبة ربح، ويجوز للبنك طلب مقدم ضمانا لجدية التغير فى طلب العميل للسلعة وحاجته إليها.
- 2/2- الوكالة بالشراء وبأجر : وهى نوع يقوم فيه العميل بتحديد مواصفات وثمان السلعة المطلوبة ويطلب من البنك شرائها مقابل عمولة أو أجره معينة بناء على خبرة وكفاءة البنك بالسعر المحدد وبالمواصفات المطلوبة.
- 3/2- بيع وشراء العملات : تعتبر عملية بيع وشراء العملات جائزة شرعا من قبيل المضاربة والمتاجرة إذا ما تم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- 4/2- الاستثمارات المباشرة : من مصادر التمويل فى البنوك الودائع التى تلاقها البنك من عملائه ويسعى البنك الإسلامى وبتفويض من العملاء للقيام بعملية الاستثمار.. وذلك بالمساهمة فى تأسيس الشركات بالمساهمة فى رؤوس أموالها والخبرات التى يمتلكها البنك من إدارة وتنظيم وكفاءات وبالطبع فإن ذلك يؤدى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

### 3- شروط بيع المراجعة :

أركان العقد في الفقه الإسلامي بصفة عامة ثلاثة هي :

أ- صيغة التعاقد أى الإيجاب والقبول.

ب- طرفا العقد (البائع والمشتري في عقود البيوع).

ج- المحل أو المتعاقد عليه.

وهذه الأركان لا يتحقق العقد إلا بها.

ولكن ركن شروط ينبغى توافرها حتى يقع العقد صحيحاً، منها مثلاً ما يتعلق بالعاقدين من اشتراط توافر الأهلية، من عقل وتمييز... إلخ، ومنها ما يتعلق بالعقود عليه من حيث كونه خالياً من الجهالة والغرار وغير مفض إلى التنازع، وجواز الانتفاع بها شرعاً (أى ليس خمرأ أو خنزيراً مثلاً) إلى غير ذلك من التفاصيل التى تكفلت بيانها كتاب فقه المعاملات، والتى هى فى الأصل شروط عقد البيع بمعناه العام.

وبيع المراجعة من حيث كونه عقد بيع -- يشترط فيه ما يشترط فى البيوع بصفة عامة، لكنه يختص بشروط أهمها :

علم المشتري بالثمن الأول للسلعة بما فى ذلك المصروفات المعتبرة وهذا شرطاً لصحة البيع، فإذا اطلع المشتري على خيانة فى الثمن فهو بالخيار إن شاء أنفذ عقد البيع وإن شاء لم ينفذه، وعند بعض الفقهاء له الحق فى إسقاط هذه الزيادة.

أن يكون الربح معلوماً، لأنها جزء من الثمن، سواء كان هذا الربح مبلغاً معيناً، أو نسبة من الثمن، وربما كان التطبيق ينحو نحو اعتبار الربح نسبة معينة من الثمن.

أن يكون العقد الأول صحيحاً، فإن كان فاسداً لم يجرز البيع، لأن ما بنى على فاسد فهو فاسد أيضاً.

ألا يكون الثمن فى العقد الأول مقابلاً بجنسة من أموال الربا، كما إذا اشترى المشتري الأول البضاعة بجنسها (قمح مقابل قمح أو ذهب مقابل ذهب) فلا يجوز بيعها -- حينئذ -- بجنسها مرابحة، لأن الزيادة -- فى هذه الحالة -- تكون ربا.

وإذا دققنا النظر فى هذه الشروط لوجدناها تدور حول نقطتين أساسيتين

هما:



صحة عقد البيع الأول الذى اشترى به المشتري الأول السلعة ثم ضرورة معرفة المشتري الثانى لثمن السلعة ومقدار الربح أنه أيضاً جزء من ثمنها، فهذا البيع إذن مبنى على صدق البائع فى الإخبار عن ثمن السلعة ومقدار ربحه فيها ولذا أسماه الفقهاء بيع أمانة، ولا يفوتنا الإشارة إلى أن شراء السلع من جانب المشتري الأول منفصل عن بيعها لغيره، فشراؤه للسلعة قائم بذاته ينبغى توافر شروط صحته واستيفاء أركانه، وبيعه لها عقد آخر له أركانه وشروطه، فهما عقدان مستقلان، وإن كان كل منهما مترتباً على الآخر، ويجب أن يكون معاً لوجود عقد المراجعة، فهما شرطاً عقد المراجعة الذى لا يتحقق بدونهما.

وبيع المراجعة هو بيع حاضر أى كان العقود عليه، فالبيع موجود لدى البائع وهو قادر على التصرف فيه، لأنه حائز له ويمتلكه، أما إذا كان البيع غير موجود، ولا يملكه البائع، فهذا بيع غائب، أو بيع معدوم، وهو ما لا يجوز، لقول النبى ﷺ "لا تبع ما ليس عندك" باستثناء عقد السلم الجائز شرعاً بشروطه المفصلة فى موضعه.

#### 4- خصائص المراجعة:

عند التعرف على جوانب المراجعة والإطار الذى تدور فيه نجد أن المراجعة واحدة من المعاملات الإسلامية تتميز بخصائص وسمات معينة ينبغى أن تتوافر فيها لتكون المراجعة شرعية بالمعنى الصحيح وينجلى ذلك فى الخصائص التالية :

1/4- المراجعة عقد من العقود : من خصائص المراجعة أنها عقد من العقود والمقصود بذلك أنها ارتباط بين شخصان وهذا الارتباط يحوى الإلتزام من جانب كلا الطرفين بتنفيذ المتفق عليه فى عقد المراجعة. والمقصود بأن من خصائص المراجعة أنها عقد من عقود أى أنه يجب أن تتوافر فيها ركنا العقد وهما الإيجاب والقبول ويتوفر فيها الصيغة والعاقدان والحل.

وفيما يلى شرح مبسط لكل من الصيغة والعاقدان والحل :

( أ ) الصيغة : هى ما يصدر من قول أو فعل عن أحد المتعاقدين قاصداً به إبرام العقد وتحقق بالإيجاب والقبول، ومثال ذلك أن يقول البائع : ثمن السلعة ما هـ وسوف أربح فيها مثلاً درهم فى كل عشرة فيقول المشتري : قبلك ذلك وبالتالى هنا تتحقق صحة صيغة عقد المراجعة.

(ب) وبجانب الصيغة، هناك العاقدان : والعاقد هو من يتولى إبرام العقد الذى له الدور الأساسى فى إنشاء العقد وبالتالي يجب أن تتوافر فيه الأهلية الكاملة أى يكون بالغ، رشيد مسئول عن تصرفاته مسئولية كاملة.

والمرابحة كشأن أغلب العقود فيها الطرفان اللذان يبرمان العقد، فهناك البائع الذى يجلب السلعة بالثمن الأول وربح معلوم.

ولابد من تتوافر فى كل منهما أهلية الأداء وهى صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل المسئولية على الوجه الأكمل وشرط الأهلية الكاملة فى البائع والمشتري فى عقد المربحة هام جداً وذلك لأن المعاملة فيها تحتاج إلى الخبرة والذكاء من جانب البائع الذى يجلب السلعة التى يحتاج إليها المشتري ومن لا تتوافر فيه أهلية الأداء لا يتوفر فيه أيضاً الخبرة المطلوبة فى العمليات التجارية وكذلك بالنسبة للمشتري يجب أن تتوفر فيه أهلية الأداء لكن تبين الربح الزائد عن الثمن الأول.

(ج) أما محل العقد : فهو موضوع التعاقد، وينشأ عنه أثر العقد وأحكامه فمثلاً، لا يصبح بيع المعدوم أو بيع ما هو محتمل عدم وجوده ويقول الفقهاء فى شروط العقود أنه يجب أن يكون شيئاً موجوداً وملموساً ولا يصبح بيع ما هو مجهول الوجود مثل بيع الفاكهة أو الخضروات قبل زرعها مثلاً ويشترط فى محل العقد أن يكون العقود عليه مقدوراً على تسليمه عند التعاقد، فلا يصبح العقد على شئ لا يمكن تسليمه كالأشياء التى يمكن استخلاصها ويصعب تسليمها للعاقد الآخر وقد نهى النبى ﷺ عن ذلك لما فيه من مخاطره، أى يجب أن يكون الشئ المتعاقد عليه ملموس ويمكن التعرف على صفاته وبيان قدره ما يتعلق به.

2/4- المربحة معاملة من المعاملات : المقصود بالمعاملات هى الأمور التى شرعت للتيسير والتخفيف عن الناس وقد أجاز التعامل بها، لسد حاجة الإنسان ولقضاء مطالبه ورفع الحرج عنه وقد قال تعالى : "يريد الله بكم اليسر، ولا يريد بكم العسر" البقرة/185 وقوله تعالى "يريد الله أن يخفف عنكم، وخلق الإنسان ضعيفاً". النساء/28.

وتندرج المعاملات — وهى تلك الوسائل التى يسلكها الإنسان للحصول على حاجاته، وتوفير مصادر الرزق له وابتغاء أوجه الكسب النافع له ولجتمعه- فى نطاق الأشياء المباحة.

وطبقاً لذلك فإن المعاملة هي كل ما يسد حاجة ويحقق مصلحة ويبتعد عن الظلم والأضرار بحقوق الغير ولا يتعرض مع نصوص الشرع ويكون مباحاً.

### والمعاملات في الشرع الإسلامي ثلاثة أقسام :

معاملات محرمة :

وهي تلك المحرمات التي تناولتها النصوص بالتحريم وورد فيها النهي والافتراء منها ومثال ذلك الربا والإتجار في الخمر والخنزير وما إلى ذلك.

معاملات حلال :

وهي تلك المعاملات التي تندرج في نطاق المشروعية الإسلامية ذات الدائرة الواسعة ومن أمثلتها البعي بأنواعه المختلفة مثل البيع المطلق، والبيع المربحة، إلخ.

وهذه المعاملات وأمثالها من قبيل المعاملات الحلال فيها النفع والمصلحة لأنها كفيلة بالوفاء بمصالح الناس واحتياجاتهم في شؤونهم العيشية الدنيوية.

معاملات مسكوت عنها :

وهي ذلك النوع من المعاملات، التي لم يرد بحلالها أو حرمتها نص من النصوص، فهي معاملات مسكوت عنها، لم ينص على حكمها الشرعي ويظهر أهمية هذا النوع من المعاملات في العصر الحديث نتيجة لتطورات العصر ويمكن في هذا الإطار استحداث معاملات جديدة، يحتاجها النشاط الاقتصادي في كل عصر، ولكن يجب ألا تتعارض مع الشرعية أو النصوص الدينية وذلك لأن الأحكام الشرعية مبناهها مصالح الناس.

### وحجتنا في هذا أقوال الرسول - ﷺ - :

" ما أحل الله فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه، فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئاً " صدق رسول الله ﷺ.

3/4- المربحة بيع من البيوع : المربحة عقد بيع، لكنه بيع على صورة معينة،

حيث يبيع المشتري الأول إلى المشتري الثاني السلعة، بالثمن الذي اشتراها وزيادة ربح معلوم. وشروط عقد المربحة هي أن يكون البيع مملوكاً للبائع عند إبرام العقد، فلا يجوز بيع سلعة لا يملكها العائد أو موكله.



وحجبتنا في ذلك أن صحابي أتى إلى النبي - ﷺ - وقال الصحابي لرسول الله - أن الرجل يأتيني، فيلتمس من البيع ما عندي، فأمضي إلى السوق فأشتريته ثم أبيعها منه، فقال النبي - ﷺ - لا تبيع ما ليس عندك.

وبالتالي هذا نهى صريح عن بيع مال لا يملكه الإنسان، وأن كان يمكن له أن يحصل عليه من السوق، لأنه يمكن أن ينقطع من السوق، فلا يمكنه الحصول عليه، فيفتح بذلك باب المنازعة.

**4/4- المراجعة معناها الربح الحلال :** تقوم المراجعة على طلب الربح، وتهدف إليه، من خلال التعامل المشروع وأساس ذلك أن الربح يعتبر حلالاً سواء أكان ناتجاً عن عمل أو سعى يبذل فيه الإنسان ماله وعمله وخبرته، من أجل الحصول على الربح، ودون استغلال حاجة الآخرين، فمن يملك مالاً، يشتري به سلعة ثم يقوم ببيعها نظير ربح معين، فإنه يكون قد حصل على الربح وبالتالي فهو أنفق ماله بالطرق المشروعة وحصل على الربح من مصادره المشروعة، وهو ما تتأسس عليه عملية المراجعة التي تهدف إلى الربح الحلال، المبني على التراضي من جانب المتعاقدين.

لكن المراجعة إذا كانت قائمة على الربح، فإن الربح لا يجب أن يكون هو الشغل الشاغل له، أو الهدف الأوحى للتجارة فمن الممكن أن يكون الهدف من المراجعة هو أن الشخص يريد أن يصرف ماله على أسرته ونفسه وذلك أمر محمود مطلوب ليصون نفسه وأولاده من مذلة السؤال مثلاً ولكن لو كان يطلب منها الزيادة لاستثمار المال والادخار لتكوين الثروات دون صرفها إلى الخير والصدقة فهذا أمر مرفوض.

وقد حدد الفقه ضوابط الربح الحلال، والإطار الذي يمكن من خلاله تحقيق ربح مشروع بمنأى عن الربح والغش والتحقيق الربح الحلال نجد أن المراجيح يحصل على السلعة الجيدة أو التي يجد لها سوقاً رائجة ومشترياً يرغب فيها ويشتريها لبيعها إلى مشتري محتاج ورغب في تلك السلعة وذلك لتحقيق ربحاً معقولاً وبالتالي على المراجيح أن يعرض خدماته على الآخرين ويتلمس رغباتهم ويتعرف على اتجاهاتهم فإذا ما تقدم له شخص يرغب في سلعة ما فإنه يقوم بشرائها وبيعها به بثمنها نظير ربح معلوم ومتفق عليه بين الطرفين وبالتالي يجب على الأفراد الذين يقومون بعملية المراجعة ألا يغالوا في الربح وألا يستغلوا موقف المشتري المحتاج حتى يكون ربحهم حلالاً وعليهم مراعاة هذه الضوابط واستخدامها في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية حسب رغبة العملاء.



### 5- الصورة العملية للمرابحة فى المصارف الإسلامية:

تستخدم المrabحة على نطاق واسع فى العمليات التى يقوم بها المصرف الإسلامى استجابة لرغبة العملاء وتلبية لاحتياجاتهم وأوجه أنشطتهم المتنوعة وقد لاقى تطبيق نظام المrabحة قبولا عاما من مختلف فئات المتعاملين مع المصرف نظرا لرونته ووضحا وهذا هو الأسلوب الذى يطبق به عقد بيع المrabحة فى ممارسات المصارف الإسلامية.

وذلك أن عقد بيع المrabحة كما عرضنا له من قبل كان يطبق فى التعامل بين الأفراد فى المعاملات الفورية التى تجرى بين أفراد المجتمع الإسلامى وليس المؤسسات المالية ذات أنظمة وموارد مالية أنشئت للقيام بعمليات التمويل والاستثمار ورصدت من أجل ذلك الوسائل الفنية والمالية لحسن القيام بهذا الغرض لتحقيق التنمية والاستثمار للأفراد والمجتمع.

ونظرا لأن النشاط الاقتصادى الذى يستهدف التنمية والاستثمار يمارس الآن من خلال المؤسسات المالية والمنشآت الجماعية فإن المعاملات الإسلامية يجب أن تقوم بدورها فى هذا النطاق وأن تقدم الصيغة الشرعية التى تتناسب مع طبيعة النشاط الاقتصادى والمالى فى للمعاملات الإسلامية وفى نطاق أقوال الفقهاء.

والتمويل بواسطة المrabحة فإن بيع المrabحة بالصيغة التى قالها الفقهاء وهى بيع السلعة بالثمن الأول بزيادة ربح معلوم ولاشك أن تطبيقها فى المصارف الإسلامية يختلف عن هذا الشكل المبسط الذى صوره الفقهاء ولكنه يقوم على الفكرة الجوهرية لبيع المrabحة إذا يقوم المصرف ببيع ما اشتراه بثمنه الأصلى مع زيادة ربح عليه.

وتقوم المصارف الإسلامية باستخدام بيع المrabحة فى مجال التجارة الداخلية والخارجية حسب رغبة العملاء فإذا كان طالب التمويل يرغب فى استيراد السلعة من الخارج.

#### فإنه يتبع الخطوات التالية :

- يتقدم العميل بطلب التمويل للبنك الإسلامى موضحا فيه البيانات التفصيلية للبضائع المراد استيرادها من حيث الكمية والسعر المبدئى والواصفات وشروط المصدر وعنوانه وطبيعة خطاب الاعتماد المطلوب وغيرها من التفاصيل ويرفق بطلبه كل المستندات المؤيدة لبياناته الشخصية وبيانات الشركة التى يستورد لحسابها.

- بعد الدراسة الاقتصادية لجدوى هذه العملية بالنسبة للبنك الإسلامي والعميل مع الاطمئنان إلى سلامة البيانات المقدمة وتجنب العملية لكل ما يخالف الشريعة الإسلامية يتم الاتفاق مع العميل على شروط المراجعة وطريقة استيراد البنك لتمويله والضمانات المقدمة ومقدار الربح الذي يستحقه البنك.
- يتم إبلاغ الوحدة المسؤولة عن الاعتمادات التي تتولى إخطار البنك المراسل في بلد المصدر أو البنك الذي حدده هو أو أقرب بنك إليه بمضمون وشروط الاعتماد المستندي الذي طلب العميل فتحه لصالح المصدر المعين للسلع.
- وعند ورود المستندات الخاصة بالبضائع للبنك يتم مطابقتها لشروط فتح الاعتماد التوقيع بما يفيد ذلك أو إبداء أى ملاحظات أو تحفظات عليها وإعادتها على البنك المراسل.
- وعند ورود البضاعة مطابقة للمواصفات يتم التخليص عليها ويتبع بشأنها ما تم الاتفاق عليه.
- يلاحظ أن البنك يتحمل مسئولية شراء البضاعة من المصدر بالمواصفات التي طلبها العميل وفي حدود التكلفة والربح عليهما وليس لدى البنك هنا سوى وعد من العميل بالشراء ويعتبر ملزماً بحسب الاتفاق المبرم بين العميل والبنك.
- عند ورود البضاعة يتم توقيع عقد البيع بالمراجعة ويتسلم العميل البضاعة يتم مقابل التزاماته بمديونية معينة تمثل ثمن البيع كله أو الجزء الباقي منه ويتم السداد بعد ذلك حسب التواريخ المحددة سلفاً أو حسب معدل التصريف للسلعة. وبجانب استخدام بيع المراجعة في مجال التجارة الخارجية فإنها تستخدم في التجارة الداخلية كذلك كما هو الشأن في شراء التجهيزات المنزلية والأدوات الكهربائية والآلات والسيارات من التجار المعتمدين داخل الدولة وبيعها للعملاء مرابحة عندما يتقدم العميل للمصرف طالباً شراء السلعة طبقاً لمواصفات معينة تتوفر في تلك السلعة الموجودة لديه فعلاً فإذا لم تكن عنده فإنه يحصل على السلعة المطلوبة بالمواصفات المعينة وهذا يتم بالاتفاق بينهما على دفع الثمن الأول وربح معلوم.

- وبالإضافة إلى استخدام المراجعة في مجال التجارة الداخلية والخارجية فإنها تستخدم للحصول على سلع منقولة مقل الأدوات الطبية أو الغذائية أو السيارات وغيرها أو سلع عقارية كالأرض والمنازل والمخازن وغيرها ويختلف الوضع بشأنها نظراً لأن الملكية لا تنتقل فيها إلا بالتسجيل.

#### 6- أوجه الاختلاف بين التمويل بالمراجعة والتمويل بالقروض :

يرى البعض أن المراجعة لا تختلف عن التمويل الربوي بالقروض الذي تمارسه البنوك التقليدية، وأن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد اختلاف في الشكل مع تحايل على مضمون التعامل، إلا أن هذا فرأى غير صحيح تماماً، ذلك أن صيغة المراجعة - في إطار ضوابطها الشرعية السليمة - تعتبر صيغة متميزة ذات أهمية خاصة ولازمة لإنفاذ بعض العمليات التمويلية التي تقوم بها المصارف الإسلامية، وهي وإن كانت تتشابه مع التمويل بالقروض في جانب واحد، إلا أنها تختلف عنه في جوانب أساسية، وفيما يلي نوضح ذلك في جدول مقارنة.

عنصر المقارنة	التمويل بالقروض	التمويل بالمراجعة
1- علاقة التعامل مع المصرف	علاقة المدين بالدائن	علاقة المدين بالدائن
2- غرض العملية	لا يهتم بغرض القرض، وهو باب كبير للمفاسد.	يعتبر أهم عنصر يوليه المصرف الإسلامي عنايته.
3- محل العلاقة	إقراض نقود بصرف النظر عن مجال استخدامها.	يتحتم أن توجد بضاعة محددة وموصوفة ومملوكة أو محازة، وأن تنتقل البضاعة من ذمة إلى ذمة، ومن مكان إلى مكان، أو من زمان إلى زمان، وبهذا توجد منفعة اقتصادية حقيقية تبرر ربح المصرف.
4- عائد البنك	فائدة ثابتة ترتبط بأصل القرض ومدتها. لا علاقة لها بتكلفة التعامل عند حصوله على الإيراد؟	ربح محدد يتفق عليه بالتفاوض بعد معرفة طالب التمويل التامة بتفاصيل تكلفة شراء البضاعة، ثم يضاف الربح فيصبح الثمن بذلك أمراً متفق عليه بصرف النظر عن مدة السداد. يراعى في تحديد الربح ظروف السوق، والسلعة وإتاحة فرصة للمتعامل لتحقيق مصلحته ولا تكون فيه مغالاة.



عنصر المقارنة	التمويل بالقروض	التمويل بالمربحة
5- التوقف عن السداد	يستأدى حقوقه بكل الوسائل ويصرف النظر عن السبب.	يفرق المصرف بين توقفه لأسباب ليس له ذنب فيها، فيطبق المبدأ الإسلامي " فنظرة إلى ميسرة". التوقف بسبب عوامل هو المسئول عنها فيطبق فيها المبدأ الإسلامي " مطل الغنى ظلم" وعندئذ يكون من حق البنك استيفاء حقه بالطرق الشرعية والقانونية المناسبة.
6- الضمانات	أهم عنصر يهتم بها البنك الربوى بل أن القروض تصنف حسب الضمانات. وتحدد قيمة القروض ارتباطاً بالضمانات المقدمة (القيمة التسليفية).	يتم الحصول على الضمانات من واقع القدرات المتاحة لطالب التمويل وفقاً لطبيعة العملية والسلعة.

#### 7- نظرة تحليلية على البيع بالمربحة للأمر بالشراء :

تبين من الواقع العملي أن هذا النوع من البيوع يطبق في المصارف الإسلامية تحت اسم (بيع المربحة للأمر بالشراء)، والفرق بينه وبين بيع المربحة أن بضاعة المربحة مملوكة للبائع حال البيع.

وصور هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى البنك طالباً منه شراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها على أساس الوعد بشراء تلك السلعة اللازمة له فعلاً مربحة بالنسبة التي يتفق عليها، ويدفع الثمن مقدماً حسب إمكانياته، على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، ومنها على سبيل المثال عرض أسعار للسلعة موضوع المربحة، ويقوم البنك بعد ذلك بالإجراءات اللازمة للحصول على السلعة المتفق عليها وسداد قيمتها وبعد وصول البضاعة، يخطر العميل لإتمام إجراءات البيع.

وقد أجاز العلماء والمشاركون في مؤتمر المصرف الإسلامي في دبي ومؤتمر المصرف الإسلامي الثاني في الكويت للمصرف الإسلامي، بالبيع للأمر بالشراء إذا تملك السلعة بالفعل وما يجزى بين البنك وطلاب الشراء قبل ذلك إنما هو مواعدة بينهما وليس بيعاً وشراءً، وجاء في نص فتوى مؤتمر الكويت ما يلي :

(يقرر المؤتمر أن المواعدة على بيع المربحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراه وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور في الموعد السابق، هو أمر



جائز في الشرع طالما كانت تقع على البنك مسئولية الهلاك قبل التسليم، وتبعية للرد فيما يستوجب الرد بعيب خفى).

### فبيع المراجعة للأمر بالشراء يتضمن :

1- وعد بالشراء.

2- بيع بالمراجعة.

وحول الوفاء بالوعد والإلتزام به ثار خلاف حول مدى التزام الأمر بالشراء، وهل هو ملزم أم غير ملزم؟

وحول ضرورة وفاء الواعد بالشراء بالتزامه وردت النصوص الآتية :

وفى الحديث الصحيح رواية أبى هريرة "آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا إئتمن خان" رواه البخارى.

والظاهر من هذه الأدلة أن الوعد سواء كان بصفة وير أم بغير ذلك، واجب الوفاء به إذا لم تفرق النصوص بين وعد ووعد.

ولقد تبين من الواقع العملى أن بعض المصارف الإسلامية تأخذ بالرأى الذى يقوم بالتزام الطرفين بالوعد الذى قطعه كل منهما للآخر، فالأمر بالشراء، ملزم بشراء السلعة طالما هى مطابقة للمواصفات المحددة، والبنك ملزم ببيع السلعة للأمر بالشراء، والبعض لا يأخذ بهذا الرأى.

### 1/7- ضوابط الاستثمار عن طريق بيع المراجعة للأمر بالشراء :

1- تحديد مواصفات السلعة وزناً أو وعداً أو وكيلاً أو وصفاً محدداً نافياً للجهالة.

2- أن يعلم المشتري الثانى بثمن السلعة الأول الذى اشتراها به البائع.

3- أن يكون الربح معلوماً، لأنه بعض الثمن سواء كان مبلغاً محدداً أو نسبة من ثمن السلعة المعلوم.

4- أن يكون العقد الأول صحيحاً.

5- ألا يكون الثمن فى العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا.

6- أن يتفق الطرفان على باقى شروط المواعدة من زمان ومكان وكيفية التسليم.

## 2/7- مجالات الاستثمار عن طريق صيغة بيع المربحة للأمر بالشراء.

وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك التقليدية وتحقيق الأرباح، حيث أن هذه الصيغة قد سدت احتياجات التجار والصناع الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة بكل ما تستلزمه من كشف للأسرار والمعلومات، ومن الجدير بالذكر أن المربحات تمثل الجانب الأكبر من الاستثمارات، إذ قد تصل إلى أكثر من 80% من حجم الاستثمارات في بعض المصارف الإسلامية.

ويمكن هذه الصيغة من تلبية احتياجات قطاعات مختلفة، منها على سبيل المثال :

- 1- القطاع الحرفي : عن طريق شراء الآلات والمعدات اللازمة للورش.
  - 2- القطاع المهني : عن طريق شراء الأجهزة الطبية للأطباء.
  - 3- القطاع التجاري : عن طريق شراء البضائع سواء من الداخل أو الخارج.
  - 4- القطاع الزراعي : عن طريق شراء الآلات الزراعية الحديثة.
  - 5- القطاع الصناعي : عن طريق شراء المعدات الصناعية الضخمة.
  - 6- القطاع الإنشائي : عن طريق شراء معدات البناء مثل اللوادر.
- كما يمكن للمصارف الإسلامية تلبية لإحتياجات قطاع الأفراد مثل شراء سيارة أو الأجهزة والأثاثات المنزلية أو التعليم أو العلاج أو السفر.

## رابعاً : الاستثمار والتمويل للمتاجرات :

- 1- مفهوم المتاجرات، وموقعها من صيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي :
- المتاجرة تشير إلى قيام البنك بوظيفة التجارة وما يستلزمه من مهام منها معرفة أحوال السوق التي يعمل فيها، ومنها معرفة مصادر شراء السلع ومورديها وأسعارها وشروطها ودرجات الجودة فيها وغيرها من متطلبات حرفة التجارة باعتبارها عملاً متميزاً له طبيعة خاصة.

والتجارة - التى هى التجارة - قد يمارسها البنك قبل أن يتاجر ويشترى ليبيع فيكسب، إذا كان الرواج - أو قد يخسر لأى سبب من الأسباب سواء كان لضعف فى عملية الشراء أو فى ما تلاها من عمليات حتى تمام البيع وتحصيل الثمن.

وإذا حللنا التجارة من ناحية تشغيلية، فإننا بصدد العمليات الفرعية التالية :

أ- عمليات ما قبل الشراء.

ب- عملية الارتباط بالشراء.

ج- عملية التخزين.

د- عملية النقل.

هـ- عملية الترويج.

و- عملية الارتباط بالبيع.

ز- عملية التحصيل.

ح- خدمات ما بعد البيع .

ويقوم كل تاجر تقريبا بهذه العمليات ويتعامل مع مشكلاتها، سواء نفذها بنفسه أو عن طريق توكيل أو إنابة الغير فى تنفيذها، مقابل أجر أو عمولة معينة، وعموماً، فإن هذه الصيغة للتوظيف فى إطار صيغ التوظيف المباشر تعنى قيام البنك بواسطة موظفيه وخبرائه بتشغيل ما تجمع لديه من أموال سواء من حقوقه الملكية أو من حسابات الاستثمار، وأن يتحمل هو فقط المخاطر الناشئة من ظروف هذا التشغيل، وعليه أن يختار المجالات التى تكون أقل مخاطرة من غيرها، وذلك فى إطار الأسس والمبادئ التى يقرها الفكر الإسلامى والضوابط الحاكمة لوظيفة المال.

**إلا أن هذه الصيغ التشغيلية تحكمها حدود معينة منها :**

1- مدى تنوع الخبرات الفنية لدى جهاز التوظيف بالبنك.

2- المتاح لديه من أموال قابلة للتوظيف والاستثمار.

3- المتطلبات الإدارية التى تستلزمها هذه الصيغة عند اختيار الفرصة التشغيلية

ودراستها واتخاذ قرار الاستثمار فيها ومتابعة التنفيذ والرقابة عليها.

**ومن الواضح أن المتاجرة يمكن أن يمارسها البنك بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر:**

**أ- المتاجرة المباشرة هي :**

الشراء والبيع مباشرة باسم البنك ولصالحها وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه في عملية التجارة للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع وتحقيق مصلحة أفراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم من السلع والبضائع المختلفة.

**ب- المتاجرة غير المباشرة هي :**

التي تتم من خلال إنشاء شركة تجارة مستقلة أو إدارة تجارية مستقلة لا تمت بصلة تنظيمية لإدارة التمويل، ومشروعية المتاجرة كما سبق القول تقوم على مشروعية البيع عموماً إذا شرع البيع والشراء بالكتاب والسنة والإجماع، وقد ورد في قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) صدق الله العظيم.

**2- صيغ المتاجرة :**

والبنوك الإسلامية لها من الناحية الشرعية أن تمارس نشاط الشراء والبيع، كما أن النظم الأساسية قد سمحت لها أو لأغلبها بذلك، ومن ثم فإن توافر الجواز الشرعي والقانوني قد وفر فرصة كبيرة للانتفاع بهذه الصيغ التوظيفية، وما بقى هو استكمال متطلبات ذلك فنياً ومستندياً وإجرائياً وممارسة نشاط المتاجرة بالبنك يمكن أن يتم نم خلال الأشكال التالية :

- (1) من خلال إدارة متخصصة تجارياً كجزء من قطاع الاستثمار أو مستقل عنه.
- (2) من خلال شركة تجارة تابعة للبنك.
- (3) من خلال إدارة التمويل والاستثمار كعمليات محددة.
- (4) بطريق غير مباشر عن طريق المتعاملين وطالبي التمويل أنفسهم كان يتحملوا مسئولية بعض المهام الخاصة بهذه العملية.

وبطبيعة الحال فإن لكل شكل منها متطلبات ومقومات ومزايا وعيوب ولكنها جميعاً يتم تطبيقها في الواقع، ولما كانت صيغة الشركة التجارية توجد استقلالية في القرار الإداري بعيداً عن خطوط السلطة والمسئولية في البنك فقد أصبحت



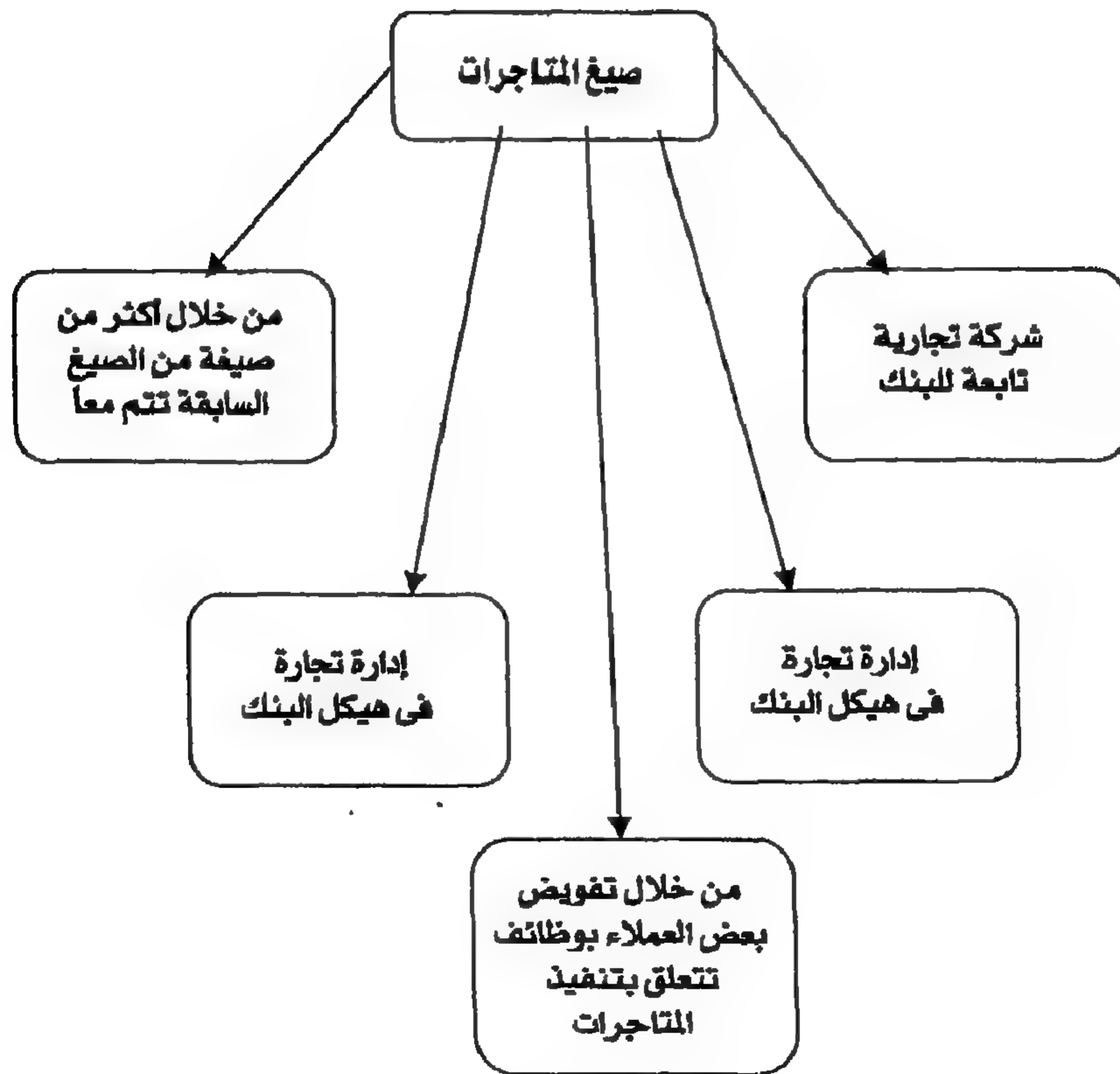
المتاجرات التي تمارسها لا تخرج عن نشاط التجار في السوق موضحى موقفها بالنسبة للبنك مثل موقف أى متعامل يتطلع إلى التمويل من البنك.

أما فى الإدارة التجارية المستقلة، فإنها شبيهة بصيغة الشركة سواء فى عدم استقلاليتها القانونية والإدارية، ووجودهما ضمن خطوط السلطة بالبنك.

وفى ضوء ما سبق فإننا بصدد صيغتين للمتاجرة أحدهما متاجرات تتم بواسطة إدارات التوظيف والاستثمار مباشرة.

وأخرى تتم من خلال وبالتعاون مع متعاملى البنك، ونوضح هذه الصيغ فى

الشكل التالى :



### 3- مراحل المتاجرات :

تمر المتاجرة بكل مراحل الدورة التجارية المعروفة والتي يعرفها علماء التمويل بأنها دورة تحول النقود إلى نقود مرة أخرى ويطلق عليها الفقهاء "النض"، ومن ثم تشمل عدد من المراحل والأنشطة يمكن تقسيمها إلى خمسة مراحل أساسية تضم كل منها مهام وواجبات فرعية اللازمة لأدائها وهي كما يلي :

#### 1/3- مرحلة ما قبل الشراء :

ولأنه شراء بغرض البيع فمطلوب :

- معلومات كافية عن الفرص البيعية القائمة (المشتريين - الأسعار - إلخ).
- معلومات كافية عن مصادر الشراء المناسبة (التكلفة - الجودة - الخدمات).
- معلومات كافية عن الخصائص الضريبية للسلعة.
- معلومات كافية عن القيود الخاصة بهوامش الأرباح.
- معلومات كافية عن أساليب البيع والتحصيل.
- معلومات كافية عن مستوى الربحية.

#### 2/2- مرحلة الشراء والارتباط :

- مقارنات كافية بين عروض مناسبة.
- عقود الشراء سليمة.
- الاهتمام بالخدمات المصاحبة للمشتريات (الضمان - الصيانة - قطع الغيار .. إلخ).

#### 3/3- مرحلة التخزين :

- مدى توفير طاقة تخزينية مناسبة لنوع السلعة.

- نظام مفتوح أو مغلق وكيفية الرقابة عليه.

- تكلفة التخزين المناسب.

- التأمين على المخازن.

### 4/3. مرحلة البيع :

- البيع أما نقداً أو على أقساط.

- الضمانات : القوة والمرونة.

- صيغ سليمة للعقود.

- سرعة الدوران مطلوبة.

- البيع المباشر أو من خلال وكيل للبيع.

- حوافز مناسبة للوكلاء المفوضين.

- يتحدد سعر البيع في ضوء التكلفة وأسعار السوق ومراعاة معدل الفائدة على

الاستثمار وحالة المشتري.

### 5/3. مرحلة التحصيل :

- ترتيبات للتحصيل بحيث ترد التدفقات من خلال البنك.

- الكمبيالات الخاصة بالمشتري النهائي تقدم كضمان إضافي.

- سياسة تذكير تبدأ قبل الموعد بوقت كاف.

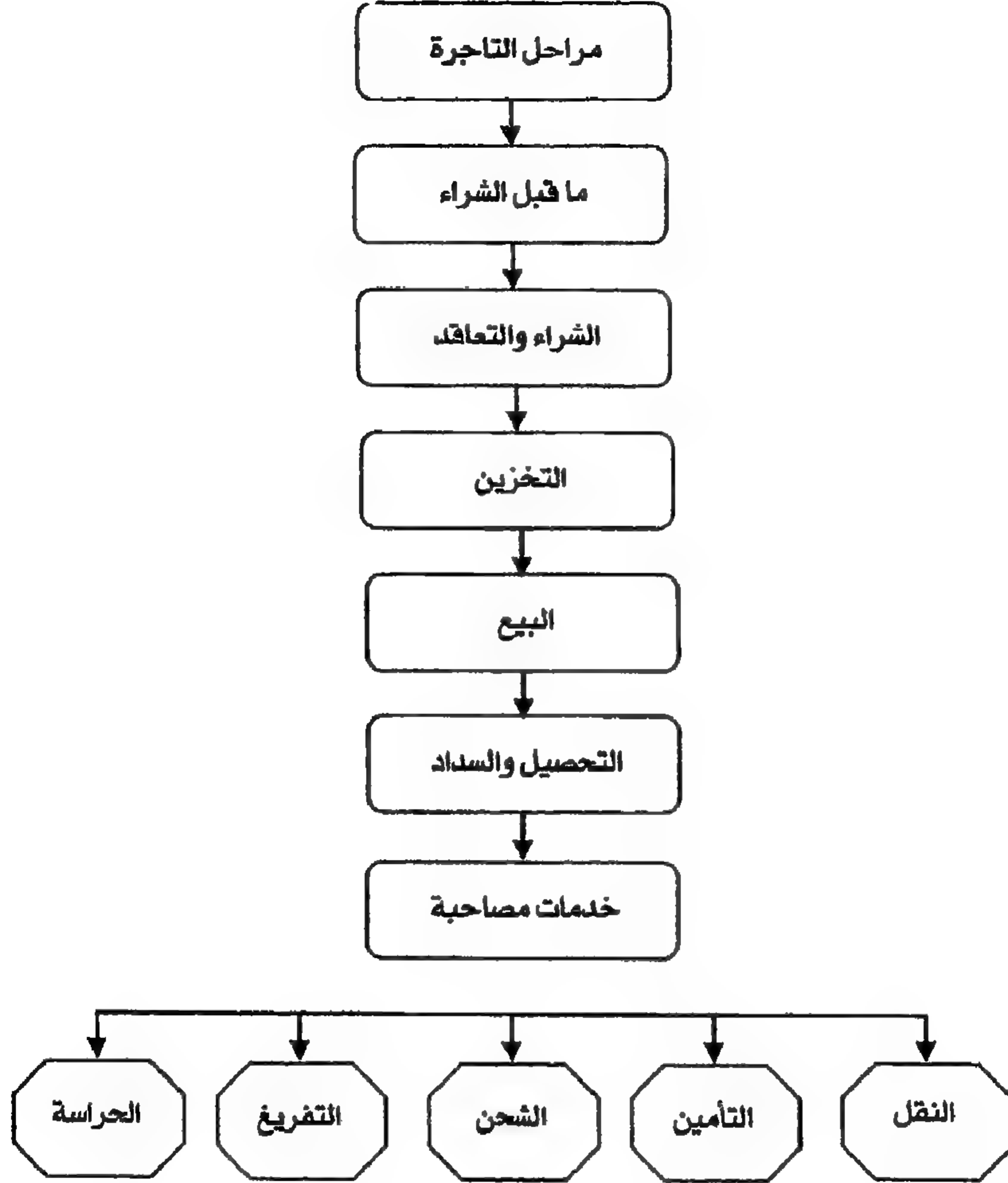
- حزم في تقديم الكمبيالات للمحكمة بعد المدة المحددة.

- لا مانع من التبرع بجزء من الأرباح تخصم من مستحقات المشتري إذا سدد قبل

الموعد.

وهناك العديد من الخدمات المصاحبة للمراحل المختلفة للنقل والتأمين وشحن

وتفريغ وحراسة وغيرها ويوضح الشكل التالي مراحل المتاجرات.



**خامساً : مجالات وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي الأخرى :**

**هناك العديد من مجالات الاستثمار والتمويل الإسلامي الأخرى لعل من أهمها :**

**1- صيغة التمويل عن طريق الاستصناع :**

يعرف الاستصناع بأنه عقد مع صانع على شئ معين في الذمة، وهو من عقود

البيوع.



وقد ذهب الحنفية إلى جواز عقد "الاستصناع" استحساناً، كما ذهب إلى جواز التعامل بعقد الاستصناع أيضاً مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى، حيث جاء فى قراره ما يلى :

إن عقد الاستصناع وهو عقد وارد على العمل والعين فى الذمة — ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط.

**يشترط فى عقد الاستصناع ما يلى :**

• بيان جنس المستصنع وقدره وأوصافه المطلوبة.

• أن يحدد فيه الأجل.

يجوز فى عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة، يجوز أن يتضمن عقد الاستصناع شرطاً جزائياً بمقتضى ما اتفق عليه العاقدان، ما لم تكن هناك ظروف قاهرة.

وقد شرع الاستصناع لسد حاجات الناس ومتطلباتهم.

**1/1- أطراف عملية الاستصناع :**

1- الصناع : وهو البائع الذى يلتزم بتقديم الشئ المصنع للعميل (البنك).

2- المقول : وهو الذى يباشر الصنع (تصنيع المنتج المطلوب) (المنفذ).

3- المستصنع : وهو الطرف المشتري فى عقد الاستصناع (العميل).

**1/2- تطبيق صيغة الاستصناع بالمصارف الإسلامية :**

بدأ الاستصناع يحتل دوراً رئيساً فى استثمارات المصارف الإسلامية، إذا قامت المصارف بتمويل المباني السكنية والاستثمارية بنظام الاستصناع، وساهمت بذلك فى حل مشكلات معاصرة كثيرة إذا وفرت للمستصنع المواد الخام إضافة إلى العمل نفسه، وساهمت المصارف فى صناعات أخرى عديدة وأبرمت عقود استصناع مع عملائها، غير أن أبرزها حجماً فى المعاملات هو المجال العقارى.

### 3/1- وفيما يلي الأسلوب المطبق للاستصناع العقاري بأحد المصارف الإسلامية :

- 1- يتقدم المتعامل إلى البنك بطلب ليصنع له مبنى، ويرفق مع طلبه بياناً كاملاً مدعماً بالرسوم والخرائط من الاستشاري عن ومواصفات المبنى الذي يريد إنشاؤه، وصور الملكية، ومخطط الأرض، ومخططاً ميدانياً للبناء، وتقريراً مختصراً من المهندس الذي صمم البناء بحيث يتضمن هذا التقرير تكلفة البناء وإيراداته المتوقعة.
- 2- يعرض المتعامل أيضاً مع طلبه تقديره للمبنى والعربون الذي سيدفعه ومساحة الأرض وموقعها، والضمانات التي يعرضها، وطريقة السداد.
- 3- يقوم البنك بعمل دراسة جدوى فنية متخصصة للمشروع بمعرفة المهندسين بالبنك، مصحوبة بدراسة مالية، ويقدر فيها الإيراد المتوقع، ومدى قدرته على الوفاء بها على المشروع من ديون.
- 4- في حالة موافقة البنك على عرض المستصنع يطلب منه تقديم الضمانات اللازمة.
- 5- بعد الاتفاق النهائي يقوم البنك بتوقيع عقد استصناع مع العميل، يحدد فيه جميع حقوق والتزامات كل طرف، وأهم ما يتضمنه العقد ما يلي : ثمن المبنى، ميعاد التسليم طبقاً للمواصفات مدة السداد، قيمة السداد وقيمة العربون المدفوع.
- 6- بعد توقيع عقد الاستصناع بين البنك والمستصنع (المتعامل) يقوم البنك بتوقيع عقد استصناع آخر مع المقاول الذي رسا عليه العطاء عن طريق المناقصة يسمى بـ (الاستصناع الموازي) وتكون علاقة المتعامل بالصرف مباشرة ولا علاقة له بالمقاول.
- 7- يقدم المقاول خطاباً بنكياً بنسبة معينة من قيمة المشروع (ضمان حسن تنفيذ) ويحجز البنك من قيمة كل دفعة للمقاول نسبة معينة كضمان لحسن التنفيذ تدفع له بعد الانتهاء من الصنع مطابقاً للمواصفات، 5% من قيمة المشروع كضمان لصيانة المبنى من قبل المقاول لمدة سنة.
- 8- إذا لم يلتزم المتعامل بسداد ما عليه من دين في المواعيد المحددة ولم يف الإيراد بقيمة الأقساط، يعطيه البنك مهلة ويساعده على إيجاد الحل، ثم يكون من حق البنك اتخاذ إجراءاته بتنفيذ الرهن وعرض العقار للبيع.

## 2- صيغة التمويل عن طريق بيع السلم :

السلم والسلف بمعنى واحد، وهو بيع شئ موصوف في الذمة بثمن معجل، والسلم لغة قالها الإمام النووي - رحمه الله - السلم هو نوع من البيوع ويقال فيه السلف، وقال الأزهري في شرح ألفاظ المختصر : السلم والسلم بمعنى واحد، ويقال سلم وأسلم وسلف وأسلف بمعنى واحد، هذا قول جميع أهل اللغة، أما في الشرع فهو كما عرفه النووي أنه عقد على موصوف في الذمة يبذل يطعى عاجلاً، أي أن البضاعة المشترية دين في الذمة ليست موجودة أمام المشتري، ومع ذلك فإنه يدفع الثمن عاجلاً للبائع، والفقهاء تسميه بيع المحاويج، لأنه بيع غائب تدعو إليه ضرورة كل واحد من المتابعين/ وبالتالي فبيع السلم يعنى شئ يقبض ثمنه مالا وتأجيل تسليمه إلى فترة قادمة وبالتالي قد يسمى بيع السلف، فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه، وبهذا نجد أن المصرف أو أى تاجر يمكن له أن يفرض المال للمنتجين ويسدد القرض لا بالمال النقدي لأنه سيكون قرضاً بالفائدة ولكن بمنتجات مما يجعلنا أمام بيع سلم يسمح للمصرف أو التاجر بربح مشروع ويقوم المصرف بتصريف المنتجات والبضائع التى يحصل عليها وهو بهذا ألا يكون تاجر نقد وائتمان بل تاجر حقيقى يعترض الإسلام وبالتالي يصبح المصرف الإسلامى ليس مجرد مشروع تسليم الأموال لفائدة لكى يوزعها بفائدة أعلى ولكن يكون له طابعه الخاص حيث يحصل على الأموال ليتاجر ويضارب ويساهم بها، وهكذا يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغنى عن القرض بالفائدة فأصحاب السلع والبضائع يمكنهم أن يحصلوا من المصرف على ثمن بضائعهم مقدماً على أنه مستقبلاً ليتاجر بها كما يمكن للمصرف أن يستخدم بيع السلم فى بيع تجارته.

وتجدر الإشارة إلى أن أركان السلم هي على النحو التالى :

1- العاقدان.

2- الصيغة (الإيجاب والقبول).

3- العقود عليه.

## 1/2 ضوابط الاستثمار عن طريق بيع السلم :

وضع بعض الفقهاء مجموعة من القواعد التي تضبط الاستثمار عن طريق بيع السلم منها :

1/1/2- أن يكون منضبطاً: بمعنى أن كل ما يمكن انضباطه فإنه جائز فيه السلم، لأنه ما تدعو إليه الحاجة.

2/1/2- أن يصفه بما يختلف فيه الثمن، فيذكر جنسه ونوعه، وقدره وبلده، وحدائته وقدمه، وجودته ورداءته، وما يختلف به الثمن لا يحتاج إلى ذكره.

3/1/2- أن يكون الأجل معلوماً كالشهر ونحوه، فإن أسلم حالاً أو على أجل قريب كالיום ونحوه لم يصح.

4/1/2- أن يكون المسلم فيه في الذمة فإن أسلم في عين لم يصح، بمعنى أنه لا يجوز السلم في عين (سلعة) حاضرة الآن بل يجب أن يكون السلم في سلعة غير حاضرة وسوف تسلم مستقبلاً.

5/1/2- أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله، فلا يجوز فيما يندر كالسلم في العنب والرطب في غير وقته.

6/1/2- أن يقضى رأس المال في المجلس، وأجاز مالك اليوم واليومين لاستلام رأس المال، وهذه الشروط اتفق عليها الأئمة الأربعة.

وقد أقر مؤتمر المصرف الإسلامي عام 1979 هذا النوع من البيوع إذا كان البنك بتقييد بالشروط التي ذكرها الفقهاء ومراعاة ذلك في كافة عقود السلم.

ولا يشترط أن تكون البضاعة المشتراه من إنتاج البائع، كما هو الحال في المصارف الإسلامية، فإنها تستورد البضائع من بلدان أخرى ولا تقوم بإنتاجها، والفرق بين السلم وبيع المربحة أن بيع السلم يتم قبض الثمن حالاً، أما بيع المربحة فهناك وعد بالشراء، وفي كلتا الحالتين يكون المشتري من المنتج الأساسي هو البنك الإسلامي لا التعامل، فالمربحة يتم فيها تسليم البضاعة أولاً والدافع بعد ذلك، أما السلم يتم فيه دفع الثمن أولاً وبالبضاعة تسلم بعد ذلك.



## 2/2- تطبيق بيع السلم بالمصارف الإسلامية:

يمكن أن يكون عقد السلم طريقاً للتمويل يغنى عن القرض بفائدة، فمن عنده سلع مشروعة ينتجها يمكنه أن يبيع كمية منها، تسلم في المستقبل، ويحصل على ثمنها حالاً.

ولذلك يكون عقد السلم أحد الوسائل التي يستخدمها البنك الإسلامي في الحصول على السلع موضوع تجارية، ما يستخدمه أيضاً في بيع ما تنتجه شركاته ومؤسساته.

ولقد تبين من الواقع العملي أن العديد من المصارف الإسلامية تطبق هذه الصيغة في تمويل العديد من الشركات الصناعية.

ويمكن استخدام بيع السلم في الإنشاءات العقارية عن طريق بيع الوحدات قبل إنشائها وتسليمها بعد الإنتهاء منها.

## 3- صيغة التمويل بالتأجير مع الوعد بالتملك :

### 1/3 مفهوم الإجارة :

الإجارة من الناحية الشرعية هي عقد لازم على منفعة مقصودة قابلة للبذل والإباحة لمدة معلومة بعوض معلوم، والإجارة المذكورة صورة مستحدثة من صور التمويل في ضوء عقد الإجارة، وفي إطار صيغة تمويلية تسمح بالتيسير على الراغب في اقتناء أصل رأسمالي، ولا يملك محمل الثمن فوراً.

## 2/3- تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية :

يتم تطبيق الإجارة بالمصارف الإسلامية على النحو التالي:

- 1- قيام البنك (المؤجر) بشراء أصول ثابتة محددة بمعرفة (المستأجر).
- 2- يقوم البنك بتمويل شراء الأصل وامتلاكه ثم تأجيره بعقد متوسط أو طويل الأجل وتسليمه للعميل للإنتفاع به واستخدامه.

وتحتسب الدفعات الإيجارية على فترة التعاقد بحيث تغطي ما يلي :

- أ- الأموال المدفوعة في شراء الأصل (أو جزء منها).
- ب- القيمة التخريدية للأصل (في نهاية مدة الإجارة) يقوم العميل بسدادها في نهاية مدة الإيجار لتملك الأصل (سحب الاتفاق عند التفاوض).
- ج- هامش ربح مناسب (يمثل عائد البنك خلال مدة الإيجار).
- 3- يقوم المستأجر بسداد تأمين للبنك (بنسبة متفق عليها) لضمان المحافظة على الأصل المؤجر وصيانته خلال فترة التأجير كاملة.
- 4- يعتبر البنك مالكا للأصل طوال فترة الإيجار، والعميل حائرا ومستخدمها له حتى تمام سداد أقساط الإجارة، وتنتقل إليه ملكية الأصل المؤجر.

### 3/3- مميزات التمويل بصيغة الإجارة مع الوعد بالتملك :

- (1) بالنسبة للمؤجر (البنك) وهو الممول للعملية الذي يشتري الأصل موضوع العملية بغرض تأجيره إلى المستأجر (وفقا للمواصفات التي يريدها المستأجر) وينتقل الأصل من المنتج إلى المستأجر مع احتفاظ المؤجر بكافة حقوقه من امتلاك الأصل.

### وأهم المزايا للمؤجر :

- 1- يدر عليه عائداً بالنسبة لأمواله المستثمرة (في شراء الأصل المؤجر) وبضمان جديد يتمثل في ملكيته للأصل المؤجر ذاته.
- 2- يتم خصم نسبة (تمثل قسط الإهلاك) من قيمة الأصول المؤجرة من أرباح المؤجر لتحديد صافي الربح الخاضع للضريبة، رغم أنه ليس هو المستخدم لهذه الأصول.

- (ب) بالنسبة للمستأجر (العميل) : وهو الذي تتم عملية التأجير لصالحه، أي أنه يحدد ما يريد استئجاره (وقد يصنع خصيصاً له) وهو الذي يستخدم الأصل، ويلتزم بسداد الدفعات الإيجارية عنه حسب الاتفاق، وأهم مميزاتة للمستأجر.

- 1- الحصول على تمويل كامل الأصول المستأجرة (حيث إنه لا يتطلب أنه يدفع المستأجر جزءاً من ثمنه مقدماً).

- 2- يتم خصم كامل قيمة الدفعات الإيجارية من أرباح المستأجر وصولاً إلى صافي الربح الخاضع للضريبة — وهذه الدفعات تكون عادة أكبر من قيمة قسط الإهلاك المسموح بخصمه، ومن ثم يحقق التأجير ميزة ضريبة للمستأجر.

وتستخدم صيغة الإجارة بالمصارف الإسلامية تحت مسمى (التأجير مع الوعد بالتملك) وذلك تطبيقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 110 الصادر في دورته الثانية عشر التي عقدت في مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية خلال الفترة من 23 - 28 سبتمبر 2000 والذي ينص على ضرورة الفصل بين عقد التأجير وبين عقد التمليك، حيث إن لكل عقد حقوقاً والتزامات لدى الأطراف تختلف باختلاف العقدین بحيث يتم أولاً توقيع عقد الإجارة وفي نهاية مدة التأجير يتم توقيع عقد البيع وانتقال الملكية للعميل.

#### ويتم نقل الملكية للعميل عن طريق إحدى الصور التالية :

- 1- اقتران عقد التأجير مع عقد هبة العين للمستأجر معلقاً على سداد كامل الأجرة، أو وعد بالهبة بعد سداد كامل الأجرة.
- 2- عقد إجارة مع إعطاء المالك الخيار للمستأجر بعد الانتهاء من وفاء جميع الأقساط الإيجارية المستحقة خلال المدة من شراء العين المأخوذة بسعر السوق عند إنتهاء مدة الإجارة.
- 3- عقد إجارة مع اقترانه بوعد بيع العين المؤجرة بعد سداد كامل الأجرة.
- 4- عقد إجارة ويعطى المؤجر للمستأجر حق الخيار في تملك العين المؤجرة في أى وقت يشاء.

#### 4- صيغة التمويل عن طريق البيع الأجل (البيع بالتقسيط) :

البيع لأجل هو أن يتم تسليم السلعة في الحال مقابل تأجيل سداد الثمن إلى وقت معلوم، سواء كان التأجيل للثمن كله أو لجزء منه، وعادة ما يتم سداد الجزء المؤجل من الثمن على دفعات أو أقساط، فإذا تم سداد القيمة مرة واحدة في نهاية المدة المتفق عليها مع انتقال الملكية في البداية فهو بيع أجل، وإذا تم سداد الثمن على دفعات من بداية تسلم الشئ المباع مع انتقال الملكية في نهاية فترة السداد فهو (البيع بالتقسيط).

فالببيع الآجل والبيع بالتقسيط قد يكون بالسعر الذي تباع به السلعة نقداً وهذا لا خلاف في جوازه بل هو عمل يؤجر فاعله، وقد يكون البيع الآجل بسعر أكبر من الثمن الحال وفي هذه الاختلافات بين الفقهاء أجازوه جمهور الفقهاء وصورته أن يقوم صاحب السلعة لشترى هذه السلعة ثمنها مائة إذا دفعت الثمن الآن ومائة وعشرة إذا دفعته بعد سنة ويتم البيع على هذا.

وقد منع بعض الفقهاء هذا البيع بحجة أن هذه الزيادة ربا، ورأى الجمهور أرجح، الآن هذا بيع تراض.

##### 5- تطبيق البيع بالتقسيط بالمصارف الإسلامية :

وتسلك المصارف الإسلامية طريق البيع الآجل أو البيع بالتقسيط بثمن أكبر من الثمن الحال في حالتين:

الأولى : في معاملاتها مع التجار الذين لا يرغبون في استخدام أسلوب التمويل بالمشاركة وهذه الطريقة هي البديل لعملية الشراء بتسهيلات في الدفع التي تمارسها البنوك التجارية.

الثانية : في المعاملات التي يكون فيها المبلغ المؤجل كبيراً والأجل طويلاً.

ولقد تبين من الواقع العملي استخدام هذه الصيغة في بنك فيصل الإسلامي السوداني لتمليك وسائل الإنتاج الصغيرة للحرفيين مثل سيارات الأجرة، وهو ما يمارسه أيضاً بنك ناصر الإجتماعي المصري ومن أنسب المشروعات التي يمكن للمصارف الإسلامية تمويلها باستخدام هذا الأسلوب هو بيع الوحدات السكنية، فالبيع الآجل (التقسيط) في هذه الحالة هو البديل المناسب لسلفيات المباني بالفائدة التي تمارسها البنوك التقليدية (البنوك العقارية).

##### 6- صيغة الاستثمار المباشر :

يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أموال المودعين بنفسه أو عن طريق المتعاملين معه بتمويله لعملياتهم الاستثمارية.



فإذا قام البنك بتمويل مشروعات المتعاملين فهو فى هذه الحالة صاحباً لرأس المال، والمتعاملون هم المضاربون ويسمى ذلك استثماراً غير مباشر، وفى حالة قيام البنك باستثمار الأموال لنفسه فهو فى هذه الحالة مضارب والمودعون هم أرباب الأموال، وذلك طبقاً لعقد المضاربة بينهم، ويسمى الاستثمار فى هذه الحالة استثماراً مباشراً فالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذى يمتلك بموجبه البنك الإسلامى المشروع الذى يقوم بتأسيسه وإدارته.

ويجب أن تتوافر لدى المصارف الإسلامية الخبرات والمهارات التى تمكنها من إدارة هذه المشروعات وفى حالة عدم توافرها يمكن أن تستأجر من يعاونها فى هذا العمل من العمال أو الفنيين أو الخبراء.

ويقوم جهاز الخبراء لدى المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المقترحة، والتأكد من عدم مخالفة النشاط أو المنتجات للشريعة الإسلامية، مع الأخذ فى الحسبان العائد وخدمة التنمية الاقتصادية.

وقد أجاز المؤتمر السادس لجمع البحوث الإسلامية المنعقد بالقاهرة سنة 1391 هـ مارس سنة 1971 الاستثمار المباشر، حيث جاء فى البند الثالث الخاص بتوظيف الودائع واستخدام الموارد "يجوز للبنك إنشاء استثمارات مباشرة (يشرف عليها بنفسه أو استثمارات غير مباشرة، كما يجوز لها إنشاء مؤسسات استثمارية يقوم بتمويلها لتتولى نيابة عنه ولحسابه وتحت إشرافه إدارة مشروعات استثمارية".

وطبقاً لذلك جاء عقد تأسيس بنك دى الإسلامى سنة 1975 ينص صراحة على أن من أغراض البنك القيام بجميع الأعمال المصرفية المالية والتجارية، وأعمال الاستثمار، وإنشاء مشروعات التصنيع، والتنمية الاقتصادية، والمساهمات فيها من الداخل والخارج.

وتأكيداً للصفة الإستثمارية للبنك الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية، جاء فى عقد تأسيسه أن غرض الشركة هو مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها لبنوك الاستثمار والأعمال وكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية، ومن هذه الأعمال على سبيل المثال، العمل بشتى الوسائل على إنماء

وإنشاء وتنشيط الاستثمار فى مختلف قطاعات التنمية، سواء بتأسيس مشروعات جديدة أو بتوسيع وتطوير مشروعات قائمة.

إن قيام المصارف الإسلامية بإنشاء مشروعات الإستثمار، أو الترويج لها أو المشاركة فيها ليس من باب الآمال أو الاختيار، ولكنه من باب المسئولية الأصلية للبنك الإسلامى، وبدون هذه المسئولية يصبح البنك الإسلامى مجرد مؤسسة حلال وليس بالضرورة مؤسسة اقتصادية تدعم النظام الاقتصادى الإسلامى.

فالبنك الإسلامى بطبيعته تركيبه لا يمكن أن يكون بنكاً تجارياً يتاجر بالأموال ولكنه بنك استثمار وأعمال، هدفه دائماً تنشيط الاستثمار والتنمية، وتنشيط المدخرين الصغار، وتنشيط أصحاب الحرف الصغيرة.

إن الصفة الاستثمارية للبنك الإسلامى صفة ملازمة له تماماً مع الأخذ فى الاعتبار أن إلغاء التعامل بالفائدة من عمليات البنك الإسلامى يجعل الاستثمار المباشر ليس فقط مسألة ضرورية، بل والشغل الشاغل أيضاً لإدارة البنك.

ولذلك يجب على البنك الإسلامى تدعيماً للدور الاستثمارى التنموى أن يقوم بالتعرف على فرص الإستثمار وتعريف المستثمرين بها، والقيام بتحليل المشروعات ودراسة جدواها مع الترويج للمشروعات بعد دراستها، وخاصة تلك المشروعات التى تتطابق مع الأولويات الإسلامية.

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على إنشاء شركات إنتاجية فقط، وإنما يمكن الاستثمار عن طريق الإتجار المباشر، وهو الشراء سواء قام به الشخص نفسه أو تم لصالحه، وذلك بهدف تقليب المال وتحريكه فى عملية التجار للحصول على ربح حلال من الفرق بين تكلفة الشراء وسعر البيع ولتحقيق مصلحة أفراد المجتمع بتوفير احتياجاتهم من السلعة المختلفة.

لذلك يجب على البنك الإسلامى القيام بإجراء دراسات لاحتياجات الأسواق من السلع والمنتجات وخاصة تلك التى يحجم عن تمويلها الأفراد نظراً لطول فترة الاستثمار أو لعائدها غير الجزى على الرغم من أهميتها الإجتماعية والإقتصادية.

### 7- الاستثمار في الأوراق المالية :

تقوم المصارف الإسلامية بالاستثمار في الأوراق المالية عن طريق شراء أسهم شركات يكون نشاطها الأساسي غير مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية وقد أجاز الفقهاء ذلك، فعلى سبيل المثال يجوز للمصرف الإسلامي شراء أسهم في مصنع الحديد والسيارات ولكن لا يجوز له شراء أسهم في مصنع للخمور أو في بنوك ربوية.

#### أما أهداف الاستثمار في الأوراق المالية فهي :

- استغلال السيولة المتاحة وعدم إضاعة فرصة استثمارها لتحقيق عوائد وأرباح سواء عند البيع أو عند توزيع الأرباح في نهاية السنة المالية.
- تعزيز السيولة خاصة في ظل عدم وجود القرض الأخير فهي سهلة التسييل.

ويلاحظ مع نهاية تحليل الصيغ المختلفة ومجالات الاستثمار والتمويل الإسلامي في أنه يمكن إصدار صكوك تمويل إسلامية تحمل نفس المعنى والإسم مثل صكوك المشاركة، وصكوك المراجعة، وصكوك المضاربة، وهكذا باقى صيغ وصور التمويل الإسلامي.

## الفصل العاشر

التعريف بالتمويل المصرفي الإسلامي

ومصادر التمويل الإسلامي ومبادئه





## الفصل العاشر

### التعريف بالتمويل المصرفى الإسلامى

#### ومصادر التمويل الإسلامى ومبادئه

أولاً : التعريف بالتمويل المصرفى الإسلامى :

يمنح البنك عملية تمويل لمواجهة احتياجاته التمويلية، أى تلبية البنك الإسلامى لطالب المال إما للعمل فيها أو لاستعماله بصورة معينة.

وهذا التمويل إما يكون بالمشاركة بالأموال التى قد لا تتوافر لديه، أو إعطاء العميل المال على سبيل المضاربة وفق مفهوم الشريعة الإسلامية أو المداخلة فى التجارة من خلال زيادة رأس مال العميل المتداول (البضائع) أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.

أى أن التمويل هو تقديم مال ليكون حصة مشاركة برأس مال أو أنه قيام مباشر بشراء سلعة لتباع للأمر بالشراء.

ويتم التمويل بعد إعداد الدراسة التمويلية وصياغة التوجيه بالرأى فى منح التمويل بعد إجراء الضوابط الخاصة باستعمال التمويل ومصادر السداد، وكذلك طبيعة الضمانات المطلوبة للبنك وإجراءات سيطرة البنك عليها، وحمايتها طوال فترة التمويل ومستندات ملكية العملاء لها كما أن عقود التمويل المصرفى من العقود الرضائية وملزمة للجانبين وهى من عقود التصرف وتستلزم لأطرافها عملية التصرف، وتقوم على الاعتبار الشخصى.

**ويتخذ التمويل المصرفى للمشاريع الاقتصادية المختلفة عدة صور أهمها ،**

أ- تمويل المشروعات بطريقة المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساواة.

ب- التمويل عن طريق البيوع المختلفة (بيع المراجعة - البيع التأجيرى - بيع السلم - عقود الاستصناع).

ج- شراء الأصول الإنتاجية طويلة الأجل وتأجيرها لمستخدميها.

د- المساهمة المباشرة عن طريق الاحتفاظ بأسهم فى مختلف المشروعات والمساهمة فى دوراتها.

### ثانياً : أنواع التمويل المصرفي الإسلامي :

ينظر على التمويل الإسلامي من زاويتين : زاوية مالية، وزاوية تجارية.

التمويل التجاري : يشمل كل حالة تحصل فيها مبادلة سلعة أو منفعة سلعة، بثمن مؤجل، ومن أنواعه : بيع المراجعة، والبيع الآجل، والبيع بالتقسيط، والتأجير التمويلي، وبيع السلم، والاستصناع، وغير ذلك.

والتمويل التجاري يتطلب خبرة في التجارة ومعرفة بها، لأنه يتضمن التعامل بالسلع، فطبيعة التعامل بالسلع تتضمن تملكها وقبضها وحفظها وصيانتها، وما يتبع ذلك من مخاطر تجارية مألوفة، أهمها :

احتمال تغيير الحال عند عرض هذه السلعة أو الطلب عليها، مما يؤدي إلى تفاوت في الربح والخسارة الذين يتعرض لهما لتجار عامة.

التمويل المالي : فلا يتضمن التعامل مع السلعة أو خدماتها مطلقاً، وإنما يترتب عليه تقديم النقد الحال لقاء نقد أجل، ويتم ذلك من خلال أساليب المضاربة والمشاركة.

والتمويل المالي لا يتطلب القدر نفسه والمعرفة التي تتطلبها التمويل التجاري، ولا يتعرض لنوع المخاطر التجارية لأنه ليس فيه ما في التعامل مع السلعة من تملك وقبض وحفظ وصيانة وتغيير حال عند كل عرض وطلب.

في مقابل ذلك يتطلب التمويل المالي معرفة بأحوال الناس وصدقهم وأمانتهم ومركزهم المالي الحال والمتوقع مستقبلاً، وذلك لتطوير احتمالات عدم الوفاء وهو الخطر الوحيد الذي يتعرض له البنك.

وفي التمويل المالي يتم الفصل الكامل بين الإدارة والتمويل، بحيث تترك الإدارة لأهل الخبرة التجارية.

### ثالثاً : أهمية التمويل المصرفي الإسلامي :

أن أهمية التمويل مردها إلى مدى الحاجة إليها، ودوره في الوفاء بمطالب الفرد والجماعة، وتحقيق الغرض المستهدف منه، وكلما اتسع نطاق التعامل به وكثر اللجوء إليه وصار استعماله من قبل الفرد والجماعة لتلبية حاجة عامة وخاصة، كلما دل ذلك على عمق المصلحة فيه.

### 1- بالنسبة للعملاء :

يعتبر التمويل مصدراً لسد الفجوات التمويلية والتي يحتاجون لها حسب نوع التمويل من حيث الزمن.

- فالتمويل قصير الأجل : يستخدم لسد الفجوات التمويلية التي يحتاج لها العملاء الفترات محددة بدلاً من الإلتجاء إلى زيادة رؤوس أموالهم، وإدخال شركاء جدد معهم، ومشاركتهم في الأرباح المحققة مثل شراء المواد الخام أو مستلزمات الإنتاج، وشراء البضائع، .. إلخ.

- التمويل متوسط الأجل : وذلك لتمويل شبه الأصول الثابتة كشراء عدد والآلات صغيرة، أو لمواجهة مصروفات رأسمالية ممثلة في إجراءات عميرات آلات وخلافه.

- التمويل طويل الأجل : وذلك لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من آلات ومعدات أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وخلافه، أو إنشاء مباني عنابر إنتاج.

### 2- بالنسبة للبنك :

يعتبر التمويل المصدر الرئيسي لتحقيق إيرادات البنك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات، وتحقيق فوائد لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين وعلى المساهمين أصحاب رأس مال البنك.

### 3- بالنسبة للاقتصاد القومي :

يساهم التمويل في مقابلة الاحتياجات الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي، وبما يعمل على دفع عجلة التنمية وسياسة الدولة، ويساهم في خلق فرص عمل لحل مشكلة البطالة وزيادة معدل النمو للدخل القومي.

### أنواع التمويل من حيث الأجل :

ينقسم التمويل من حيث أجله إلى :

1- تمويل قصير الأجل : لا تزيد مدته عن سنة : ويتم بغرض تمويل النشاط الجاري للعملاء، سواء كان تجارياً، أو صناعياً، أو خدمياً.



- ويعمل على تمويل احتياجات دورة رأس المال العامل، سواء تمويل شراء الخامات أو تمويل فترة التخزين، أو تمويل فترة البيع الأجل.
  - وهذا التمويل يسد أساساً خلال عام من المنح، ويمكن تمديدتها أو زيادتها إذا ثبت كفاءة إدارة المشروع.
  - أسلوب السداد، حيث يتم سداد هذا التمويل القصير الأجل من عائد النشاط الجارى للمشروع والإيرادات المتولدة من البيع والتحصيل.
  - تقبل البنوك عادة على هذا النوع من التمويل لأنه يرتبط بمواجهة دفع التزاماتها قصيرة الأجل أو لسداد عجز مؤقت فى رأس المال العامل لطالب التمويل.
  - كما يرتبط هذا التمويل بعمل موسمى معين لدى المشروعات، وتستخدمه كثير من المشروعات لقدرته التأثيرية المباشرة فى موقف معين، ومن ثم يحقق الغاية من التمويل ويضمن سداؤه فى المدى القصير.
- 2- التمويل متوسط الأجل :** مدته تزيد عن سنة : (ويمكن أن تصل من 3 سنوات إلى 5 سنوات)، ويستخدم هذا تمويل فى غير الأغراض التى يستخدم فيها التمويل قصير الأجل.
- الغرض من هذا التمويل هو تمويل شبه الأصول الثابتة ك شراء عدد صغير أو لمواجهة مصروفات رأسمالية ممثلة فى إجراء عمائر والآلات وخلافه.
  - ويتم سداد هذا التمويل من فائض التدفقات النقدية بعد سداد كافة الإلتزامات التى تبين التدفق النقدى المتوقع.
- 3- التمويل طويل الأجل :** هذا النوع من التمويل يعنى باحتياجات المشروعات الكبيرة التى يستغرق تنفيذها زمناً طويلاً، بالقياس إلى التمويل قصير الأجل ومتوسط الأجل.
- فالتمويل طويل الأجل مدته أكثر من 5 سنوات، ويستخدم لتمويل اقتناء الأصول الثابتة من آلات ومعدات، أو إنشاء البنية التحتية للمشروعات من مرافق وخلافه، أو إنشاء مباني عنابر الإنتاج.

- يحتل هذا النوع من التمويل أهمية خاصة لما يساهم به في عمليات تنموية حيوية ويلعب دوراً أساسياً في تمويل المشروع.
- لا نجد في التمويل طويل الأجل خطأ فاصلاً بين رأس المال الذي يمتلكه المشروع والتمويل طويل الأجل، حيث يختلط الإثنان لفترة طويلة ويصعب وضع خطوط فاصلة بينهما.
- يختلط التمويل متوسط الأجل بالتمويل طويل الأجل، حيث يستخدم كل منهما في تحقيق الأغراض المنوطة بالآخر، للتعامل بمرونة مع احتياجات المشروع، بمعنى استخدام التمويل متوسط الأجل في تحقيق الأغراض طويلة الأجل، والعكس صحيح.
- التمويل طويل الأجل ملائماً للبنوك الإسلامية لأن هذا النوع من التمويل موجه إلى أغراض إنتاجية واستثمارها وهو ما يتناسب مع طبيعة البنك الإسلامي.
- إن التمويل طويل الأجل يمكن أن يكون على أساس توظيف المال الذي قدمه البنك الإسلامي طبقاً للصيغة الإسلامية المعروفة وهي المشاركة أو المضاربة.
- يتم سداد هذا التمويل من فائض التدفقات النقدية بعد سداد كافة الإلتزامات الجارية، وذلك وفقاً للدراسة التي تبين التدفق النقدي المتوقع.

#### رابعاً: المبادئ التمويلية المستخلصة من عمليات التمويل الإسلامي :

##### 1- مبدأ استحقاق الربح :

يستحق الربح في الشريعة الإسلامية بالمال أو العمل أو الضمان، يعني ذلك أن الربح - وهو الزيادة الصافية في المال - قد يستحق للمالك، وقد ينشأ هذا الربح نتيجة لزيادة طبيعية لم يدخل في تحقيقها عمل مثل أن تنمو إبل فتكون هذه الزيادة ملكاً لصاحب الإبل، وكذلك يمكن حصول الربح بسبب آخر خارج أيضاً عن تصرف المالك وناشئ عن عوامل اجتماعية أو إقتصادية أو سياسية أو غير ذلك، كأن ترتفع قيمة ما يملكه لزيادة في الخلق، أي تغير في الطلب، فيربح المالك تلك الزيادة دون أن يساهم بعمل في حصولها.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يستحق الربح لصاحب العمل، مثال ذلك الشريك المضارب في المضاربة، فإنه يستحق الربح بعمله، وكذلك الشريك المزارع في مزرعة أو العامل في مساقاة، فكل منهما يستحق ربحاً إذا ظهر ربح نتيجة لعمله.

وكذلك فإن الربح يستحق بالضمان أيضاً كما هو الحال في شركة الوجوه وفي شركة الأعمال، إذ يستحق الطرف الذي قد لا يقدم العمل بنفسه في شركة الأعمال أو الصنّاع الربح، لجرد تقبله للعمل أي ضمانه لإنجاز ذلك العمل، وكذلك فإن الشريك في شركة الوجوه يستحق الربح بسبب ضمانه لما تستلفه الشركة من مال، فالضمان الذي يستحق به الربح هو إذن ضمان لإنجاز عمل أو لسداد مال.

من ذلك يتبين أن الشريعة الإسلامية تتيح لعنصرى الإنتاج، العمل ورأس المال أن يدخل في توليفة الإنتاج على أساس الربح، ومن جهة أخرى فإن العلم يمكنه أن يدخل في توليفة الإنتاج على أساس الأجر وليس الربح، والأجرة هي ثمن المنفعة المعينة في عقد الإجارة، وهي كما يقول الفقهاء عقد يفيد تملك المنفعة بعوض.

أما المال فإن كان مالا عينياً كالآلة، أو العقار، أو الأرض، فإن هذا الأصل الثابت يمكن أن يدخل توليفة الإنتاج على أساس الأجر الثابت أيضاً، فتؤجر الآلة، أو الأرض لمن يستثمرها لقاء أجر ثابت محدد مسبقاً على أساس الزمن مقدراً بالساعة مثلاً للعامل أو الآلة أو على أساس الإنتاج مقدراً بعدد الوحدات المنتجة، أي أنه يمكن أيضاً لرأس المال العيني، أو العمل، أن يدخل في الدورة الإنتاجية على أساس الأجر وليس على أساس الربح.

أما رأس المال النقدي فلا يمكنه دخول الدورة الإنتاجية على أساس الأجر، لأن طبيعته لا تسمح بذلك، إذ لا يمكن استخلاص منفعة منه مع بقاء أصله كما هو الشأن بالنسبة للعمل أو الآلة أو الأرض، إن استخلاص منافع النقود لا يتم إلا بمبادلتها بغيرها من الأعيان أو المنافع وليس باستعمالها نفسها، وبذلك فإن النقود تستهلك عند استخلاص المنافع منها، أي أنها تتخلى عنها لقاء الحصول على أعيان أو منافع.

## 2- مبدأ استمرار المالك :

يقتضى فقه الشركات والمضاربة بالشريعة الإسلامية أن الملك يستمر لصاحبه حتى ولو تغيرت أوصاف المملوكات، فما يضعه الشركاء في الشركة من مال يبقى مملوكاً

لهم، لذلك يستحق الشريك حصته من الربح ولو كان شريكاً غير عامل، بمعنى أنه لو كان لا يقدم العمل لأنه مالك لما وضعه من رأس مال في الشركة، وملكيته هذه تستمر — ولو أنها أصبحت حصة شائعة من مجموع — على الرغم من شراء أموال وعروض بذلك المال.

وكذلك الأمر في المضاربة، فإن ملكية رب المال لمال المضاربة تستمر رغم قيام المضارب بعمليات الشراء، وكان يشتري بضاعة بذلك المال.

وقد رتب الفقهاء على استمرار الملك هذا نتائج مهمة، منها ما يتعلق بكيفية التعامل مع موجودات الشركات من حيث ارتباطها بدمم الشركاء أنفسهم، على أن المهم منها بالنسبة لهذا البحث نتيجتان :

**أولاهما :** أن الربح لرب المال في المضاربة وكذلك للشريك الذي قد لا يقدم عملاً في شركة العنان إنما يستحق بسبب استمرار الملك، فإذا ظهر ربح فإن نصيب المالك فيه قائم ومستحق ترتيباً على مبدأ استمرار ملكه لحصته في موجودات الشركة المادية والعنوية.

**وثانيهما :** أن الخسارة إن وقعت فإنما هي نقص في الملك، أي أن الخسارة توزع حسب حصص الشركاء في رأس المال بغض النظر عما اتفقوا عليه من حصص توزيع الربح. فالخسارة في شركة العنان يتحملها أصحاب المال بنسبة أموالهم دون أي اعتبار لنسبة توزيع الأرباح فيما بينهم، وكذلك دون اعتبار لمدى مساهمة كل منهم في الإدارة، أما في المضاربة فإن رب المال يتحمل الخسارة وحده، باعتبار أنه مالك لمال المضاربة وقد نقص، ولا يقع شئ منها على الشريك المضارب.

### 3- مبدأ ارتباط الربح بالمخاطرة :

يختلف الربح عن الأجر اختلافاً جوهرياً، فالربح يعتمد على مفهوم المخاطرة، في حين أن الأجر عوض في عقد يفيد التملك، فالإجارة بذلك تتوع من بيع المنفعة وهي لا تتضمن المخاطر من حيث تحصل الأجر أو استحقاقه بمجرد تسليم المبيع أي المنفعة التي يتم تملكها لقاء الأجل، أما الربح فإنه من نصيب ذلك العنصر من الإنتاج الذي يقبل المخاطرة، فيدخل في الدورة الإنتاجية على أساس ضمانه لما قد يقع من خسارة.



فطبيعة الحياة الاقتصادية تتضمن مخاطر الخسارة، والمستقبل لا يعمل إلا الله تعالى. والمنتج، أى منتج، إنما ينتج ليبيع بعد تاريخ الإنتاج فى العادة أى أنه ينتج للسوق، فهو يضع نفسه موضع تحمل المخاطرة التى تتعلق بظروف الغد من تغيرات فى الطلب وما يؤثر عليه، أو تغيرات فى العرض وما يؤثر عليه.

كذلك فإن المالك لأى شئ يتحمل أيضاً نوعاً من المخاطر يتعلق بما قد يطرأ على الشيء المملوكة من تغيرات مادية أو قيمية بسبب عوامل كثيرة منها ما هو طبيعى ومنها ما هو سوقى، إذن لابد فى الحياة الواقعية من مخاطرة ينبغى أن تتحمل، والفريق الذى يقبل الدخول فى الدورة الإنتاجية على أساس تحمل المخاطرة هو ذلك الفريق الذى يستحق الربح.

بذلك يلاحظ أن هناك farkاً مهماً بين التمويل الإسلامى والتمويل الربوى، ويمكن تلخيصه بالقاعدتين التاليتين :

أ- يمكن فى التمويل الإسلامى لكل من المال أو العمل أن يدخل الدورة الإنتاجية على أساس الربح المرتبط بتحميل المخاطر، أما فى التمويل الربوى فإن المستحدث (المدير) وحده يتحمل جميع مخاطر الإنتاج، وهو وحده يستحق الربح، لا يشاركه فى المخاطر رأس المال.

ب- لا يبيع النظام التمويلي الإسلامى لصاحب رأس المال النقدي أن يدخل الدورة الإنتاجية دون تحمل مخاطرها، فى حين أن دخول هذه الدورة على أساس الأجر الثابت الذى لا مخاطرة فيه يمكن لرأس المال العيني أى الأصول الثابتة مثلاً وللعمل سواء بسواء.

#### 4- مبدأ ارتباط التمويل بالجانب المادى من الاقتصاد :

يلاحظ مما سبق أن جميع صيغ التمويل الإسلامية المستنبطة من فقه الشركات وكذلك تلك المستنبطة من فقه البيوع، تجعل التمويل الإسلامى مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجانب المادى من الاقتصاد، بمعنى أن التمويل لا يقدم على أساس قدرة المستفيد على السداد فقط وإنما على أساس مشروع استثمارى معين تمت دراسته ودراسة جدواه ونتائجه المتوقعة، وقبل كل من الممول والمستفيد من التمويل بهذه الدراسة، واشتركا فى التوقعات وأقداً بذلك على إنشاء العلاقة التمويلية بينهما.

يقابل ذلك أن التمويل الربوى لا يشترط فيه أن يكون مقتصرأ على تمويل علميات تتعلق حقيقة بالدورة الإنتاجية، وإنما يمكن أن يفضل التمويل من الجانب المادى فتنفصل السوق المالية عن السوق المادية للسلع والخدمات.

وفى مقابل ذلك فإن التمويل الربوى ظاهرة نقدية بحتة، فهو يقدم على أساس القدرة على السداد، دون أن يكون بالضرورة مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات المادية لكمية السلع والخدمات وأسلوب إنتاجها وتداولها، ولهذا نتيجتان مهمتان ينبغى التنبيه إليهما هما :

- أن التمويل فى الإسلام لا يصح فى حالة تدوير الديون وقلبها، فإن تأجيل سداد الديون أو إعادة جدولتها ظاهرة لا ترتبط بالإنتاج وإنما ترتبط بالذمم فقط، أى أنها ظاهرة مالية وليست مادية، لذلك فإن الشريعة الإسلامية لا تبيح إعادة الجدولة لفوائد أو بزيادات على مقدار الدين، فالدين الذى يقلب إلى تاريخ لاحق لم يؤد بذلك إلى زيادة فى كمية السلع والخدمات المنتجة ولا فى تداولها، فلا يصح أن يعتبر نوعاً من التمويل الإسلامى.

وإنما يمكن أن تتم جدولة الديون فى الإسلام على مبدأ القرض الذى لا يبيع للدائن الحصول على أية زيادة فى أصل الدين، فى حين أن التمويل الربوى يتقبل اعتبار تأجيل الديون لمواعيد لاحقة على أية تمويل تنشأ عنه زيادة فى مقدار الدين ومكاسب جديدة للتمويل، وهو عين "ربا النسيئة" فى الجاهلية المحرم شرعاً.

- ارتباط التمويل بالجانب المادى للدورة الإنتاجية يمنع قيام أى تمويل شخصى، فى حين أن ذلك ممكن فى حالة التمويل الربوى، وبعبارة أخرى فإن عملية التمويل الإسلامى سواء تمت بالصيغ المستقاة من فقه الشركات أو بتلك المستقاة من فقه البيوع، لابد لها أن ترتبط بمشروع معين أو سلة معينة يتم الاتفاق عليها مسبقاً ولا يحق للمستفيد من التمويل تحويل ذلك التمويل إلى أى استعمال آخر.

ومعروف مقدار المأسى - على المستوى الفردى وعلى مستوى الدول - التى أدى إليها التمويل الربوى بعدم ارتباطه بمشروع محدد أو بسلة معينة، مما جعل كثيراً من القروض تستعمل لأهداف بعيدة عما أعطيت من أجله مما اثر كثيراً حتى على القدرة على السداد نفسها.

وينبغي أن نضيف إلى هاتين النتيجتين نقطة ثالثة تتعلق بجميع صيغ التمويل الإسلامية المستوحاة من فقه الشركات، وهذه النقطة تستند إلى طبيعة تلك الصيغ، ذلك أن العائد الذى يحصل عليه الممول يرتبط ارتباطاً أصيلاً بنتيجة المشروع الذى تم تمويله، وليس بمقدار التمويل ولا بذمة المستفيد من التمويل.

يعنى ذلك أنه فى حالة فشل المشروع وعدم قدرته على تحقيق قيمة مضافة للمجتمع لا تنشأ أية مكاسب للممول، أى أن الممول لا تترتب له قيمة مضافة عند عدم تحقق أية قيمة مضافة من المشروع نفسه.

فى حين أن التمويل الربوى يحقق مكاسب للممول فى مثل تلك الحالة، على الرغم من أن المجتمع لم يحقق أية قيمة مضافة نتيجة لتلك العملية التمويلية، لأن المشروع الممول قد خسر.

وينشأ عن ذلك أنه فضلاً عما فى التمويل الإسلامى من العدالة مقابل الظلم فى التمويل الربوى الذى هو ظاهر مما سبق، فإن التمويل الربوى يتيح للممول تحقيق توزيع عكسى فى مجموع الدخل أو المنتج الإجتماعى، أى قد يأخذ جزءاً من مجموع ذلك المنتج دون أن يكون قد قدم أى شئ فيه، وفى ذلك خلق عوائد مالية لا يبررها ما يقابل ذلك من منتجات من السلع والخدمات فى المجتمع.

#### خامساً : مصادر تمويل الاستثمارات فى المصارف الإسلامية :

تسعى المصارف الإسلامية لممارسة نشاطها بفعالية كاملة ولذلك فهى تحاول توفير كم مناسب من الموارد المالية والنقدية واستعمالها بأفضل الطرق، ويمكن تقسيم مصادر الأموال فى المصارف الإسلامية إلى مصادر داخلية ومصادر خارجية وسنوضح كل منهما فيما يلى :

##### 1- المصادر الداخلية :

تتمثل المصادر الداخلية أو الخاصة فى رأس المال، والإحتياطيات، والأرباح غير الموزعة، حيث أنها تعتبر مصدراً مهماً، من مصادر الأموال بالنسبة للمصارف الإسلامية، وهو مصدر مستقر لا يخضع لخاصية عدم التأكد أو لمخاطر السحب الفجائى مثل المصادر الأخرى، ولذا فإن استخدامات هذا المصدر تتسم بتوجيهها للاستخدامات طويلة الأجل، كما يمثل هذا المصدر أحد الركائز الأساسية التى يواجه بها المصرف الإسلامى



المخاطر التي قد تحدث نتيجة لمباشرة النشاط المصرفي، فضلاً عن إمكانية استخدامها لموازنة العائد المنخفض الذي تحقق في بعض سنوات النشاط التي كانت فيها بعض الخسائر الكبيرة، والتي لم تغطها أرباح الأنشطة الأخرى، وتتمثل المصادر الداخلية في :

1/1- رأس المال :

يعتبر رأس مال البنك مصدراً من مصادر التمويل، وقد يكون المصدر الرئيسي في بداية إنشاء البنك بجانب الودائع؛ لأن هذه البنوك تختلف عن البنوك التجارية حيث إن الأخيرة تعتمد اعتماداً رئيسياً على الودائع وخلق الودائع في أعمالها المصرفية، أما البنوك الإسلامية فتعتمد أساساً على رأسمالها والذي تقوم باستثماره استثماراً مباشراً في المشروعات الإنتاجية وذات العائد الاجتماعي والعائد المادي، بجانب الاعتماد على الودائع في المرحلة القادمة، ورأس المال هذا يتكون من مساهمة الشركاء في البنك، فالملكية هنا ملكية مشتركة سواء كانت هذه المشاركة مادية في شكل نقود أو عروض فنية — أصول ثابتة — مادية أو معنوية.

وقد عرف أحد الباحثين رأس المال بأنه مجموعة أنصبة الشركاء المقدمة عند بداية المشروع أو الشركة سواء في شكل نقود أو عروض فنية أو معنوية، ولا بد أن تكون هذه العروض مقدرة بمبالغ نقدية حالية عند الشركة.

## 2/1- الاحتياطيات :

يقوم البنك الإسلامي بتكوين احتياطي خاص لضمان قيمة الودائع الثابتة والودائع يا خطر ووقاية لها من الخسارة، كما يجوز لهذه البنوك تكوين احتياطي لموازنة الأرباح إلى غير ذلك من الإحتياطيات التي تتطلبها طبيعة عملياته ونشاطه.

وهناك عدة أنواع من الإحتياطيات في المصارف الإسلامية تتمثل في الإحتياطي القانوني، الإحتياطي العام، وإحتياطيات أخرى، وسنوضحها فيما يلي :

1- الإحتياطي القانوني : وهو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المصرف، وطبقاً لقانون الدولة التي يوجد لها المصرف الإسلامي فإن جزءاً معيناً من الأرباح السنوية سيحول إلى حساب الإحتياطي القانوني.



ب- الإحتياطي العام : وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون ولكن يضعه المؤسسون قد تعزیز رأس مال المصرف، حيث يحدد النظام الأساسي النسبة الواجب اقتطاعها من صافي الأرباح السنوية لترحل للإحتياطي العام، وكذا علاقة الإحتياطي العام برأس المال الاسمي للمصرف.

ج- الإحتياطيات الأخرى : وهو حساب يخصص لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالمصرف، وبذلك لن يعرف أصحاب الودائع أو المصرف الخسائر إلا في الحالة التي يكون فيها هذه الأخيرة أكبر من مقدار الإحتياطي الموجود، وهذا نادراً ما يحدث في ظروف اقتصادية عادية، والملاحظ أن بعض المصارف بدأت تستعمل هذا الحساب لمواجهة المستقبل المجهول كبنك فيصل الإسلامي المصري الذي ظهر بميزانيته ولأول مرة سنة 1980 حساب - احتياطي إخطار الإستثمار المشاركة-.

### 1/3- الأرباح غير الموزعة :

هي الأرباح الممولة للأعوام المتتالية، يحدد مقدارها النظام الأساسي للمصرف الإسلامي وفق اقتراح مجلس إدارته في نهاية السنة المالية بعد مصادقة جمعيته العمومية بالموافقة، وتستعمل هذه الأرباح عادة في التوسيع في نشاط المؤسسة وتمويل استثمارات جديدة مما يعطى للبنك قوة منافسة المصارف والمؤسسات الأخرى.

### 2- المصادر الخارجية :

تعتبر المصادر الخارجية مصادر غير ذاتية يستخدمها المصرف الإسلامي في حالة عدم تغطية موارده الذاتية لاحتياجاته، وتتمثل هذه الموارد الذاتية في الحسابات الجارية، والودائع الاستثمارية والودائع الإيداعية، صكوك التمويل الإسلامي، أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح وسنوضح كل هذه المصادر فيما يلي :

### 1/2- الحسابات الجارية :

الحسابات الجارية هي التي تعطى لأصحابها الحق في الإيداع فيها والسحب منها بموجب شيكات أو أوامر دفع، وذلك دون مشاركة منهم في الأرباح أو الخسائر التي يحققها المصرف حتى أن البعض يعتبرها بمثابة قرض حسن يقدمه العميل للبنك دون مقابل، هذا وتقع على المصرف مسؤولية خدمة حساب العميل وما يتطلبه ذلك من

تزويده بدفتر شيكات لتسهيل معاملاته، والقيام بتحصيل قيمة الشيكات المسحوبة لصالحه ودفع قيمة الشيكات المسحوبة عليه، إضافة إلى إجراء التحويلات للداخل والخارج وغيرها من الخدمات المصرفية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

## 2/2. الودائع الاستثمارية :

وهي الأموال التي تودع بدون تحديد مدة أو لمدة معينة، ويفوض أصحابها المصرف في استثمارها، وتدخل مع رأس المال المخصص للاستثمار في المشروعات التي يقوم بها المصرف سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق تمويل مشروعات الغير، ويمثل هذا النشاط السند الأساسي لعمليات المصرف الإسلامي، كما أنه يمثل في نفس الوقت نقطة التمييز الواضحة بينه وبين غيره من المصارف الأخرى، وهناك أنواع من الودائع الاستثمارية هي الودائع الإستثمارية العامة، والودائع الاستثمارية المخصصة.

## 3/2. الودائع الإدخارية :

تقرب في طبيعتها من حسابات التوفير لدى المصارف التقليدية مع الاختلاف في أنها تستحق عائداً على نسبة من الحد الأدنى للأرصدة فيها خلال الفترة التي يوزع عنها العائد ويكون متغيراً حسب نشاط المصرف عن تلك الفترة، كما تعتبر المدخرات مصدراً مهماً للتمويل طويل الأجل، وإذا كان عامل الجذب لمدخرات الأفراد للمصارف التقليدية هو سعر الفائدة على المدخرات، فإن عامل الجذب على المدخرات في المصارف الإسلامية هو تقديم ما يريح المسلم وما يتوافق مع عقيدته، ولذلك فقد كان مجرد عدم التعامل بالربا من أقوى عوامل جذب المدخرات في المصارف الإسلامية.

## 4/2. صكوك التمويل الإسلامي :

تقوم المصارف الإسلامية بإصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتوفر للبنك موارد مالية مناسبة، وتمكنه من تحقيق أهدافه، وأهم أنواع هذه الصكوك، صكوك زيادة رأس المال المؤقتة، صكوك المشاركة في الفائدة، صكوك إيداع إسلامية لأجل متوسط، صكوك استثمار في مشروعات قطاعية، صكوك استثمار لمشروع معين بذاته، صكوك الوكالة الاستثمارية.

## 5/2. أموال الزكاة والصدقات والهبات والدعم والمنح :

يعتبر هذا المصدر من المصادر المهمة للبنك، خاصة أموال الزكاة التي يكاد ينفرد بها لمصرف الإسلامى عن سائر المصارف الأخرى والتي يقوم بتحصيلها من المبيع من ناتج نشاطه، ومن ناتج نشاط عملائه، أو من خلال تقديم الأفراد للبنك بها.

**وعلى هذا فإن هناك مصادر متعددة للزكاة ومن أهمها ما يلى :**

- الزكاة الواجبة على أموال المصرف.
- الزكاة الواجبة على ناتج نشاط المصرف.
- الزكاة المحصلة من العملاء سواء على أموالهم المحتفظ بها لدى المصرف - بعد موافقتهم - أو على ناتج استثمارات الأموال لدى المصرف.
- الزكاة المجمعة من المساهمين باعتبارهم أفراداً مسئولين عن أموالهم غير المحتفظ بها لدى المصرف.
- الزكاة المحصلة من الأفراد غير المتعاملين مع المصرف ومن المؤسسات والهيئات الأخرى.

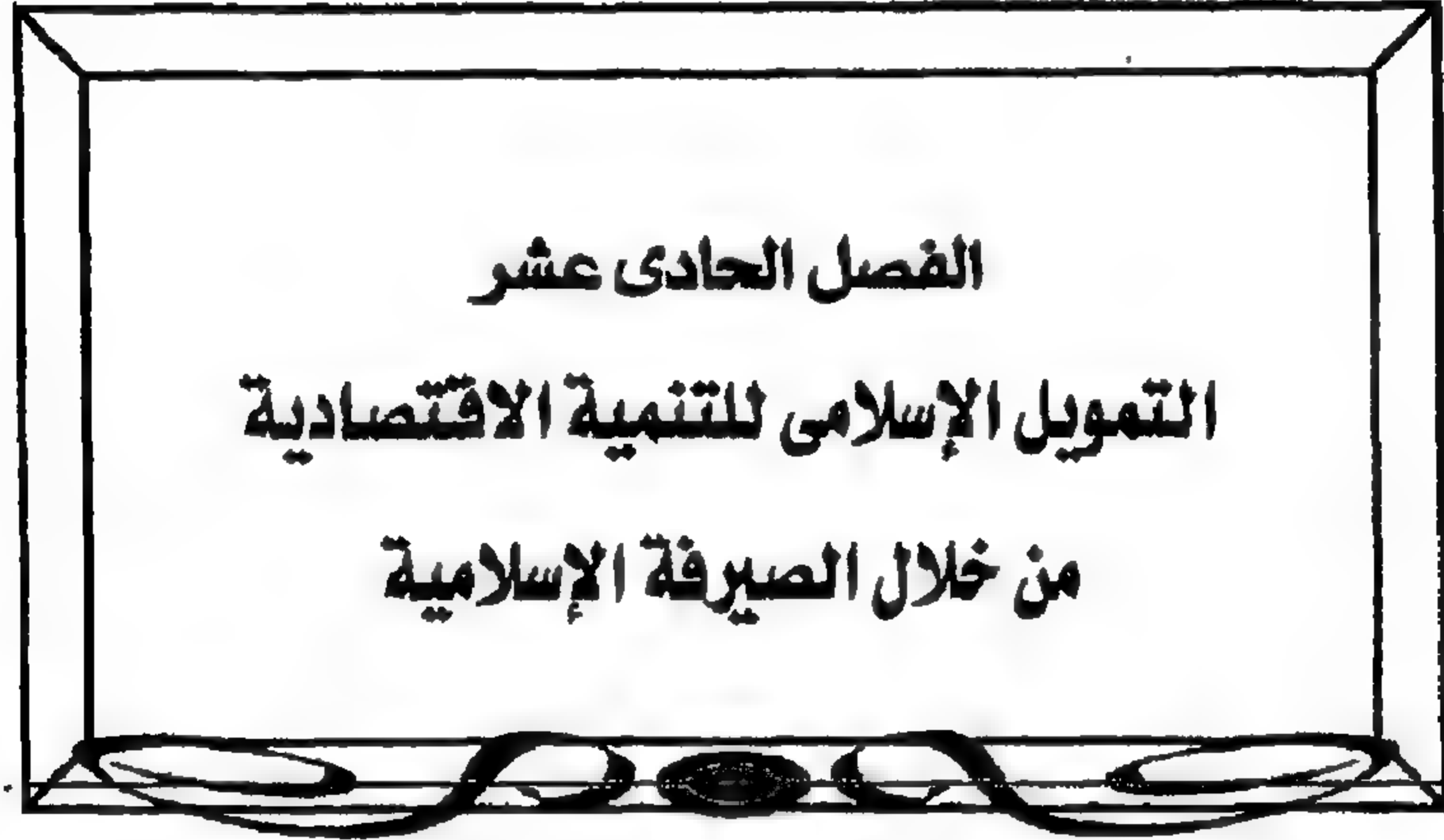
ويضاف إلى الزكاة أيضاً الدعم والهبات والمنح والصدقات التي يقدمها الأفراد والهيئات والحكومات والدولة إلى لمصرف الإسلامى سواء لدعم مركزه أو لتمكينه للقيام برسائله الاجتماعية التي يقدم من خلالها المصرف أموالاً فى المجالات الاجتماعية المختلفة.

من خلال ما سبق نستنتج أن للمصرف الإسلامى مصادر تمويل متنوعة ومختلفة تتيح له فرصة الحصول على الأموال من أجل الوصول إلى الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

الفصل الحادى عشر

التمويل الإسلامى للتنمية الاقتصادية

من خلال الصيرفة الإسلامية







## الفصل الحادى عشر

### التمويل الإسلامى للتنمية الاقتصادية

#### من خلال الصيرفة الإسلامية

لم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً فى الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيراً بالألفاظ مختلفة منها : العبارة والتمكين والنماء والثمار، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومترادفاتها فى القرآن الكريم وفى بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح فى كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم فى عصور الإسلام المبكرة والوسيطة.

ويمكننا القول أن للتنمية الاقتصادية فى الإسلام مفهوماً شاملاً عريضاً، يستوعب كل ما يؤدى إلى الحياة الطيبة للإنسان الذى كرمه الله تعالى، وجعله خليفة فى الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعى فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل.

لقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية فى الإسلام، استناداً إلى نصوص أو معان قرآنية، فقليل أن التنمية هى طلب عمارة الأرض، وذلك من قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا ۖ﴾ [هود: 61] وقيل أن التنمية تعنى "الحياة الطيبة" إشارة إلى معنى الآية الكريمة: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۖ﴾ [النحل: 97] وقيل هى نقل المجتمع من الوضع الذى لا يرضاه الله على الوضع الذى يرضاه.

#### أولاً : التنمية الاقتصادية فى الإسلام :

وضع الإسلام للتنمية حساباً خاصاً، فجعلها فى حكم الواجب وقد فسر علماء التفسير قول الله ﷻ ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا ۖ﴾ [هود: 61] على أنها تفيد الوجوب، فالسين والتاء فى (استعمركم) للطلب والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب وفى تلك الآية يقول الإمام الجاحص : " إن فى ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية".

ثم إن الإسلام أوجب العمارة على خلقه، جعل لهم فى مقابل ذلك حوافز عظيمة وذلك لما فى الحوافز والدوافع والقيم التى تحرك الأفراد من دور أساسى فى إنجاح هذه العملية ويحتقد أكثر كتاب التنمية فى الاقتصاد الإسلامى أن القيم التى يربى الإسلام أبناءه عليها ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ولهل أول من أثار هذه النقطة بصورة عملية ومنظمة "مالك بن نبي" فى كتابه "المسلم فى عالم الاقتصاد" الذى ركز فيه على دور الإنسان فى المجتمع المسلم كلبنة أولى لعملية التنمية.

هذا فيما يتعلق بالحوافز الذاتية التى تجعل الإنسان يسعى لتحقيق التنمية من خلال المنهج التربوى الإسلامى أما فى مجال الحوافز الآخروية والروحانية فنجد أن هناك آيات كثيرة وأحاديث ترغب فى العمل وتحث عليه ومن الحوافز الآخروية قول الله تعالى (ولكل درجات مما عملوا وليوفىهم أعمالهم وهم يظلمون) [الكهف: 30] وكذلك قوله تعالى (إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) [فاطر: 10]

ومن ذلك قول النبى ﷺ (ما من مسلم يخرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة).

وفى مجال الحوافز الدنيوية فقد وردت أحاديث كثيرة فمثلاً فى مجال الأعمال المخصوصة كالزراعة جاءت أحاديث تجعل العمل الزراعى فى الأرض غير الملوكة سبباً فى التملك وهذا الحافز يتسم مع طبيعة الإنسان المجبولة على حب المال والتملك.

ومن ذلك قول النبى ﷺ (من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وما أكلت العافية منه له به صدقة).

وللتنمية الاقتصادية فى نظام الإسلام الشامل موضع عظيم ذلك لأنها تؤدى إلى بلوغ الحياة الكريمة التى أمر الله الناس أن يبتغوها فى الدنيا ووعد عباده المؤمنين بأفضل منها فى الآخرة.

ومن هذه النظرة الشمولية، المتعددة الجوانب والأبعاد للإسلام تجاه قضية التنمية نجد أن الإسلامى قد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة من المبادئ الحركية للحياة الإجتماعية هى :

- الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة والطبيعة التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له.

- التزام بأولويات تنمية الإنتاج والتي تقوم على توفير الإحتياجات الضرورية الدينية، والمعيشية لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

- إن تنمية ثروة وسيلة لتحقيق طاعة الله ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع ومن هنا يتبين الربط المباشر لعملية التنمية بالعبادة. والمستمد من قوله تعالى ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَ فِيهَا ۖ﴾ [هود: 61] إذا ما ربط ذلك بالهدف النهائى النشأة والاستعمار والمتجسد فى قوله تعالى (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) [الذاريات: 56]

ونخلص من ذلك إلى القول أن مفهوم التنمية الاقتصادية فى الإسلام مفهوم شامل نواحى التعمير فى الحياة كافة تبدأ بتنمية الإنسان ذاتياً وذلك لتربيته دينياً وبدنياً وروحياً وخلقياً، يعيش فيه الإنسان اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.. إلخ لتحقيق له الحياة الطيبة التى ينشدها ويستطيع فى ضوءها أن يحقق الغاية العظمى وهى أفراد العبادة لله وتحسينها.

كما أن التنمية الإسلامية هى تنمية شاملة لأنها تتضمن جميع الإحتياجات البشرية من مأكلاً وملبس ومسكن ونقل وتعليم وتطبيب وترفيه وحقوق العمل وحرية التعبير وممارسة الشعائر الدينية،... إلخ بحيث لا تقتصر على إشباع بعض الضروريات أو الحاجات دون الأخرى.

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية فى الإسلام على مرتكزين أساسيتين يمكنها من تحقيق هذه الأهداف هما :

أولاً : مرتكز العقيدة الإسلامية والتي ينبع منها إقامة أكبر قدر من العمران والتقدم الاقتصادى والاجتماعى على ظهر الأرض ذلك لأن العقيدة الإسلامية ترسم للإنسان دورة فى الحياة ومسئوليته تجاهها ثم تأمره أمراً صريحاً بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادى والاجتماعى.



ثانياً : مرتكز الإرادة المجتمعية (الجماعية) وإنما الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم والتي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية.

ويتضح من تعريف البنوك الإسلامية أنها هي مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها فى ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتحقيق أقصى عائد إجتماعى لتحقيق الحياة كريمة ويتضح من هذا التعريف أن البنوك الإسلامية قد حققت المرتكزين السابق الإشارة إليهما للتنمية الاقتصادية.

### ثانياً : دور المصارف الإسلامية فى تمويل التنمية الاقتصادية :

بعد أن أصبحت البنوك والمصارف وبيوت المال الإسلامية حقيقة ملموسة تمثل جزء لا بأس به من النشاط المصرفى فى الدول العربية الإسلامية فهى ولا شك أحد العوامل التى يتحكم ويؤثر فى عرض النقود فى المجتمع ولم للنقود من أهمية بالغة الأثر على النشاط الاقتصادى بصفة عامة فهى وسيط للتبادل وتمتع بالقبول العام ومقياس للقيم الحاضرة والمدفوعات الآجلة ومستودع الثروة فالنقود بمثابة الدم فى شرايين الاقتصاد الحديث القائم على درجة عالية من التخصص والتقدم وتقسيم العمل وأن سير النشاط الاقتصادى دفع عجلة التقدم والتنمية الاقتصادية إلى الأمام واستمرار دورها ومن ثم فإنه يتضح أهمية النقود وعرضها فى النشاط الاقتصادى ولا بد أن يكون للبنوك الإسلامية دوراً فى ذلك فهى ضمن الوحدات التى تتحكم ويؤثر فى ذلك العرض ونجد أن البنوك التجارية تتحكم فى عرض النقود بواسطة عمليات خلق النقود الائتمانية ومضاعفة الودائع ويؤدى ذلك فى بعض الأحيان إلى آثار تضخمية ضارة بالاقتصاد الوطنى وتتوقف حدود قدرة البنوك التجارية على خلق النقود على حجم النقدية التى تدخل وتخرج من النظام المصرفى وما تحتفظ به تلك البنوك من سيولة ونصيب الاحتياطى النقدى الواجب مراعاتها كحد أدنى التى تحدد السلطات النقدية ونجد أن الفائدة من أهم العوامل المؤثرة فى ذلك والتى تأخذها البنوك التجارية فى الاعتبار عند فتح الائتمان فالفوائد هدفها وهى تشكل جزء لا بأس به من أرباحها أم البنوك المتخصصة كالبنوك الزراعية والصناعية فإن لبس من وظائفها قبول الودائع والحسابات الجارية وتقوم عادة بالإقراض طويل الأجل ويظل هدفها الأول تحقيق أقصى ربح ممكن بالحصول على أعلى معدل فائدة.

إن إصدار الأموال يصبح من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة بعيداً عن كل عوامل الربح المحركة للمصارف وهنا يجب أن نوضح إن الفكر الإسلامي المالي برفض أن تكون النقود سلعة تطلب لذاتها كما قدمنا قول شيخ الإسلام ابن تيمية في تعريفنا للنقود ووظائفها وقول الإمام ابن قيم جوزيه (فالأثمان أي الدرهم والدنانير لا تقصد لأعيانها بل تقصد للتواصل إلى سلع فإذا سارت في نفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر الناس).

1- وفي ظل المجتمع المسلم يتقلص دور البنوك في التحكم في عرض النقود فهي لا تستطيع أن تخلق ودائع كما في النظام الربوي حين يزداد الطلب على النقود لسبب من الأسباب وإن كان هذا قيد على البنوك الإسلامية إلا أنه في صالح الاقتصاد الوطني إذا هو يحد من التضخم وإثارة السيئة يحمي الاستثمارات القائمة من الزيادة في التكاليف وإنخفاض في الطلب ويحمي البنوك ذاتها من سوء استغلالها لهذا السلاح الذي قد يسبب لها خسائر بضياع بعض أموالها وأموال مودعيها إذا هي لم تأخذ الضمانات الكافية أو أخطأت في تدوير تلك الضمانات ونرى أن عدم قيام البنوك الإسلامية بخلق الودائع ليقبل ولا يعوق وظائفها وخدماتها الاستثمارية ومشاركتها في مشروعات التنمية الاقتصادية في بلادها ما دامت كمية النقود الموجودة في المجتمع وسرعة دورانها كافية لتسيير حركة الاقتصاد أي أن كمية النقود المتداولة والمتاحة للتداول كافية لتغطية الطلب على النقود بكافة أنواعه.

2- ونجد أن استمرار العمل والإنتاج وعدم تعطيل الطاقات ومنع الاكتناز في ظل البناء الاقتصادي والإسلامي يؤدي إلى سرعة دوران النقود ومزيد من الإنتاج والاستثمار والإنفاق بقاء النقد في التداول وجعلها في وظائفها التي تتفق وإحكام الشريعة الإسلامية فلا إكتناز وإمساك للنقود وحبس واحتكار للثروات ولا تعامل بالربا والغبن ولا تدليس ولا غش ذلك هو السبيل الصحيح إلى التنمية الاقتصادية واستثمار بأقل تكلفة.

3- ولاشك أنه يجب أن يكون للبنوك الإسلامية دوراً رائداً في هذا المجال وتتبع سياسة نقدية رشيدة تساعد على سرعة دوران النقود وتمويل القطاعات الاقتصادية الأشد حاجة والأكثر عائداً بالنسبة للمجتمع ككل، يمكن إيضاحه على النحو التالي:

## 1- تشجيع الادخار والاستثمار :

بتسهيل عمليات الإدخار والاستثمار بأن يشجع البنوك الإسلامية بأنظمتها صغار المستثمرين على إيداع فوائض أموالها الزائدة عن حاجتهم فى هذه البنوك للاستثمار طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على أن تكون قابلة للصرف فى أى وقت فإذا حال عليها الحول وحقت أرباح خير صاحبها على أن يخرج الزكاة بنفسه أو أن ينوى البنك عنه فى ذلك ويجب أن يشجع البنك المدخر على أن يستثمر ما بقى من الأرباح بعد إخراج الزكاة المفروضة.

وتنوع الأنوعية الإدخارية الاستثمارية وتسهيل السحب والإيداع فى هذه الحسابات دون معاناة واستثمارها فى أفضل وجه الاستثمار لتحقيق أكبر ربح ممكن وتوزيع الأرباح على فترات قصيرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر كما هو كائن فى معظم البنوك الإسلامية فيكون هذا طريق أفضل لتحقيق أمور كثيرة منها :

1- تشجيع المستثمر الصغير والكبير على القصد فى الإنفاق والاتجاه إلى تنظيف الأموال فى حسابات المشروعات الاستثمارية.

2- تكوين رؤوس الأموال اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية.

3- امتصاص الفائض فى النقدية من أيدي صغار المدخرين أى من أيدي المستهلكين حيث أن الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات ذات الدخل المتوسطة أعلى من الميل الحدى للاستهلاك لدى الطبقات الغنية فامتصاص النقود من تلك النوعية من المستثمرين يؤدى إلى خفض الاستهلاك وتوجيه الأموال المجمعة بواسطة البنوك الإسلامية إلى الاستثمارات يؤدى إلى زيادة الإنتاج ورفع معدلات التنمية الاقتصادية وتلك السياسية تمنع حدوث تضخم نقدي إحداث توازن بين عرض السلع والخدمات والطلب عليها.

4- يجعل التوازن السابق بين العرض والطلب السياسى النقدية والمالية لدولة ما تحقق أهدافها بيسر وسهولة فتستطيع بواسطة زيادة الإنفاق العام لزيادة نقص كمية النقود بما يحقق لها الاستقرار الاقتصادى الذى هو من أهم العوامل على تنفيذ الخطط الطموحة لتحقيق معدل التنمية المطلوب.



## 2- مساهمات البنوك الإسلامية في خطط التنمية الاقتصادية الوطنية :

تواجه الدول النامية بصفة عامة مشكلة عدم قدرة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية المتاحة لتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية بهذه الدولة مما يعزز تنفيذ ويضعف فرص الاستثمار وذلك لعدم قدرته على الإدخار وضعف حوافز الاستثمار وخاصة في المشروعات الوطنية التي لا تحقق للمستثمر أرباح سريعة.

وفي هذا الصدد يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD أكبر المؤسسات الدولية التي تقرض الدول التنمية عن طريق منظمة التمويل الدولية IFC ومؤسسة التنمية الدولية IDA.

ويتضح أن الدول النامية أصبحت تابعة اقتصادياً للدول المتخلفة وأصبحت تلك الدول محتملة للفوائد التي تحرمها الشريعة الإسلامية وقد نصل إلى 10% من قيمة صادراتها وذلك بالإضافة إلى أن القروض الخارجية وخاصة الثنائية منها قد تصدر آثار تضخمية للدول النامية.

ونجد من هنا أن البنوك الإسلامية تلعب دوراً هاماً في عملية ترك المخدرات اللازمة للمشروعات الاستثمارية ويظهر دورها لتمويل التنمية الاقتصادية في البلاد الإسلامية فإن هذه الوحدات الإسلامية بتجميعها لرؤوس الأموال لعملية التنمية وتوجيهها الوجهة السليمة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومن أهم البنوك التي حققت نجاح في مجال التنمية الاقتصادية هو البنك الإسلامي للتنمية بجدة بالملكة العربية السعودية.

كما أن بنوك فيصل الإسلامية قد قامت بالكثير من المشروعات الاستثمارية التي تخدم البنية الأساسية لاقتصاديات الدول النامية وتساعد على تخطي الكثير من عقبات التنمية الاقتصادية مع تحقيقها لصافي أرباح تزيد في بعض السنوات عن ما تحققه البنوك الأخرى.

وبعد أن أصبحت المصارف وبيوت المال الإسلامية هي جميعاً مركزة في الدول النامية ولكي تحقق تلك المؤسسات الأمل المرجو منها لابد من ملاحظة ما يلي :



- 1- أن تتكامل تلك المؤسسات وتتعامل ولا تتنازع وتتنافس.
- 2- أن تتدخل البنوك الإسلامية وتتبع سياسة نقدية رشيدة لتنظيم كمية النرد المعروضة وتنظيم العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج.
- 3- أن تتبع المصارف الإسلامية أفضل الطرق والأساليب والأدوات المستخدمة فى إدارة أموالها والبحث على أفضل طرق الاستثمار وأكثرها عائداً تلك التى لتخالف الشريعة الإسلامية ليستثمر فيها أموال ومن أقوال شيخ جاد الهامة (أن العقود غير مراعاة القواعد والضوابط التى أشارت إليها الأصول العامة للشريعة).
- 4- ويجب على البنوك أن تأخذ فى الاعتبار اختلاف درجة الندم الاقتصادى فى البلاد التى تعمل فيها وطبيعة أسواقها النقدية فبعض البلاد الإسلامية تعاني من نقص فى الإدخار والأموال المتاحة للتنمية بالمقارنة بوفرة مصادر التوظيف والاستثمار كما فى مصر والبعض الآخر تتوافر فيه مصادر الإدخار والسيولة النقدية كما فى المملكة العربية السعودية فيجب على البنوك الإسلامية أن تراعى درجة نماء السوق النقدية والمالية من خلال تطور الحجم الكلى للودائع وحسابات الاستثمار ومدى التناسب بين حجم الموارد النقدية وفرص الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل ومدى قدرة تلك البنوك على استخدام الأساليب المصرفية الحديثة لتمويل قطاعات الاقتصاد المختلفة بالتكلفة ممكنة وبكفاءة إدارية عالية الاقتصاد طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- 5- يجب أن يكون الهدف واضحاً تماماً أمام البنوك الإسلامية فهى ما قامت إلا من أجل تطهير المعاملات المصرفية من كل ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية وأن تقدم للأمة الإسلامية العون والمساعدة لتخليصها من التخلف والتبعية ودورها الرئيسى هو عرض رأس المال أى تجميع فائض الأموال والتبعية ودورها الرئيسى هو عرض رأس المال أى تجميع فائض الأموال من كافة القطاعات لتمويل الاستثمارات، ولا تتركها للمؤسسات المالية الربوية أو تجعلها تتسرب منها إلى اقتصادات الدول الخارجية.

### ثالثاً : أموال الزكاة فى المصارف الإسلامية وآثارها فى التنمية الاقتصادية :

تقوم البنوك الإسلامية بتحصيل وتوزيع زكاة وأموال عملائها وما يقدم إليها من زكاة المسلمين وجعلت لذلك صناديق وحسابات لذلك صناديق وحسابات خاصة تجعل هذه الأموال منفصلة تماماً عن أموال البنك وحساباته المختلفة وفريضة الزكاة تمثل رابطة بين الإنسان وربّه من ناحية وبين الإنسان والمجتمع الذى يعيش من ناحية أخرى وإنفاق حصيلة الزكاة التى تقوم بها البنوك الإسلامية يقوم بدور فعال فى عملية التنمية الاقتصادية ومن أهم تلك الآثار ما يلى :

#### 1- تأثير الزكاة على الإنتاج والاستثمار :

وذلك نجد أن تلك الفريضة تساعد على العمل فى مجال الاستثمار لأنها فريضة على رأس المال والدخل المتولد منه وليست على الدخل فقط مما يدعو إلى عدم ترك الأموال عاطلة دون استغلال مما يشجع على الاستثمار وإنفاق حصيلة الزكاة على مستحقيها له آثار اقتصادية هامة منها :

أ- فمستحقى الزكاة من الفقراء والمساكين سينفقونها فى الغالب لقضاء حاجتهم الاستهلاكية ومن المعروف أن تزايد الميل الحدى للاستهلاك عن الادخار لتلك الطبقة سيعم تيار الاستهلاك وبالتالي الإنتاج.

ب- إنفاق أموال الزكاة على الفقراء يعتبر مساعدة للقيام باستثمارات صغيرة.

ج- الإنفاق من حصيلة الزكاة لسداد ديون الغارمين فإن هذا يعنى أن بين المال يضمن للدائن وفاء دينه وفى هذا دعم الائتمان وتشجيعه الأمر الذى له أثر كبير على التنمية الاقتصادية.

د- والإنفاق فى الرقاب من شأنه أن يحرر قوة عاملة بل تساعد فى عملية اقتصادية مختلفة مما يعمل على زيادة الإنتاج.

#### 2- دور الزكاة التوزيعى وأثره فى التنمية الاقتصادية :

إن الزكاة تلعب دور كبير فى إعادة توزيع الدخل بين الأفراد وذلك بتأثيرها على دخول الأفراد التى تصرف لهم الزكاة والدخول من تأخذ منهم الزكاة.

- أ- وتلك العملية لإعادة توزيع الدخل تساعد على القضاء على مشكلة البطالة.
- ب- إعادة توزيع الدخل يساعد على الاستهلاك من جانب الفقراء وبالتالي يزيد الإنتاج.

#### رابعاً : دور المصارف الإسلامية فى تخفيف عبء المديونية الخارجية :

تواجه الدول النامية مشاكل وعراقيل تحد من قدرتها على تنفيذ برامج التنمية وبالطبع نحن نعرف المشكلة التى تواجه الدول النامية ومنها مصر وهو وجود عجز فى ميزان المدفوعات مما يؤدى تلك الدول إلى اللجوء إلى الدول الأجنبية للإقتراض ورد هذا القرض بعد فترة زمنية معينة مع الفائدة ومن هنا تلعب البنوك الإسلامية دور هام للقضاء على تلك المشكلة وهى :

1- المشاركة فى رؤوس أموال المشروعات الإنتاجية.

2- الاستثمار فى مشروعات البنىة الاقتصادية.

3- إنشاء الصناديق لمعاونة الدول الإسلامية.

4- تمويل عمليات التجارة الخارجية من الصادرات والواردات.

#### خامساً : دور المصارف الإسلامية فى تمويل عمليات التجارة الدولية :

تلعب البنوك الإسلامية دور أساسى فى تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق الاعتماد المستندى وقيام البنوك الإسلامية بدورها فى عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق الاعتماد المستندى تحقق المزايا التالية :

1- تحقيق عنصر الأمان للمصدر بأن المستورد سوف يوفى له بالقيمة.

2- حماية حقوق المستورد.

3- ترويج للتجارة الخارجية وتحقيق النفع للاقتصاد القومى.

4- رفع مستوى معيشة الأفراد.

5- تشجيع على الإنتاج للتصدير.

**وحتى يحقق المصرف الإسلامي أهداف التنمية هناك عدة طرق يسلكها منها :**

1- تأسيس الشركات ذات الأنشطة المختلفة فعلى سبيل المثال : (بلغ عدد الشركات التي أسسها بنك فيصل الإسلامي المصري حتى عام 1989 اثنين وثلاثين شركة تغطي كافة مجالات النشاط الاقتصادي بلغت رؤوس أموالها 600 مليون دولار حصة مساهمة البنك فيها حوالي 60 مليون دولار فضلاً عنه أنه يقدم لها ما يعادل 140 مليون دولار بأساليب التمويل المختلفة ويساهم البنك الإسلامي للتنمية في رأس مال 58 شركة ومشروعاً في مختلف الدول الأعضاء بمبلغ إجمالي قدره 330 مليون دولار وساهمت دار المال الإسلامي في رأس مال 15 شركة موزعة في ست دول).

2- لتدبير احتياجات الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتنفيذ خطط التنمية فمثلاً (قدم بنك فيصل الإسلامي 50 مليون دولار بأسلوب المضاربة للبنك المركزي المصري لتمويل عمليات استيراد سلع إستراتيجية وتمويلية مختلفة وهذا المبلغ يعادل 50% من موارد البنك من النقد الأجنبي).

3- بنك له دور اجتماعي وهدف اجتماعي بجانب الهدف الاقتصادي.

**سادساً : إمكانات المصارف الإسلامية للمساهمة في التنمية الاقتصادية :**

نقدم فيما يلي أربعة فروض في صالح البنوك الإسلامية وقدرتها على الإسهام الفاعل في التنمية، ثم نعمل على إثبات صحتها، وهذه الفروض هي :

(1) أن المؤسسة المصرفية الإسلامية من حيث أنها تتعامل بالمشاركة أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار.

(2) وأكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) وأنها بتوزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، تسهم بشكل مباشر في توزيع الدخل القومي على نحو عادل خلال عملية التنمية، هذه هي قضية عدالة التنمية الاقتصادية، والتي لا تبالى بها المؤسسة المصرفية الربوية.

(4) أنها تشجع السلوك الإيجابي الدافع لعملية التنمية على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.



## وفيما يلى شرح هذه الفروض :

بالنسبة للفرض الأول (رقم 1) : تجدر الإشارة إلى الأبحاث الاقتصادية التى أثبتت أن تغيرات سعر الفائدة لا تؤثر فى الحجم الكلى للمدخرات، ولقد عقب البعض على نتائج هذه الأبحاث بالتفرقة بين سعر الفائدة النقدي والحقيقى والإدعاء بأن الثانى وليس الأول هو المؤثر الفاعل على حجم المدخرات ولكن مجموعة الأبحاث الاقتصادية التى تمت لاختبار العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة الحقيقى والادخار فى البلدان النامية أثبتت أيضاً أن هذه العلاقة ضعيفة جداً أو غير معنوية Insignificant فى معظم الحالات.

أما بالنسبة للمؤسسة المصرفية الإسلامية فإن آلية المشاركة التى تعمل بها تعنى أنها ليست مؤسسة وسيطة بين المدخرين كفريق مستقل والمستثمرين كفريق آخر كما هو الحال فى البنوك التجارية، وإنما هى مؤسسة وسيطة بين أصحاب المدخرات الذين يريدون استثمار أموالهم بالمشاركة ورجال الأعمال الذين يريدون تمويلاً لمشروعاتهم الاستثمارية على هذا الأساس، وببیتما ينتظر المدخرون من البنوك التجارية فائدة على أموالهم فإن المدخرون المستثمرون ينتظرون عائداً على أموالهم نتيجة استثمارها. والعائد على الاستثمار "ربح" يتحدد مقداره تبعاً لنجاح المشروع الاستثمارى، ومن ثم فهو دخل يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنشاط الإنتاجى... وهناك بالطبع احتمالات تحيط بهذا العائد فقد يكون منخفضاً وقد يكون مرتفعاً، ومن المنطقي أن أى شخص يريد استثمار مدخراته سوف يجد حافزاً أكبر كلما توقع ربحاً أكبر، وهذا أمر لا يتحقق فى إطار نظام الفائدة حيث أن هناك قيوداً عديدة على ارتفاع سعر الفائدة فى السوق المصرفى.. قيود يضعها البنك المركزى لأهداف اقتصادية كلية وقيود أخرى تمارسها البنوك نفسها لأغراض السياسات الائتمانية والمقدرة الوقائية Solvency ومن هنا فإن معدلات الربحية فى إطار آليات المشاركة تتغير بمرونة أكبر بكثير من أسعار الفائدة فى إطار آليات التمويل بالدين، ومن ثم فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الإستثمار.

وتجد هذه الفرضية تأكيداً منطقياً على سلامتها في إطار النظرية الكلاسيكية التي كانت تؤكد أن الأرباح المحققة (أو معدلات الربح) هي التي تنمي الإدخار لأجل الاستثمار. ونلاحظ أن هذه النظرية الكلاسيكية وقعت في طي الإهمال زمنياً بسبب النظرية النيوكلاسيكية التي أدخلت اعتبارات سعر الفائدة في عملية الادخار ثم النظرية الكينزية التي اعتبرت أن المدخرين يمثلون فريقاً مستقلاً تماماً عن المستثمرين وأن سلوكهم الإدخاري لا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة بينما يتأثر المستثمرون بهذه التغيرات.

ولكن تجارب البلدان النامية ما زالت تؤيد وجود الشخصية المتكاملة "للمدخر/المستثمر". كما أن آليات المشاركة لابد أن تعمل على تأكيد وجود هذه الشخصية التي كلما استطعنا تنميتها بطريق الممارسات الصحيحة كلما أمكن لنا تنمية المدخرات لأغراض الاستثمار على نحو أفضل بكثير وأكثر فاعلية مما هو قائم في إطار نظام الفائدة.

ولقد أثبتت التجارب الحديثة المصرفية في العالم الغربي أن نظم التمويل التي تعتمد على المال المخاطر أصبحت تلقى رواجاً أكثر من النظم المقيدة بسعر الفائدة. كما أثبتت تجارب الأسواق المالية في بلدان العالم المختلفة أن الشركات المساهمة الناجحة، بمؤشرات الربحية الموزعة، تتمكن عن طريق إصدار الأسهم جذب ما تريد من مدخرات الأفراد لتغطية احتياجاتها.. وفيما كتب عن البنوك الإسلامية سنجد أن أحد وسائل جمع المدخرات لأجل الاستثمار يتمثل في إصدار شهادات إيداع يتم تداولها في أسواق الأوراق المالية وتحصل في نهاية كل عام على نصيب مما يتحقق من أرباح نتيجة استثمار أرصدها في أنشطة إنتاجية حقيقية.. فهل تملك البنوك التي تعمل بالفائدة هذه القدرة؟ وبالإضافة إلى ما سبق فقد أثبتت التجربة الفعلية للبنوك الإسلامية اهتمامها وقدرتها على تعبئة المدخرات الصغيرة جداً بالمقارنة بالبنوك التجارية.

بالنسبة للفرض الثاني (رقم 2): فإنه يحتاج أيضاً إلى شرح لإثبات الضرورة الاقتصادية للبنك الإسلامي. فالشائع والمتوهم بين الناس أن نظام الفائدة يعمل كمصفاة تستبعد المشروعات الأقل كفاءة وتستبقى فقط تلك المشروعات الأعلى عائداً هي الأكثر قدرة على دفع الفائدة المطلوبة منها، ومن ثم فغنها تحصل على النصيب

الأكبر من فروض البنوك ويليهها المشروعات الأقل عائداً. أما المشروعات ذات العائد المنخفض التى يقل مستوى العائد فيها عن سعر الفائدة فإنها لن تحصل على شئ من البنوك. والجزء الأخير فقط من هذه المقولة هو الصحيح وفقاً لنظرية الكفاءة الحدية للاستثمار. فحينما ينخفض معدل العائد المتوقع على مدى عمر المشروع الإسلامى عن سعر الفائدة السائد يصبح الاقتراض من البنك أمراً غير مرغوب فيه على الإطلاق أو مغامرة فاشلة من بدايتها.

لكن هل صحيح أن المشروعات "الأعلى عائداً" تحصل على أكبر قدر من التمويل المصرفى القائم على الفائدة وتليها المشروعات الأقل عائداً؟ من الجهة النظرية فإن وجود سعر فائدة سائد فى السوق المصرفى يعنى أن جميع المشروعات التى تتوقع عائداً فوق هذا السعر ستكون "راغبة". فى الاقتراض وأن المشروعات التى تتوقع عوائد مرتفعة نسبياً قد تكون فعلاً "أكثر رغبة" فى الاقتراض، لأن العائد الصافى المتوقع لديها بعد دفع الفائدة المستحقة للبنك سيكون أعلى من غيرها. ولكن الأمر ليس أبداً بهذه البساطة سواء من الناحية النظرية أو الواقعية ذلك لأن الحصول على الائتمان المصرفى لا يتحدد فقط برغبة Willingness المشروعات وإنما أيضاً بالقدرة Ability على ذلك. أما من جهة الرغبة فهناك عوامل تلعب دورها بغض النظر عن المقارنة بين الكفاءة الحدية للاستثمار وسعر الفائدة كما بينت الدراسات الاقتصادية منها مدى رغبة المشروع فى التوسع من عدمه الأمر الذى يتوقف على أهداف المشروع من جهة والمناخ الاقتصادى العام من جهة أخرى، و منّا وجود مصادر تمويلية بديلة أقل تكلفة أو أقل ماطرة من الائتمان المصرفى مثل التمويل الذاتى من الاحتياطيات أو التمويل بالمشاركة عن طريق سوق الأوراق المالية. لذلك ليس من الضرورى أبداً أن يكون المشروعات الأعلى عائداً أكثر رغبة فى الاقتراض بالفائدة من البنوك. أما من جهة القدرة Ability على الحصول على الائتمان المصرفى فإن المشروعات الأعلى عائداً فقد تكون أقل قدرة فى الحصول على الائتمان المصرفى إذا كانت ناشئة ولم تكون لنفسها سمعة أو مركزاً مالياً قوياً أو إذا كانت صغيرة والبنوك لا ترحب بإقراضها، أو إذا كان هامش المخاطرة مرتفع فى أعمالها والبنوك تبتعد بمواردها عن مثل هذه الأعمال قدر الإمكان حتى وإن كانت ذات أهمية خاصة للاقتصاد.



والحقيقة أن البنوك التجارية في ظل نظام الفائدة تتخير عملائها أولاً وفقاً لمعيار الملاءة المالية Credit Worthiness لأنها تريد أن تضمن استرداد قروضها بالإضافة إلى الفائدة.. هذا هو جوهر النظام الربوي من قديم الزمان، ومن ثم فالبنوك التي تعمل بالفائدة لا تعباً في المقام الأول بمن يحقق العوائد الأعلى أو العوائد الأقل من استثماراته بين من ملجأ إلى الاقتراض منها.

إن البنك الإسلامي من حيث المبدأ يستطيع أن يحقق ما لم يستطعه البنك الربوي، لأنه ببساطة لن يعتمد على قاعدة الملاءة المالية في توزيع موارده النقدية على مشروعات تريد قروضاً لتردها بالإضافة إلى فائدتها.. أن البنك الإسلامي يشارك فيما يتحقق فمن ربح ومن ثم فإنه لأجل تعظيم أرباحه (الحلال) لابد أن يعطى تفصيلاً في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائداً، فالتى تليها.. ومن ثم فإن آلية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عن آلية سعر الفائدة الجارى في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعاً لمعدلات العوائد المتوقعة. وتعتمد هذه النتيجة على الممارسات الكفء لعمليات المشاركة فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرة على أسس سليمة، مع أخذ عنصر المخاطرة في الحسبان، كلما أصبحت أكثر كفاءة وكلما اقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار في المجتمع إلى وضع الاستخدام الأمثل لها.

أن البنك الإسلامي لن يمتنع عن تمويل مشروع ناشئ أو مشروع صغير إذا تبين من دراسته له أحقيته في التمويل على أساس إنتاجيته وكفاءة القائمين عليه، وذلك على عكس البنك الربوي.

ولاشك أن البنك الإسلامي (وفقاً لتعريفه في وضعه الأمثل وفي ظل ظروف اقتصاد إسلامي)، قد يوجه من قبل البنك المركزى لتمويل مشروعات ذات عوائد منخفضة نسبياً لأسباب إجتماعية.. وقد يقال أن في هذا إنحراف عن هدف أفضل توزيع ممكن للموارد التمويلية المتاحة لدى جهاز مصرفى إسلامي. ولكن هذا ليس صحيحاً في إطار اعتبارات الربح الاجتماعى (Social Profit) التى يجب أن تؤخذ في الحسبان بدلاً من الربح الخاص (Private Profit) كلما كان ذلك ضرورياً، وفقاً للمنهج الإسلامى في أولويات الاستثمار.



الواقع أن النظام المصرفى باعتماده على آلية سعر الفائدة لم ولن ينجح فى توجيه الموارد إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية فى البلدان النامية.

وقد يعتقد البعض أن إدارة سعر الفائدة يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل بالنسبة لقدرة الجهاز المصرفى الربوى على توزيع الائتمان على أفضل الاستخدامات الممكنة. لكن على العكس، لقد أدت السياسات الاقتصادية الكلية Macro Economic Policies التى عمدت إلى إدارة سعر الفائدة إلى نتائج أسوأ. والسبب فى ذلك أن سعر الفائدة له دائماً آثار متضاربة على الاقتصاد القومى والنشاط المصرفى، ومن ثم لا يمكن تحريكه بمرونة لأعلى أو لأسفل لأغراض توزيع الائتمان المصرفى على نحو أفضل.

فالبנק المركزى كما هو معروف مقيد فى تحريكه لسعر الفائدة بأوضاع الدين العام الداخلى وميزان المدفوعات، وهو الأمر الذى يضع قيداً على تغيرات سعر الفائدة لأغراض توزيع الائتمان المصرفى. وحتى بالنسبة للأغراض المصرفية نجد أن سعر الفائدة سلاح ذو حدين، فإذا تم رفعه لأجل تنمية الودائع أدى هذا من الجهة الأخرى إلى آثار غير ملائمة لمن يقترضون للاستثمار، فالبנק لابد أن تغطى بطريقة أو بأخرى فوائدها المدينة التى يستحقها الودعون بفوائدها الدائنة التى تحصل عليها من المقرضين.

وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن سياسات سعر الفائدة خلال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات أدت إلى مزيد من التحيز فى توزيع الائتمان المصرفى لصالح كبار العملاء (القروض الكبيرة) على حساب صغارهم وإلى تفضيل شركات القطاع العام على شركات القطاع الخاص. كذلك ذكر أحد تقارير البنك الدولى أن إدارة أسعار الفائدة مع السياسات الائتمانية الإنتقائية قد تخدم أغراضاً معينة ولكنها إجمالاً كانت ذات تأثير سئ سواء على المدخرين أو المستثمرين (المقرضين والمقرضين). لقد أدت هذه السياسات إلى خفض كفاءة الاستثمار، وإلى خفض المدخرات إلى حد المنع فى البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة، وإلى إساءة استخدام الموارد التمويلية.

إن آليات المشاركة لا تواجه كل هذه الصعوبات ولا تؤدي إلى كل هذه المشكلات ولكنها تستلزم شرطاً أساسياً وهو أن يعود الناس إلى الحق الذي بينه الإسلام، ولا يطلبون بعوائد عن رؤوس أموالهم بينما هم يرفضون تحمل مخاطرة استخدامها في النشاط الإنتاجي. إن العملاء الذين يودعون أموالهم لأجل الاستثمار بالمشاركة يستطيعون أن يحصلوا على عائد أكبر بالإتفاق مع من يقومون بتنفيذ المشروعات الاستثمارية من خلال البنك الإسلامي. فليس هناك تناقضات مشابهة لنظام الفائدة. أما حينما تكون معدلات الأرباح المتوقعة منخفضة من بعض المشروعات فإن أصحاب الودائع الاستثمارية يمكن أن يمتنعوا عن تمويل مثل هذه المشروعات أو يقبلوا إن لم يكن لديهم بدائل أفضل من هذه المعدلات في أنشطة أخرى.

وهكذا فإن هناك تلقائية ودرجة عالية من المرونة في توزيع الموارد التمويلية من خلال المصرفية الإسلامية وذلك بسبب الإعتماد على آليات المشاركة.

إن واقع البلدان الإسلامية كبلدان نامية يشير إلى إختلالات هيكلية شائعة في اقتصاداتها فالموارد الاقتصادية موزعة بين الأنشطة الاقتصادية على نحو بعيد عن الواقع الأمثل بسبب الإختلالات الشائعة في آليات الأسواق والأسعار وبسبب حصول كبار رجال الأعمال والأثرياء على معظم الموارد التمويلية لدى البنوك وبسبب أنماط الاستهلاك غير الرشيدة، ولا نتوقع أبداً لهذه الإختلالات أن تختفى من خلال أنظمة التمويل القائمة على نظام الفائدة. أما نظام التمويل المشاركة فيمكن أن يؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد إذا أتاحت له الفرصة كاملة.

بالنسبة للفرض الثالث (رقم 3) : فإنه لا يخفى على أحد الأهمية المتزايدة التي أصبح التمويل المصرفي يحتلها من بين أنواع التمويل المختلفة. كما لا يخفى على أحد أن من يحصل على التمويل يحصل أيضاً على فرصة لزيادة دخله، والعكس صحيح... من هنا نستطيع تقدير التأثير الهائل الذي يمكن أن يحدثه التوزيع غير العادل للتمويل المصرفي على هيكل توزيع الدخل القومي في أي مجتمع - ولقد تبين من تجارب التمويل المصرفي أن كبار العملاء - سواء كانوا أثرياء أو شركات كبيرة - هم الذين يحصلون على النسبة العظمى من التمويل المصرفي، وهكذا تتاح لهم فرصة الحصول

على الشريحة الأكبر من الدخل، فيزدادون شراء وحجماً فى المجتمع فتزداد دائماً لما كان هناك ضرر من حصولهم على النسبة الأكبر من الموارد التمويلية والشريحة الأكبر من الدخل، ولكن هذا القول لا يؤيده واقع ولا منطق نظرى.. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن البنوك التى تعتمد على نظام الفائدة لا تقرض بالضرورة المشروعات الأكثر كفاءة والأعلى عائداً.. من الجهة الأخرى فإن نظام التمويل بالمشاركة كما ينبغى أن يمارس من خلال نظام مصرفى إسلامى لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الإستثمارية وإن جاز أخذ هذه فى الاعتبار وإنما يعتمد أساساً على جدوى المشروع الاقتصادى والثقة فى جدية صاحبه وخبرته.

من هنا فإن المصرفية الإسلامية تفتح باباً جديداً للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومى، وهذا أمر فى غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية. نعم، إن التنمية الاقتصادية قد تتحقق فى بعض الحالات حينما تقاس بمعدلات نمو الدخل القومى، أو بمتوسط الدخل للفرد. لكن حينما نأتى إلى التوزيع الفعلى للدخل القومى نجد أن متوسط الدخل الفردى لفئة كبيرة من السكان لم يرتفع، وربما قد انخفض وذلك بسبب سوء توزيع الدخل.

أما الفرض الرابع (رقم 4) : فقد ثبت أن نظام الفائدة يلعب دوراً سيئاً فى تشجيع السلوك السلبى ومن ثم فى توزيع الدخل على نحو غير عادل بين الكسالى أو النائمى أو السلبىين من جهة وأولئك الذين يعملون ويواجهون مخاطر ومتاعب النشاط الإنتاجى. لقد تسبب نظام الفائدة منذ إقراره بصفة قانونية فى نهاية العصور الوسطى فى أوروبا فى نمو أعداد تلك الفئة الخاملة من الناس التى تعيش على إكتساب دخل من تأجير نقودها دون أن تتكلف مشقة القيام بأعمال منتجة. وهكذا يتم توزيع دخل الأعمال الإنتاجية بشكل بعيد عن العدالة والكفاءة بين من يملكون فوائض نقدية سواء من مدخرات أو من ثروات مورثة أو مكتسبة بطرق قانونية أو غير قانونية وبين من يعملون وينتجون ويسهمون فى زيادة الثروات الحقيقية للمجتمع. هذا ما يرفضه الإسلام وهذا ما يرفضه النظام المصرفى الإسلامى القائم على المشاركة.

الفصل الثاني عشر  
صيغ وأدوات التمويل الإسلامي  
للتجارة الدولية





## الفصل الثانى عشر

### صيغ وأدوات التمويل الإسلامى للتجارة الدولية

يمثل النشاط الاستثمارى بالمصارف الإسلامية نشاطاً إيجابياً، حيث تهدف هذه المصارف من خلاله إلى توظيف مواردها المتاحة فى ضوء الضوابط والأسس والقواعد الشرعية والاقتصادية الإسلامية، وذلك من أجل المحافظة على المال وتنميته بما يحقق المنافع لهذه المصارف والمجتمع ككل.

وتختلف أساليب الاستثمار فى مؤسسات التمويل الإسلامية عن غيرها من مؤسسات التمويل التقليدية، فالبنوك غير الإسلامية تتبع أسلوب التمويل عن طريق القروض وتحصل على فائدة ثابتة ومحددة، وهذا يوفر أمامها مجالاً سهلاً للاستثمار؛ لأن المؤسسة تستطيع أن تحسب الفائدة المستحقة لها عن طريق القروض فى أية لحظة، ولا يهتمها إذا كان العميل المتمول قد حقق نفعاً من هذا القرض أم لا. وهذا الأسلوب لا يمكن لمؤسسات التمويل الإسلامية أن تتبعه، بل تسلك بدلاً منه البدائل الشرعية، حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوظيف أموالها فى إستثمارات حقيقية بصورة مباشرة، وهو ما يؤدى فى الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال وكذلك فهى تشجع المستثمرين من خلال رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال وكذلك فهى تشجع المستثمرين من خلال رفع معدل الكفاية الحدية لرأس المال عن طريق حصولها على جزء من العائد ليس ثابتاً وتحملها لجزء من تكلفة المشروع ومشاركتها فى تحمل مخاطر المشروع، وهذا كله يسهم فى التنمية الشاملة سواء للفرد أو المصرف أو المجتمع ككل.

وفى سبيل هذه التنمية الشاملة تقوم المصارف الإسلامية كذلك باستخدام واستحداث عدة صيغ وأدوات لتمويل وتنمية المعاملات التجارية الدولية؛ انطلاقاً من أهمية التجارة وما تلعبه من دور مهم فى المجتمع، حيث تقوم المصرفية الإسلامية بالبحث والتعرف على السوق والمشروعات المهمة القائمة والمشروعات المقترحة لإتاحة التمويل اللازم لقيامها، والمشاركة فى رأسمالها. ويمكن لها أن تتولى فى بعض الأحيان إدارة جانب كبير من المشروعات فى حالة عدم وجود المنظمين ذوى الخبرة، كما تقوم بتمويل رأس المال المتغير للشركات والأفراد. وهى عادة مشاركات قصيرة الأجل، كما تقوم باستحداث أوراق مالية ثانوية ذات آجال مختلفة.

ومن بين الصيغ التي تستخدمها المصارف الإسلامية في المعاملات التجارية الدولية ما يلي :

### أولاً : دور المربحة في تمويل التجارة الدولية :

تعتبر المربحة إحدى صيغ التوظيف التي تتأثر بجانب رئيسي من التمويل الذي تقدمه المصارف الإسلامية، والمربحة من أقدم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية فكان طرح هذه الصيغة في عام 1976، وتعتبر المربحة ملائمة ومناسبة للمستثمرين والمدخرين الذين يطلبون الحصول على عائد مناسب مع عدم المخاطرة بأموالهم. حيث يتقدم المتعامل بطلب للمصرف، يطلب منه فيه بأن يقوم المصرف بشراء سلعة لحسابه بمواصفات محددة، ويتعهد في طلبه هذا بشراء السلعة هذه بعد تملك المصرف لها، ويتفق كل من العميل والمصرف في عقد المربحة على سعر السلعة ونسبة الربح وطريقة السداد وغيرها من الشروط الأساسية اللازمة لإتمام الصفقة.

ويمكن للمصرف من خلال المربحة أن يقوم بالعديد من الأنشطة مثل :

- توفير إحتياجات بعض القطاعات الإنتاجية، منها قطاع التجارة سواء الداخلية أو الخارجية بالإضافة إلى القطاعات الإنتاجية من سلع وسيطة ونهائية ومواد خام لتجار الجملة والتجزئة أو المستهلكين وذلك عن طريق شراء السلع وإعادة بيعها بالمربحة.

- تمويل تجارة الصادرات والواردات.

وقد حقق أسلوب التمويل بالمربحة - والذي تمارسه مشروعات التمويل والبنوك الإسلامية- نجاحاً كبيراً، حيث بلغت العمليات التي تم تمويلها بواسطة البنك الإسلامي للتنمية 241 عملية بمبلغ إجمالي 318 مليار دولار عام 1985.

وقامت شركة دار المال الإسلامي بتمويل العديد من العمليات بصيغ المربحة منها : شراء وإعادة بيع كميات من الموارد الغذائية لنيجيريا والنيجر، وكميات من القمح للسودان، و صفقة مراكب لصيد الأسماك لشركة مغربية، ويمثل التمويل بالمربحة 80% من حجم التوظيف في بنك فيصل الإسلامي المصري.

### ثانياً : دور صناديق الاستثمار في تمويل التجارة الدولية :

تعتبر صناديق الاستثمار من الأوعية والأدوات المالية الجديدة في سوق المال، والتي يمكن من خلالها تحقيق العديد من المزايا، سواء على المستوى القومي أو مستوى المصارف أو مستوى الأفراد المستثمرين.

ويمكن تعريف صناديق الاستثمار بأنها "أوعية مالية تسعى إلى تجميع مدخرات الأشخاص وإستثمارها في الأوراق المالية عن طريق جهة متخصصة ذات خبرة في إدارة محافظ الأوراق المالية وذلك بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وزيادة العائد".

وتقوم هذه الصناديق بشراء وبيع الأوراق المالية ذات الفرص الإستثمارية المناسبة لمشروعات قائمة بالفعل، دون إقحام نفسها في مجالات الاستثمار المباشر في هذه المشروعات. وتصدر هذه الصناديق صكوكاً مالية تعرف بإسم وثائق الاستثمار مقابل الأموال النقدية التي تتلقاها من الغير، وتمثل كل وثيقة حصة نسبية في صافي أصول الصندوق.

وقد أنشأ البنك الإسلامي للتنمية عدداً من صناديق الاستثمار منها : صندوق حصص الاستثمار الذي أنشئ سنة 1989، وهو يعبئ الموارد من خلال توريق أصوله الخاصة بالإجارة والبيع الآجل، فيكمل مشاريع البنك وعمليات تمويل التجارة، وفي سنة 1428 مول الصندوق ست عمليات بلغت قيمتها الإجمالية 164 مليون دولار أمريكي.

كما أنشأ صندوق البنية الأساسية، وهو وسيلة من وسائل الاستثمار الخاص المكرس لتطوير البنية الأساسية في الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية وهناك العديد والعديد من الصناديق الإستثمارية الأخر.

### ثالثاً : الشركات المساهمة الإسلامية ودورها في تمويل التجارة الدولية :

الشركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ولا يكون كل شريك فيها مسئولاً عن ديون الشركة إلا بقدر ما يملكه من أسهم، ولا تقترن بأسم أحد الشركاء، وإنما يكون لها إسم يشتق من الغرض من إنشائها. وتختص الشركات المساهمة بالخصائص التالية :



- رأس مالها يتم تقسيمه إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول.

- لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء فيها.

رابعاً : التمويل التأجيرى الإسلامى ودوره فى تمويل التجارة الدولية :

#### Financial Lease Instrument

يعد التمويل التأجيرى من أقدم الصيغ التمويلية، فقد عرف عن السومرين منذ خمسة آلاف سنة، أما التأجير فى صورته الحديثة فقد بدأ تحديثه فى الخمسينيات فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية حيث تم تطويره ليصبح أداة تسويقية مهمة بالنسبة لمنتجات المعدات الرأسمالية وأيضاً كوسيلة مالية هامة

ويمكن للمستثمرين، وفى السيتينيات انتشر استخدام أسلوب التأجير التمويلى فى معظم أرجاء أوروبا وفى اليابان وفى نهاية السبعينيات وصل التأجير إلى مرحلة متقدمة فى كثير من الدول الصناعية.

ويعتمد التأجير التمويلى على مفهوم أساسى هو أن الأصول الرأسمالية فى شكل عقارات أو منقولات ينتج عنها أرباح نتيجة استخداماتها وليس نتيجة ملكيتها فحسب، وأن المالك القانونى للأصول الرأسمالية يمكن أن يكون كياناً آخر غير الشخص الذى يستخدم الأصول الرأسمالية والذى يعتبر فى الواقع المالك الاقتصادى، وتشمل تلك الملكية الاقتصادية الحصول على منافع الاستخدام وأيضاً المخاطر المرتبطة بخسارة الأصل أو تقادمه فنياً.

ويمكن للمصرف الإسلامى أن يقوم بعملية التأجير التمويلى بما يملكه من إمكانيات إدارية وبشرية، عن طريق إنشاء شركة تابعة للمصرف وطرح ورقة مالية بإسم التأجير التمويلى تقوم بتمويل هذه الشركة، على أساس العلاقة القائمة على مفهوم الإجارة بين المستثمرين فى الورقة المالية والمصرف المصدر لهذه الورقة المالية، حيث يمكن اعتماد حد للتأجير التمويلى، بهدف تدبير الآلات والمعدات والأصول الرأسمالية من عقار أو منقول دون قيام العملاء بتجميد مبالغ كبيرة لتدبير هذه الأصول. ويقوم المصرف بتمويل شراء أصول محددة بمعرفة المستأجر وتؤجر إليه بعقد طويل الأجل غير قابل للإلغاء، بحيث تعطى الدفعات الإيجارية القيمة الكاملة لقيمة الأصول.

والمصرف الإسلامي يقوم بالتمويل التأجيرى من خلال نوعين من التأجير التمويل.

**1- التأجير التمويل :** هو عقد يتضمن دفع مبالغ محددة فى خلال فترة إلزامية، وتكفى هذه المبالغ لسداد القيمة الرأسمالية الكاملة التى يتحملها المؤجر وأيضاً تحقيق هامش ربح معين للمؤجر، وتكون مدته أطول وأقرب لتغطية العمر الاقتصادى لاستخدام المعدات وتتجه الإيجارات إلى الإنخفاض بسبب طول المدة وإنخفاض درجة المخاطر، وهو نوعان :

**أ- التأجير المباشر :** وهو العمليات التأجيرية العادية التى تنتهى فى نهاية فترة التعاقد بإعادة الأصل إلى حالته التى يكون عليها عندئذ إلى المؤجر التمويل.

**ب- التأجير مع حق المستأجر فى شراء الأصل فى نهاية المدة :** ووفقاً لهذا النمط يكون من حق المستأجر فى نهاية فترة التأجير أن يشتري الأصل على حالته عندئذ، ويكون ذلك إما بسعر السوق عند الشراء، أو بنسبة محددة من القيمة الأصلية الأصل عن طريق التفاوض على أى من هذه الطرق فى بداية التعاقد.

**2- التأجير التشغيلى :** نوع من التأجير يختلف عن التأجير التمويل، أى أنه عندما لا يتم استهلاك الأصل بالكامل خلال الفترة التى لا يكون فيها عقد الإجارة غير قابل للإلغاء وعندما لا يعتمد المؤجر لتحقيق أرباحه على مباع الإيجار التى يحصلها فى الفترة غير القابلة للإلغاء. وتكون مدة هذا التأجير أقل من العمر الاقتصادى المتوقع لاستخدام المعدات، ولا تغطى مدفوعات الإيجار تكلفة المعدات بالنسبة للمؤجر خلال فترة عقد الإيجار.

وهناك نوع آخر من التأجير، يطلق عليه عقود البيع وإعادة التأجير، حيث تقوم الشركة بشراء معدلاً معينة وتقون باستخدامها لفترة محددة ثم تقوم ببيعها إلى المؤجر، وبعد ذلك تقوم الشركة باستئجار تلك المعدات من المؤجر، وهى إحدى الطرق المعروفة لتحرير رأس المال العامل.

### خامساً : رأس المال المخاطر ودوره في تمويل التجارة الدولية :

#### Venture Capital Instrument

رأس المال المخاطر هو : استثمار نشط في المخاطر حيث رأس المال يقدم عن طريق المساهمة المباشرة. ويعتبر نشاط رأس المال المخاطر نوع من التمويل بالمشاركة يشارك فيه الممول بالمال والعمل، ويتطلب رأس المال المخاطر عنصرين هما :

- المشاركة المالية.

- التشغيل النشط والمساعد والمراقبة.

وتشمل الأنشطة التي يقوم بها التمويل برأس المال المخاطر البنوك التالية :

- 1- تمويل وإعادة هيكلة الشركات المتعثرة.
  - 2- تمويل الإستثمارات في الصناعات الصغيرة، ومجال نقل التكنولوجيا، وشراء المديونيات إذا كانت تعتمد على مجالات وإنتاج جديد.
  - 3- تمويل الاستثمار في الشركات القائمة، أو التوسع في المؤسسات القائمة.
- ويمكن تصنيف الأنشطة التي يقوم بها رأس المال المخاطر إلى :
- 1- إستثمارات بذرة رأس المال المخاطر Seed Capital : وهي الأموال اللازمة لتمويل فكرة المشروع.
  - 2- إستثمارات الدورة الثانية Capital Second Round or Growth : وهي الأموال اللازمة لتمويل مراحل النمو الأولى في المشروعات التي تم تأسيسها.
  - 3- إستثمارات الكوبري التمويلي Bridge Financial : وهي الأموال المقدمة للمشروعات التي اجتازت مراحل النمو الأولى بغرض تمويل الفترة الزمنية المحصورة بين إصدارها أسهم للجمهور وبين الإكتتاب فيها.
  - 4- إستثمارات المرحلة الثالثة Stage 3 Financial : وهي الأموال المقدمة للمشروعات المستقرة، والناجحة نسبياً والتي ترغب في إستثمارات جديدة مبتكرة بغرض زيادة ربحيتها.

5- الإستثمارات المطلوبة لفصل فرع أو شركة تابعة Spin - off Inancing ،  
وهي الأموال المطلوبة لتمويل شراء أسم الفروع أو المشروعات التابعة التي  
يرغب المشروع الأم في فصلها عن سيطرتها.

6- إستثمارات الإنعاش Fresh Capital: وهي المشروعات المطلوبة لحقن  
المشروعات القائمة بالفعل ذات الأداء المالى الضعيف من أجل تحسين ربحيتها.

سادساً : نظام BOT ودوره فى تمويل التجارة الدولية : (شركات - البناء، التشغيل،  
نقل الملكية - BOT) :

يعتبر هذا الأسلوب المستحدث مناسب للمصارف ويقوم على :

- منح الحكومة ترخيص للمصرف بإنشاء مرفق عام يساهم فى دعم البنية  
الأساسية وفى بمتطلبات المجتمع.
- يتولى المصرف بعد ذلك إدارة المرفق للجماهير لمدة تتراوح بين 20 - 25 عاماً  
بمقابل مالى يقسم بين المصرف والحكومة وفقاً للإنفاق المبرم بينهما.
- وفى نهاية مدة العقد - الإنتفاع - تنقل ملكية المرفق العام إلى الحكومة.

وهناك العديد من أنواع BOT :

1- أسلوب : البناء، التملك، التشغيل، التحويل :

BUILD - OWN OPERATE - TRANSFER (BOOT)

ويتشابه هذا الأسلوب مع BOT ولكنه يختلف فى المرحلة الثانية وهى التشغيل  
حيث يظل المصرف مالكا للمرفق ويديره لحسابه بدون مشاركة الحكومة فى العائد،  
وفى نهاية العقد تنقل ملكية المرفق إلى الحكومة.

2- أسلوب، البناء، التأجير، التحويل:

BUILD-LEASE-BLT (TRANSFER)

يتشابه هذا الأسلوب مع BOT ، ولكنه يختلف فى المرحلة الثانية وهى التشغيل  
حيث يتم تأجير المرفق للحكومة بمبلغ محدد سنوياً خلال مدة معينة، وتكون الإدارة  
من قبل الحكومة وليس من قبل المصرف، وفى نهاية مدة العقد تعود ملكية المرفق  
للحكومة.



### 3- أسلوب، التطوير، التملك، التشغيل، التحويل:

MODERNINE - OWN - OPERATE - TRASNFER (MOOT) :

يتشابه هذا الأسلوب مع، ولكنه يختلف في المرحلة الأولى حيث يكون المرفق قائماً ولا تقوم الشركة بعملية البناء ولكنها تقوم بتطوير وتحديث المرفق ثم إدارته، وتنقل ملكية المرفق للدولة في نهاية العقد.

### سابعاً : دور المضاربة في تمويل التجارة الدولية :

Mudarabah Instrument :

تعتبر صيغة المضاربة من أهم الصيغ الإستثمارية في المصارف الإسلامية، لأنها تقوم على التآلف الحقيقي بين من يملكون المال وليس لديهم الإمكانية لتشغيله وبين من يملكون الخبرة، إلا أنهم لا يملكون المال، ويمكن القول بأن المضاربة هي نوع من أنواع المشاركة، ولكن بين طرفين الأول يملك رأس المال والآخر العمل.

### وتنقسم المضاربة إلى قسمين :

1- مضاربة مطلقة: وهي التي لا تتقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة أو استثمار.

2- مضاربة مقيدة : وهي ما قيدت بعض ذلك أو كله.

### وفي حالة وجود خسائر التخارج أو التصفية والتي يمكن تصنيفها إلى :

أولاً : إذا هلك رأس مال المضاربة كله بدون تعد أو تقصير من المضارب تنتهي المضاربة وتتم تسوية الحساب الخاص، ويعالج الإهلاك بصفته خسارة على المصرف.

ثانياً : إذا إنتهت المضاربة أو صفيت ولم يتم تسليم رأس المال المضارب إلى المصرف بعد التحاسب التام، فإنه يتم إثبات رأس المال المضارب ذمماً على المضارب.

ثالثاً : إذا هلك رأس مال المضارب أو إنتهت المضاربة، وثبت تقصير المضارب، فإنه في هذه الحالة يتم إثبات رأس المال المضارب ذمماً على المضارب.

### ثامناً : المشاركات ودورها فى تمويل التجارة الدولية :

#### Musharakah Instrument

التمويل بالمشاركة هو الإستراتيجية الرئيسية للمصارف الإسلامية، وهو ما يميزها عن المصرفية المعاصرة، وفق قاعدة رئيسية فى توزيع الربح وهى :

- أن تكون نسبة التوزيع محددة مقدماً.
- أن يكون الربح والخسارة بينهم بنسبة شائعة معلومة من رأس المال ليست نسبة ثابتة.

ويعتبر الربح فى نظام المشاركة تكلفة فى العملية الإنتاجية، مما يجعل المصرف ذا علاقة إيجابية بالنسبة للإستثمار جدواه ويسمح بالاستخدام الأمثل للموارد، وتكون المشاركة عادة لمدة محددة، أو طويلة الأجل ولهذا تشبه النموذج الغربى فى شركة التضامن، وينظر إليها على أنها الإدارة الإسلامية الخالصة حيث إنها تقوم على مبدأ المشاركة والإستفادة من المخاطرة، والمساهمة فى مشاركة يمكن أن تكون فى مشروع جديد أو تمويل لمشروع قائم، والأرباح توزع على أسس متفق عليها قبلها أما الخسارة فتتوزع حسب حصص رأس المال.

والمصرف يشارك العملاء فى العمليات التجارية والصناعية والزراعية وتدور العلاقة بين البنك والعميل فى إطار المشاركة بين الطرفين فى التمويل والإدارة وفى الربح ويتوقف عائد المشاركة بين الطرفين على ما تسفر عنه نتيجة المشاركة بينهم من ربح أو خسارة.

#### ويمكن تقسيم المشاركات من عدة اتجاهات :

- 1- وفقاً لطبيعة الأصول الملوكة: هناك مشاركات فى النفقات المتغيرة والمشاركة المستمرة التى تدخل فى تكوين رأس المال الثابت.
- 2- وفقاً للاستمرار : المشاركة المستمرة فى شكل أسهم، والمشاركة المتناقصة التى يسترد فيها المصرف مشاركته بالتدريج مع حصة ربحه.

3- وفقاً لأغراض المشاركة: منها المشاركات التجارية، المشاركات الزراعية، والمشاركات الصناعية.

4- وفقاً للمدة: قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

5- وفقاً للاستخدام: مشاركات عامة مع كل نشاط المصرف، ومشاركات متخصصة لمشاريع معينة أو نشاط معين.

**وتمول صيغة المشاركات العديد من الأنشطة على سبيل المثال :**

- الإستثمارات المباشرة الجديدة.

- التوسعات في مشروعات قائمة.

- المشاركة المتناقصة.

- تمويل رأس المال العامل.

والأساليب الحديثة في تمويل رأس المال العامل يمكن حصرها في ثلاثة أنواع :

**النوع الأول :** تمويل الأصول الثابتة والمتداولة للمشروعات، كنصيب لها في المشاركة ونصيب المصرف في سقف معين والسحب منه كذلك محدد، ويتم إقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقاً لهذا السقف ونسبته إلى الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

**النوع الثاني :** ويقوم المصرف بتمويل الأصول المتداولة فقط مع تأجير الأصول الثابتة، ويتم إقتسام الربح أو تحمل الخسائر وفقاً لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.

**النوع الثالث :** يقوم المصرف بتمويل الأصول المتداولة أيضاً كما في النوع السابق، إلا أنه يقوم بتمويل الأصول الثابتة على سبيل الهبة أو التبرع، ومن ثم يتم إقتسام الربح أو تحمل الخسائر، وفقاً لقيمة التمويل في نهاية الفترة بالنسبة للأصول المتداولة.

### تاسعاً : دور عقود السلم في تمويل التجارة الدولية :

يتم تمويل الإنتاج الزراعي المعد للتصدير باستخدام صيغة عقد السلم، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء المحصول الزراعي أو جزء منه قبل وقت الحصاد، ويعجل الثمن إلى المنتج الذي يستفيد منه في الإنفاق منه على زراعته.

والسلم يعني السلف، وهو يعني - في اصطلاح الفقهاء - تعجيل الثمن في سلع معلومة إلى أجل معلوم، أو أنه شراء أجل بعاجل.

والسلم جائز بالكتاب والسنة والإجماع، والحكمة من مشروعيته هي التوسعة ورفع الحرج وسد باب الإقتراض بفائدة؛ لأن البائع قد يحتاج إلى ما ينفقه على زراعته، فيجوز له السلم ليأخذ رأس المال فتندفع به حاجته الحالية ولا يقترض بفائدة، وفيه منفعة للمشتري لأنه يحتاج إلى الإسترباح، وهو بالسلم أيسر، لأن المبيع يكون نازلاً في القيمة عن المبيع المطلق، فيربح المشتري الفرق، فمن أجل هذا شرع السلم، ليرتفق البائع برأس المال المعجل فينفقه في حوائجه، ويرتفق المشتري بالاسترخاء.

ويعد عقد السلم وسيلة مهمة لتمويل الإنتاج الزراعي والحيواني بل والاستخراجي المعد للتصدير، ويعد البديل الشرعي لقروض الائتمان الزراعي التي تمنح قروض بفائدة.

### عاشراً : عقود الاستصناع وتمويل التجارة الدولية :

قد تحتاج تنمية صادرات بعض المنتجات الصناعية البسيطة، كالصناعات الجلدية والأثاث إلى تمويل، وهنا يفي عقد الاستصناع بهذه الحاجة، فتقوم مؤسسة التمويل الإسلامي بالتعاقد على تصنيع كمية معينة من المنتج المراد تصديره، وتدفع الثمن أو جزءاً منه للصانع الذي يتمول به في صناعته.

ويباشر بنك فيصل الإسلامي المصري تمويل تلك الصناعات، ولكن في نطاق عقد المضاربة، حيث يعتبر الصانع مضارباً يصنع السلع ويقوم بتسويقها ويقتسم الربح مع البنك الذي يقوم بدور رب المال.



كل هذه الصيغ وغيرها تعتمد عليها المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامي في عملها في تمويل وتنمية المعاملات التجارية الدولية، بالإضافة إلى استمرار بحث تلك المصارف الإسلامية عن المزيد من الصيغ الجديدة واستحداث أو تطوير صيغ أخرى، من أجل الإرتقاء بمستوى الأفراد والمجتمعات وتنمية المعاملات التجارية، وتقوية العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول.

### حادي عشر : المصارف الإسلامية ودورها في تنمية المعاملات التجارية الدولية :

يعتبر القطاع المصرفي من أهم الصطاعات الإقتصادية، لما يلعبه من دور مهم في الحركة الإقتصادية والتجارية العالمية.

وانطلاقاً من الأهداف المتنوعة التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها في المجتمع، ونظراً لأهمية التجارة والمعاملات التجارية للأفراد والمجتمعات، فإن للمصارف الإسلامية دوراً هاماً وبارزاً في تنمية المعاملات التجارية الدولية بصورة خاصة وتنمية التجارة الدولية بصورة عامة.

فبجانب الدور المهم والرئيسي الذي تلعبه المصارف الإسلامية في تنمية المعاملات التجارية الدولية عن طريق توفير واحدة من أهم المعوقات التي قد تواجه أى عملية تجارية ألا وهي عملية التمويل، حيث توفر المصارف الإسلامية العديد من صيغ التمويل لتتناسب مع مختلف العمليات التجارية هناك أيضاً عدد من الأدوار المهمة التي تلعبها المصارف الإسلامية في تنمية المعاملات التجارية الدولية، من أهم تلك الأدوار ما يلي :

#### 1- تعزيز القدرات الإنتاجية للدول :

حيث تعمل المصارف الإسلامية على تعزيز القدرة الإنتاجية للدول، ويتم ذلك عن طريق :

- إسناد الدور القيادي في استكشاف فرص التصدير الجديدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- دعم الإتحادات المهنية وتبسيط إنشاء المؤسسات عن طريق "منح التراخيص، تنفيذ اللوائح القانونية، إنشاء مراكز التحكيم، تحديث الجمارك، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير خدمات التجارة الإلكترونية".

- وضع إطار سياسى متسق "التكليف الضريبي"، تحرير الاقتصاد، ومناطق التجارة الحرة، "اتفاقيات التجارة التفصيلية".

## 2- تطوير المؤسسات والبنية الأساسية للدول :

**وتقوم المصارف بهذا الدور من خلال :**

- بناء قدرات كافة المعنيين بما فى ذلك الأعمال التجارية والوكالات الحكومية والأوساط الأكاديمية لتسهيل التجارة والاستثمار.

- تشجيع التعاون بين الدول فى مجال النقل متعدد الوسائط والتجارة وتسهيل نقل البضائع.

## 3- تأمين الاستثمار وإنتمان الصادرات :

- حيث تقوم المصارف الإسلامية بتوفير ما يعمل على تأمين الاستثمار وإنتمان الصادرات للدول مما يعمل على توسيع الدول لقاعدة صادراتها وإيجاد بيئة مواتية للاستثمار الأجنبى المباشر فى هذه الدول.

- ومن أهم إنجازات المصارف الإسلامية فى ذلك تأسيس البنك الإسلامى للتنمية للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وإنتمان الصادرات حيث تقوم هذه المؤسسة بتغطية المخاطر السياسية لتعزيز القطاع الخاص فى الدول الأعضاء الأقل نمواً.

## 4- إنشاء محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية :

- تعمل المصارف الإسلامية على إنشاء محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية حيث تهدف هذه المحفظة إلى تعبئة الموارد لزيادة حجم التبادل التجارى بين الدول.

## 5- تعزيز تمويل التجارة الدولية :

حيث تقوم المصارف الإسلامية بالعمل على تعزيز تمويل التجارة إنطلاقاً من أهمية التبادل التجارى كما بينه القرآن الكريم وأوضحته السنة النبوية، وفى هذا المجال تقوم المصارف الإسلامية بما تمتلكه من أدوات وأساليب بالعمل على تقديم التمويل الرأسمالى للدول الفقيرة وزيادة عدد المنتجات المشمولة بالتمويل، بالإضافة إلى ذلك تعمل المصارف الإسلامية كذلك على التوسع فى عمليات تمويل تجارة الواردات أو تجارة الصادرات ولها أسلوب مختلف فى كل من النوعين.

## 6- تمويل تجارة الواردات :

حيث تظل عملية تمويل تجارة الواردات الأداة الأكثر فاعلية لتسهيل التبادل التجارى بين الدول، ولتشجيع هذه التجارة، تعمل المصارف الإسلامية على إعطاء الأولوية للواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة التى تنتجها بعض الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

وهناك العديد من الصيغ والأساليب التى تتبعها مؤسسات التمويل الإسلامى والمصارف الإسلامية لتمويل الاستيراد، فقد يقوم البنك الإسلامى بدور البنك العادى فى الاستيراد حيث يتولى العميل المستورد العملية بالكامل، وقد يشترك البنك والعميل فى التمويل، وقد يقوم البنك بالتمويل بمفرده، ويتم تنفيذ الأساليب الثلاثة عن طريق عقد فتح الاعتماد المستندى، وهو عقد يتم بين البنك الإسلامى والعمل المستورد، يلتزم الأول بمقتضاه بأن يدفع مبلغاً معيناً لشخص ثالث هو المستفيد، عندما يقدم هذا الأخير الوثائق المطلوبة فى عقد فتح الاعتماد - المستندات الممثلة للبضائع المستوردة.

ويؤدى عقد الاعتماد المستندى وظيفة فى غاية الأهمية بالنسبة للعميل المتعاقد وبالنسبة للشخص المستفيد على السواء، فهو يوفر الطمأنينة للمصدر الذى يضمن عدم تسلم المستورد البضاعة المرسله إلا إذا تسلم البنك الثمن وجميع المصاريف الأخرى، كما يطمئن المشتري إلى أن البضاعة المرسله تحمل الأوصاف التى حددها عقد البيع قبل أن يقوم بالوفاء بالثمن.

## 7- تقديم المساعدات للدول النامية لتنمية النشاطات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية :

فعلى الرغم من أن نظام التجارة القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية يعد بفرص جديدة إلا أنه لا زال يفرض تحديات كثيرة على الدول النامية خاصة فيما يتعلق بقدرة هذه الدول على تنفيذ الواجبات والالتزامات الجديدة التي تتعهد بها، وقد أدركت المصارف الإسلامية أنه لكي تحقق الدول النامية أية مكاسب من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية لابد من تعزيز جهودها الإنمائية بإجراءات تهدف لإزالة العراقيل الناجمة عن عدم توفر البنية الأساسية الكافية، وقصور القدرات المؤسسية والبشرية لديها، وفي هذا الصدد تعمل المصارف الإسلامية على:

- تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتمكينها من المساهمة على نمو أفضل في النظام التجارى متعددة الأطراف.
- تنظيم ورش العمل والندوات حول إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتنظيم الدورات التدريبية في مجال السياسات التجارية وإعداد الدراسات المتخصصة.





الفصل الثالث عشر  
تحديد الأرباح وتوزيعها  
في المصارف الإسلامية



## الفصل الثالث عشر

### تحديد الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية

يتميز المصرف الإسلامي بوضع خاص فيما يتعلق بتحديد وتوزيع أرباحه وذلك بسبب تعدد الفئات التي تستحق الأرباح (المشاركون والفئات المختلفة للمودعين) وبسبب الطبيعة الخاصة لأرباحه أو عائد الاستثمار فيه.

وفي سبيل إعطاء فكرة مبسطة وواقعية في آن واحد معاً نجد من المناسب أن نقدم لهذا الجانب من الكتاب بعرض الإعتبارات العامة التي نلخص فيها وضع مصادر الأرباح في المصرف الإسلامي وللصفات التي تستحقها وذلك قبل الحديث عن أسلوب تحديد الأرباح ثم أسلوب توزيعها.

#### أولاً : مصادر الإيرادات والأرباح في المصارف الإسلامية :

نعود للتذكير هنا بمصادر الإيرادات الرئيسية في المصرف الإسلامي مع الإشارة إلى لطبيعة الخاصة لكل منها على النحو الذي يسهل لنا مهمة تصور أسلوب تحديد وتوزيع هذه الإيرادات أو بالأحرى الأرباح التي تنجم عنها :

#### (أ) أجور الخدمات المصرفية :

يقدم المصرف الإسلامي مجموعة من الخدمات كنا قد ألقينا عليها ويتقاضى في المقابل أجوراً تمثل أحد مصادر الإيراد في المصرف الإسلامي التي تشارك في تكوين أرباح المصرف بعد حسم مصاريفه، إلا أن بعض المصارف يذهب إلى عد عائد الخدمات المصرفية خاصاً بالمساهمين دون المودعين وفي هذه الحالة يتوجب حصر هذه الأجور بشكل مستقل وتحديد ما يخصها من نفقات المصرف وصولاً لأرباحها الصافية.. إلا أننا نميل إلى الإعتقاد بأن مثل هذا التمييز بين المساهمين والمودعين لا ينسجم مع طبيعة الأمور التي تشير إلى إشترك مجموعة أموال المساهمين والمودعين في تمويل مجمل نشاط المصرف، لذلك فإننا سنهمل هذا الإتجاه في معالجتنا لتوزيع الأرباح في معالجتنا لتوزيع الأرباح في المصرف الإسلامي.



### 1- أرباح عمليات الصرف :

يقوم المصرف الإسلامى بعمليات الصرف الآتى ويحقق من خلال ذلك بعض الأرباح التى تدخل فى جملة أرباح المصرف وتوزيع حسب الأسس التى سنشير إليها بين الفئات المختلفة من مساهمين ومودعين.

### 2- أرباح الاستثمار المباشر :

تتمثل هذه الأرباح فى ما يؤول للمصرف من الأنشطة التى يقوم بممارستها بشكل مباشر كبعض العمليات التجارية والاستثمارية التى يمكن للمصرف أن يديرها بشكل مباشر، مثل هذه العمليات الاستثمارية المباشرة سيكون فيها المصرف بمثابة الشريك العامل فى عقد الإقراض الذى يمثل الشريك الممول فيها المودعون (والمصرف نفسه فى ما يمثله من رأس مال يختلط معه أموال المودعين)، لذلك فإننا تصورنا أن يكون نصيب المصرف من الأرباح فى هذا النوع من الاستثمار أكبر من نصيبه الذى يحققه أكثر من مجرد وسيط بين المودعين ورجال الأعمال فى مال صنفناه من عمليات الاستثمار غير المباشر.. ومع ذلك فمن الناحية العملية لم نقف على مثل هذا التمييز على الرغم من أهميته بالنسبة للمصرف الإسلامى لأنه يمثل أسلوباً منطقياً ومنصفاً لتوزيع هذا النوع من الأرباح التى تشكل نسبها العادية دعماً لمركز المصرف الإسلامى ومن الجدير بالذكر أن الاستثمار المباشر قد يكون مخصصاً وفى هذه الحالة لابد من تحديد إيرادات هذا الاستثمار المباشر ونفقاته بشكل مستقل تمهيداً لتوزيع نتائجه على الودائع الاستثمارية الخاصة به.

### 3- أرباح الاستثمار غير المباشر :

سبق أن بينا فى الاستثمار غير المباشر يتخذ المصرف الإسلامى دور الوسيط بين الممولين أى أصحاب الودائع (والبنك نفسه فيما يتعلق برأسماله المختلط مع الودائع) وبين الذين يقوم المصرف بتمويلهم على أساس المشاركة أو الإقراض، وفى هذه الحالة يحصل المصرف على نصيب الشريك الممول من الأرباح ويقسمه مع المودعين وفقاً لنسب متفق عليها بشكل مسبق وفى الغالب يكون نصيب المصرف - كمضارب وسيط أو مشترك - محدوداً نسبياً، خلافاً لنصيبه فى عمليات الاستثمار المباشر الذى يحصل فيها على كامل نصيب الشريك العامل كما أسلفنا وحسب التصور الذى طرحناه.

هذا فيما يتعلق بمصادر الإيراد أو الأرباح في المصرف الإسلامي، أما الفئات التي سيتوزع عليها الأرباح فهي :

(أ) المساهمون : يقصد بالمساهمين في المصرف الإسلامي أصحاب رأس مال المصرف، سواء اتخذ المصرف شكل الشركة المساهمة وهو الشكل الغالب في المصارف الإسلامية أو أى شكل آخر من أشكال الشركات.. فالمساهمون هم مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يملكون أسهم المصرف أو حصص رأسماله.

وتختلط أموال المساهمين مع بقية الأموال في المصرف في سبيل تأدية مهامه وتحقيق عملياته وأهدافه. ونقصد ببقية الأموال ودائع المودعين في المصرف الإسلامي سواء كانت من الودائع الإستثمارية أو الودائع على شكل حسابات جارية وتحت الطلب علماً بأن هذه الأخيرة لا تشترك في اقتسام العائد أو الأرباح.

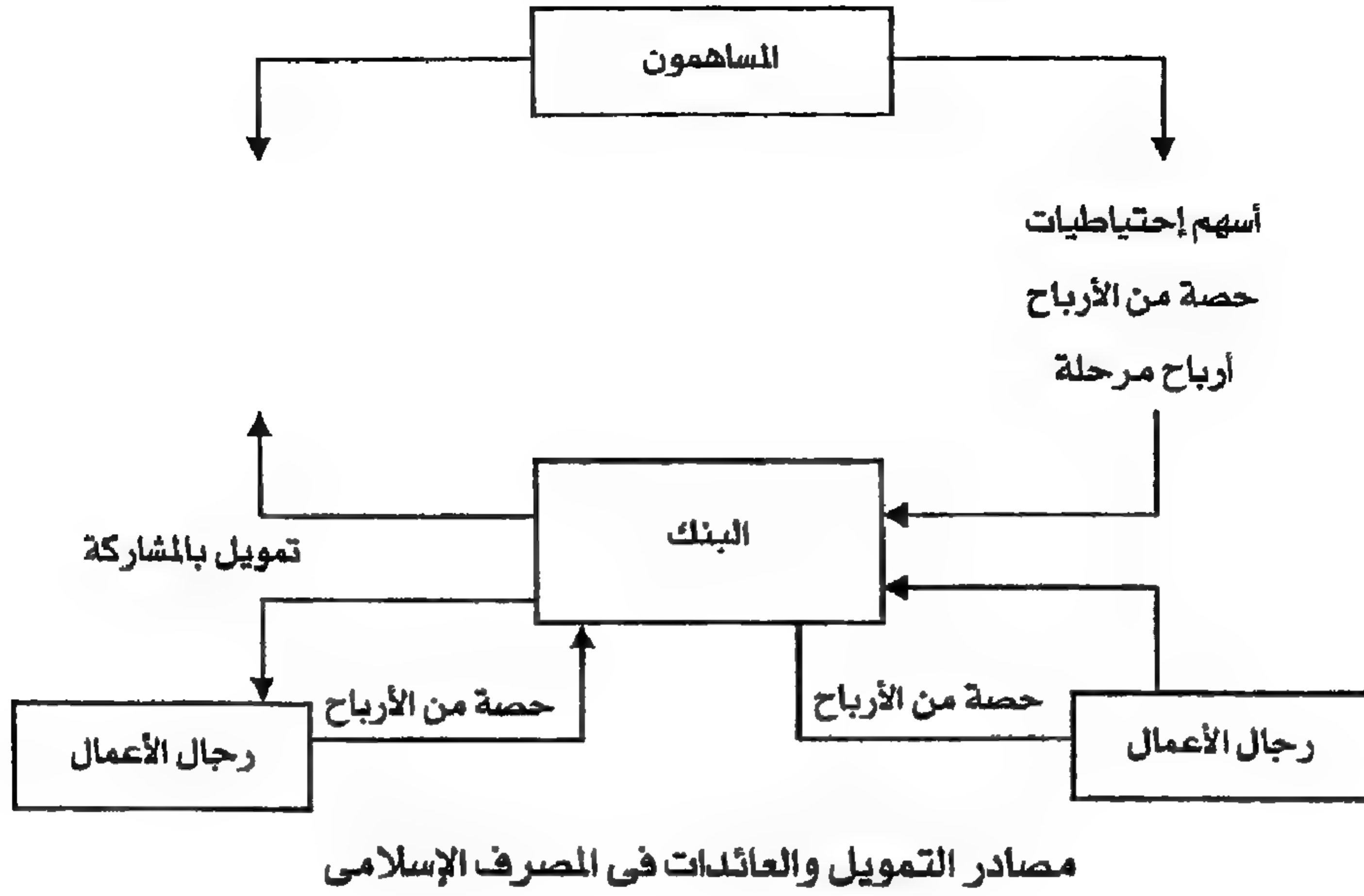
وما لم تختص بعض الأموال بإستثمار معين (الإستثمار المخصص) فإن أموال المساهمين والودائع الإستثمارية تشترك في اقتسام أرباح المصرف على النحو الذى سنشير إليه بعد قليل.

ومن المعروف أن أموال المساهمين تتمثل فى رأس المال المدفوع فعلاً والإحتياطيات والأرباح غير الموزعة.

(ب) الودائع الإستثمارية : تشكل الودائع الإسلامية المصدر الرئيسى للأموال المتاحة للإستثمار فى المصرف الإسلامي، وقد تكون هذه الودائع مخصصة لإستثمار معين فتختص عندها بنتائج هذا الإستثمار ربحاً كانت أو خسارة.

كما قد تكون هذه الودائع عامة أى غير مخصصة لإستثمار معين فتتشترك بحصص من الأرباح العامة للمصرف وفقاً للنسب المحددة مسبقاً.

هذا ويبين المخطط التالى مصادر التمويل والعائدات فى المصرف الإسلامي.



## ثانياً : تحديد الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية :

### 1- الأسس التي تراعى عند تحديد الأرباح :

يلتزم المصرف الإسلامي بشكل عام بالعقود التي أبرمت للصيغ المختلفة للتمويل الإسلامي وبالتالي من الضروري أن يراعى عند تحديد الأرباح الأمور التالية :

(أ) أن يتحدد نصيب كل من جانب العمل وجانب رأس المال بشكل واضح مقدماً وذلك عند إجراء عقود المشاركة بين المصرف وبين رجال الأعمال في استثماراته المباشرة أو دور الوسيط أو (المضارب المشترك) بين المودعين ورجال الأعمال.

(ب) ضرورة التحديد الواضح للنفقات الخاصة بمشاريع الاستثمار المخصص المنفذة من قبل المصرف بشكل مباشر وتحميلها على هذه المشاريع.

(ج) ضرورة التأكد من التحقق الفعلي للربح في المشروع أو الصفقة الممولة من قبل المصرف ذلك أن عقد الإقراض لا يجيز توزيع الأرباح إلا بعد إكمال المشروع واستعادة رأس المال.

فإذا تعذر تحقيق هذا الشرط في بعض المشاريع لدى إقفال حسابات المصرف وتحديد أرباحه، فإنه من الممكن اعتماد معايير وقواعد المحاسبة في المصارف الإسلامية والأساليب المحاسبية المتعارف عليها في تحديد الأرباح شريطة أن تخضع لتدقيق ومراجعة دقيقة تؤكد تحقيق الأرباح بالشكل المعلن عنه في القوائم المالية للمشاريع والعمليات الممولة من قبل المصرف ومن ذلك على سبيل المثال :

1- بالنسبة للإسهام في الشركات التي يسهم فيها المصرف يمكن أن يؤخذ الربح من قوائمها المالية المعلنة وذلك بعد القيام بتدقيق ومراجعة تلك القوائم وفق نظام للتدقيق والمراجعة معتمد من قبل المصرف نفسه الذي ربما يكون له الحق في اختيار مراقبي الحسابات كما قد يكون له جهاز خاص بمراقبة الحسابات يقوم منفرداً أو بالإشتراك مع المراقبين المعتمدين بالتأكد من سلامة النتائج التي تعكسها القوائم المالية الختامية لتلك الشركات وحجم الأرباح التي تفصح عنها.

2- في عمليات المراجعة المتعلقة بالبيع بالتقسيط وعمليات الإيجار أو المشاركة المنتهية بالتمليك يمكن أن يحتسب حجم الربح بقدر نسبة المسدد من أقساط كل عملية وذلك على سبيل التحفظ والإحتياط.

3- بالنسبة للعمليات أو المشاريع الممولة من قبل الودائع المخصصة (لإستثمار المخصص) والتي لم تنته بعد من الممكن اعتماد الربح الوارد في قوائمها المالية المدققة على النحو الذي أشرنا إليه مسبقاً، فإذا كان هناك قدراً من عدم التأكد من الأرباح المنشورة بالكامل كسلفة أو كتوزيع مبدئي للربح يسوى لدى إكتمال المشروع أو العملية وتحقق أرباحها بشكل فعلي، وهذا على اعتبار أن أصحاب الودائع في الاستثمار المخصص مرتبطون بهذا الإستثمار.

4- أما فيما يتعلق بعمليات المشاركة مع رجال الأعمال فإنه من المفضل انتظار إنتهاء المشروع وإحتساب أرباحه في ضوء ذلك، وذلك بالنسبة للمشاريع قصيرة الأجل أو العمليات التجارية التي من الممكن أن تنتهى وتظهر نتائجها خلال عام واحد مثلاً، أما في المشاريع التي تستغرق أكثر من ذلك فمن الممكن



اعتماد الأرباح المنشورة في حساباتها الختامية المدققة على النحو الذى أشرنا إليه، علماً بأن المصرف يستطيع أن يشترط نظاماً خاصاً بمراقبة نشاط وحسابات هذه المشاريع أو قيامه - بما لديهم أجهزة - بمراقبة تلك المشاريع بشكل مباشر وعلى نحو يتأكد من سلامة احتساب الأرباح الدورية فيها.

لذلك يبدو من المفروض أن يقوم المصرف الإسلامى بمسك حسابات لكل مشروع ممول بالمشاركة، ولكل عملية استثمار مخصص أو غير مخصص، مباشر أو غير مباشر بحيث تتضمن هذه الحسابات البيانات والمعلومات كافة التى تسمح بتحديد أرباحها بسهولة وبدرجة عالية من الدقة والتأكد، وغنى عن البيان أن بعض هذه الحسابات ستكون ذات صفة إحصائية الهدف منها الرقابة والمتابعة.

## 2- كيفية توزيع الأرباح فى المصارف الإسلامية :

أن أول تساؤل يطرح فى مجال الأرباح هو ذلك المتعلق بتحميل المخصصات والإحتياطيات والمصاريف العامة وغير المباشرة، حيث يبدو إختلاف التطبيق العملى بين مصرف وآخر فيما يتعلق بهذه الناحية ففى حين تشير أنظمة بعض المصارف الإسلامية إلى أن الربح الموزع على المودعين هو الربح الصافى بعد حسم النفقات والمخصصات كافة وتوزيع الإحتياطيات، تترك أنظمة بعضهم الآخر هذا الأمر ليقرره مجلس إدارة المصرف، بينما تشير بيانات بعضها إلى أن المصرف وحده يتحمل استهلاكاته وإحتياطياته.

ومما لاشك فيه، أن الحل الأقرب للعدالة التى يتوخاها السلوك الإسلامى هو ذلك الذى يبعد المودعين عن تحمل أى مبلغ على شكل إحتياطيات أو مخصصات لا تقبلها إلتزامات حقيقية فعلية مؤكدة.

لأنه فى المعروف إن الإحتياطيات والمخصصات التى لا يقبلها مثل تلك الإلتزامات تكون لصالح المشاركين وتعد من حقوقهم.

أما المصاريف الإدارية والعامة للمصرف، فإنه من الممكن معالجتها تبعاً لمعالجة أجور الخدمات التى يتقاضاها المصرف.

فإن عدت أجور الخدمات خاصة بالمصرف ولا علاقة للمودعين بها أمكن مقابلتها بالمصاريف العامة والإدارية للمصرف.. أما إذا عدت أجور الخدمات من الإيرادات التي يشترك بها المودعون - بوصفها من جملة إيرادات المصرف التي تشارك كتلة الأموال المستثمرة في المصرف بعد حسم المصاريف الإدارية والعامة ويعد هذا الأسلوب أقرب للعدالة وأسهل في التطبيق وأدعى إلى عدم مبالغة المصرف في تحصيل الأجور والعمولات أو المغالاة في معدلاتها.

أما المسألة الثانية فتتمثل في التمييز بين نصيب الودائع حسب آجالها حيث من المعروف أن الوديعة الإستثمارية ذات الأجل الأطول تتيح للمصرف الإسلامي إمكانية أكبر في التصرف بها وحرية أوسع في استثمارها لذلك فقد استقر التعامل علمياً على التمييز في حصص الودائع الإستثمارية من الأرباح من تلك الأقصر أجلاً.

ففي شروط الإستثمار الصادرة عن المصرف الإسلامي في لوكسمبورج نلاحظ أن المصرف يمنح النسب التالية من الأرباح حسب آجالها وذلك على النحو التالي :

أجل الوديعة الإستثمارية	نصيب الوديعة من الربح	نصيب المصرف
3 سنوات	90%	10%
سنتان	85%	15%
سنة واحدة	75%	25%
ستة أشهر	65%	35%
ثلاثة أشهر	55%	45%

كذلك يميز مصرف دبي الإسلامي فيما بين الودائع الإستثمارية حسب آجالها وبينها وبين ودائع التوفير وذلك على النحو الذي سنشير إليه بعد قليل.

المسألة الثالثة التي تجدر الإشارة إليها هي تلك التي تتعلق بتاريخ بدء استحقاق الوديعة للأرباح، ففي المصرف التقليدي يستثمر الوديعة مباشرة من خلال إعادة إيداعها بالتاريخ نفسه، أما في المصرف الإسلامي فإن الوضع يبدو مختلفاً لأن المصرف

الإسلامى لابد من أن يبحث عن مجال يستثمر فيه تلك الوديعة - على الأقل من الناحية النظرية - ولا سيما إذا كانت تلك الوديعة قصيرة الأجل فإنها تلقى المزيد من الأعباء على غدارة المصرف ... لذلك فإنه يصبح من المقبول أن يمنح المصرف الإسلامى فترة معقولة لترتيب استثمار الوديعة، ومن ذلك مثلاً أن يبدأ احتساب الأرباح على الودائع الإستثمارية من أول الشهر التالى لتاريخ الإيداع، وفى ودائع التوفير على أقل رصيد شهرى لوديعة التوفير.

ونعرض فيما يلى السمات العامة لتوزيع الأرباح فى بنك دى الإسلامى مثلاً يوضح ما سبق وعرضناه من أفكار فى هذا الصدد.

1- يعد الربح الصافى القابل للتوزيع على المساهمين والمودعين فى بنك دى الإسلامى هو مجموعة الإيرادات ناقصاً مجموعة المصروفات والمخصصات السنوية التى تتطلبها الجهات الرسمية من البنك.

2- توزع الأرباح حسب آجال الودائع وفق نسب التشغيل الإجتهدية التالية المحددة من قبل البنك.

- حقوق المساهمين / 100%.

- ودائع استثمار لمدة سنة / 80%.

- ودائع استثمار لمدة 9 شهور / 70%.

- ودائع استثمار لمدة 6 شهور / 60%.

- ودائع استثمار لمدة 3 شهور / 50%.

- ودائع التوفير الاستثمارى / 50%.

هذا ومن الملاحظ أن البنك بم يدرج النسب الخاصة للودائع الإستثمارية الأطول أجلاً من سنة واحدة على الرغم من أنها جديرة بالتميز بنسب أرباح أعلى، وذلك فى حال وجودها.

3- رغبة من البنك في تقليل الفجوة بين أرباح المساهمين وأرباح المودعين المستثمرين فإن البنك يتقاضى نسبة 2.5% فقط من أرباح المودعين المستثمرين تمثل نصيب البنك وسيطاً أو مضارباً تضاف إلى أرباح المساهمين.

ونرى أن النسبة المشار إليها تعد ملائمة في حال الاستثمار غير المباشر الذي يقوم به البنك أى في حال اقتصاد دوره على الوساطة بين المودعين ورجال الأعمال العاملين في المال، أما في الاستثمارات المباشرة التي ينفذها البنك بنفسه أو بوساطة الشركات التابعة له فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن النسبة المشار إليها تعد مجحفة بحق البنك لأن البنك من الممكن أن يتقاضى في هذه الحال نصيب الشريك العامل (المضارب) كاملاً.. وفي هذا تشجيع على دخول المصارف الإسلامية مجال الاستثمار التنموي مباشرة على نحو يعود بالفائدة على المصارف والمودعين والمجتمع.

حسابات التوفير فإننا نميل إلى أن يتم توزيع الربح على أدنى رصيد سنوى لحساب التوفير بدلاً من أدنى رصيد شهري على أن يقترن ذلك برفع نسبة التشغيل لحسابات التوفير عن 50% حيث يوفر هذا الأسلوب على البنك الكثير من الإجراءات ويعد أدعى لإنصاف أصحاب التوفير ذوى القصد الإستثمارى.

4- أخيراً فإن في نظام توزيع الأرباح في بنك دى الإسلامى جانباً جديراً بالوقوف عنده حيث يشير في هذا النظام إلى أن الربح يوزع عادة بعد إنتهاء السنة المالية، واعتماد التوزيع من قبل مجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين أى بعد نحو شهرين أو أكثر من إنتهاء السنة المالية، فعائد الأرباح عن هذه المدة لا يحسب للمودعين المستثمرين.

والحقيقة أن البنك بهذا الإجراء يفقد المودعين المستثمرين حق أو ميزة الاستثمار التراكمى أو المستثمر الذى يسعى إليه ويستهدفه معظم هؤلاء المستثمرين عادة.. صحيح أن الأرباح المحققة لا تكتسب الحق بالتوزيع إلا بعد إقرارها من الجهات المشار إليها، إلا أن هذا لا يعنى أن تلك الأرباح لم تكن موجودة ومستمرة في الإنتاج قبل ذلك، مما يوجب — فى رأينا — إضافتها حكماً إلى أصل الوديعة منذ تحققها في بداية العامل الجديد بصرف النظر عن تاريخ إقرار الحسابات الختامية والميزانية للبنك، أما بالنسبة



للمودعين الذى يرغبون فى تقاضى أرباح ودائعهم نقداً فهؤلاء فقط يمكن أن ينطبق عليهم النظام المقرر من قبل البنك.

وعلى هذا تتلخص طريقة توزيع الأرباح فى بنك دى الإسلامى على النحو التالى :

إجمالي الإيرادات	xxxx
ينزل إجمالي المصروفات	xxxx
إجمالي الأرباح	xxxx
ينزل المخصصات	xxxx
الربح الصافى القابل للتوزيع	xxxx

مجموع الأموال \* نسب التشغيل = مجموع الأموال المشغلة

حقوق المساهمين	xxxx	* 100%	xxxx =
ودائع لمدة سنة	xxxx	* 80%	xxxx =
ودائع لتسعة أشهر	xxxx	* 70%	xxxx =
ودائع لستة أشهر	xxxx	* 60%	xxxx =
ودائع لثلاثة أشهر	xxxx	* 50%	xxxx =
ودائع التوفير	xxxx	* 50%	xxxx =
مجموع الأموال المشغلة	xxxx =		

نسبة الربح العامة = صافى الربح / مجموع الأموال المشغلة = + %.

ربح المودعين = نسبة الربح العامة \* مجموع أموال المودعين المشغلة ينزل 2.5%

من ربح المودعين نصيب البنك كمضارب xxx.

ربح المودعين الصافى = ربح المودعين - نصيب البنك كمضارب xxx

نسبة الربح العامة للمودعين = صافى ربح المودعين / مجموع أموال المودعين

المشغلة = + %.

5- في ظل نظام التوزيع الذي يتبعه البنك تبقى جميع أموال البنك بما فيها أموال الحسابات الجارية مخلوطة، وكذلك الإيرادات بما فيها الإيراد الناتج عن استثمار الجزء الفائض المتاح من الحسابات الجارية وإيراد الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك ويشارك فيها المساهمون والمودعون المستثمرون جميعاً.

6- تخصص الإحتياطيات ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة كما تقتطع الزكاة من أرباح المساهمين بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية ويتم إحتسابها (الزكاة) على الإحتياطيات والأرباح المرحلة وخصص موازنة الأرباح.

7- تبدأ مشاركة الوديعة في الاستثمار بدءاً من اليوم الأول والعاشر والعشرين من كل شهر وذلك حسب تاريخ الإيداع، ولا يجوز للمودع في الأصل أن يسحب الوديعة أو جزء منها قبل تاريخ إستحقاقها، وإذا حصل السحب - بموافقة الإدارة - كان المودع يوقع على خطاب بالتنازل عن الأرباح، وقد وجد البنك أن هذا الشرط شرط حرمان المودع من الأرباح بشكل كلي - فيه إجحاف للمودع فقد إتجهت نية البنك بدءاً من عام 1989 إلى أن يعطى العميل الذي يسحب وديعته قبل تاريخ إستحقاقها ربحاً لأقرب ربع سنة : فإذا كانت أمواله مودعة لسنة وسحبها قبل ذلك فلا يستحق ربحاً.

8- أما حسابات التوفير الإستثماري فإن مشاركتها في الأرباح تبدأ من ألف درهم فما فوق، وتحتسب من أول الشهر التالي للإيداع ما لم يكن الإيداع قد تم في اليوم الأول من الشهر فتحسب من تاريخ الإيداع، ويحتسب الربح على أدنى رصيد يظهره الحساب خلال الشهر، وإذا سحب المودع من حساب التوفير الإستثماري أكثر من مرة واحدة في الشهر الواحد سقط حقه في الربح عن ذلك الشهر.

ويبدو لنا أن حساب التوفير يفقد طابعه الإستثماري إذا كثر السحب منه حيث يقترب بذلك من مفهوم الحساب الجاري.



الفصل الرابع عشر  
مشكلات الاستثمار والتمويل الإسلامي  
في المصارف الإسلامية





## الفصل الرابع عشر

### مشكلات الاستثمار والتمويل الإسلامي

#### في المصارف الإسلامية

أولاً : المشكلات الخاصة بالسياسة النقدية والإئتمانية للبنك المركزي :

فيما يلي نعرض لبعض الأساليب والأدوات الرقابية للبنوك المركزية التي تطبقها على البنوك والتي لا تتلاءم مع طبيعة وأسس عمل المصارف الإسلامية عامة ونشاطها الاستثماري بصفة خاصة.

#### 1- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني :

تلزم سياسة البنوك المركزية في الدول المختلفة، البنوك الأخرى التابعة لها، بضرورة الاحتفاظ لديها بنسبة معينة من قيمة إجمالي الودائع لدى كل بنك، كرسيد نقدي في حساب خاص لدى البنك المركزي، وتتغير هذه النسبة من بلد لآخر ومن وقت لآخر، وتتراوح في الغالب بين 10% إلى 25% من قيمة إجمالي الودائع المختلفة لدى كل بنك، وتعرف هذه النسبة بنسبة الإحتياطي القانوني النقدي.

إن مشكلة تطبيق هذه السياسة بالنسبة للمصارف الإسلامية تنحصر في تطبيق النسبة على الودائع الاستثمارية لدى هذه المصارف.

والسبب الرئيسي للاعتراض على تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع الاستثمارية للمصارف الإسلامية يرجع لإختلاف طبيعة هذه الودائع عن طبيعة الودائع لأجل بالبنوك التقليدية.

ومن ثم فالمبررات الأساسية لتطبيق هذه النسبة في المصارف الإسلامية على الودائع الاستثمارية غير قائمة، فالودائع الاستثمارية - وكما سبق - أودعها أصحابها بغرض استثمارها على مبدأ المشاركة الربح والخسارة، ومعنى ذلك أنه ليس على المصرف الإسلامي التزام بضرورة رد هذه الودائع كاملة لأصحابها كما هو الحال بالنسبة للودائع الآجلة في البنك التقليدي، ومعنى ذلك أن الودائع الاستثمارية ليست مضمونة من قبل المصرف الإسلامي بعكس الحال في البنك التقليدي.

ومن ناحية أخرى توجه الودائع الإستثمارية للمصرف الإسلامى لإستثمارات حقيقية من خلال استخدامات إستثمارية تعتمد على التمويل العينى، ولا توجه للإقراض النقدى كما هو الحال فى البنوك التقليدية، ومعنى ذلك أن قدرة هذه المصارف على التوسع فى منح الإئتمان منعدمة، وهو ما يعنى قدرتها على خلق النقود والمساهمة فى زيادة العرض النقدى وإحداث الضغوط التضخمية تكاد أن تكون منعدمة من هذا الباب.

وإذا كان تطبيق نسبة الاحتياط القانونى على الودائع الإستثمارية للمصرف الإسلامى غير مبرر فإنه فى نفس الوقت يؤدى إلى تعطيل هذا الجزء (الإحتياطى القانونى) من الموارد المتاحة للبنك والتى قدمها أصحابها بغرض إستثمارها مما يعد مخالفا لإرادة ورغبة المودعين والمصرف معا من ناحية ولطبيعة هذه الودائع من ناحية أخرى.

ومقتضى ذلك أن تطبيق سياسة الإحتياطى القانونى بالنسبة للودائع الإستثمارية للمصارف الإسلامية تحد من قدرة هذه المصارف على إستثمار مواردها كاملة نتيجة لحجب هذا الجزء من الموارد وتوجيهه للنشاط الإستثمارى فى نفس الوقت الذى يحصل فيه على حصته من الأرباح المحققة من إستثمار باقى الموارد الأخرى وهو ما يؤدى إلى إنخفاض العائد الموزع على هذه الودائع الإستثمارات.

## 2- نسبة السيولة النقدية :

إلى جانب نسبة الإحتياطى القانونى تلزم البنوك المركزية البنوك الأخرى بضرورة الإحتفاظ ببعض الأصول التى تتميز بسيولتها المرتفعة حتى يسهل تحويلها إلى نقود بيسر وبسرعة، إذا زادت حركة المسحوبات من قبل المودعين عن المعدل المتوقع، وفى العادة يتدخل البنك المركزى لتحديد الأصول التى تدخل فى حساب هذه النسبة.

وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر وتراوح فى الغالب بين 25% إلى 30% من مجموع الإلتزامات قصيرة الأجل للبنك.

إن مشكلة استخدام هذه النسبة ينحصر في تطبيقها على الودائع الإستثمارية للمصارف الإسلامية وذلك لإختلاف طبيعة هذه الودائع عن الودائع لأجل في البنوك التقليدية.

فالودائع الإستثمارية في المصارف الإسلامية لا تعد من وجهة نظر القانون وديعة بل تعتبر توكيلاً من المودع للمصرف ليضارب بها إما مباشرة أو خلال المشاركة مع الغير وفقاً لبدا المشاركة ومن ثم فليس هناك التزام على المصرف الإسلامي بضرورة رد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في البنك التقليدي.

يضاف على ما سبق أن العديد من عناصر موجودات الأصول السائلة والتي تحددها البنوك المركزية لا تستطيع المصارف الإسلامية الإحتفاظ بها أو التعامل فيها كالسندات والأذونات بمختلف أنواعها، علماً بأن هذه العناصر تشكل نسبة كبيرة لدى البنوك التقليدية بينما نجد أن الموجودات السائلة لدى المصرف الإسلامي تقتصر على النقدية بالخرينة والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ولدى المراسلين والتي في الغالب لا تدر عائداً.

ومن هنا فإن المساواة بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية عند فرض هذه النسبة تضع المصارف الإسلامية في موضوع غير تنافسي وغير عادل، لأننا لو طبقنا نسبة السيولة الملزمة للبنوك التقليدية على المصارف الإسلامية لوجدنا أن السيولة بهذه المصارف أدنى بكثير من الحد المسموح به، مما يثير مشاكل متعددة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية مما يؤكد القول بضرورة التمييز بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لأغراض عرض نسبة السيولة.

### 3- البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة :

يقوم البنك المركزي بدور الملجأ الأخير أو على وجه أدق المقرض الأخير للبنوك العاملة في الدولة عندما تحتاج السيولة النقدية أو عندما تنتهج الدولة سياسة توسعية وترغب في زيادة القروض التي تقدمها البنوك لعملائها وتتقاضى البنوك المركزية فوائد ثابتة محددة مسبقاً عن هذه القروض من البنوك المقرضة.



ونظراً لطبيعة المصارف الإسلامية التي لا تتعامل بالفائدة فإنها لا تستطيع أن تلجأ إلى البنك المركزي حينما تنقصها السيولة ولا تستطيع الاستفادة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للسيولة طالما اعتمد تنفيذ هذه السياسة على سعر الفائدة مما يجعل هذه المصارف في موقف حرج بالنسبة لهذه القضية وخاصة في حالة عدم إنتشار المصارف الإسلامية في بعض البلاد مما يحرمها من إمكانية إعتماد بعضها على الآخر لسد حاجتها من السيولة ويزداد الأمر بالنسبة للمصارف التي تعمل في دولة عملتها غير قابلة للتحويل.

ولاشك أن عدم توافر الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للمصارف الإسلامية يؤثر بصورة غير مباشرة على النشاط الإستثماري لهذه المصارف، حيث يفرض هذا الوضع عليها أن تحتفظ بنسبة من السيولة المرتفعة لمواجهة متطلبات السيولة والمسحوبات المتوقعة والمفاجئة، أما في صورة موارد نقدية غير مستثمرة أو في صورة إستثمارات قصيرة الأجل مرتفعة السيولة، وهو ما يؤثر على طبيعة وآجال النشاط الإستثماري بصفة عامة وكذلك على ربحية هذه الإستثمارات.

### ثانياً : المشكلات الخاصة بطبيعة الأسواق المالية وأدواتها :

حيث يمكن للأسواق والأدوات المالية أن تتيح للمصارف الإسلامية الأدوات البديلة التي من خلالها يمكن أن تلبى متطلبات السيولة النقدية دون أن تجبرها على ترك جزء من مواردها عاطلة ولأن هذه الأسواق لا توفر هذه الأوراق وبسبب عدم وجود أسواق وأدوات مالية إسلامية، أدى هذا إلى :

- 1- أدى عدم توافر المال الشرعية المناسبة والوسائل الإستثمارية الأخرى، لتوظيف السيولة لدى المصارف الإسلامية إلى إعتماد بعضها إلى حد كبير على الأسواق العالمية في أمريكا وأوروبا لاستثمار فائض السيولة لديها في أسواق السلع الدولية وتمويل التجارة العالمية وبذلك تكون قد أسهمت بغير قصد في استنزاف المزيد من ثروات العالم الإسلامي لخدمة الغرب.

2- عدم توافر البديل الشرعى للأسواق والأدوات المالية يمثل عقبة أمام بعض المصارف الإسلامية عند حدوث عجز فى السيولة لديها.

وهذا يحدث نتيجة لتعرضها لحجم كبير من المسحوبات المفاجئة وخاصة أنها لم تستطيع الاعتماد على الأسواق الحالية بوسائلها التقليدية أو على البنك المركزى لتدبير السيولة اللازمة له.

3- عدم توافر الأدوات المالية الشرعية أحد العوامل التى أدت إلى احتفاظ بعض المصارف الإسلامية بنسبة عالية من السيولة فى صورة نقدية بالخزينة، مما أثر على ربحية هذه المصارف نتيجة لتعطيل جزء من مواردها عن توجيهه الإستثمارية.

4- كذلك كان من آثار عدم توافر الأدوات الشرعية لسوق رأس المال أن مثل ذلك معوقاً أمام كثير من المصاريف الإسلامية، لعدم إمكانية اعتمادها على الأسواق المالية للحصول على الموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل وهو ما حد من قدرة هذه المصارف على طرق أبواب الإستثمار متوسطة وطويلة الأجل، حيث كان من الممكن أن تمثل هذه الأسواق أحد المصادر الأساسية التى يمكن أن تعتمد عليها المصارف الإسلامية للحصول على هذه الموارد.

وهكذا يتضح أن حاجة المصارف الإسلامية للأسواق المالية وأدواتها ماسة وضرورية وأن عدم توافر الأدوات المالية الإسلامية يمثل عقبة أمام تطور ونمو النشاط الإستثمارى لهذه المصارف على وجه الخصوص ويؤدى إلى العديد من الآثار السلبية على كفاءة أنشطتها بصفة عامة.

### ثالثاً : مشكلة تدبير الموارد المالية الملائمة :

تمثل الموارد المالية للمصارف الإسلامية أحد المتغيرات الأساسية المؤثرة فى النشاط الإستثمارى لهذه المصارف، وذلك على اعتبار أن هذه الموارد تمثل الأداة الرئيسية والوقود الضرورى الذى يقوم بتشغيل وتسيير هذا النشاط.

وبقدر ما يتوافر من حجم هذه الموارد بقدر ما تتحدد حركة هذا النشاط وبقدر صلاحيتها وملاءمتها بجانب العوامل الأخرى المؤثرة — بقدر ما تكون كفاءة هذا النشاط.

فعدم توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل النشاط الإستثمارى بالحجم المطلوب، يمثل عقبة أساسية أمام عدم إنطلاق هذا النشاط، ويؤدى إلى عجزه عن طريق أبواب الفرص الإستثمارية — أغلبها أو بعضها — المتاحة أمامه، وهو ما يعنى ضياع فرص إستثمارية أمام هذا النشاط كان من الممكن أن يتحقق من ورائها أرباح ومنافع عديدة للمصرف، والمتعاملين، وللمجتمع ككل.

#### • طبيعة هيكل الموارد المالية المتاحة للمصارف الإسلامية :

##### \* من حيث الكم الإجمالى :

أن كمية الموارد المتاحة للمصارف الإسلامية، كانت فى نمو مستمر وكانت من الكفاية لتغذية النشاط الإستثمارى لهذه المصارف بمصادر التمويل اللازمة — كمياً — بل امتد الأمر إلى أكثر من ذلك حيث مثلت زيادة هذه الموارد فى بعض الأوقات — وخاصة فى السنوات الأولى للتشغيل — ما عرف بمشكلة فوائض السيولة غير المستثمرة، حيث عجزت طاقة الإستثمار فى كثير من هذه المصارف عن استيعاب كامل الموارد المتاحة لها.

##### ولكن يجب أن نتعرف على دور المصارف الإسلامية فى تعبئة هذا الكم من الموارد :

ويمكن القول بصفة عامة أنه لا يحق لكثير من المصارف الإسلامية إدعاء الفضل فى عملية تعبئة هذا الحجم من الموارد، فهذا النمو الكبير والمتزايد فى تدفق هذه الموارد يمكن إرجاعه بصفة أساسية لقبول كثير من البيئات لفكرة العمل المصرفى الإسلامى من حيث المبدأ بإعتبارها تقدم بديلاً شرعياً يلبي ما تقدمه لها النظم الربوية الأخرى، خاصة وأن بدايات هذه المصارف جاءت فى غمار صحوة إسلامية.

وهذا يرجع إما لعدم توافر الأدوات المالية الشرعية التي تتيح توظيف هذا القدر من الودائع، في صورة يسهل تسييلها في آجال قصيرة، وإما لعجز لطاقة التوظيف قصير الأجل المتاحة لهذه المصارف عن استيعابها وهو ما أثر في النهاية على ربحية هذه الإستثمارات وعوائدها الموزعة نتيجة لأن هذا الجزء المعطل يستحق حصة من عائد الموارد الأخرى الموظفة.

#### رابعاً : مشكلة توظيف الموارد المالية بكفاءة :

كان من المتصور أن يكون أسلوب المشاركة والمضاربة بالذات هما أهم أسلوبين يعتمد عليهما النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية ولكن لوحظ أن العديد من المعوقات التي واجهت تطبيق هذين الأسلوبين حالت دون توسع كثير من المصارف الإسلامية في الاعتماد عليهما وحتى بالنسبة لأسلوب المراجعة الذي يتمتع ببعض الخصائص التي تجعله مفضلاً لدى هذه المصارف بصفة عامة، لم يخلو أيضاً من بعض المعوقات والمشاكل عند تطبيقه في المصارف الإسلامية. لذلك فإن المعوقات التي واجهت تطبيق هذه الأساليب كانت راجعة في مجملها إلى إحدى ثلاثة عناصر رئيسية :

- بعد القوانين والتشريعات المطبقة في الدول الإسلامية عن أحكام الشريعة.
- عدم توفر الحد الأدنى من الكفاءة الخلقية والسلوكية اللازمة لتطبيق هذه الأساليب الإسلامية لدى كثير من المتعاملين.
- عدم كفاءة الموارد البشرية لهذه المصارف في التعامل مع هذه الأساليب وعدم القدرة على تطويرها أو ابتكار أساليب أخرى جديدة أكثر ملائمة.

#### 1- معوقات تطبيق أسلوب المشاركة :

1/1- كان من أهم العقبات التي واجهت التوسع في استخدام صيغة المشاركة أن كثيراً من دوائر المال والأعمال في مجتمعنا الحالي الذي اعتاد على أساليب وفلسفة التمويل الغربي تنظر من صيغة المشاركة وتنظر إليه كنوع من التدخل في أدق أسرار عملها بالإضافة إلى أنها تقتسم جزء من أرباحهم كانوا ربما استأثروا به في ظل نظام التمويل التقليدي الربوي ناسين أو غير مدريين أن هذا إجحاف في حق الممول مما تنتفي معه العدالة التي يهدف التمويل الإسلامي إليها.



2/1- ومن أهم الصعوبات التي واجهت تطبيق هذا الأسلوب صعوبة اختيار الشركاء نسبة لعدم توافر المعلومات عن الأشخاص ومجالات عملهم ومعاملاتهم السابقة خاصة وأن المعلومات التي تطلب من البنوك الأخرى المتعاملين معها تأتي مختصرة للغاية ومتأخر في غالب الأحيان.

ويزيد من هذه المشكلة عدم الانتشار الجغرافي للمصارف الإسلامية ولفروعها حيث كان من الممكن أن يساعد هذا الانتشار الواسع في الحصول على معلومات دقيقة وتفصيلية عن كثير من المتعاملين منابعا الأصلية مباشرة.

3/1- كذلك كان من الصعوبات التي واجهت تطبيق أسلوب المشاركة التصرفات الفردية من الشركاء خارج العقود مما يسبب خرقاً واضحاً لتلك العقود.

وزاد من عمق هذه المشكلة أن نسبة كبيرة من المتعاملين تفتقر إلى الالتزام الخلفى والقانونى وتقوم بإبتكار أحدث أساليب التحليل للدوران على شروط العقد وقد حاولت بعض المصارف الحد من أثر هذه المشكلة بصياغة شروط العقد بصورة واضحة وبطريقة تضمن للمصرف حقوقه بحيث تحد من منافذ دوران العميل على هذه الشروط كما عملت بعض المصارف على إقامة إدارة لمتابعة المشاركات على مستوى عال من الكفاءة.

4/1- وكان أيضاً من الصعوبات التي واجهت هذا الأسلوب إتجاه أغلب الشركاء إلى عدم حفظ حسابات منتظمة إما لعدم مقدرتهم على ذلك أو بدعوى أن ذلك يضغط كمن أعبائهم الضريبية.

5/1- كذلك كان من أهم العقبات التي واجهت تطبيق هذا الأسلوب عدم ملائمة بعض القوانين الوضعية السارية في البلاد الإسلامية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامى عامة بما فيها أساليب الإستثمار لهذه المصارف ومن بينها أسلوب المشاركة فمثلاً قوانين الضرائب المطبقة في بعض البلاد تسمح باحتساب الفائدة كجزء من التكاليف واجبة الخصم عند تحديد وعاء الضريبة بينما لا تسمح بذلك بالنسبة لنصيب المصرف من أرباح المشاركة الذى تدفعه المنشآت المشاركة إلى المصرف الإسلامى.

6/1- كما واجه تطبيق أسلوب المشاركة خاصة عند التوسع في تطبيقه عدم توافر الكوادر البشرية المنتسبة التي تمتلك القدرة والكفاءة على نقله إلى حيز التطبيق وفق الإطار النظري الصحيح له.

فأسلوب المشاركة يتطلب تطبيقه كوادر بشرية على درجة عالية من المهارة والخبرة الفنية في مجالات متعددة تستطيع التعامل مع هذا النوع الجديد من التمويل. وهذه العناصر من الكوادر البشرية الجديدة وق المواصفات السابقة لا تتوافر الآن للمصارف الإسلامية في هذه المرحلة من حياتها وذلك لكون طبيعة العمل من نوع جديد لم يسبق لأحد ممارسته أو حتى أسسه ومبادئه وفنائه النظرية ولذلك مثل عدم توافر العنصر البشري الملائم أهم وأخطر المعوقات التي واجهت تطبيق هذا الأسلوب.

7/1- ومن المشاكل التي واجهت أيضاً تطبيق أسلوب المشاركة في الواقع العملي مشكلة كيفية تقييم عنصر العمل الذي يقدمه الشريك في عملية المشاركة وهذه المشكلة ناتجة عن عدم وجود سوابق مشابهة في هذا المجال.

8/1- ومن المشاكل التي واجهت أيضاً تطبيق أسلوب المشاركة في الواقع العملي مشاكل تحديد الأسس الموضوعية لتوزيع الأرباح في المشاركات خاصة فيما يتعلق بنصيب الإدارة والتمويل والأصول الثابتة.

9/1- كذلك من المشاكل التي تواجه تطبيق المشاركة مشكلة مراقبة تنفيذ عمليات المشاركة وخاصة إذا كانت استثمارات المصرف موزعة على نطاق جغرافي واسع وهو ما يؤدي إلى صعوبة الإشراف على هذه العمليات ومراقبتها الأمر الذي يجعل مصير تلك المشاركات يتوقف إلى حد كبير على أمانة العملاء وعلى كفاءة إدارتهم للعملية، وقد إتضح في كثير من الحالات إلى خبرات فنية معينة تساعد في تدعيم إدارة الشريك من ناحية وتراقب تنفيذ عمليات المشاركة من ناحية أخرى.

10/1- ومن المشاكل التي تواجه تطبيق أسلوب المشاركة سيطرة الطابع قصير الأجل على غالبية موارد المصارف الإسلامية وهو ما يلقي ضغوطاً ويضع حدوداً على المصرف في اختيار عمليات المشاركات وخاصة المشاركات طويلة الأجل وهو ما يحد من قدرة وحرية المصرف في اختيار المشاركات المناسبة ويجعله محصوراً في اختيار المشاركات قصيرة الأجل مما يؤثر على حجم المشاركات من ناحية وعلى نوعياتها من ناحية أخرى.

11/1- كذلك واجه أسلوب المشاركة مشكلة ارتفاع المخاطرة لدرجة أصبحت معها المشاركة تعني المخاطرة في جو مشحون بالمشكلات منها ما يختص بالبلدان المختلفة من مشكلات التخلف الإقتصادي ومنها ما يختص بإنسان هذا العصر. ويزيد من هذه المشكلة الصعوبة في تحديد مستوى المخاطر في المشاركة وترجمة تلك المخاطر إلى معاملات ربحية يتم على أساسها تعديل معدلات الربحية الأساسية بحيث تتماشى ربحية المصرف مع مستوى المخاطر الموجودة في كل مشاركة.

## 2- معوقات تطبيق أسلوب المضاربة :

من أهم العقبات التي واجهت تطبيق أسلوب المضاربة ما يلي :

1/2- أن أحكام عقد المضاربة لا تجعل لصاحب المال وهو هنا المصرف بداً في استخداماته ومن ثم فمن غير المباح له التدخل بصفته صاحب المال في أعمال المضارب وإلا سدت المضاربة.

وقد شكل ذلك قيداً على المصرف الإسلامي في معاملاته مع المضاربين الذين يمولهم برأس المال حيث لا يستطيع المصرف أن يتخلى عن مسئوليته في حسن إدارة أموال الغير ولا يجوز له أن ينقل ثقة المودين فيه إلى غيره.

2/2- كذلك من المعوقات التي واجهت المصارف الإسلامية عند تطبيق صيغة المضاربة أن المصرف يتحمل بمفرده أية خسائر تنتج عن عمليات المضاربة ولا يتحمل العميل المضارب أى قدر من هذه الخسائر في حالة حدوثها حيث يكتفى بما تحمله من وقت وجهد أثناء العملية وذلك بناء على ما سلفت الإشارة إليه من شروط المضاربة من أن العامل لا يضمن رأس مال المضاربة عند الخسارة ما لم يحدث تقصير منه أو يخالف الشروط المتفق عليه.

3/2- يضاف إلى ما سبق المشكلة المتعلقة بنوعية المتعاملين وهي إن كانت مشكلة عامة كافة الأساليب الاستثمارية إلا أنها تكون أكثر وضوحاً وأبلغ أثراً بالنسبة لصيغة المضاربة فلقد جريت المصارف الإسلامية بكل حذر صيغة المضاربة فلم تجد الأمين من الناس إلا من ندر وليس هناك من قانون في بلاد المسلمين يحدد علاقة رب المال بالمضارب ولم يعد هناك رأى عام إسلامي يخشى معه المضارب على اسمه وسمعته إذا أكل المال الحلال عن طريق الحرام.

4/2- كذلك هناك بعض قوانين السلطات النقدية في بعض الدول تمنع أو تحد من استخدام صيغة المضاربة بحجة أنها أكثر الأدوات الإسلامية مساهمة في التوسع النقدي وتزايد الضغوط التضخمية وذلك ربما على اعتبار أنها تقدم تمويلاً نقدياً للمتعاملين وليس تمويلاً عينياً كما هو الحال في باقي الأساليب الاستثمارية التي تتبعها المصارف الإسلامية.

5/2- كذلك كانت من المعوقات التي واجهت تطبيق صيغة المضاربة خاصة أن المصارف الإسلامية ملتزمة عند إبرام أي عملية تمويل بالمضاربة أن تخضع هذه العملية لإحدى صور العقود القانونية المعروفة، فالمصارف الإسلامية ليست طليقة اليد في إبرام أي عقد بأي صورة تراها وفي حالة اختيارها لإحدى هذه الصور فإن العملية تخضع مباشرة للأحكام القانونية الخاصة بهذه الصورة وليس لأحكامها الفقهية.

6/2- بالإضافة إلى النماذج السابقة من المعوقات التي واجهت تطبيق أسلوب المضاربة في المصارف الإسلامية فقد واجهته أيضاً مجموعة من الصعوبات الفقهية والتي نتجت عن المحاولات التي قامت لتطويع صيغة المضاربة الفقهية كي تلائم التطبيق في المصرف الإسلامي ونتيجة لذلك وجد اختلاف وتعارض في تطبيق هذه الصيغة بين المصارف الإسلامية فمثلاً لا تلتزم غالبية المصارف الإسلامية بتحديد حصة كل طرف من أطراف المضاربة من الأرباح مسبقاً عند إبرام العقد وهذا مفسد للمضاربة عند جميع الفقهاء بينما لا يلتزم بهذا الشرط سوى البنك الأردني والمصرف الإسلامي بلوكسمبرج.



هذا بالإضافة إلى بعض الأساليب الفقهية التي حاولت الإبقاء على تكييف علاقة العميل بالمصرف ضمن إطار عقد المضاربة مثل القول بالتنضيض الحكمي بدلاً من التنضيض الحقيقي والتسامح في حساب الخلطاء عند تخارج بعضهم وغيرها من الأساليب التي ناز من أجلها جدل فقهي كبير.

### 3- معوقات أسلوب المراجعة :

**أهم العقبات التي واجهت تطبيق صيغة بيع المراجعة بالمصارف الإسلامية :**

1/3- سيطرت العقلية الربوية على كثير من المتعاملين عند الاتفاق على عملية المراجعة فكثير من المتعاملين يربطون دائماً بين ما يحصل عليه المصرف من عائد نتيجة لتمويله عملية المراجعة وبين تكلفة نفس اقتراض نفس مبلغ التمويل من البنوك التقليدية فقد اعتاد كثير من المتعاملين إجراء تقدير حسابي لقياس معدلات تكلفة ما يدفعون للمصرف من عائد المراجعة في ضوء مقدار التمويل ومدة السداد لقياس معدلات تكلفة ما يدفعون للمصرف من عائد المراجعة في ضوء مقدار التمويل ومدة السداد هذا المعدل بسعر الفائدة الذي يمكنهم به اقتراض هذه الأموال من البنوك التقليدية، وكثيراً ما يرفض المتعاملون تمويل المصارف الإسلامية لعملية المراجعة والتوجه يطلب التمويل إلى البنك التقليدي دون أن يغيروا عامل الشرعية أو اختلاف طبيعة عملية المراجعة عن الاقتراض التقليدي أية أهمية.

2/3- بالإضافة إلى سيطرة العقل الربوية على كثير من المتعاملين فإن هناك العديد من سلوك عدد كبير من المتعاملين يعد معوقاً لتطبيق هذه الصيغة ويترتب عليه كثير من المشاكل للمصارف الإسلامية ومن أهم هذه السلوكيات.

- تأخر العميل في السداد : والذي قد يكون أحياناً لإصابة سوق السلعة بالكساد أو لفشل العميل في تسويق السلع ولكنه في أحيان كثيرة يكون للعميل ضلع كبير في هذا التأخير مما يؤدي إلى إنخفاض العائد الخاص بالمصرف نتيجة لأن عائد العملية سيخص فترة أطول من التي تم تقديرها وقبول تمويل العملية على أساسها.

- وليس هناك رادع قوة يحول بين العميل وبين هذا التأخير وذلك لأنه حتى في حالة احتساب غرامة تأخير كما تفعل بعض المصارف فإن طريقة حسابها تجعل معدلاتها أقل بكثير من معدلات فوائد التأخير بالبنوك التقليدية.

- وهذا يشجع العميل على التماهى فى المماطلة والتأخر فى السداد أكثر من كونها رادعا له وذلك بحجة أن المصرف يحصل على مقابل هذا التأخير.

- عدم التزام العميل الأمر بالشراء بشراء البضاعة حتى بعد أن يقوم المصرف بشرائها وما يصاحب ذلك من صعوبات وتعقيدات قانونية خاصة وذلك فى حلة المصارف التى تطبق عدم التزام الترابيح بوعده بالشراء كما هو الحال فى بعض مصارف السودان وبنك دى الإسلامى.

3/3- كذلك من العقبات التى واجهت تطبيق أسلوب بيع المراجعة عدم ملائمة بعض القوانين السائدة فى كثير من البلاد الإسلامية لطبيعة صيغ الاستثمار الإسلامى ومنها صيغة المراجعة.

فالقوانين السائدة فى بعض الدول الإسلامية مثلاً لا تعترف بالتملك العابر أو البيع لشخص سيمى فيما بعد أو البيع لشخص أو لأمره على نحو ما تطورت إليه الأحوال فى البلاد الأوروبية وبذلك صار المشتري عن طريق المصرف الإسلامى يتحمل نفقة زائدة عن طريق دفع رسوم انتقال ملكية مرتي كما أن بعض القوانين لا تنزل الربح المدفوع بالمراجعة من ضريبة الدخل بينما تنزل الفوائد المدفوعة من الضريبة المقررة وكان هناك محاولة للتعامل الحرام بينما كان الواجب تشجيع العمل الحلال.

4/3- يضاف إلى ما سبق أن تطبيق صيغة المراجعة فى المصارف الإسلامية قد واجه هجوماً شديداً لم يتعرض له أسلوب آخر من الأساليب الاستثمارية التى اعتمدت عليها هذه المصارف وكان مدخلاً ومبرراً لهاجمة تجربة المصارف الإسلامية برمتها لدرجة أن البعض صرح بأن اعتماد المصارف الإسلامية على هذه الصيغة وبهذا الحجم لا يجعل لها أى ميزة على البنوك التقليدية لأن الاختلاف والفرق بين المراجعة والمراجعة فى الألفاظ والحروف أكبر مما بينهما فى المعنى والجوهر. والحقيقة حسب تعبيره.

بل وصرح آخر بأن هذه الحيلة الربوية المسماة المراجعة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية لا تختلف عن التمويل الربوى إلا فى الشكل والإجراءات فقط أيضاً حسب تعبيره.

4- يضاف إلى ذلك أن هناك بعض العقبات الفقهية التى واجهت تطبيق هذه الصيغة نتيجة لتعدد الآراء الفقهية حول القضايا التى واكبت تطبيقها مثل مدى أحقية المصرف شرعاً فى إلزام المترابح بوعده بالشراء وحكم بيع بضاعة لم يمتلكها فى ضوء النهى عن بيع ما لم يقبض وهو ما يؤدى إلى تباين أنظمة وشروط تطبيق هذه الصيغة بين المصارف الإسلامية بعضها البعض بل ويجعل كثيراً منها فى حيرة من أمرها عند تطبيقها.

#### خامساً : المشكلات التنفيذية والفنية التى تواجه المصارف الإسلامية :

**هناك مشاكل تنفيذية وفنية تواجه البنوك الإسلامية فى الواقع العملى :**

##### 1- طبيعة مكونات موارد المصرف الإسلامى واثـر ذلك على السيولة والربحية :

تتكون موارد المصرف الإسلامى فى مجملها من الإيداعات الصغيرة فى حسابات الإستثمار الخاص بكل مودع والذى يربطه بالمصرف الفكر الإسلامى الذى يعتبر هذا الإيداع بالنسبة للمصرف أموال مضاربة والمصرف مضارب ووكيل فى هذا المال.

**ومع ذلك فهناك عنصران يؤثران فى طبيعة هذه الإيداعات وهما :**

##### أ- نوعية مودعى المصارف الإسلامية ، وتقسم إلى :

\* مودع مرتبط بالمصرف فكراً وروحياً ويصبو إلى ربحية معقولة من إيداعاته، وهذا يؤثر عليه نتائج أعمال المصرف إلا أنه لا يقدم على سحب إيداعاته إلا مضطراً لذلك لحاجة أو ضرورة.

\* مودع مرتبط بالمصرف فكراً والربحية التنافسية هى هدفه الأول والأخير وهذا النوع يؤثر تأثيراً سلبياً على أعمال المصرف لأنه يقدم على سحب ودائعه لأغراض الربحية ولا يربأ عن إيداعها فى المصارف التقليدية الربوية سعياً وراء الربح.

ويمثل هذا التنوع جانباً غير يسير من مودعي المصارف الإسلامية مما يؤثر على أساليب استثمار الأموال في هذه المصارف.

#### ب- حساسية الأموال المستثمرة في المصارف الإسلامية :

##### ومن المظاهر التي تواجه البنوك الإسلامية :

\* استمرار نظرة غالبية المتعاملين مع المصارف الإسلامية - حتى الآن - على أنها تجربة وهي تقبل النجاح والفشل في أي لحظة مما يجعل هؤلاء المتعاملين متحفزين لسحب إيداعاتهم في أي لحظة خوفاً من ضياعها.

\* إهتزاز الثقة بين المتعاملين مع المصارف وبين هذه المصارف من جراء ما يثبتته الفكر المعادي للإسلام من سموم تؤثر على مسحوبات المصارف الإسلامية سلباً.

ولا يخفى الأثر الكبير لهذين العنصرين على محاولة المصرف الإسلامي الاحتفاظ بقدر كبير من الأموال في شكل سيولة نقدية، أو إستثمارات قصيرة الأجل والأثر المضاعف لذلك على انخفاض ربحية هذه المصارف مقارنة بما يتحقق لدى البنوك الربوية من ربحية في ذات الفترات.

#### 2- طبيعة استخدامات المصرف الإسلامي وأثر ذلك على السيولة والربحية :

لكي ندرك أبعاد هذه المشكلة يجب أن نتناولها في اتجاهين ينبثقان عن طبيعة الأموال المتاحة للاستثمار في المصارف الإسلامية في البلدان المختلفة وهذين الاتجاهين هما :

##### أ- مشاكل استثمار العملات المحلية في المصارف الإسلامية :

\* تعرف العملة المحلية : هي وحدة النقد الوطنية التي تصدرها السلطات النقدية لتسهيل المعاملات داخل إطار الدولة ولكل دولة وحدة نقد خاصة بها.

هذا وتتكون محفظة إستثمارات المصارف الإسلامية من استثمار المتاح من الإيداعات بالعملة المحلية وتواجه في هذا المجال ببعض المشاكل التي تتمثل في :



\* تطلب بعض المصارف الإسلامية بعض الضمانات عندما تتوجه نحو تمويل المشاريع على أى وجه من أوجه التمويل الإسلامى المختلفة.

وتشمل هذه الضمانات على :

- طلب تقديم دراسة جدوى اقتصادية.
- طلب تقديم ميزانية السنوات الأخيرة (بالنسبة للمشروعات القائمة بالفعل).
- بعض المراجع والشهادات المالية الأخرى.
- \* بعد أن يقوم صاحب المشروع بتقديم كافة الأوراق التى تؤكد ملكيته ويقوم المصرف بتمويل المشروع فعلاً يواجه المصرف ثلاث حالات :
- تحقيق المشروع لخسارة فعلية وإعسار.
- إظهار بعض الممولين لراكزهم المالية بما يظهر خسارة.
- محاولة بعض أصحاب المشاريع الماطلة فى السداد وغير ذلك من مشاكل.

\* معاملة المصارف الإسلامية لعملائها على أساس توفر السلوك الإسلامى من صدق وأمانة ووفاء بالوعد والإلتزام بالعهد وإن كانت هذه الصفات موجودة لدى بعض المتعاملين فإنها غير متوافرة بصورة أو بأخرى لدى البعض الآخر.

\* دراسات الجدوى الإقتصادية التى تقدم عن كل مشروع يقدم للمصارف الإسلامية عند طلب التمويل لا تكون متكاملة مغطيه لجميع الجوانب التى تواجه المشروع عند التنفيذ وتهتم فقط بالجوانب التسويقية ويكون نتيجة ذلك تعرض هذه المشروعات الممولة من جانب المصارف الإسلامية إلى بعض الخسائر التى تصيب أصحاب هذه المشروعات والمصارف الممولة.

ويزيد الأمور سوءاً عدم وجود متخصصين بدرجة كافية بالمصارف الإسلامية يدرسون مثل هذه الدراسات المقدمة ويستشفون نقاط الضعف فيها أو يستنتجون ما قد يواجهها من صعاب لم يتم ذكرها بالدراسة إلى غير ذلك من مشاكل تصيب المصرف بخسائر من جراء تمويل هذه المشروعات أو على الأقل إعسار المشروعات وما يترتب عليه من قدرة المصارف على تحصيل أموالها.

\* هذا إلى جانب ما يواجه المصارف الإسلامية من مشاكل تنشأ من التصادم مع القوانين السائدة والقرارات الإقتصادية والمالية المتغيرة في البلدان الكائن بها هذه المصارف بما يعيق حركتها عند إقدامها على المشاركة في تمويل هذه المشروعات محلياً (يستخدم العملات المحلية، أو غير المحلية أحياناً في تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والإعتمادات المستندية وخطابات الضمان...).

#### ب- مشاكل فوائض العملات الأجنبية في المصارف الإسلامية :

○ يتوفر لدى المصارف الإسلامية إيداعات من العملات الأجنبية (دولار أمريكي - جنيه إسترليني - يورو أوروبي ... إلخ) تحتاجها لتغطية بعض الإلتزامات الناتجة عن عمليات الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذا مواجهة بعض متطلبات عملاء هذه المصارف محلياً أو خارجياً وتتواجد هذه العملاء بالمصارف الإسلامية في حسابات مختلفة، حسابات إيداع عادية، حسابات استثمارية، حسابات غطاء، إعتمادات مستندية... إلخ. نتج عن هذا فائض في أرصدة هذه العملات لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي أوجب على المصارف الإسلامية ضرورة محاولة إيجاد وسائل وصيغ مختلفة لإستخدام هذه العملات لتحقيق أرباح لأصحابها وأرباح للمصرف ذاته في بعض الأحيان (إذا ما كان رأس مال المصرف بإحدى هذه العملات بصفة أساسية).

ومع إقدام المصارف على استثمار هذه الفوائض من العملات غير المحلية تواجه بعدة مشكلات :

- \* عدم مقدرة المصارف الإسلامية في كثير من البلدان من استثمار هذه الفوائض داخل نطاق البلدان الكائن بها كل مصرف وذلك لما يلي :
- - إلتزام المصرف برد كل عملة لصاحبها بذات العملة.
- عدم وجود مشروعات محلية تدر أرباحاً مباشرة بالعملة الأجنبية المستثمرة.
- تعرض المصارف الإسلامية إلى مخاطر إضافية - إلى جانب مخاطر التمويل العادية - تتمثل في تحرك سعر الصرف بالزيادة أو النقص عن إعادة تقييم هذه العملات مرة أخرى، بما يحقق خسائر في عملية التحويل بحسب الحال، الأمر الذي يؤثر على ربحية هذه المصارف.

تتجه المصارف الإسلامية إلى استثمار هذه الفوائض من العملات الأجنبية في الأسواق الدولية مما يعرضها لبعض المشكلات.

1- الإستثمار لدى بعض البنوك التقليدية التي ترحب بالتعامل مع المصارف الإسلامية لعدة أسباب :

- تحقيق أرباح من تقديم هذه الخدمات الاستثمارية للمصارف الإسلامية (في صورة عمولات).

- الرغبة في البقاء أمام المؤسسات الإسلامية المالية، والذي أدى بكثير من هذه البنوك التقليدية إلى فتح فروع للمعاملات الإسلامية تابعة لها أو إدارات للمعاملات الإسلامية ولترابط بقاء المصارف الإسلامية ببقائها واستمرارها.

- استخدام أموال بعض المصارف الإسلامية في عمليات استثمار عالية المخاطر فإذا ما حققت هذه الحسابات أرباحاً نالت المصارف التقليدية نصيباً كبيراً من هذه الأرباح في صورة مصارف إدارة وعمليات وحصلت المصارف الإسلامية على الجزء الأقل من هذه الأرباح.

- أما إذا تحققت خسائر من هذه الاستثمارات فإن المصارف الإسلامية تتحمل هذه الخسائر بالكامل ويفقد البنك التقليدي عمولات فقط.

- وتستعين المصارف الإسلامية بالبنوك التقليدية في المجال لسابق خبرتها فيه وقلة خبرة المصارف الإسلامية.

2- استثمار هذه الفوائض في عدة مجالات محددة، وهذه الفوائض وما يترتب عليها من مشاكل هي كالاتي :

#### • عمليات عالية المخاطر عالية الربحية:

وهذه العمليات تتمثل في تمويل وتحمل المخاطر في عمليات التصدير والاستيراد بين البلدان المختلفة في شكل عمليات مرابحة إسلامية وتصل نسبة المخاطرة في هذه العمليات إلى 100% من أصل التمويل رغم وجود بعض الضمانات الحكومية أو من البنوك المركزية أحياناً إلا أن هذا النوع من التمويل يحقق قدراً كبيراً من الربحية.

أ- عدم معرفة كثير من البنوك التقليدية بالأسس الإسلامية التي تنتهجها المصارف الإسلامية.

ب- عدم تقبل بعض البنوك التقليدية لفكرة المصارف الإسلامية ولا لأساليب الاستثمار الإسلامي وكيفية تطبيقها.

ج- قلة عدد المراسلين يقلل فرص تنويع الإستثمارات وتوزيع المخاطر.

سادساً : مشكلة الضمانات وارتفاع مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية :

تختلف فلسفة وطبيعة الضمانات في المصارف الإسلامية عنها في البنوك التقليدية، وذلك لإختلاف فلسفة وطبيعة عمل كل منهما من ناحية وإختلاف طبيعة المخاطر التي يتعرض لها نشاط كل منهما في مجال توظيف موارده من ناحية أخرى.

ولذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها إستثمارات المصارف الإسلامية لا تقتصر فقط على مخاطر عدم الإلتزام بالسداد من جانب بعض المتعاملين كما هو الحال في البنك التقليدي وإنما تمتد لتشمل دائرة أوسع من ذلك بكثير تتضمن :

1- مخاطر بسبب طبيعة ونوعية المتعاملين المشاركين للمصرف في العمليات الإستثمارية.

2- ومجموعة المخاطر التقليدية التي تتعرض لها الإستثمارات عامة.

وتتمثل ضمانات المصرف للحد من مخاطر هذه العمليات في عنصرين أساسيين :

- حسن إختيار العميل (المضارب) من حيث الكفاءة العملية والخلقية للعميل.

- ودراسة العملية الإستثمارية دراسة جيدة للتأكد من سلامتها.

ويجوز للمصرف مطالبة العميل بضمانات عينية أو شخصية ولكن ليست لمقابلة خسائر حالة حدوثها أو لضمان استرداد المصرف لأمواله ولكن بهدف تأكيد التزام العميل بتعهده الشروط المتفق عليها.



أما في حالة العمليات الإستثمارية التي تنفذ من خلا أسلوب المشاركة فإن المخاطر التي تتعرض لها العملية تكون أقل منها في حالة الإعتماد على أسلوب المضاربة وذلك لأن سيطرة المصرف العملية تكون أكثر منها في حالة المضاربة حيث يشارك في كل مراحل العملية بما فيها الإشراف والاشتراك في الإدارة وبصورة مباشرة ومؤثرة. مما يقلل المخاطر التي تتعرض لها نتيجة إنفراد العميل بهذه العملية ولكن مع ذلك تظل أيضا المخاطر الناتجة عن احتمال عدم التزام العميل قائمة وإن كل تأثيرها أقل هنا.

ولذلك تتمثل الضمانات المطلوبة لمواجهة مخاطر عمليات المشاركة في نفس الضمانات المطلوبة في حالة أسلوب المضاربة.

أما في حالة العمليات التي تعتمد على أسلوب المراجعة أو البيع بالتقسيط أو غيرهما من الأساليب المشابهة فإن مخاطر استثمارات المصرف تتدنى إلى أقل مستوى وذلك لأن علاقة المصرف بالعمل تصبح علاقة دائن بمدين يحق للمصرف فيها إلى أن يطلب من الضمانات العينية أو الشخصية ما يمكنه من استرداد حقوقه المالية بصرف النظر عن نتائج نشاط العميل من ربح أو خسارة.

أما في حلة قيام المصرف بعمليات استثمارية مباشرة فتتركز المخاطر التي تواجه هذه العمليات في المخاطر التقليدية التي تواجه الإستثمارات عامة وتتمثل الضمانات المطلوبة هنا في حسن دراسة واختيار وتنفيذ وإدارة العملية الاستثمارية.

وحيث أن نفس المخاطر التقليدية هذه تواجه كافة العمليات الإستثمارية والمنفذة خاصة بأسلوبى المضاربة والمشاركة، فإن هذا النوع من الضمان يظل قائماً ومطلوباً أيضا في حالة إعتماد المصرف على أى أسلوب آخر وخاصة أسلوبى المضاربة والمشاركة.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الضمانات اللازمة والملائمة لمواجهة مخاطر استثمارات المصارف الإسلامية تتركز حول نوعين من الضمانات :

### أ- ضمانات أساسية وتتمثل في :

#### • طبيعة العمل :

وتتمثل في الصفات التي يجب توافرها في العمل المشارك أو المضارب خاصة ثلاث صفات رئيسية :

- 1- يجب أن يكون ممن تتوافر فيهم الكفاءة الخلقية من حيث الأمانة والإلتزام بالسلوك الإجتماعي والمهني الطيب والسمعة الحسنة.
- 2- يجب أن تتوافر له الكفاءة العلمية ويتمتع بالدراسة الإدارية والفنية والخبرة العلمية بمجال النشاط الذي يطلب من المصرف تمويله له.
- 3- يجب أن يكون مركزه المالي سليماً وذلك بالأ يكون معسراً أو مديناً بصورة تخل بعد ذلك بقدرته على سداد إلتزاماته للمصرف.

#### • الدراسة العلمية :

حيث يمثل حسن دراسة واختيار المشروعات الملائمة والتي تتوافر لها أكبر فرص النجاح إحدى الضمانات الأساسية التي يستطيع المصرف الإسلامي من خلالها مواجهة مخاطر إستثماراته والحد منها سواء قام المصرف بتنفيذ هذه العمليات بمفرده (مباشرة) أو بالاشتراك مع غيره من العاملين.

ولذلك يقع على عاتق المصرف الإسلامي مسئولية دراسة المشروعات بصورة جيدة واختيار الملائم منها والتأكد من توافر فرص نجاحها وأى تقصير أو إهمال من قبل المصرف في هذا الشأن يرفع من درجة المخاطرة التي تتعرض لها هذه الإستثمارات وبقدر ما تكون دقة وصلاحيه هذه الدراسات واعتمادها على النواحي العملية والفنية المتقدمة بقدر ما يمثل ذلك ضماناً أعلى لهذه الإستثمارات وفي نفس الوقت وبنفس القدر تنخفض درجة المخاطر التي تواجهها والعكس بالعكس صحيح.

• **ضمانات تكميلية :**

**الضمان العيني والشخصي :**

من المفترض في إستثمارات المصارف الإسلامية التي تعتمد بالدرجة الأولى على حسن إختيار العميل وحسن دراسة وإختيار العملية كضمانات أساسية لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها هذه الإستثمارات وألا تلجأ لطلب ضمانات عينية أو شخصية من العميل كما تفعل البنوك التقليدية باعتبار العميل هنا شريكاً وليس مقترضاً.

ولكن الخوف من عدم إلتزام بعض المتعاملين بالشروط المتفق عليها أو التقصير والإهمال من جانب البعض الآخر جعل المصارف الإسلامية تلجأ لمطالبة بعض المتعاملين بتقديم مثل هذه الضمانات في حالات معينة.

ولكن يجب أن يكون واضحاً تماماً إلى الغرض من الضمانات العينية والشخصية هنا يختلف عن الغرض من هذه الضمانات في حالة البنوك التقليدية حيث يستهدف المصرف الإسلامي من هذه الضمانات أن تكون ضد تقصير العميل وعدم إلتزامه بالشروط المتفق عليها وليس لضمان استرداد أموال المصرف أو لتحقيق قدر من الأرباح أو ضد ما يحدث من خسائر لابد للعميل فيها.

**ثانياً : الضمانات الفنية :**

حيث من المفترض — بل من الواجب — أن يلجأ المصرف الإسلامي للإعتماد على كافة الأساليب والوسائل الفنية — المباحة شرعاً — التي تمكنه من السيطرة على مخاطر العمليات الاستثمارية وتقليل آثار هذه المخاطر مثل تنويع الإستثمارات وعدم تركيزها وتكوين مخصص لمخاطر الإستثمارات وإختيار الأساليب الإستثمارية التي تتلائم مع طبيعة العملية الإستثمارية..إلخ.

• **أسباب ارتفاع مخاطر إستثمارات المصارف الإسلامية وعدم توافر الضمانات**

**الملائمة :**

تبين مما سبق أن الضمانات اللازمة لمواجهة مخاطر إستثمارات المصارف الإسلامية تدور حول نوعين أساسيين من الضمانات :

• الضمانات الأساسية.

• الضمانات التكميلية.

وأنه بقدر توافر هذه الضمانات بقدر ما تنخفض المخاطر التي تتعرض لها هذه الإستثمارات والعكس بالعكس.

إلا أنه من المهم التأكيد على أن الضمانات الأساسية تمثل الضمانات الحقيقية والضرورية والهامة اللازمة لمواجهة مخاطر إستثمارات المصارف الإسلامية وذلك لكونها الأكثر ملائمة لطبيعتها ولذلك يمكن القول إن الضمانات الأساسية اللازمة لنجاح إستثمارات المصارف الإسلامية والتي تؤدي بالمقابل إلى الحد من المخاطر التي تواجهها تتوقف على مدى توافر عدة عناصر أساسية :

• العنصر الأول ويتعلق بالمتعاملين :

نظراً لأن العميل يكون له ضلع كبير في تسيير العملية الاستثمارية، فإن توافر قدر معين من الإمكانيات العملية والخلقية لدى العميل تمثل إحدى الضمانات الأساسية المطلوبة لنجاح هذه العمليات. وخاصة في حالة الاعتماد على أسلوبى المضاربة والمشاركة وإن عدم توافر هذا القدر المطلوب من الكفاءة العلمية والخلقية لدى العميل يعرض إستثمارات المصرف لمخاطر قوية.

• العنصر الثانى : ويتعلق بدراسة واختيار المشروعات الإستثمارية :

المصارف الإسلامية وبناء على طبيعتها الإستثمارية مطالبة بالبحث عن الفرص الإستثمارية المتاحة في المجتمع والملائمة لطبيعتها وإمكانياتها التمويلية والفنية وبدراسة هذه المشروعات دراسة جدوى مبدئية ثم دراسة جدوى نهائية للتأكد من سلامتها وتقويمها لمعرفة مدى قدرتها على تحقيق أهداف المصرف ومدى إمكانية تنفيذ المصرف لها بمفرده أو بالمشاركة مع غيره.

وحتى تصبح كل هذه المراحل والعمليات عناصر لضمان إستثمارات المصارف الإسلامية يجب أن يتوافر لهذه المصارف.



- كوادر بشرية مختلفة متعددة ومتخصصة وذات مستوى عال من الكفاءة العلمية والعملية والفنية.
- أجهزة معاونة عديدة للمعوقات والإحصاء والتسويق والإشراف والمتابعة ..إلخ.
- نظم عمل جديدة تتفق وطبيعة النشاط الاستثمارى لهذه المصارف.

#### • العنصر الثالث المتعلق بالضمان العينى والشخصى :

من المفترض ألا تلجأ المصارف الإسلامية إلى الضمان الذى أو الشخصى إلا فى حالة نادرة باعتباره من الضمانات التكميلية غير الأساسية وذلك لأنه أقل ملائمة لطبيعة نشاطها الاستثمارى ولا يمثل عنصر ضمان كاف يمكن اعتماد عليه للمساهمة فى الحد من المخاطر التى تتعرض لها هذه الإستثمارات.

ولكن الممارسة العلمية لكثير من المصارف الإسلامية وما نتج عنها من عدم توافر كثير من المتعاملين بالمستوى المطلوب وبالإضافة إلى ضعف الإعتماد على العنصر الثانى من العناصر الأساسية للضمان جعل كثيراً من المصارف الإسلامية تلجأ إلى التوسع فى الإعتماد على الضمان الذى يتأكد كعامل أساسى بدلاً من كونه عامل ثانوى أو تكميلى.

#### أثر عدم توافر الضمانات الملائمة لإستثمارات المصارف الإسلامية :

- 1- تفضيل كثير من المصارف الإسلامية للأساليب الإستثمارية التى تتميز بارتفاع عامل الضمان وانخفاض درجة المخاطر للعمليات التى تتم من خلالها مثل : المراجعة والبيع الآجل التى تقرب العلاقة فيها بين المصرف ومتعامليه من علاقة الإقراض التقليدية حيث يستطيع المصرف إن يضمن استرداد أمواله بصورة كبيرة من خلال الاعتماد على الضمان الذى يتأكد وبالمقابل أدى ذلك إلى ابتعاد المصارف الإسلامية عن الاعتماد على الأساليب التى يرتفع فيها درجة المخاطر مثل : المضاربة والمشاركة على الرغم من أن السمة الإستثمارية للمصرف الإسلامى لا تظهر أكثر إلا من خلال هذين الأسلوبين بصفة خاصة.

2- كان من أحد السلبيات الرئيسية لقضية الضمان وخاصة فيما يتعلق بالاعتماد على الضمان الذي يتأكد أن تحول النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية إلى تمويل القادرين وأصحاب الأموال وهم الذين يملكون القدرة على تقديم الضمانات التقليدية وتراجع عن تمويل كثير من غير القادرين مثل : بعض الحرفيين والمهنيين وخريجى الجامعات والمعاهد وذلك لعجز هؤلاء عن تقديم الضمانات المطلوبة وهو عكس ما كان مفترضاً ومأمولاً من هذه المصارف حسب التصور النظرى المفترض لها.

3- كان أيضاً من نتيجة عدم توافر الضمانات الكفيلة والملائمة لإستثمارات المصارف الإسلامية اتجاه هذه الإستثمارات إلى تمويل المجالات والعمليات ذات الآجال القصيرة والعائد السريع مثل العديد من العمليات التجارية وابتعدت عن الاستثمارات ذات الآجال الطويلة والمجالات الزراعية والصناعية لارتفاع عامل المخاطرة بالنسبة لها مما ساهم فى انخفاض الأثر التنموى للمجتمع لهذه الإستثمارات.

### سابعاً : أثر التضخم والتقلبات فى أسعار الصرف على النشاط الاستثمارى فى المصارف الإسلامية :

#### 1- أثر التضخم على النشاط الاستثمارى فى البنوك الإسلامية :

تختلف طبيعة البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية ففى حين تقوم الأخيرة بمنح القروض مقابل سعر الفائدة محددة مقدماً بصرف النظر عما يحققه المقرض من ربح وخسارة وما يواجهه من مخاطر نجد أن البنوك الإسلامية تمارس نشاطها الاستثمارى على أساس المشاركة فى نتيجة العملية الإستثمارية من ربح أو خسارة وبالتالي فهى تشترك فى تحمل المخاطر.

ويعتبر التضخم أحد المخاطر التى يواجهها المصرف الإسلامى عند ممارسته للنشاط الاستثمارى حيث يظهر تأثيره السلبى فيما يلى :

1/1- عندما يقوم المصرف بتمويل مشروع ما سواء بصيغة المشاركة أو المضاربة أو قيامه بتأسيس المشروع بنفسه فإن ظاهرة التضخم قد ينعكس أثرها على ارتفاع تكلفة المشروع. (نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من مواد خام وآلات... إلخ) - فالفترة التي تمضي بين دراسة المشروع وترخيصه وبناءه قد يرتفع خلالها الأسعار أكثر من مرة وما يترتب عليه من تعثر المشروع أو تأخير تنفيذه.

2/1- للتضخم آثار سلبية على الأموال المجمدة بغير استثمار وبالتالي فإن خضوع البنك الإسلامي لضوابط البنك المركزي فيما يختص بنسبة الاحتياطي النقدي أو السقوف الائتمانية دون التفرقة بين الأموال المودعة كحساب استثمار وبين الحسابات الجارية وهو ما يمثل تعطيل للأموال وما يترتب عليه من ضياع العائد الذي كان يمكن الحصول عليه عند استثمارها علاوة على تعرضها للانخفاض في القيمة نتيجة للتضخم.

علاوة على ما سبق فإن أثر التضخم على السيولة الزائدة في البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تستثمر السيولة الزائدة لديها في إستثمارات قصيرة الأجل تتمتع بدرجة مناسبة من السيولة والأمان والتي من أمثلتها أذون الخزانة وسندات الحكومة فكل هذه الإستثمارات تعتبر من باب الديون التي تجر منفعة.

3/1- إذا كان للتضخم آثار سلبية على الأموال المستمرة بمعدل عائد لا يتناسب مع معدل التضخم السائد في السوق حيث أن ارتفاع معدل التضخم قد يستغرق هذا العائد. وبالتالي تزداد أهمية دراسة المصرف للبدائل الاستثمارية في ظل الأوضاع الاقتصادية المختلفة وتقلباتها باعتباره مشاركاً في تحمل المخاطرة.

4/1- يؤثر التضخم على استرداد المصارف الإسلامية لنصيبها في رأس مال المشاركات المتناقصة، والتي يتخرج منها المصرف الإسلامي وتؤول المشاركة إلى الطرف الآخر المشارك. وقد أظهرت أحد الدراسات أنه في ظل وجود التضخم النقدي وانخفاض القوة الشرائية للنقد، فإن قسط سداد مساهمة المصرف في رأس مال المشاركة لن يعبر عن قيمته الحقيقية، لأن تكلفة هذا الأصل (وليكن على سبيل المثال عقاراً) سترداد عن تكلفتها التاريخية، في حين أن المصرف يحصل على أقساط سداد نصيبه في التكلفة

التاريخية (رأس المال المستثمر) على الرغم من كونه شريكاً يحق له الاستفادة من ارتفاع أصول المشاركة.

## 2- تغيير أسعار صرف العملات وأثره على النشاط الاستثماري في البنوك الإسلامية :

يعتبر تغيير أسعار العملات ظاهرة عالمية، فعلى مستوى العالم الخارجي، تعرضت الدول الصناعية منذ ان لجأت إلى التعويم في أوائل السبعينات - لوجبات تضخمية بوتيرة متسارعة لأزماتها إنخفاضات متتالية في أسعار الصرف، مما أدى إلى إحياء فكرة هابرلر عن الحلقة المفرغة بين تخفيض سعر الصرف والتضخم - حيث فسر ذلك على أنه في حالة التضخم السريع في كل من الأجور والأسعار، مصحوباً ببطالة متزايدة من شأنه يؤدي إلى مزيد التخفيض في قيمة العملة.

والجدير بالذكر أنه على مستوى المنطقة العربية فقد تعرضت أيضاً لإنخفاض في قيمة عملاتها بسبب مشاكلها الاقتصادية الداخلية التي تعاني منها، علاوة على ذلك نتيجة لارتباط معظم العملات العربية بالدولار فإن ذلك يجعلها تدور في فلكه متأثرة بما يطرأ عليه من ارتفاع أو إنخفاض، وهو ما يبرز أهمية هذه المشكلة على صعيد الدول العربية والتي تم مناقشتها في اجتماع محافظي المصارف المركزية بأبو ظبي حيث كان من أهم توصيات هذا المؤتمر ما يلي :

ضرورة توحيد الجهود العربية نحو إيجاد وتنسيق - إن لم يكن توحيد النظام النقدي المالي، بما يكفل قيام نقدي عربي، أساسه الدينار العربي الموحد وبذلك يمنح الاقتصاد العربي قوة تنأى به عن تقلبات أسعار الدولار أو أي عملات أخرى.

مما سبق يتضح أن الظروف الاقتصادية سواء الخارجية أو الداخلية تشير إلى وجود ظاهرة تغير أسعار العملات، وبالتالي من الأهمية أن نتناول أثر هذه الظاهرة على النشاط الاستثماري في البنوك الإسلامية على النحو التالي :

حيث تعتبر مشكلة تغير أسعار صرف العملات من أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الإسلامية حتى إنها نوقشت في العديد من المؤتمرات التي عقدتها البنوك الإسلامية، وجوهر هذه المشكلة يتمثل أساساً في أن ارتفاع أسعار الصرف للعملات



الأجنبية يؤدي إلى وجود فروق في العملة على مدى عمر العملية الاستثمارية (التي تتم بالعملات الأجنبية) مما يصبح من الضروري قبل تحديد ربحية العملية تغطية هذا الفرق، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أحد الاحتمالات الآتية :

1- استنفاد أرباح العملية بالكامل في تغطية هذا الفرق، وبالتالي تصبح نتيجة هذه العملية هو عدم تحقيق عائد.

2- استنفاد جزء من أرباح العملية في تغطية هذا الفرق مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد لهذه العملية.

3- استنفاد ربح هذه العملية وجزء من رأس مالها في تغطية هذا الفرق وبالتالي تصبح نتيجة العملية تحقيق صافي خسارة.

والجدير بالذكر أن أثر أسعار الصرف وتحمل تبعاتها في البنوك الإسلامية، أكثر خطورة من البنوك التقليدية، وذلك نظراً لأن البنوك التقليدية تعتمد في توظيف أموالها على سياسة الإقراض بفائدة ثابتة، بحيث يتم استرداد القرض الممنوح للعميل بنفس نوع العملة الممنوح بها وتحصيل فائدة ثابتة بنفس نوع العملة أيضاً، وبالتالي فإن العميل المقرض يتحمل أثر المشكلة وحده، أما في البنوك الإسلامية فإن الأمر يختلف وذلك على النحو التالي :

- إذا كان التمويل في صورة مشاركة فإن طرفاً عملية المشاركة (المصرف والعميل) يتحملا أثر هذه المشكلة.

- أما إذا كان التمويل في صورة مضاربة، ففي حالة تأثير تغير أسعار الصرف على حجم الربح المحقق (استنفاد جزء من الربح) فإن كل من المضارب (الشخص المؤتمن) ورب المال (المصرف) يتحملا أثر هذه المشكلة (حيث أن نصيب المضارب مقابل جهده هي نسبة من الربح معلومة ومتفق عليها).

### ثامناً : المشكلات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية العالمية :

تمثل العولة جزء من المشكلات التي تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية، حيث يتوقع سقوط الحواجز والقيود بالنسبة للصناعة المصرفية سنة 2010، ويعتبر السوق المحلية جزء من السوق المالية العالمية، لذلك وجب الاستعداد الفوري لهذا التحدي الكبير، حيث تمثل العولة بمتغيراتها المختلفة تحدياً حقيقياً للبنوك >

وتتمثل هذه المشاكل في:

#### 1- مشكلات العولة :

إن التحدي الأكبر للعمل المصرفي الإسلامي هو مشكلة العولة، حيث تزداد درجة المنافسة الأجنبية في داخل عدد من الأسواق المصرفية العربية في ظل تنامي حركة العولة والتحرير المالي على نطاق العالم.

ويقصد بالعولة زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل للبلدان على نطاق عالمي من خلال تزايد حجم وتنوع المعاملات التي تتم عبر الحدود في البضائع والخدمات والتدفق الدولي لرؤوس الأموال وكذلك من خلال الانتشار الأسرع للتكنولوجيا.

إن المودعين سيصبح أكثر سهولة عليهم كل يوم أن يودعوا أموالهم مهما صغرت قيمتها في بنوك ضخمة أجنبية وعلى الإنترنت مفوتين على بنوكنا فرص الاستفادة من تقديم هذه الخدمات، حيث أن العولة قلصت المسافات والحدود بين الأسواق المختلفة ومنها الأسواق المالية والمصرفية كما أنها في مرحلة التطور إلى اقتصاد عالمي موحد تزال فيه الحواجز وتتكون هذه المرحلة من عنصرين أساسيين هما وحدة السوق وعالمية المنتج.

وفيما يلي أهم هذه المشاكل :

1/1- زيادة حدة المنافسة مع دخول البنوك التقليدية العربية والأجنبية في سوق الاستثمار الإسلامي، حيث يمكن للبنوك الإسلامية أن تستفيد من عملية العولة أو حتى المشاركة فيها، ولا بد من تطوير القدرات التنافسية لهذه البنوك من حيث :

التميز الواضح، وأخذ زمام المبادرة، والابتكار، والديناميكية، والقدرة على الاستجابة بمرونة وكفاءة وسرعة لاحتياجات الأسواق، دونما الخروج عن الشرعية وإعادة تقديم نفسها للسوق الإسلامى وللعالم كله.

2/1- عدم الوعي بالخطر الذى يهدد البنك الإسلامى وفقدان تقدير أهمية الاندماج لتكوين الحجم الأمثل للبنك الإسلامى كخيار استراتيجى، فالبنوك الإسلامية على هذه الحالة لا يمكن أن تستفيد من عملية العولة أو حتى المشاركة فيها، فالبنوك الإسلامية أصغر من ذلك وليس بوسعها القيام بهذا الدور نظراً لصغر حجمها بالإضافة إلى البلدان الإسلامية بحاجة لتحسين أجوائها الاستثمارية وتطوير أسواقها المالية وإصلاح اقتصادياتها.

3/1- مدى قدرة البنوك الإسلامية على مواكبة الصناعة المصرفية العالمية من ناحية تطوير أنظمتها وخدماتها ومنتجاتها، حيث إنه لى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من العولة فهى بحاجة لتحسين خدماتها، لأنه أصبح بوسع العملاء فى بلدان كثيرة الإبحار فى الإنترنت بين بنوك منافسة وشركات استثمارية ذات رأس المال متغير وصناديق استثمار وحتى شركات تجارية.

أما بالنسبة للفرص التى ستنتجها العولة فتتمثل فى :

أ- ستنتج العولة قدراً أكبر من تنوع المحفظة الاستثمارية مما يقلل من المخاطرة فى صيغ المشاركة فى الأرباح.

ب- ستنفتح للبنوك الإسلامية فتح المزيد من الفروع فى البلدان غير الإسلامية لحشد المزيد من الإبداعات خاصة بين المجموعات المسلمة فى هذه البلاد.

ج- أن العولة المالية سوف تشكل عنصراً مسهلاً للعديد من الدول الإسلامية التى تنفتح على الخارج من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وأيضاً الحصول على التمويل من الأسواق المالية العالمية. وفى إطار تقوية وتحسين جو المنافسة يتعين على البنوك الإسلامية أن تكون مستعدة للمزيد من المنافسة الشرسة من البنوك الأجنبية.

## 2- مشكلات التحرر المالي :

لا شك في أن قطاع الخدمات المالية يجرى تحريره على نطاق عالمي منذ سنوات خاصة بعد ما تم وضع الإطار المؤسسي لهذا التحرير المالي والمتمثل في قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) حيث نصت إتفاقية الجات وقررت بالإجماع على ضرورة تحرير الخدمات المالية وتطويرها على المستوى العالمي لتضفي بذلك بعداً آخر للتحديات التي تواجه النظام المصرفي الإسلامي، فهي تفرض تعديلات على النظم المالية تتعلق بإلغاء القيود على تجارة الخدمات المالية بما يسمح بحرية أكبر ويسهل عملية دخول الأسواق لكافة الدول الموقعة على الإتفاقية.

إضافة إلى ذلك فإن تحرير قطاع الخدمات المالية في المنطقة العربية وفتحه على الأسواق الدولية تؤكد التحدى المصرفي في كافة الدول الإسلامية لا سيما من ناحية المنافسة المتحدة التي تواجهها البنوك العربية من فروع المؤسسات المالية للعمل في محيط متحرر من القيود المالية والمصرفية.

### وتتمثل مشكلات التحرر المالي في الآتي :

1/2- التخوف على المؤسسات المصرفية الإسلامية من المنافسة الأجنبية، حيث إنها تتمتع بقدر أكبر من الكفاءة مما سيجعلها تهيمن على قطاع العمل المصرفي المحلي.

2/2- أن الأسواق المصرفية العربية تعاني من كثافة أو تخمة مصرفية ودخول مؤسسات مالية مصرفية أجنبية سيزيد من حدة هذه المشكلة.

3/2- إن تواجد البنوك الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقاً لمصالحها بما يجعلها تنزح وتستنزف النقد الأجنبي المتاح إلى الدول الأم التي تنتمي إليها وتعيد تصديره على أي مكان أو تستخدمه في مجالات تحمل مخاطر سوق عالية مثل استخجامة في أنشطة المضاربة دون تمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية.

4/2- احتمال أن يقتصر نشاط البنوك الأجنبية على خدمة الشرائح المربحة من الأسواق المحلية.



5/2- البنوك الإسلامية غير مهيأة لمواجهة تحديات السوق المالية العالمية التي تتسم بالإبداع وسرعة التغيير بالإضافة لإنخفاض رؤوس أموال هذه البنوك ومحدودية أحجامها وتواضع خدماتها بالمقارنة بالبنوك الأجنبية والتي قد تغزو الأسواق المصرفية والمالية العامة بعد تطبيق اتفاقية التجارة في الخدمات.

6/2- أن سياسات فروع البنوك الأجنبية يتم توجيهها من قبل المراكز الرئيسية في الخارج وهي تعتمد على تجميع أموال المودعين واستثمارها خارج الدول النامية والمضاربة بها في البورصات العالمية مما يمثل خطورة بالغة.

ورغم التحديات السابقة فإن تحرير قطاع الخدمات في المنطقة العربية له فوائد كثيرة فالتحرير المالي لدول المنطقة العربية من شأنه :

- تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية وتحسين كفاءة أداء قطاع الخدمات المالية الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة المقدمة، حيث أنه توجد عدة طرق يمكن من خلالها أن تعزز كفاءة القطاع المالي، إذ يمكن للبنوك في الدول الإسلامية أن تستفيد من مزايا اقتصاديات زيادة الحجم وأن تخصص وفقاً لمزايا التنافسية.

- ولا تتوقف فوائد تحرير تجارة الخدمات المالية العربية عند هذا الحد بل أنها تمتد لتشمل إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا التي تشمل الممارسات المتقدمة في القطاع المالي وخاصة في مجال الإدارة والمحاسبة والتعامل مع المعلومات والأدوات المالية الجديدة.

- كذلك فإن التحرير من شأنه أن يوفر وسائل متنوعة لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها الأسواق المالية الصغيرة، كما أن المنافسة قد ترغم المؤسسات المالية في الدول الإسلامية بأن تحول ما يتم من خفض للتكاليف إلى العملاء.

وقد ينجم أيضاً تراجع الفرق بين الأرباح على عمليات التمويل وتلك التي على حسابات الاستثمار.

### 3- مشكلات مقررات لجنة بازل الدولية :

إن التحدى الأكثر خطورة بالنسبة للبنوك العربية الإسلامية يتمثل بشكل عام فى زيادة رؤوس أموالها وعدم السماح بقيام البنوك الصغيرة والعمل على كفاية رأس المال، حيث قررت لجنة بازل عام 1988 تطبيق معايير محددة لقياس كفاية رأس المال تقضى بأن تصل نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة ذات الأوزان المرجحة بحدود 8% عند نهاية 1992، بل ووصلت فى بازل 2 إلى 10% بخلاف التطبيقات الخاصة ببازل 3 حتى 2018. ويقضى هذا القرار بضرورة الربط بين قاعدة محددة لرأس المال وبين درجة المخاطر المختلفة للأنواع المختلفة من الموجودات.

ولقد صنفت الدول العربية باستثناء المملكة العربية السعودية ضمن الدول ذات المخاطر المرتفعة وذلك لأن السعودية من الدول التى دخلت فى اتفاقيات إقراض لصندوق النقد الدولى، الأمر الذى يشكل تحدياً حقيقياً للبنوك الإسلامية.

#### وهذا يرجع لعدة اعتبارات يذكر منها :

- زيادة تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية إضافة إلى الحد من حركة إنسياب رؤوس الأموال الدولية إلى الدول الإسلامية.
- التأثير المباشر على كمية ونوع الائتمان المقدم لمشروعات التنمية الاقتصادية فى الدول الإسلامية.
- ستجد البنوك العربية مضطرة لاحتجاز نسبة عالية من الأرباح بهدف زيادة رؤوس أموالها وتدوير الأرباح لبناء احتياطات مما سينعكس على أسعار الأسهم للبنوك العربية فى الخارج.
- فيما يتعلق فى بند الاحتياطات الأخرى سوف يشهد بند حق الملكية إنخفاضاً ملموساً، نتيجة أن المقررات لا تسمح بشمول الاحتياطات غير المعلنة ضمن رأس المال الأساسى.
- ولا تسمح كذلك بشمول كامل احتياطات ومخصصات الديون المشكوك فى تحصيلها ضمن الإحتياطات المحتجزة المخصصة.

- فى حالة عدم توحيد الميزانيات الاستثمارية فى المنشآت المصرفية والمالية التابعة سوف يتم استثنائها من جانب الموجودات على أن تطرح من رأس المال.

- وهذا سوف يؤثر على البنوك العربية الكبيرة وخاصة بنوك الكونسورنيوم (العربية- الأجنبية المشتركة) التى تملك مساهمات كبيرة فى بنوك وشركات مالية أخرى.

- إتجاه البنوك العربية العاملة فى الخارج نحو تسهيل الموجودات قدر المستطاع لكى تنال الأوزان الدنيا للمخاطر الائتمانية، وهذا سيحول البنوك من الاستثمار متوسط وطويل الأجل إلى الاستثمار قصير الأجل.

- ستسعى البنوك العربية لزيادة سيولة موجوداتها وذلك عن طريق زيادة احتياطياتها النقدية وتخفيض آجال توظيفها مما سيسبب انخفاض عائدات هذه الموجودات.

إزاء كل هذه الاعتبارات، ستضطر البنوك العربية فى الخارج إلى تقليص توظيفاتها فى الدول العربية حتى تصل إلى نسبة الملاءة المطلوبة، الأمر الذى يؤدى إلى انحسار مساهمتها فى الأنشطة التنموية فى المنطقة العربية.

وعلى صعيد آخر، أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية فى يونيو 1999 مشروع الإطار الجديد لكفاية رأس المال والذى يراعى كفاية رأس المال والرقابة المصرفية عموماً خاصة ما يتعلق منه بإدخال التقييمات الائتمانية للبنوك الداخلية والخارجية ضمن عملية احتساب معايير كفاية رأس المال وإمكانية رفعه إلى أعلى من المستوى الراهن (8%) بل وإلى (12%) أو (15%) مع تطبيقات بازل 3 حتى 2018 بل وتعديل مكونات الحساب لهذا المعدل بما يرفع من قيمته من ناحية الواقعية.

إن مكونات رأس المال ومكونات الأصول والأوزان الترجيحية التى وضعتها لجنة بازل وبالتالي المستهدفة (8%) لابد أن تختلف بالنسبة للبنوك الإسلامية وفقاً لاختلاف طبيعتها عن البنوك العنية بالعيار.

وفيما يتعلق بمكونات رأس المال (بسط النسبة) فإن الجزء الأكبر منه في البنوط التقليدية المعنية بالمعيار يتمثل في رأس المال المستدان بينما تمثل الأسهم الجزء الأقل وهذا الشكل لا يمثل هيكل رأس المال في البنوك الإسلامية، حيث أن رأس المال في البنوك الإسلامية يتكون معظمه من الموارد المشاركة في الأرباح متمثلة في الودائع الإستثمارية، إلا أن مكونات رأس المال في معيار بازل لم يتضمن موارد المشاركة من ضمن مكوناته مما يجعل البنوك الإسلامية في موقف أضعف فيما يتعلق بفرص التوسع في قاعدة رأس المال، وفيما يتعلق بالأصول الخطرة المرجحة (مقام النسبة) فهي تختلف حيث تتمثل في البنوك التقليدية مخاطر إقراضية مضمونة الفائدة إلى مخاطر استثمارية غير مضمونة الربح بالنسبة للبنوك الإسلامية مما يعنى ارتفاع درجة المخاطر في البنوك الإسلامية.

هذا الأمر يوجب على البنوك العربية تدعيم متطلبات رأس المال بمعدلات كبيرة من أجل الحفاظ على معدلات مقبولة عالمياً لكفاية رؤوس أموالها، كما أن هذه القواعد الجديدة تجعل البنوك أقل رغبة في الدخول في مشروعات ذات مخاطر عالية في الأسواق المالية الصاعدة، وبالتالي سوف تأخذ البنوك المحلية نفس الموقف خاصة أن المخاطر تحتاج على زيادة رأس المال.

**تاسعاً مشكلات أخرى تواجه المصارف الإسلامية :**

### **1- المشكلة التكنولوجية :**

إذا أرادت البنوك الإسلامية مجاراة التطورات المصرفية العالمية والمحافظة على دورها في أسواقها المحلية، فإن عليها كذلك تطبيق التكنولوجيا المصرفية إلى أقصى الحدود، فمع التطور الحديث للتكنولوجيا أصبح بإمكان البنوك الآن نقل خبرتها في أسواقها المحلية للتوسع في مناطق جديدة.

هذا، وقد أصبح بإمكان البنوك التي تتصف بالتقدم التكنولوجي المتطور الدخول إلى أسواق جديدة بأقل عدد ممكن من الفروع التي تدعمها أجهزة الصرف الآلي وتقنيات نقاط البيع والخدمة المصرفية الهاتفية والخدمة المصرفية من خلال أجهزة الكمبيوتر الشخصي.



ومن المقولات الشهيرة التي أصبحت تردد كثيراً، عبارة "بيل جيتس- الصيرفة ضرورية ولكن البنوك ليست ضرورية" التي تلخص تأثير التطورات التكنولوجية على القطاع المصرفي، حيث يقدم البنك الإلكتروني خدمات مصرفية لعملاءه عبر وسائط الاتصال الإلكترونية أو بواسطة أجهزة الخدمات الذاتية مما يؤمن للعميل إجراء معاملاته المصرفية دون التقيد بعوامل الزمان والمكان.

فالبنك الإلكتروني قادر على تأمين خدمات مصرفية على مدار الساعة ومن أية نقطة على سطح الأرض حيث تتواجد إمكانية الاتصال والتواصل.

فهناك عدة طرق لتأمين خدمات مصرفية إلكترونية وهي على سبيل المثال لا الحصر :

- بواسطة الهاتف عبر الولوج إلى خدمات مركز التخابر التي تشكل خدمة الهاتف المصرفي أو واحدة منها.
  - أو بواسطة شبكة الإنترنت .
  - أو بواسطة بروتوكول WAB الخاص بالهاتف الخليوي.
  - أو بواسطة أجهزة الخدمات الذاتية والصراف الآلي (ATM) الذي يؤمن خدمة متواصلة على مدار الساعة وفي أمكنة متعددة محلياً وعالمياً.
  - أو بواسطة هذه الخدمات مجتمعة والذي يتولى إدارة حسابات العملاء ويساعدهم على دعم وتقوية علاقتهم المالية.
- وينتهي الأمر بأن يحل هذا الشخص محل البنك ليصبح المؤسسة المالية الأولى للعميل ويصبح البنك مجرد مورد للأموال.
- وفي النهاية ينشأ منافس قوى يلم بالصورة الكاملة لحسابات العملاء وقد ينتهي الأمر بأن تقوم البنوك بدفع رسوم بعد أن كانت هي التي تتلقى رسوماً.

والواقع، أن العقبة الرئيسية أمام التقبل السريع للخدمة المصرفية عن طريق الإنترنت أو تقبل التكنولوجيا بشكل عام في دول المنطقة العربية هي عدم توافر البنية الأساسية اللازمة لدعم هذه التكنولوجيا.

فالسوق العربية تعاني من قلة عدد مقدمي هذه الخدمة مما يرفع سعر الاشتراكات فيها بشكل غير عادي مقارنة ببقية دول العالم.

## 2- مشكلة الحجم والتكتل والاندماج :

### أ- مشكلة الحجم :

تعانى بعض الدول الإسلامية من كثرة عدد البنوك فيها بالمقارنة مع احتياجات أسواقها المحلية بينما يبقى القطاع المصرفي في بعضها الآخر ضعيفا وفي مرحلة أولية من التطوير والنمو.

**والبنوك العربية لم تنزل صفيرة نسبيا على النطاق العالمى إذن :**

- عدد البنوك العربية التى تزيد موجوداتها عن 15 مليار دولار تساوى 9 بنوك.
- عدد البنوك العربية التى تزيد حقوق مساهميها عن 2 مليار دولار تساوى 3 بنوك.
- حجم موجودات القطاع المصرفي البالغ 526.3 مليار دولار عام 1999 يقل عن حجم موجودات أكبر بنك عالمي وهو Deutsche Bank البالغ 732.5 مليار دولار.

### ب- مشكلة التكتل والاندماج :

- صاحب قيام تلك التكتلات عمليات دمج مالي ومصرفي كبيرة لا سيما داخل المجموعة الأوروبية حيث بدأت حركة اندماج واسعة بين البنوك الكبيرة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأسبانيا والسويد. الأمر الذي جعل البنوك العربية المتواجدة هناك تعاني من ضعف في هياكلها الإدارية والمالية وتفتقر إلى أدنى المقومات التي تمكنها من المنافسة في المستقبل.

مبدأ المعاملة بالمثل الذى يتلخص فى أن المجموعة الأوروبية لن تسمح لبنوك من الدولة الأجنبية بفتح فروع لها، إلا إذا كانت تلك الدول تعطى نفس الامتيازات لبنوك دول المجموعة الأوروبية ومن هذا المنطلق فإن تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل سيقص من نشاط البنوك العربية داخل المجموعة الأوروبية ويفقدها جزءاً من مقدرتها التنافسية، ما دامت معظم الدول العربية لا تعامل البنوك الأجنبية العاملة فيها بنفس معاملة البنوك الوطنية.

لن يكون من السهل على الدول العربية أن تتعامل كل منها على حدة مع التكتل الأوروبى أو الأمريكى أو الآسيوى فيما يخص مبدأ المعاملة بالمثل، وذلك نظراً لصغر حجم السوق المصرفية فى كل منها، وعجز غالبية البنوك عن الصمود أمام المنافسة المصرفية الدولية فى الخارج.

يتعين كذلك على البنوك الإسلامية اعتماد المزيد من الوضوح فى نشر نتائجها المالية من أجل التقييد بمعايير المحاسبة المعترف بها دولياً.

أضف إلى ذلك المنافسة المتخلفة فى الأسواق الأوروبية سوف تقلل من تكلفة الخدمات المصرفية لا سيما بعد عمليات الدمج المنسقة ويقدر أن يؤدى هذا إلى انخفاض فى التكلفة بـ 12% فى المتوسط، ولا شك أن هذه ستكون ضربة مؤلمة للبنوك الإسلامية- ليست العاملة بالأسواق الأوروبية فحسب، بل والعاملة داخل الدول الإسلامية كذلك، حيث أن خفض تكلفة الخدمات المصرفية تمثل تحدياً أمام جميع البنوك التى عليها إحداث خفض مماثل فى التكلفة.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن إمكانيات العمل المصرفى عديدة، حيث يمكن أن تسهم فى تشكيل مستقبل البنوك الإسلامية لأن يكون أكثر إشراقاً، ولأن تكون أقدر على تحقيق أهدافها.

ويجب أن ينطلق ذلك كله من خلال استراتيجية خاصة لكل بنك إسلامى على حدة لمواجهة التطورات الاقتصادية ومراقبتها بحذر وتعديل استراتيجياتها على أساس تلك التطورات، حتى تتمكن من العمل فى الأسواق العالمية.

إذن، فهناك حاجة للبنوك الإسلامية إلى إستراتيجية على المستوى الفردي والجماعي، لمواجهة التطورات الاقتصادية في المستقبل وحتى تتمكن من مواجهة التحديات التي توجب على هذه البنوك بلورة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات لتحويل هذه التحديات إلى فرص للإزدهار.

### 3- مشكلة المنافسين القائمين والمحتملين :

هناك تحولات متوقعة في النظام الاقتصادي العالمي والإقليمي ستزيد من حدة المنافسة التي تواجه البنوك الإسلامية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية مما يتطلب تطوير البنوك الإسلامية لأنظمتها ومستوى خدماتها واستغلال التكنولوجيا المتطور عالمياً وحيث إن هذه المنافسة اكتسبت أبعاد دولية قانونية في ظل تحرير التجارة العالمية وأن البنك الذي لا يستطيع أن يتطور على المستويات السابقة سيفقد أرضه لغيره من البنوك لأنه من الخطأ أن تعتقد بعض البنوك أن عملاءها سيتمسكون بها ويظلون أوفياء لها بغض النظر عن جمودها أو عدم تطورها في الوقت إلى تحقق فيه البنوك الأخرى تطويراً وتحسيناً كبيرين.

ويتمثل المنافسون في الآتي :

أ- البنوك التجارية والمتخصصة والاستثمارية والمؤسسات المالية والإدخارية بل والبنوك الشاملة في المجتمع :

حيث زاد عدد البنوك في الفترة الأخيرة الأمر الذي أدى إلى اشتداد درجة المنافسة في السوق المصرفي فالجميع يعلنون عن إدخال خدمات مصرفية جديدة وكل منهم يعلن اهتمامه بالعمل وتوفيره لحسن المعاملة ولروح الصداقة والود إلى الدرجة التي أصبح فيها الجميع متشابهون فيما يقدمونه من خدمات مصرفية تقريبا، حيث إن التطور المهم الذي حدث في النظام المركزي الإسلامي أدى إلى دخول بعض أسماء بنوك محلية وعالمية مشهورة ثم سیتی بنك.



بالإضافة إلى هذه البنوك فإن العديد من البنوك التجارية في الكثير من البلدان الإسلامية يقدم خدمات مصرفية إسلامية فبنك مصر في مصر والبنك الأهلي التجاري في السعودية فتحت فروعاً إسلامية وفي ماليزيا سمح للبنوك التجارية فتح نوافذ إسلامية.. إلخ.

أضف إلى ذلك أن البنوك التقليدية وخاصة منها الغربية لها ميزة كبيرة على البنوك الإسلامية من حيث الحجم والخبرة وتغطية الأسواق مما يعرض البنوك الإسلامية لمنافسة شديدة ولذلك فإن بقاء البنوك الإسلامية مرهون بقدرتها على زيادة كفاءتها وتحسن أدائها.

#### ب- المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية :

حيث تزايد دور شركات التأمين وصناديق المعاشات والاستثمار في تعبئة المدخرات بحيث أصبحت تشكل نسبة مهمة من جملة أصول المؤسسات المالية وتستأثر بنسبة مهمة ومتزايدة من ودائع القطاع العائلي.

وادی تزايد أهمية أجهزة الاستثمار المؤسسي على هذا النحو إلى طرح إمكانية استخدام المدخرين لديها لتسوية المدفوعات والسحب عليها بشيكات، بل واقتزان الدور المتزايد لشركات التأمين وصناديق المعاشات والاستثمار في بعض المجتمعات بالقيام أيضاً بمنح الائتمان في بعض أشكاله.

#### 4- عدم كفاية الحماية القانونية للبنوك الإسلامية :

إن معظم استثمارات البنوك الإسلامية تعتمد اعتماداً تاماً على إخلاص وأمانة المستثمرين حيث إنها ليست في مأمن تام سواء في مواجهة العملاء عديمي الخبرة وعديمي الضمير والذي يتمثل في تزيف العميل لحساباته في حين أن البنوك التقليدية بمنأى عن كلا الخطرين.

إذ أن علاقتها بعملائها المقترضين علاقة دائن بمدين، ثم هي تأخذ من الضمانات ما يزيد على قيمة الدين ولا يهتمها بعد ذلك أن كان العميل عديم الخبرة أو عديم الضمير فخسارته عليه في كل حال وذلك بخلاف الحال في البنوك الإسلامية إذا استخدمت صيغتي المضاربة والمشاركة إذ أنها تتحمل حينئذ مغبة هذه الخسارة.

وهناك المشكلات القانونية المتمثلة في بعد القوانين الوضعية عن الفقه الإسلامي وبالتالي فإن البنوك الإسلامية تعمل في مجال التمويل الإسلامي على أساس العقود والاتفاقات الخاصة دون أن يكون لها فة الواقع مؤيدات قانونية وقواعد مكملة مثال ذلك لا توجد قوانين إسلامية معاصره للتطبيق على الاستثمار الزراعي بطريقة المزارعة والمساقاة..إلخ.

##### 5- سيطرة أجهزة الائتمان التقليدي على وسائل الإعلام :

إن من أجهزة الائتمان التقليدي من يكرس وسائل الإعلام للترويج للائتمان التقليدي والتشويش على العقيدية ودعم الإلحاح على فصل العقيدة عن السلوك كنمط للحضارة الغربية عن طريقة الإعلام.

لذا يجب تركيز الدعوة إلى المضمون الإسلامي للبنوك الإسلامية عن طريق الإعلام الذي يتضمن الإعلان ومشتقاتها من الدعاية والاتصال الشخصي عما يجب بيعه أو تسويقه من الخدمات والاستثمارات في البنوك الإسلامية وما يتعين أن يتسم به نظام الخدمات من اليسر والسهولة زمانياً ومكانياً.

ومؤدى ذلك أن التسويق بأنشطته المترابطة يقوم على الأفضل والفضيلة في المنهج الإسلامي فيما يتعلق بالبنوك الإسلامية والذي يتضمن إبراز أوجه التمييز التي تتمتع بها البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية.

كذلك توفير المعلومات عن البنوك الإسلامية مع عدم المبالغة فيها وأن تقوم على الصدق فعدم المبالغة في الدعاية والإعلان شرط أساسى وجوهري فيما تقدمه البنوك الإسلامية من معلومات وبيانات وإحصاءات.

##### 6- مشكلات خاصة بالبيئة الدولية :

إن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تعمل بمعزل عن البيئة المحلية التي تتواجد فيها، فإنها أيضاً في حاجة إلى التعامل مع البيئة الدولية حتى تتمكن من القيام بمزاولة كافة أنشطتها، سواء من حيث مجال الخدمات المصرفية أو من حيث توظيف واستثمار أموالها.

### أهمية التواجد الدولى للمصارف الإسلامية :

- ضرورة وجود مراسلين للمصرف الإسلامى بالخارج وذلك حتى يتمكن من تقديم الخدمات المصرفية الخارجية لمعامله.
- التوظيف الخارجى لبعض موارد المصرف الإسلامى الفائض والتي لم يتمكن من توظيفها محلياً وكذلك لتدعيم موارده بالحصول على موارد إضافية من الخارج.

### أهم المشكلات التى واجهت البنوك الإسلامية دولياً :

#### أ- سيطرة الطابع الربوى على النظام المصرفى والاقتصادى الدولى :

يقوم النظام الاقتصادى والمصرفية الدولى على أساس سعر الفائدة وهنا تظهر أهم العقبات التى تواجه المصارف الإسلامية عندما تنتقل للعمل فى البيئة الدولية، حيث تجد نفسها فى سوق يقوم التعامل فيه أساساً على نظام سعر الفائدة سواء المصارف التقليدية العالمية أو المؤسسات المالية الدولية وحتى النظم الاقتصادية التى ستقدم خدماتها لها.

ففى حالة الحاجة إلى مراسلين فى الخارج تواجه المصارف الإسلامية بمشكلة كيفية التعامل مع هذه البنوك التقليدية التى يقوم نظام عملها على أساس سعر الفائدة، وتزايد هذه الصعوبة خاصة نتيجة لعدم انتشار شبكة واسعة البنوك الإسلامية فى كافة أنحاء العالم تعتمد على بعضها كمراسلين لها كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية.

ولكن المصارف الإسلامية تسعى للإتفاق مع البنوك التقليدية بعدم احتساب فوائده على أرصدها على أن تتم المعاملة المثل فى حالة انقلاب الرصيد من دائن إلى مدين فى ظروف صعبة ولفترة قصيرة فإن البنك الخارجى لا ينبغى أن يتقاضى فائدة على الرصيد المدين من البنك الإسلامى وغالباً ما ترحب هذه البنوك بذلك لأنه غالباً ما يكون الحساب دائناً ونادراً ما يكون مديناً ومعنى ذلك أن البنوك الخارجية تحصل على هذه الأموال من البنوك الإسلامية دون تكلفة تذكر.

أما بالنسبة للتوظيف الخارجى للأموال لدى بعض المصارف والتي لم تتمكن من توظيفها محلياً فإن مجالها يأخذ شكل المتاجرة فى بورصات السلع العالمية كالمعادن الثمينة وغير الثمينة كالنحاس والرصاص وغيرهما والسلع الغذائية كالسكر وأنواع الحبوب إلى آخره وتقوم المصارف الإسلامية من خلال هذه البورصات بشراء السلع حالاً وبيعها آجلاً، وواضح مدى الصعوبات التى تواجهها هذه المصارف فى سبيل ذلك خاصة وأن هذه البورصات تقع فى أوروبا وأمريكا حيث يقوم نظامها على الأخذ بالفائدة كأساس فى التعامل والتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية التى توجب أن يتم الشراء والبيع يد بيد أى تسليم وتسلم البضاعة ولذلك يعتمد المصرف الإسلامى لوضع ضوابط شرعية لهذه العمليات ويضع عقود مفصلة لعمليات الشراء والبيع يحدد بها الكميات والأسعار والتواريخ ويقرها منهيئة الرقابة الشرعية لديه.

## 2- ضعف العلاقات بين الدول الإسلامية ؛

ومن أهم المشاكل التى تواجه حركة المصارف الإسلامية على المستوى الدولى بصفة عامة ونشاطها الاستثمارى على وجه الخصوص ضعف العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والتفكك فى مستوى العلاقات الاقتصادية القائمة بين هذه الدول.

فالتبادل التجارى بين دول العالم الإسلامى على أضعف حال لأن البلاد الإسلامية تباع معظم إنتاجها من المواد الأولية غالباً بالأسعار المتدنية حيث يتم تصنيع هذه المواد فى البلاد الأجنبية ليعاد بيعه إلى البلاد الإسلامية بأعلى الأثمان.

ولاشك أنه لو كانت حركة التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية فى حالة نشيطة لمساعد ذلك حركة المصارف الإسلامية ونشاطها الاستثمارى على وجه الخصوص حيث كان يمكن لها أن تقوم بدور كبير وهام فى تمويل التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية بما يسمح بتوظيف جزء كبير من مواردها المالية المتاحة من خلال هذا المنفذ الدولى الهام والذى كان من الممكن أن يكون أكثر ملائمة لنشاط المصارف الإسلامية من حيث عامل الشرعية بالقياس على المتاجرة فى بورصات السلع العالمية.



يضاف إلى ذلك المشاكل التي تواجه انتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية والتي تحد من حرية وحركة انسياب هذه الأموال من دول إسلامية لأخرى تساهم في تعويق نشاط المصارف الإسلامية على المستوى الدولي وخاصة فيما يتعلق بمجال مواردها وأيضاً في مجال الحصول على موارد إضافية.

ولذلك فإن القضاء على العوائق التي تحد من حركة انسياب رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية يمثل مطلباً ملحاً على هذه الدول أن تسعى لتحقيقه.

#### عاشراً : محاور استراتيجية لمواجهة الصعوبات والمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في مجال الاستثمار والتمويل الإسلامي :

في ضوء التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يتطلب استراتيجية لإعادة هندسة وهيكله شاملة للقطاع المصرفي الإسلامي على المستويين القطري والعالي بما يعزز تنافسيته ويجعله قادراً على تلبية احتياجات العملاء، وأكثر تطبيقاً للمعايير المالية والحاسبية الإسلامية المتعارف عليها إقليمياً وعالمياً، وأيضاً أكثر استيعاباً للتطورات التكنولوجية المصرفية الحديثة، وهذا لا يتم إلا من خلال زيادة نطاق التعاون والتنسيق المشترك بين المصارف الإسلامية ذاتها، وبين تلك المصارف والمصارف المركزية- السلطات النقدية - التي يقع على عاتقها وضع الأطر التنظيمية والتشريعية والفقهية الملائمة لعمل المصارف الإسلامية.

ومن المحاور التي من الممكن أن تساعد في تحقيق ذلك ما يلي :

- 1- تطوير وتحديث سوق السندات في شكل صكوك إسلامية باعتبارها أداة مالية مقبولة شرعاً لحشد المدخرات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز عمل المصارف الإسلامية وتوظيف السيولة الفائضة لديها وتقليل المخاطر، وتأهيل الأسواق المالية في الدول الإسلامية، بما يكفل نجاح سوق الصكوك الإسلامية.
- 2- قيام الحكومات باستخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع العامة.

- 3- وضع وتبني مؤشرات ومعايير خاصة بقياس أداء المصارف الإسلامية وربط نجاحها وكفاءتها بأكثر من عنصر مثل : جودة الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية الإسلامية المقدمة، ونوعية العاملين ومدى كفاءتهم وخبرتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي.
- 4- تحديث وتطوير القاعدة التقنية في المصارف الإسلامية، الأمر الذي يساعد على رفع درجة تنافسية المصارف الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مالية ومصرفية إسلامية متنوعة تواكب مستجدات العصر.
- 5- تطوير الموارد البشرية العاملة في المصارف الإسلامية، لضمان قيام إدارة مصرفية إسلامية ذات كفاءة عالية.
- 6- تخفيف رسوم الرهن وفك الرهن على المعاملات الخاصة بالتمويل المصرفي الإسلامي، حيث أن هذه المعاملات تستوجب القيام بالرهن وفك الرهن مرتين، الأولى : عند نقل الملكية من المالك الأول إلى المصرف الإسلامي، والثانية عند نقل الملكية من المصرف الإسلامي إلى العميل بعد تسديد رصيد التمويل الممنوح له من قبل البنك.
- 7- الاستعانة بأساليب التقنية الحديثة مثل : أساليب الحسابات الإلكترونية ونظم المعلومات وشبكات الاتصالات في تطوير الإجراءات التنفيذية للرقابة الشرعية والمالية.
- 8- بيان الإجراءات التنفيذية للرقابة الشرعية والمالية على معاملات المصارف الإسلامية منذ وضع الخطط والبرامج التنفيذية.. حتى إعداد التقارير الرقابية الدورية والسنوية ومتابعة تسوية الملاحظات، والأخذ بالتوصيات.
- 9- التنسيق والتكافل بين نظم الرقابة المختلفة من شرعية ومالية وإدارية ومصرفية.

- 10- تقدم هيئة الرقابة الشرعية مجموعة من التقارير الدورية السنوية إلى إدارة المصرف وإلى الجمعية العامة للمساهمين، وتعتبر مسئولة مسئولية تضامنية مع مجلس الإدارة في تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 11- التنسيق والتكامل والتعاون بين هيئة الرقابة الشرعية وبين أجهزة الرقابة الأخرى مثل المراقب المالي الداخلي، والمراقب المالي الخارجي، ومفتشى مؤسسات النقد (البنوك المركزية).
- 12- ولأن المصارف الإسلامية تستخدم صيغ وأدوات استثمارية نوعية تختلف عن أسلوب التمويل بالربا مثل المشاركة، المضاربة، المراجعة. وهذه الأدوات تختلف من حيث درجة المخاطرة ومن حيث تحقيق أهداف المجتمع، لذلك على البنك المركزي أن يستخدم أسلوباً رقابياً نوعياً خاصاً بالبنوك الإسلامية.
- 13- يجب أن يشجع البنك المركزي المصارف الإسلامية على تمويل المشروعات طويلة المدى، وأن يخصص البنك الإسلامي جزءاً من الأرباح لإنشاء شركات صناعية وتجارية، وبأسلوب لا يضر بالسيولة التي ينبغي أن تبقى لدى البنك الإسلامي.
- 14- استغلال الاحتياطات النقدية المودعة لدى البنك المركزي، عن طريق عقد اتفاقيات بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية لاستغلال هذه الأموال في تمويل المشتريات الحكومية، بنسب مرابحة متدنية أو مشاركة مع الحكومة.
- 15- أن تعمل البنوك المركزية مع حكوماتها على إيجاد وتطوير أسواق مالية، يتم فيها تداول أدوات مالية إسلامية خاصة سندات المضاربة، مما ساعد البنوك المركزية في استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحقيق أهدافها فيما يتعلق بالرقابة على البنوك الإسلامية.
- 16- تطوير أساليب كمية ونوعية للرقابة على أعمال البنوك الإسلامية، لتحقيق أهداف الرقابة المصرفية، مثل تطوير أساليب نوعية لدفع البنوك الإسلامية لزيادة حصة الأساليب التمويلية المعتمدة على المشاركة والمضاربة من مجموع استثماراتها. مما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد بشكل عام خاصة على زيادة الدخل والناتج القومي الحقيقي.

- 17- تطوير النماذج والمستندات المستخدمة في الرقابة من قبل البنك المركزي، لتتسع وتشمل أعمال البنوك الإسلامية، بما يتناسب مع أهداف إعداد هذه النماذج والمستندات، مثل إضافة خانات تتعلق بتمويل المضاربة والمشاركة إلى كشف الأخطار المصرفية المستخدم حالياً في الأردن.
- 18- على البنك المركزي أن يجهز مفتشين للرقابة على البنوك الإسلامية، شريطة أن يكونوا على علم بالأمور الشرعية والقانونية والمصرفية، وملمين بالعمليات المصرفية في البنوك الإسلامية.
- 19- إنشاء دائرة خاصة في البنك المركزي لتابعة أعمال البنوك الإسلامية والرقابة عليها.
- 20- تفعيل دور الهيئة العليا للفتوى والرقابة الشرعية لتقوم بالأعمال المنوطة بها، وأن تعذر هذا فعلينا أن نقوم بالسعى إلى إيجاد هيئة عامة للفتوى على مستوى الدولة تكون مؤسسة ترعاها الدولة، وتضم علماء مختصين في الفقه والاقتصاد وتكون مرجعاً لهيئات الفتوى في المصارف الإسلامية في نفس الدولة، وأن تعذر ما سبق فعلينا أن نقوم بـ : إنشاء لجان للفتوى في الأقطار الإسلامية من العلماء المختصين وإسناد الرقابة العامة على هيئات الفتوى في المصارف الإسلامية لهم، ويكون القول الفصل في المسائل الفقهية لهم.
- 21- تفعيل دور الجامع الفقهي القائمة الآن، ونشر كل ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات وبحوث، وهذا عامل مهم في تقريب وجهات نظر العلماء واجتهاداتهم.
- 22- السعي إلى عقد المزيد من المؤتمرات وحلقات البحث حول القضايا المستجدة في معاملات المصارف الإسلامية، ومناقشة العلماء لبعضهم والخروج بأقل قدر ممكن من الاختلاف.
- 23- التذكير بضرورة أن تكون الفتاوى جماعية، لما تحدثه الفتاوى الفردية من مشاكل.



24- من الجدير بالذكر في هذا المقام أن أحكام الشريعة الإسلامية هي الحاكمة المهيمنة على معاملات المصارف الإسلامية وليس العكس، فليس من عمل الهيئة أن تطوع وتكيف أحكام الشريعة لتوافق وتعطى الضوء الأخضر لما عليه العمل المصرفي ظاهرة وخبيثة، صحيحة وسقيمة، إنما عملها تطويع الأعمال المصرفية لتساير أحكام الشريعة الإسلامية.

مِنْ مَحَلِّهِ















**أ.د. عبد المطلب عبد الحميد**

دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد - جامعة عين شمس .

أستاذ الاقتصاد بكلية الإدارة - أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

يشغل حالياً عميد المعهد العالي للتسويق والتجارة ونظم المعلومات .

منتدب لتدريس مواد النظام الاقتصادي العالي الجديد في كلية التجارة جامعة عين شمس .

منتدب رئيساً لقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر .

**له مؤلفات عديدة منها** البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها ودراسات الجدوى الاقتصادية واتخاذ القرارات الاستثمارية ، وأليات منظمة التجارة العالمية ، والسوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة واقتصاديات المالية العامة واقتصاديات النقود والبنوك والعولمة واقتصاديات البنوك والإصلاح المصرفي ومقررات بازل 2 وبنك الفقراء والتمويل متناهي الصغر والاقتصاد المعرفي والاقتصاد الإداري وغيرها من المؤلفات.

## هذا الكتاب

المفاهيم الأساسية الخاصة بالمصارف والصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي

خصائص وأهداف وأنواع المصارف الإسلامية

مداخل التحول نحو الصيرفة الإسلامية والاختلاف والعلاقة بينها وبين المصارف التقليدية

نماذج للنظام المصرفي الإسلامي في الاقتصادات المعاصرة

الإطار العام لأنشطة المصارف الإسلامية الاستثمارية والتمويلية

الجوانب الأساسية للاستثمار الإسلامي

سياسات الاستثمار في الصيرفة الإسلامية

مخاطر الاستثمار في البنوك الإسلامية

مجالات وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامي

التعريف بالتمويل المصرفي الإسلامي ومصادر التمويل الإسلامي ومبادئه

التمويل الإسلامي للتنمية الاقتصادية من خلال الصيرفة الإسلامية

صيغ وأدوات التمويل الإسلامي للتجارة الدولية

تحديد الأرباح وتوزيعها في المصارف الإسلامية

مشكلات الاستثمار والتمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية

